دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية الدعوة وأصول الدين

مكتب الدراسات العليا بالكلية

قسم العقيدة والفكر الإسلامي

(حاشية على المقدمات، للشيخ محمد بن علي الغرياني، ت1195هـ)

من بداية مبحث أصول الكفر والبدع – أعاذنا الله منها – إلى نهاية المخطوط .

دراسة وتحقيق

رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير)

إعداد الطالب: عادل سالم فرج نواصر.

إشراف الأستاذ الدكتور: سالم إمحمد محمد مرشان.

العام الجامعي: (1437-1438هـ)

الـموافـــــق: (2016-2017م)

(فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)[1]

(1) سورة محمد، الآية: 19.

الإهداء

إلى من كان رضاؤها زاداً لي في الحياة... ودعواتها أنارت لي الطريق...**أمي**.

إلى روح من كان لي سنداً وأوْصَلني إلى ما أنا فيه ... **والدي** – رحمه الله تعالى–.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم.

وإلى من لم يشعرني بفقدان عطف الأبوّة ... عمّي الفاضل **عبد الله فرج نواصر**.

وإلى من أسأل الله أن يحفظها ويوفقها ... **خطيبتي**.

إلى هؤلاء أهدي هذا البحث...

شكر وعرفان

أحبُّ أن أتقدّم بين يدي هذا البحث بالشكر والعرفان والامتنان إلى فضيلة الدكتور : **سالم إمحمد مرشان** – حفظه الله – ، الذي له الفضل – بعد الله – في رعاية هذا البحث والاهتمام به، فقد اتّبعته على أن يعلّمني ممّا علَّمه الله تعالى رُشداً، فأطلعني على ما لم أحط به خُبراً؛ فأسأل الله تعالى أن يجزيه عني – وعن زملائي – خير الجزاء، وأن يضاعف أجره، ويُعظِّم مثوبته، وأن ينفعني بعلمه .

كما أتقدّم بالشكر إلى زميلي الباحث: **أحمد محمد الحاج عبد السلام**، الذي قام بتحقيق النصف الأوّل من الكتاب.

كما لا أنسى أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ : **عبد الباسط على أبو مداس** الذي ساندني في إتمام إجراءات تسجيل هذا الموضوع .

كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر والعرفان والامتنان إلى الأخوين الفاضلين : **عبد الرحمن سالم نواصر، وعمر عطية الحويج**؛ اللذين تحمّلا معي عناء السفر ومشاقّه، وذلك للحصول على بعض نسخ المخطوطات .

كما أتقدّم بالشكر والامتنان إلى كلّ من أسدى إليَّ معلومة، أو نصيحة، أو ساعدني في إتمام البحث؛ فالشكر موصولٌ للجميع .

وفي الختام أسأل المولي القدير أن يكلأ الجميع بعنايته، وجميل حفظه ورعايته، إنّه على ذلك قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، سبحانه وتعالى الواحد الأحد الفرد الصمد، ليس كمثله شيءٌ، له الأمر من قبل ومن بعد، أنزل على عبده ونبيّه ورسوله كتاباً غير ذي عوجٍ، يهدي إلى الحق وإلى صراطٍ مستقيمٍ.

وصلى الله على سيدنا محمد الداعي إلى الدين الحق والتوحيد المطلق بالحكمة والموعظة الحسنة، فأدّى رسالة ربه حقَّ الأداء، ورسم للناس منهج السعادة في الدارين.

اللهم صلِّ وسلم وبارك على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وأزواجه وذرّيّته، ومن سلك سبيله، وسار على نهجه إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فإنّ علم التوحيد من العلوم الإسلامية الأصيلة، به استطاع علماء المسلمين في العصور الأولى للإسلام أن يؤيّدُوا قواعد الدين الإسلاميّ بالحجج والبراهين النقلية والعقلية، وأن يردُّوا على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات، فكان بذلك علماً نافعاً يُقتَدر معه على إثبات العقائد على الغير، وإلزامهم إياها بإيراد الحجج عليها، ودفع الشبه عنها.

إذن فعلم التوحيد – وقت نشأته وبعدها – علمٌ أنار العقول، ووضّح المفاهيم، ووضع حلولاً لكثيرٍ من القضايا المهمّة، ودافع عن العقيدة الإسلامية بأساليب قويّة، وحجج برهانية؛ فأثبت للخالق – جلّ شأنه – الوجود والكمال والتنزيه المطلق عن كلّ

ضرب من ضروب التشبيه والتجسيم، ودلَّلَ على صدق النبوّة، وعلى كلّ أركان العقيدة الإسلامية بأدلّة كثيرة لا تحصى.

إنّ علم التوحيد – كما هو مقرّرٌ – يشرح العقائد الإسلامية، ويقيم الأدلّة النقلية والعقلية عليها، ويردُّ على الشبهات التي يثيرها المخالفون.

فطالب العلم يدرس هذه العقائد، ويعرف الأدلّة المناسبة لكلّ عقيدة، وإذا حاول بعض المخالفين المعاندين أن يعترض عليها وينقدها فإن طالب العلم يستطيع من خلال دراسته لهذا العلم أن يبيّن لذلك البعض فساد رأيه وبطلان حجّته.

ومن هنا فإنّ علماءنا الأوائل – رحمهم الله تعالى – أبدعوا علماً وأخلاقاً واجتماعاً، وصنّفوا المؤلفات العديدة في كلّ العلوم.

لكن وللأسف عندما جعل التتار من كتب العلم جسوراً على الأنهار يمشون فوقها، ويحرّقون ما بقي منها، وكان ذلك سنة 656هـ، انزوى العلماء من العراق وغيرها إلى القاهرة، وفرُّوا بما استطاعوا حمله من كتب العلم، فشاع في العصر المملوكي منهج كتابة العلوم على نمط جديد، هو المتن والشرح والحاشية والتعليق.

ففي كلّ علم وضعت متون تهتمّ بصياغة أهم موضوعات العلم ومسائله في صيغ نثرية أو شعرية، تمتاز بالاختصار ليسهل حفظها، ثم تأتي المرحلة الثانية، وهي الشروح، وتمتاز بالتوسع في عرض قضايا العلم، وبقي بعد ذلك مرحلة ثالثة، هي الحواشي، التي توضح نقطة معيّنة، أو تزيد بعض التوضيح.

وممّن سار على هذا المنهج – وهو وضع الحواشي والشروح – الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن خليفة الغرياني، المتوفى سنة 1195هـ، فقد وضع حاشية مهمّة على المقدمات للإمام السنوسي – رحمه الله تعالى.

وقد يسّر الله تعالى الأمر لي فاطلعت على هذا المخطوط للشيخ الغرياني، فوجدته شرحاً مفيداً، لذلك اتّجهت إلى دراسته وتحقيقه.

أهميّة الموضوع وأسباب اختياره:

بناء على ما تقدّم فإنّ موضوعات هذه الدراسة التي اشتمل عليها هذا المخطوط مهمّة ومفيدة لكلِّ من يريد الازدياد من علم التوحيد، أمّا سبب اختيار الباحث لهذا المخطوط فيمكن إجماله فيما يلي:

ـ إخراج هذا المخطوط من ظلمات الستر والخفاء إلى نور الوجود، ليستفيد منه أبناء المسلمين، والمكتبة العربية الإسلامية.

ـ إن تحقيق التراث عمل علميّ، وواجب على طلاب العلم الاهتمام به، لذلك يحاول الباحث بجهده المتواضع المساهمة الفاعلة في العمل من أجله.

ـ ومن الأسباب أيضاً – من وجهة نظر الباحث – أن هذا المخطوط لعَالِم من علماء ليبيا، إذ نحن – الليبيين – في أمسّ الحاجة لإظهار علوم أعلامنا، وثقافة بلادنا، الذي يحاول البعض طمس تلك الثقافة، وينشرون بين الناس أنه لا علم ولا علماء في ليبيا؛ لهذا يرى الباحث أن المساهمة في إظهار التراث الليبي شيءٌ مهمٌّ وواجبٌ.

ـ هذا المخطوط هو شرح لكتاب من كتب العقيدة المهمة لعَالِم من علماء المسلمين المشهود لهم بالعلم والفضل، الإمام السنوسي – رحمه الله تعالى.

ـ هذا المخطوط من مزاياه اعتماده على عدد كبير من المصادر والمراجع، لا يزال الكثير منها لم يُحقّق بعد، وبهذا يفيد القارئ في الاطلاع على تلك المخطوطات.

ـ ومن مزايا هذا المخطوط أيضاً أن الشارح – الشيخ الغرياني رحمه الله تعالى – يعدُّ من علماء الحديث، وبذلك فإنّ آراءه العقدية تكون مبنيّةً على المصدرين المهمّين: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم.

ـ ولعلّ السبب الأخير هو الأجدر بالقول، وهو متطلبات إكمال درجة الماجستير، إذ أن الحصول على هذه الدرجة لابد أن يتحصّل الطالب على الدبلوم، ثم على كتابة الرسالة، والباحث اختار تحقيق هذا المخطوط ليتحصّل – بمشيئة الله تعالى – على إحدى الحسنيين: إخراج المخطوط بتحقيق علميّ، والحصول على الدرجة العالية (الماجستير).

أهداف الدراسة:

ـ إخراج هذا المخطوط لينتفع به الباحثون وطلاب العلم.

ـ تحقيق إضافة علميّة للمكتبة الإسلاميّة.

ـ إكمال متطلبات درجة الماجستير.

الدراسات السابقة:

بعد التقصي والبحث، ومن خلال مراسلة الأساتذة والعلماء المتخصصين في علم العقيدة، وفي تحقيق المخطوطات ونشرها توصّل الباحث إلى أنّ هذا المخطوط لم يُنشر بعد .

الصعوبات التي واجهتني أثناء كتابة البحث:

لاقى الباحث بعض الصعوبات والعقبات، لكن الله – سبحانه – يسّر وسدّد، فهو – سبحانه – الميسّر لكلِّ عسير، والمؤيّد بالتوفيق، ومن تلك الصعوبات ما يلي:

أ- صعوبة الحصول على بعض نسخ المصادر التي اعتمد عليها الشيخ في كتابه، وذلك نتيجةً لمَا تمرُّ بها بلادنا من ظروف – نسأل الله أن يحفظها من كلّ سوءٍ وبليّة –، وقد وفِّقتُ بالحصول على بعضها من المكتبات، كالمكتبة الأزهرية بمصر، والمكتبة الوطنية بتونس، والمكتبة الوطنية بالرباط وغيرها .

ب- صعوبة فهم بعض نصوص المخطوط دون الرجوع إلى شرح المقدمات، وبإشارة من الدكتور المشرف – حفظه الله – وضعت نصّ شرح المقدمات أعلى الصفحة، حتى يتمّ الفهم ويعمّ النفع .

خطّة البحث:

قسّمتُ الرسالة إلى مقدّمة، وقسمين رئيسيَّين:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهت الباحث أثناء كتابة البحث.

القسم الأول: الدراسة ؛ وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة الإمام السنوسي، والتعريف بكتابه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سيرته وحياته، وتندرج تحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه ونسبُه.

المطلب الثاني: حياته العلميّة.

المطلب الثالث: وفاته وبعض أقوال العلماء فيه.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب شرح المقدمات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية شرح المقدمات.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في كتابه.

الفصل الثاني: ترجمة الشيخ الغرياني، والتعريف به، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سيرته وحياته، وتندرج تحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه ونسبته ونشأته.

المطلب الثاني: حياته العلميّة.

المطلب الثالث: مؤلفاته وآثاره.

المطلب الرابع: مذهبه العقدي.

المطلب الخامس: وفاته وبعض أقوال العلماء فيه.

المبحث الثاني: عصره، وتندرج تحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحياة العلمية والدينية.

المطلب الرابع: الحياة الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة الكتاب والتعريف به، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمخطوط ، وتندرج تحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وصف نسخ المخطوط.

المطلب الثاني: صحة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.

المطلب الثالث: الباعث على التأليف، وزمنه.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب ، وتندرج تحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: منهج المؤلف في عرض كتابه.

المطلب الثاني: أهم مباحث الكتاب وأبوابه.

المطلب الثالث: أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف.

المطلب الرابع: طريقة العمل في التحقيق.

المطلب الخامس: نماذج من صور المخطوط.

القسم الثاني: التحقيق .

وقد خصَّصت مطلباً في قسم الدراسة لبيان المنهج المتّبع في التحقيق.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: عمِلتُ فهرساً للمصادر والمراجع، وللآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام، والأبيات الشعرية، والفرق والمذاهب، والأماكن والبلدان، ولموضوعات الكتاب.

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

ترجمة المؤلف (السنوسي) والتعريف بكتابه، وفيه

مباحثان :

المبحث الأول : سيرته وحياته .

المبحث الثاني : التعريف بكتابه .

المبحث الأول: سيرته وحياته ويندرج تحته ثلاث مطالب :

المطلب الأول : اسمه ولقبه ونسبه.

المطلب الثاني : حياته العلمية.

المطلب الثالث : وفاته، وبعض أقوال العلماء فيه .

المطلب الأول : اسمه ولقبه ونسبه

هو الشيخ العلامة محمد بن أبي يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، التلمساني، الحَسَنِي، المحدّث، المتكلم، المنطقيّ، المقرئ .

اشتهر بالسنوسي نسبة للقبيلة المعروفة بالمغرب، واشتهر بالتلمساني نسبة إلى بلدة تلمسان[1]؛ فهو عالمها وصالحها، وزاهدها، وكبير علمائها، العلامة المتقن الصالح الزاهد العابد المحقّق الخاشع محمد بن يوسف .

والحَسَنِي نسبة للحسن بن علي بن أبي طالب – كرّم الله وجهه – من جهة أمّ أبيه، واشتهر – رحمه الله تعالى – بالتوحيدي نسبة إلى مؤلفاته وتصانيفه في علم التوحيد والعقيدة[2].

---

(1) تلمسان: قاعدة المغرب الأوسط ، وهي مدينة قديمة، فيها آثار للأُوَل، وفيها نهر كبير يسمّى سطفسف، وهي كثيرة الخيرات. ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحميري، (ت900هـ)، تح: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة – بيروت، ط2، 1980م، ج1، ص 135 .

(2) ينظر: ترجمته في: المواهب القدسية في المناقب السنوسية، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عمر الملالي، مخطوط دار الكتب الوطنية، بتونس، رقم الحفظ: (22668)، والبستان، تأليف: محمد بن محمد بن أحمد المليتي، المعروف بابن مريم، اعتنى بمراجعة أصله: الشيخ محمد بن أبي شنب، طبع في المطبعة الثعالبية – الجزائر، سنة 1908، ص237–248، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج، تأليف: أحمد بابا التنبكتي، تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس، ط1 ، 1989م، ج2، ص 563 – 572، ومعجم المؤلفين، تأليف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني اكحالة الدمشقي، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، ط . ن،

المطلب الثاني : حياته العلمية

نشأ الشيخ الإمام السنوسي في حجر والده، الشيخ الزاهد العابد أبي يعقوب يوسف السنوسي، الذي يعتبر أول شيخ له، فقد حفظ القرآن على يديه في صغره، وأخذ منه التوجيه للرقي في سلّم المعارف .

وقد حضِيَ الإمام السنوسي بأخٍ لأمّه – وهو الشيخ علي التالوتي – الذي كان يصطحبه معه إلى المجالس العلميّة، كمجلس الشيخ أبي الحسن أبركان[1] وغيرها من المجالس العلمية الراقية؛ بل كان أخوه شيخاً له في العلوم الفقهيّة خاصّة .

فهذه البيئة العائليّة المتميّزة التي عاش فيها الإمام السنوسي بالإضافة إلى البيئة العلمية المزدهرة التي كانت عليها مدينة تلمسان آنذاك، والتي اتّسمت بموقعها الجغرافي المتميّز وبتوافر العلماء، والمدارس، والمكتبات، والمساجد العامرة، واعتناء الدولة الزيانية[2] بالعلم والعلماء؛ كلّ ذلك كان حافزاً للإمام ودافعاً له حتى صار آيةً في العلم .

ج12، ص132.

(1) ستأتي ترجمة الشيخ التالوتي، والشيخ أبركان، والشيخ الملالي مفصّلة ضمن مشايخه وتلاميذه .

(2) الدولة الزيانية: تنسب إلى بنو زيان، أو بنو عبد الواد، وهم سلالة من قبيلة زناتة الأمازيغية، وقد شغلت الدولة الزيانية إقليم المغرب (إقليم دولة الجزائر حالياً)، وعمل حكامها على توسيع حدودها، وتثبيت قواعدها وضم القبائل إلى سلطتهم. ينظر: تاريخ الدولة بتلمسان، تأليف: ابن الأحمر، تح: الناشر: مكتبة الثقافة الدينية،

شيوخه :

1) الشيخ أبو يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي ، نسبة للقبيلة المعروفة بالمغرب، وهو والد الإمام الشيخ محمد السنوسي، وقد نعته الملالي: بالشيخ الصالح المبارك الزاهد العابد الأستاذ المحقق المقرئ الخاشع المقدس المرحوم[1].

2) أبو الحسن علي بن محمد السنوسي، الشهير بالتالوتي، الأنصاري، وهو أخو الشيخ الإمام السنوسي لأمّه، نعته الشيخ الملالي بالشيخ الفقيه الحافظ المتقن العالم الصالح، وهو من أكبر تلاميذ الشيخ الحسن أبركان، توفّي سنة 895هـ [2] .

3) أبو علي الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي، الشهير بأبركان، توفّي سنة 857هـ، الفقيه العالم العامل الوليّ الصالح القطب الشهير الذكر والكرامات، لازمه الإمام السنوسي في صغره، وانتفع به، وعدّه الملالي من مشايخه، وإن لم يأخذ عنه كما أخذ عنه أخوه الشيخ التالوتي ، وذلك لأنه

ط1، 2001م، ص40 وما بعدها .

(1) ينظر: مخ المواهب القدسية ، للشيخ الملالي ، لوحة: 14 .

(2) ينظر: مخ المواهب القدسية، للشيخ الملالي، لوحة: 20، والبستان، لابن مريم، ص139، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف: محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف، (ت1360هـ)، علّق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، 2003م، ج1، ص384 .

حضر مجلسه أكثر، وانتفع بكلامه[1] .

4) محمد قاسم بن تونرت الصنهاجي التلمساني، العلامة الفقيه المحقّق، قيل في ترجمته: كان شيخاً عالماً بعلوم المعقول والمنقول والنجم والحساب والفرائض وغيرها من العلوم [2].

5) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن علي القرش، الشهير بالقلصادي، الإمام العلامة الصالح الرحّال، له تآليف عديدة أكثرها في الحساب والفرائض، قال الشيخ الملالي: قرأ عليه الإمام السنوسي جملة من الحساب والفرائض[3] .

6) نصر الزواوي التلمساني، كان عالماً زاهداَ وليًّا صالحاً، أخذ عنه الإمام السنوسي علوم العربية، ولازمه كثيراً، وحدث عنه أنه كان كثيراً ما ينهى عن إعطاء العلم لغير أهله[4].

---

(1) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج 1، ص379، ونيل الابتهاج، للتنبكتي، ص161،162، والبستان، لابن مريم، ص74.

(2) ينظر: نيل الابتهاج، للتنبكتي، ص553،554، ومخ المواهب القدسية، للشيخ الملالي، لوحة: 17، والبستان، لابن مريم، ص237 .

(3) ينظر: مخ المواهب القدسية، للشيخ الملالي، لوحة:18، والبستان، لابن مريم، ص141، ونيل الابتهاج، للتنبكتي، ص209.

(4) ينظر: مخ المواهب القدسيّة، للشيخ الملالي، لوحة: 16، والبستان، لابن مريم، ص295 .

7) محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي، الشريف، المعروف بالجلّاب، أحد شيوخ الإمام السنوسي، وقد كان يقول عنه: إنه حافظ لمسائل الفقه، توفي سنة 875هـ[1].

8) أبو الحجّاج يوسف بن أحمد بن محمد بن شريف الحسني، قال الشيخ الملالي: كان فقيهاً وجيهاً نزيهاً عالماً عاملاً أستاذاً مقرئاً محقّقاً، قرأ عليه الشيخ السنوسي القرآن بالسبعة مرّتين، وأجازه فيها، وفي سائر مروياته [2].

9) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحبّاك، قال الشيخ الملالي: الشيخ الأجل الصالح المعدّل، قرأ عليه الشيخ السنوسي كثيرا من علم الإسطرلاب، توفي سنة 868هـ[3].

مؤلّفاته :

شرع الإمام السنوسي – رحمه الله تعالى – في تصنيف المصنّفات العلميّة باكراً، فترك لنا آثاراً علميّةً وافرةً ذات المستوى العالي، وفي مختلف العلوم العقليّة والشرعية، وبالتالي فهو يُعدُّ من العلماء المشاركين، حيث صنّف في الحديث،

---

(1) ينظر: نيل الابتهاج، ص552، وشجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص382، والبستان، لابن مريم، ص236.

(2) ينظر: نيل الابتهاج، للتنبكتي، ص630، ومخ المواهب القدسية، للشيخ الملالي، لوحة: 19.

(3) ينظر: مخ المواهب القدسيّة، للإمام الملالي، لوحة: 20، والبستان، لابن مريم، ص222.

والتفسير، والتصوّف، والعقيدة، والمنطق، وعلم الكلام وغيرها – كما سنقف عليه من خلال عناوين كتبه – وفيما يلي ثبت لأهم مصنفات الإمام السنوسي[1] ومؤلفاته:

1) المقرّب المستوفى في شرح فرائض الحَوْفي[2] .

2) عقيدة أهل التوحيد المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التوحيد، المرغمة بفضل الله تعالى أنف كل مبتدع وعنيد، وهو متنه المعروف: بالعقيدة الكبرى، وهو أوّل كتاب صَنّفَه في علم التوحيد .

3) عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد[3] .

4) العقيدة الوسطى .

5) شرح العقيدة الوسطى[4] .

6) العقيدة الصغرى، الشهيرة بأم البراهين .

---

(1) وقد جمع الشيخ الملالي مصنّفات الإمام السنوسي في كتابه: المواهب القدسيّة. ينظر: مخ المواهب، للشيخ الملالي، لوحة: 203 – 215 .

(2) وهو أول ما ألّف من الكتب، ألّفه وهو ابن تسعة عشر سنة. ينظر: المواهب القدسيّة، للشيخ الملالي، لوحة203 .

(3) حقّق وطُبع مع المتن تحت اسم: شرح العقيدة الكبرى (عقيدة أهل التوحيد)، تح: السيد يوسف، منشورات دار الكتب العلمية ببيروت .

(4) حقّق وطبع مع متنه أيضاً تحت اسم: العقيدة الوسطى وشرحها، تح: السيد يوسف، من منشورات دار الكتب العلميّة ببيروت.

7) شرح العقيدة الصغرى[1].

8) عقيدة صغرى الصغرى .

9) شرح صغرى الصغرى[2].

10) عقيدة صغرى صغرى الصغرى .

11) المقدمات .

12) شرح المقدمات، وهو ما قام الشيخ محمد بن علي الغرياني بوضع حاشية عليه .

13) شرح واسطة السلوك[3].

14) المنهج السديد في شرح كفاية المريد[4].

15) شرح الأسماء الحسنى [5].

16) شرح التسبيح .

17) مكمّل إكمال الإكمال[6].

---

(1) طبع الطبعة الأولى تحت اسم: شرح أم البراهين، وهو من منشورات دار الاستقامة.

(2) طبع وعلق عليه الأستاذ: سعيد فودة، من منشورات دار الرازي، عمان .

(3) واسطة السلوك لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحوضي .

(4) كفاية المريد في علم التوحيد، وهي منظومة للشيخ أحمد بن عبد الله الجزائري، وقد طبع وحققه الأستاذ مصطفى المرزوقي، وهو من منشورات دار الهدى، بعين مليله بالجزائر .

(5) صدر عن مؤسسة دار المعارف – ببيروت .

(6) وهو مختصر لإكمال الإكمال، للشيخ الأبي الوشتاني على صحيح مسلم، من منشورات دار الكتب العلمية .

18) شرح إيساغوجي في المنطق .

19) شرح بغية الطلاب في علوم الإسطرلاب[1].

20) نظم في الفرائض .

21) اختصار الروض الأنف .

22) شرح المرشدة[2].

تلاميذه :

أجمعت المصادر التي ترجمت للإمام السنوسي على أنه كان كثير الإفادة، منتصفاً لمن يقرأ عليه، منصفاً لتلاميذه، يُقرع الأسماع بوعظه، شديد العناية بالتحقيق، حسن الإلقاء، كان مجلسه يزخر بطلبة العلوم الذين وجدوا في دروسه ضالتهم، فكان من ذلك أن تخرّج على يده كثير من العلماء لعل من أبرزهم ما يلي :

1) أبو عبد الله محمد بن أبي مدين التلمساني، الفقيه الإمام الفاضل، أخذ عن الإمام السنوسي وغيره، وقد توفي سنة 915هـ[3].

.

(1) بغية الطلاب قصيدة لشيخه أبي عبد الله الحبّاك .

(2) المرشدة لابن تومرت .

(3) ينظر : نيل الابتهاج، للتنبكتي، ص584، 585، وشجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص397، والبستان، لابن مريم، ص209.

2) أبو عبد الله محمد بن صعد التلمساني، العالم الصالح الحافظ، من كتبه: روضة النسرين في مناقب الأربعة المتأخرين، والنجم الثاقب فيما عرف للأولياء من مناقب وغيرها، توفي سنة 901هـ[1].

3) محمد عبد الرحمن الحوضي، الفقيه المالكي الأصولي، من شعراء تلمسان، له تصانيف منها: نظم في العقائد، سمّاه: (واسطة السلوك)، توفي سنة 910 هـ [2].

4) أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج البيدوي التلمساني، كان إماماً فاضلاً علامة متفنّناً، له تآليف ومسائل وتعاليق في فنون كثيرة، وكلام محقق على الرسالة [3].

5) بلقاسم بن محمد الزواوي التلمساني، من أكابر أصحاب الإمام السنوسي، رحل للشرق ودرّس هناك خليلاً واعتنى به، أي بالشرح الكبير، وقد ألّف شرحاً في علم البيان [4].

---

(1) ينظر: فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تأليف: محمد بن عبد الحي بن عبد الكريم ابن محمد الحسني المعروف بالكتاني، تح: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط2، 1982م، ج2 ، ص432، والبستان، لابن مريم، ص251.

(2) ينظر: البستان، لابن مريم، ص252، والأعلام، تأليف: خير الدين محمود بن محمد بن علي بن فارس للزركلي (1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج6، ص195 .

(3) ينظر: نيل الابتهاج ، للتنبكتي، ص136، والبستان، لابن مريم، ص8-24 .

(4) ينظر: نيل الابتهاج ، للتنبكتي، ص150، والبستان، لابن مريم، ص71 .

6) أبو عبد الله محمد بن محمد بن العباس التلمساني، الشهير (بأبي عبد الله) الشيخ الفقيه النحوي، من علماء تلمسان، وقد لازم الإمام السنوسي كثيراً، وانتفع به ، من آثاره شرح المسائل المشكلات، ومورد الظمآن وغير ذلك، وقد كان حيّاً في حدود سنة 920 هـ [1] .

7) محمد بن إبراهيم بن عمر بن علي، أبو عبد الله ، الملالي، فاضل، نسبته إلى بني ملال بالمغرب، وهو صاحب (المواهب القدسية في المناقب السنوسية)، والذي ترجم فيه لشيخه الإمام السنوسي، وتحدّث عن جميع نواحي حياته العلميّة والأخلاقيّة وغير ذلك ممّا لا يوجد في غيره من المصنّفات، وله شرح كبير على العقيدة الصغرى للسنوسي[2]، وقد كان حيّاً سنة 897 هـ [3] .

المطلب الثالث : وفاته وبعض أقوال العلماء فيه

---

(1) ينظر: معجم المؤلفين، لعمر كحاله، ج1، ص 228،229 .

(2) وهو ما استشهد به الشيخ الغرياني في حاشيته على المقدمات .

(3) ينظر: الأعلام، للزركلي، ج5، ص301 .

بعد مسيرة علمية حافلة بالتعلم والتعليم، والتأليف، وبعد أن تقدّم في العمر أحس بمرض الموت، فانقطع عن الخلق لمدّة تجاوزت عشرة أيام، ثم انتقل إلى جوار ربه يوم الأحد بعد العصر، في الثامن عشر من جمادى الآخرة من عام خمسة وتسعين بعد الثمانمائة [1]، وقد ذكر الشيخ الملالي أنّ الإمام السنوسي كان يقول عند موته : نسأله سبحانه أن يجعلنا عند الموت من الناطقين بكلمتي الشهادة عالمين بها[2].

بعض أقوال العلماء فيه :

قال عنه الشيخ الملالي: ((الشيخ الإمام، حامل لواء شريعة الإسلام، الزاهد العابد الناسك الولي الوارع الناصح القطب العارف الغوث المكاشف، إمام الطريقة، الجامع بين الشريعة والحقيقة)) [3].

وقال عنه الشيخ محمد بن علي الغرياني – رحمه الله – ((الهمّام المحقّق، العلامة المدقّق، بحر العارفين، ورئيس المتأخرين)) [4].

---

(1) ينظر: مخ المواهب القدسية ، للشيخ الملالي، لوحة: 317 – 319 .

(2) ينظر: المصدر السابق، لوحة: 319 .

(3) ينظر: شرح أم البراهين، تأليف: أبو عبد الله محمد عمر الملالي، تح: د.خالد زهري، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، ط2، سنة2009م، ص51 .

(4) ينظر: اللوحة الأولى من مخطوط حاشية الشيخ الغرياني على المقدمات .

المبحث الثاني: التعريف بكتاب شرح المقدمات، ويندرج تحته مطلبان :

المطلب الأول : أهمية شرح المقدمات .

المطلب الثاني : منهج المؤلف في كتابه .

المطلب الأول : أهمية شرح المقدمات

إن كتاب شرح المقدمات للإمام محمد السنوسي – رحمه الله – يعتبر من أجَلِّ الكُتب في علم التوحيد، وأنفعها، بالإضافة إلى باقي كتبه العقدية، كالكبرى – وهي أول مؤلفاته في علم التوحيد – وشرحها، والوسطى وشرحها، وأم البراهين – التي ذاع صيتها أرجاء الأرض – وصغراها، فقد صارت هذه المصنّفات مرجعاً مهمًّا لطلبة العلوم الشرعية، ومدخلاً نافعاً لجميع المصنفات العقديّة الأخرى، وممّا يشهد له بذلك اهتمام العلماء وعناية المحقّقين بكتبه دراسةً وتعلُّماً وتعليماً.

لقد احتوى كتاب شرح المقدمات على جواهر المعاني، وحسن المباني، ودرر وفوائد في غاية اللطافة، وقد ألّفه ليكون تمهيداً ومدخلاً لدراسة كتب العقيدة الأخرى.

ولقد عرّج الشيخ محمد الغرياني إلى ذكر أهمية شرح المقدمات في بداية حاشيته، وذلك بقوله :((لمّا كان أفضل العلوم بإطباق دليلي العقل والنقل، وتعاضد شهادة علميّ الفرع والأصل، هو العلم المتعلّق بتوحيد الله تعالى وصفاته، المنقذ للمكلّف من الغرق في بحر الجهل، وما تراكم من ظلماته، المُخرج له من ربقة التقليد والأوهام، المُلحق من اتّصف به بالعلماء البررة الكرام، وكان أفضل ما ألّف فيه من المختصرات الغنية عن كثير من المطوّلات؛ شرح المتن المسمّى بالمقدّمات))[1] .

المطلب الثاني : منهج المؤلف في كتابه

(1) ينظر: اللوحة الثانية من مخطوط حاشية الشيخ الغرياني على شرح المقدّمات .

على الرغم من صغر حجم هذا الكتاب إلاّ أنه كثير العلم، فقد جاء لطيفاً مختصراً احتوى على أهم مسائل علم التوحيد والعقيدة، المفيدة لطلبة العلوم الشرعية؛ فذكر الإمام السنوسي فيه أنواع الأحكام، وأقسامها من شرعية وعقلية وعادية معرّفاً ومُمثِّلاً لكلِّ قسمٍ منها.

ثمّ أتبعه ببيان مذاهب الناس في الأفعال، وهو مبحث مهمٌّ، أوضح من خلاله الفرق بين مذهب أهل السنّة – رضي الله تعالى عنهم – وغيرهم ممن خالفوهم، من أصحاب المذاهب الأخرى .

ثمّ وضّح بعد ذلك أنواع الشرك – أعاذنا الله منه – والأسباب التي تجرّ إليه، وهو بحث قلّ ما نجدُه في كتب العقيدة .

ثمّ انتقل إلى ذكر أسباب الكفر والبدع، وما ينتج عنهما؛ وقد مثّل لكلّ سببٍ منها، كعدم إتقان اللغة العربيّة، وما نتج عنه من الوقوع في إشكالات عظيمة .

ثمّ شرع إلى الموجودات بالنسبة للمحلّ والمخصّص، وهو مهمّ، يساعد طالب العلم في فهم قواعد أساسية لأصول علم التوحيد، وما بني عليه .

ثمّ ختم كتابه بذكر بعض المصطلحات المستعملة في باب النبوات.

إضافة إلى ما سبق فقد أودع الشيخ السنوسي في كتابه شرح المقدمات بعض البحوث المفيدة، كما في التقليد مثلاً، وأسبابه النفسيّة التي تجرُّ إليه، وكذلك بحثه

في تعلّقات الصفات، وخلاف الأئمّة والعلماء في ذلك، وكذلك بحثه في الكلام وتقسيمه إياه إلى خبر وإنشاء، إلى غير ذلك من البحوث اللطيفة، والتي عرضها في أسلوب رصين لا ملل فيه .

وعليه فإن عدد مقدّمات هذا الكتاب ثمانية، وهي :

الأولى : مقدّمة الأحكام .

الثانية : مقدّمة المذاهب .

الثالثة : مقدّمة أنواع الشرك .

الرابعة : مقدّمة أصول الكفر والبدع .

الخامسة : مقدّمة الموجودات .

السادسة : مقدّمة الممكنات .

السابعة : مقدّمة الصفات الأزلية .

الثامنة : مقدّمة الأمانة في حقّ الرسل عليهم الصلاة والسلام .

الفصل الثاني

ترجمة المؤلف (الغرياني) والتعريف به، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : سيرته وحياته.

المبحث الثاني : عصر الشيخ الغرياني.

المبحث الأول: سيرته وحياته، ويندرج تحته خمسة مطالب:

المطلب الأول : اسمُه ولقبُه ونسبُه.

المطلب الثاني : وحياته العلمية.

المطلب الثالث : مؤلفاته وآثاره.

المطلب الرابع : مذهبه العقدي.

المطلب الخامس: وفاته وبعض أقوال العلماء فيه.

المطلب الأول : اسمه ولقبه ونسبه

اسمه، ونسبه :

هو الشيخ العلامة أبو عبد الله، محمد بن علي بن خليفة الغرياني، الليبي الأصل، ثم التونسي، عالم تونس وصالحها، العارف بالله شيخ التربية والحقيقة، وإمام الطريقة، وأوحد عصره ديناً وعلماً وسلوكاً وفضلاً [1].

وهو الملقّب بالشّمس نظراً لتبحُّره في علم الحديث، فهو من أهل الاعتناء بعلم الرواية[2]، واشتهر بالغرياني نسبة إلى مدينة غريان بليبيا، والتي تقع جنوب طرابلس[3] .

وهو محدّث تونس، الراوية المسند، العلاّمة الشيخ، المتقن، الصالح، الصوفي، وقد كان مولده بعد 1110 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تحية .

المطلب الثاني : حياته العلمية

---

(1) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص502، 503، وتراجم المؤلفين التونسيين، تأليف: محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1، 1985م، ج3، ص459، وأعلام ليبيا، تأليف: الطاهر أحمد الزّاوي، الناشر: دار المدار الإسلامي، ط3، 2004م، ص347 ، 348 .

(2) ينظر: فهرس الفهارس، للكتاني، ج2، ص885 ، 886 .

(3) طرابلس: من مدن أفريقيا، مدينة كبيرة على ساحل البحر يضرب سورها، وهي من بناء الأُول، وبها أسواق حافلة، وفي شرقيها بساتين كثيرة، وأهلها تجّار، وهم أحسن الناس معاملة، فتحها عمرو بن العاص سنة23هـ. ينظر: الروض المعطار، لمحمد الحميري، ص389.

لقد كان الشيخ الغرياني – رحمه الله – من العلماء الأفذاذ ذوي الهمم العالية شغوفاً بطلب العلم، لا يمل ولا يكل منذ صغره ينتقل من حلقة عالمٍ إلى أخرى بين المنارات والمدارس والجوامع.

فقد شدّ الرحال إلى العديد من الأمصار والمدارس الموجودة في زمنه، وإلى العلماء في عصره؛ فقد كانت له رحلة طويلة في طلب العلم إلى جربة[1] بتونس حيث المدرسة الجمنية[2] ، ثم رحل إلى تونس حيث جامع الزيتونة، فأخذ عن كبار علمائها ومشايخها، ثم رحل إلى مصر حيث الجامع الأزهر، ومنه إلى بلاد الحرمين حاجّاً، ثم عاد إلى تونس .

من هنا نجد الشيخ الغرياني – رحمه الله – قد تتلمذ على مجموعة من العلماء، المشهود لهم بالعلم والنفع والصلاح، فأخذ عنهم، وغالبهم أجازه .

وبعد رجوعه إلى تونس بدأ يُقرأ بجامع الزيتونة، الفقه، وعلوم اللسان، وعلم البيان والفرائض، والمنطق، وغيرها.

---

(1) جزيرة تونسيّة في خليج قابس، تشتهر بصناعة الخزف، والحليّ، والنسيج الصوفيّ والحريريّ، والسجّاد، وفيها مصائد للأسماك، وبها بساتين كثيرة، وأهلها من البربر. ينظر: معجم البلدان، تأليف: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط . ن، ج 2، ص118.

(2) بناها إبراهيم الشريف في جربة، وسمّاها بهذا الاسم نسبة إلى الشيخ إبراهيم الجمني، الذي تصدّر لمشيختها والتدريس بها، فقدِم إليها طلاب العلم من كل مكان. ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص468.

وروى الفقه المالكي، ودلائل الخيرات، عن بعض مشايخه[1]، وكان أيضاً مهتّماً بعلم الرواية .

أهم مشايخه :

ـ مشايخه من مدينة جربة :

1. الشيخ الجمني: هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الجمني، ينتهي نسبة إلى سيّدنا المقداد – رضي الله عنه – له من التصانيف: شرح على مختصر خليل، لم يكمله، وقد توفّي سنة 1134هـ [2].

2. الشيخ أبو حفص عمر الجمني [3].

ـ مشايخه من مدينة تونس:

1. الشيخ محمد زيتونة : أبو عبد الله محمّد زيتونة المنستيري، عالم تونس ومفتيها، ولد سنة 1081هـ ، له من الكتب: شرح منظومة البيقوني ، شرح السلّم ، حاشية على الوسطى وغيرها، توفي بتونس سنة 1138هـ [1].

---

(1) ينظر: فهرس الفهارس، للكتّاني، ج2، ص885، والجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، تأليف: ناصر الدين محمد الشريف، الناشر: دار البيارق، ط1، 1999م، ص244.

(2) ينظر: شجرة النور، لمحمّد مخلوف، ج 1، ص 468، 469، والأعلام، للزركلي، ج6، ص 132.

(3) لم أقف على ترجمته .

2ـ الشيخ حمودة الريكلي: أبو محمد حمودة الريكلي الأندلسي، ولد بتونس، وتصدّى لقراءة العلم على كبار العلماء، أمثال الشيخ محمد زيتونة، فلازم دروسه وقرأ عليه معقول العلوم ومنقولها بجامع الزيتونة، والمدرسة المراديّة، حتى عدّ من فحول العلماء، وقد توفي سنة 1161هـ[2].

3ـ الشيخ منصور المنزلي: عالم فقيه بالنوازل، وقد كان آية في الذكاء والتضلّع بمقتضيات الأصول والفقه، حتى أولاه الأمير عاملاً على الوطن القبلي مع خطّة القضاء[3].

ـ مشايخه من الأزهر الشريف:

1ـ الشيخ أحمد الحفناوي : هو محمد بن سالم بن أحمد الحفني، المعروف الحفناوي، شمس الدين، فقيه شافعيّ، ولد بحفنة بمصر سنة 1101هـ ، وتعلم بالأزهر، من كتبه : الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية، وحاشية على شرح الأشموني،

---

(1) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف ، ج1 ، ص468، 469 ، والأعلام ، للزركلي، ج6، ص132.

(2) ينظر: مسامرات الظريف بحسن التعريف، تأليف، لأبي عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، تح: محمد الشاذلي النيفر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1994م، ج1 ، ص230، 231 .

(3) ينظر: المصدر السابق، ج3 ، ص71 .

وأنفس نفائس الدرر، حاشية على شرح رسالة العضد للسعد وغيرها، توفّي بالقاهرة سنة 1181هـ[1].

2ـ الشيخ محمد البليدي: هو محمد بن محمد بن محمد الحسني التونسي المالكي المعروف بالبليدي، عالم بالعربية والتفسير والقراءات، ولد سنة 1096هـ، من سكان القاهرة ن من كتبه: حاشية على تفسير البيضاوي، نيل السعادة في علم المقولات وغيرها ، توفي بالقاهرة سنة 1176هـ [2].

3ـ الشيخ أحمد الدمنهوري: أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام الدمنهوري، شيخ الجامع الأزهر، وأحد علماء مصر، المعروف بالمذاهبي لعلمه بالمذاهب الأربعة، ولد في دمنهور سنة 1161هـ، من كتبه: نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف، الفيض العميم في معنى القرآن العظيم، سبيل الرشاد في نفع العباد وغيرها، توفّي بالقاهرة سنة 1192هـ [3].

4. الشيخ محمد العشماوي: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى العشماوي، الشافعي المصري ، الإمام المحدّث، الفقيه المسند، انفرد بعلوّ الإسناد ، وسمع منه

---

(1) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي الحسيني، (ت1206هـ)، الناشر: دار البشائر، دار ابن حزم، ط3، 1988م، ج4 ، ص49 ، والأعلام، للزركلي، ج6، ص134، 135.

(2) ينظر: سلك الدرر، لمحمد الحسيني، ج 4، ص 110، 111، والأعلام، للزركلي، ج7، ص 68.

(3) ينظر: الأعلام ، للزركلي ، ج1، ص 164.

عالياً فضلاء العصر، توفّي سنة 1160هـ [1].

5ـ الشيخ سليمان المنصوري: هو سليمان بن مصطفى بن عمر بن محمد المنير المنصوري، فقيه حنفيّ، من العلماء، تخرج من الأزهر، ودار عليه مشيخة الحنفيّة، من تصانيفه: شرح خطبة العيني على كنز الدقائق، توفيّ سنة 1169هـ [2].

مشايخه من مكّة المكرمة :

1ـ الشيخ محمد عقيلة: هو محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، شمس الدين، من المشتغلين بالحديث من أهل مكّة، مولده فيها، من مصنّفاته: لسان الزمان، الفوائد الجليّة، هداية الخلاق إلى الصوفية في سائر الآفاق وغيرها، توفّي بمكة سنة 1150هـ [3].

2ـ الشيخ محمد الطبري: هو محمد بن علي بن فضل بن عبد الله بن محب الطبري الحسني الشافعي المكيّ، يلقب بالجمال الأخير، ولد بمكّة سنة 1100هـ، فكان إمام المقام الإبراهيمي بها، من كتبه: عقود الجمان في سلطنة آل عثمان، وإتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاة بني الحسن، والحجّة الناهضة في إبطال مذهب الرافضة

---

(1) ينظر: فهرس الفهارس ، للكتاني، ج2، ص832 .

(2) ينظر: الأعلام ، للزركلي ، ج3، ص 135

(3) ينظر: سلك الدرر، لمحمد الحسيني، ج4، ص30، 31، والأعلام، للزركلي، ج6، ص 13.

وغيرها، توفي سنة 1173هـ [1].

3ـ الشيخ تاج الدين بن عبد المحسن بن سالم: محمد تاج الدين بن عبد المحسن بن سالم القلعي الحنفي، المكّي، الطائي، من علماء مكة، وقاضيها ومفتيها[2].

وجميعهم أجازه، ولقد ألّف الشيخ الغرياني – رحمه الله – فهرسةً[3] حافلةً أتى فيها على التآليف التي رواها عن مشايخه المصريين والحجازيين في سائر العلوم والفنون الشرعية مسندة إلى مؤلّفيها[4].

أهم تلاميذه :

إن مجال التعليم والتدريس علم مستقلّ يحتاج إلى خبرة وتمكّن، وفن قلّ من يجيده من العلماء، ولقد كان الشيخ الغرياني – رحمه الله – ممّن ضلعوا وتمكّنوا

---

(1) ينظر: الأعلام، للزركلي، ج6، ص295، 296.

(2) ينظر: فيض الملك الوهاب المتعالي لأنباء القرن الثالث عشر والتوالي، تأليف: أبو الفيض عبد الستّار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الهندي المكي الحنفي، تح: د.عبد الملك بن عبد الله بن داهيش، الناشر: مكتبة الأسدي – مكة المكرمة ، ط1، 2006م، ج2، ص235، وفهرس الفهارس، للكتاني، ج1، ص97.

(3) وهذه الفهرسة مخطوط في المكتبة الوطنية بتونس ووجدة، قال محمد الكتاني : وقفت على نسخة منها بوجدة عليها خطّه. ينظر: فهرس الفهارس، للكتاني، ج2، ص885 .

(4) ينظر: شجرة النور ، لمحمد مخلوف، ج1 ، ص502، والجواهر الإكليلية، لناصر الدين الشريف، ص244.

في هذا الفن، ويظهر ذلك واضحاً جليّاً من خلال نجابة تلاميذه، وتمكّنهم في مختلف العلوم، حتى أصبحوا أعلاماً في زمانهم، ولعلّ من أبرزهم :

1ـ ابنه الشيخ أحمد الغرياني: وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن خليفة الغرياني ، الأديب الفاضل المتوفّى سنة 1208 هـ [1].

2ـ الشيخ محمد المحجوب: أبو عبد الله محمد بن الشيخ قاسم المحجوب، الإمام الألمعي، العلامة المحقق اللوذعي الحافظ لمسائل المذهب، المتفنن في العلوم تقدّم للفتيا مع أبيه، توفي سنة 1243هـ [2].

3ـ الشيخ محمد كمّون: أبو عبد الله محمد كمّون الصفاقسي، قاضي صفاقس العادل، وفقيهها العالم الفاضل، أخذ عن الشيخ الغرياني وغيره من مشايخ عصره، توفّي سنة 1170هـ [3].

4ـ الشيخ أحمد المنزلي: أبو العباس أحمد بن محمد المنزلي ، الفقيه العالم الأديب ، أخذ عن الشيخ الغرياني، وله فيه قصائد بارعة عند ختم البخاري [4].

---

(1) ينظر: شجرة النور، لابن مخلوف، ج1 ، ص502، وأعلام ليبيا، للطاهر الزوي، ص347 .

(2) ينظر: شجرة النور، لابن مخلوف، ج1، ص530.

(3) ينظر: المصدر السابق، ج1 ، ص499.

(4) ينظر: المصدر السابق، ج1 ، ص 525، 526.

5ـ الشيخ مرتضى الزبيدي: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسني الزبيدي، أبو الفيض، الملقّب بالمرتضى، علّامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنّفين، من كتبه: إتحاف المتّقين، تاج العروس، وألفيّة السند، وله رسالة كتبها إلى أولاد الشيخ الغرياني الثلاثة في التعزية لوفاة والدهم، وغيرها، توفّي سنة 1205هـ[1].

6ـ الشيخ أبو الحسن الصفاقسي: هو أبو الحسن علي اللومي الصفاقسي، الإمام العالم الفقيه المتفنّن، أخذ عن الشيخ عبد الله السوسي، والشيخ البليدي وغيرهما، توفي سنة 1204هـ [2].

7ـ الشيخ أحمد العصفوري: هو أبو العباس أحمد العصفوري التونسي، الفقيه المشارك في مختلف العلوم الأديب الشاعر، قرأ بجامع الزيتونة، وبعد تخرّجه ولّي مشيخة المدرسة العصفورية، من مؤلفاته: تعطير النفحات، الفوائد العصفورية على العقيدة النوريّة، توفي سنة 1199هـ [3].

وغيرهم من العلماء الذين نهلوا من علم الشيخ الغرياني – رحمهم الله تعالى –، وقد أجاز للعديد منهم، كالشيخ مرتضى الزبيدي.

---

(1) ينظر: فهرس الفهارس، للكتاني، ج1، ص526 – 549، والأعلام، للزركلي، ج7، ص70 .

(2) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص 523.

(3) ينظر: تراجم المؤلفين، لمحمد محفوظ، ج3، ص397 – 399.

المطلب الثالث : مؤلّفاته وآثاره

عكف الشيخ محمد الغرياني – رحمه الله – على العلم والتعلم والتأليف والتصنيف والتبسيط والاختصار، فترك لنا آثاراً نافعةً، وعلماً في مجالاتٍ مختلفةٍ كالمنطق والفقه والحديث والعقيدة والتصوف والتفسير وغيرها، ومع كثرة تآليفه فإن المطبوع منها قليل، ومن هذه التآليف ما يلي[1] :

1. حاشية على خطيّة خليل .

2. رسالة في الخنثى المشكل [2].

3. فهرست حافلة جمع فيها إجازات مشايخه المصريين والحجازيين، وذكر فيها التآليف التي رواها عن شيوخه في سائر العلوم بسنده على مؤلفيها.

4. فيض الخلاّق في شرح وسيلة المشتاق تكرمة للعشّاق[3].

5. حاشية على شرح المقدمات للسنوسي[4].

---

(1) وقد ذكرت مفصّلة بمكان تواجدها في كتاب الجواهر. ينظر: الجواهر الإكليلية، لابن الشريف، ص244، 245.

(2) المخطوطات رقم: (1،2) توجد في مكتبة أبي القاسم محمد كرو، بليبيا. ينظر: المصدر السابق، ص245.

(3) وهو مخطوط وقف لمصطفى خوجه على مدرسته. ينظر: المصدر السابق، ص245.

(4) وهي ما نحن بصدد تحقيقها .

6ـ تفسير البسملة[1] .

7ـ ختم على سورة الصف .

8ـ ختم على صحيح البخاري .

9ـ ختم على موطأ الإمام مالك .

10ـ رسالة في زهد الصحابي سلمان الفارسي – رضي الله عنه .

11ـ حاشية على الخبيصي على التهذيب في المنطق.

12ـ ختم على المعوذتين[2].

13ـ رسالة أقسام الحديث .

14ـ جواب عن مسألة في الإيجار .

15ـ رسائل في استدعائه الإجازة لأولاده من بعض المشايخ[3] .

---

(1) مخطوط بمكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس. ينظر: المصدر السابق، ص245.

(2) المخطوطات من الرقم: (7) إلى الرقم: (12) توجد في المكتبة العاشوريّة بتونس. ينظر: المصدر السابق، ص245.

(3) قال محمد الكتاني: استجاز لأولاده من الحافظ مرتضى الزبيدي فأجازهم، ووقفت على استدعائه الإجازة لهم من الشيخ محمد المعطي بن صالح الشرقاوي صاحب (الذخيرة)، كتبه من تونس إلى أبي الجعد، وهذه همّة عالية. ينظر: فهرس الفهارس، للكتاني، ج2، ص886 .

المطلب الرابع : مذهبه العقدي

لقد سار الشيخ الغرياني على نفس العقيدة التي انتهجها مشايخ وعلماء الزيتونة، والأزهر الشريف، فتمذهب بمذهبهم في الاعتقاد بالعقيدة الأشعرية[1]، فلم يحدث أي تغيير على المذهب الأشعري بل أكده وأوضحه وردّ على المخالفين، وكان ذلك واضحاً من خلال حاشيته هذه؛ فقد ذهب مذهب الأشاعرة في الصفات، وتعلّقاتها، وأفعال العباد، والإيمان وغيرها، وجمع على ذلك أقوال العلماء، وما استشهدوا به في ذلك .

وعلى الرغم من أن الشيخ الغرياني كان محدّثاً ومبرزاً في علم الحديث؛ إلاّ أنه لم يسر على ما سار عليه معظم المحدّثين من الوقوف عند النصوص، وعدم استخدام علم الكلام والمنطق والمحاجّات العقليّة في إثبات العقائد .

---

(1) الأشعرية: نسبة لأبي الحسن الأشعري، الذي خرج عن مذهب الاعتزال، وهي مدرسة إسلاميّة سنيّة، اتّبع منهاجها في العقيدة عدد كبير من فقهاء أهل السنة والحديث، فدعمت أرائها واتجاهاتها العقدية، ومن كبار هؤلاء العلماء: الحاكم، الباقلّاني، الجويني، الغزالي، والإيجي، والتفتازاني، والبيهقي وغيرهم. ينظر: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، تأليف: عبد المنعم الحفنى، الناشر: دار الرشاد – القاهرة، ط1، 1993م، ص50 – 52 .

المطلب الخامس : وفاته، وبعض أقوال العلماء فيه

بعد جهد جهيد، ودأب على طلب العلم في رحلات طويلة إلى أشهر المدارس الدينية كالأزهر بمصر والزيتونة بتونس وغيرها، وتأليفٍ وتصنيفٍ للكتب، وبعد أن تخرّج على يديه عدد من التلاميذ النابهين، فاضت روح شيخنا إلى بارئها، وذلك في شهر شوال من سنة 1195 من الهجرة النبوية، ما يوافق سنة 1781 ميلادي، ودفن بتونس، رحمه الله تعالى ورحم جميع علماء المسلمين[1] .

بعض أقوال العلماء فيه:

شهد للشيخ الغرياني كثير من العلماء بالعلم ، وقد دلّت على ذلك الإجازات التي تحصّل عليها من كبار العلماء في عصره الذين شهدوا له بالعلم؛ حيث قال عنه الأستاذ محمد محفوظ في كتابه تراجم المؤلفين التونسيين : ((الراوية المسند الفقيه الصوفي))[2] .

وقال عنه الشيخ محمد مخلوف في كتابه شجرة النور : ((عالم تونس وصالحها العارف بالله شيخ التربية والحقيقة، وإمام الطريقة، وأوحد عصره ديناً، وعلماً، وسلوكاً، وفضلاً ، وفهماً))[3].

---

(1)ينظر: تراجم المؤلفين، لمحمد محفوظ، ج3، ص 460، وشجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص503.

(2) ينظر: تراجم المؤلفين، لمحمد محفوظ، ج3، ص 459.

(3) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص502.

وقال عنه الأستاذ الكتاني في كتابه فهرس الفهارس: ((هو الإمام العلامة محدّث تونس ومسندها)) [1].

وقد وجدّتُ في إحدى نسخ المخطوطين – والتي رقم حفظها (03921) – مجموعة من الأبيات في مدح الشيخ الغرياني – رحمه الله – وكتابه هذا، وهذه الأبيات هي :

يا طالباً إن رُمت نيلَ أمان *** وعقائد التوحيد بالإتقان

وفوائداً قد أُيّدت بأدلّةٍ *** مأخوذة من مُحكم القرآن

ومباحثاً رقّت فرقّ نسيمُها*** تُنسي العقول بسحرها الفتّان

فالزم كتاب الفاضل البحر التقي*** بحر العلوم ومصدر الإحسان

شيخ جليل للبريّة نافعٌ *** عند الإله، محمد الغريانِ

تعليقُ شرح مقدّماتٍ قد حوى *** تحريرُه بقواطعِ البرهان

وبديع بحثٍ من غوامض فكره *** قد بثّه من سرّه الريّان

وغريب نقلٍ من حديث المصطفى *** يا كم حوى من دقّة ومعان؟

صلى عليه الله ما هبّ الصّبا*** وترنّحت ورقٌ على الأغصان ا.هـ[2]

---

(1) ينظر: فهرس الفهارس، للكتاني ، ج2 ، ص276.

(2) ينظر: اللوحة الأولى من مخطوط حاشية الشيخ الغرياني على شرح المقدّمات .

المبحث الثاني : عصره ويندرج تحته أربعة مطالب :

المطلب الأول : الحياة السياسية.

المطلب الثاني : الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث : الحياة العلمية والدينية.

المطلب الرابع : الحياة الاقتصادية.

تمهيد:

ممّا لا يسع أحداً إنكاره الأثر الكبير للوضع السياسي والفكري والاجتماعي ونحو ذلك على حياة الأفراد العلميّة، فالإنسان مدني بطبعه[1] ، يتفاعل مع محيطه، فيتأثر به، ويؤثر فيه .

وإن ما يطرأ على الساحة السياسية من أحداث لابد أن يظهر أثره في سير علماء العصر، كما أن التغيرات الفكرية، والحياة الاجتماعية لا يقل تأثيرهما على هذه الشخصيات عن الحياة السياسية .

إن البحث في شخصية الإمام الشيخ الغرياني – رحمه الله تعالى – يستدعي دراسة أحوال عصره وبيئته التي عاش فيها، لذا كان من المناسب والمستحسن إلقاء بعض الضوء على عصره .

(1) بالمعنى من مقدّمة ابن خلدون، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، (ت808هـ)، الناشر: دار القلم – بيروت، ط. ن، ج1، ص148 .

المطلب الأول : الحياة السياسية

نشأ الشيخ الغرياني – رحمه الله – في ظروف سياسية متقلّبة؛ وذلك نتيجة لمحاولة بعض العسكريين الإنكشاريين[1] العثمانيين الانفصال بالولايات العثمانية عن الدولة العثمانية، ثم الاضطرابات التي تلت هذه الانفصالات بين أفراد الأسر الحاكمة، التي تولّت حكم هذه الولايات مثل ليبيا وتونس .

فقد قاد القائد الإنكشاري أحمد باشا القره مانلي[2] ما يسمى بثورة شعبية أطاحت بالوالي العثماني على ليبيا .

كما استولى قائد فرقة الخيّالة وكبير العساكر في تونس – حسين باشا[3] – على الحكم، وأخذ يستقلّ بالأمر عن الدولة العثمانية حتى أصبحت لدولته كياناً قائماً

---

(1) انكشاري – في صيغة المفرد – مصطلح تركي معناه: الجندي الجديد، والانكشارية: طائفة عسكريّة من المشاة العثمانيين، شكلوا تنظيماً خاصّاً، لهم ثكناتهم العسكرية، وشاراتهم، ورتبهم، وامتيازاتهم، وقد كانوا أقوى الجيش العثماني. ينظر: معجم الرائد، تأليف: جبران مسعود، الناشر: دار العلم للملايين، ط7، 1992، ص233 .

(2) وهو أول حاكم لليبيا من الأسرة القره مانلية، وهو الذي أسس هذه الأسرة الحاكمة التي استمرت في حكم ليبيا من 1711م إلى 1835م، وهو من أعظم حكام هذه الأسرة وقد استطاع أن يصل بالبلاد إلى الاستقرار الداخلي والخارجي. ينظر: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تأليف: محمود مقديش، تح: علي الزواوي، ومحمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1988م، ج2، ص156.

(3) الحسين بن علي تركي، قدم والده من جزيرة كندية إلى تونس، بويع بولاية الأمر في ربيع الأنوار سنة 1117هـ، وهو مؤسس الدولة الحسينيّة في تونس، وتوفي مقتولاً سنة 1153هـ. ينظر: المصدر السابق، ج2، ص159، وشجرة النور، لمحمد مخلوف، ج2، ص 184.

بذاته عرفت تاريخيّاً باسم الدولة الحسينيّة، والتي استمرّ حُكمها من 1717م إلى 1956م.

وقد أدّت هذه الانفصالات إلى حروب عائلية، امتدّت هذه الحروب فترات طويلة من الزمن عاشها الشيخ الغرياني في تونس، وقد نوّه عليها في آخر كتابه هذا [1]، وإلى ما أدّت إليه من مآسي، وويلات على عموم التونسيين؛ من نهبٍ وسلبٍ وإقفالٍ للبيوت والديار، وشدّة الحصار، وتآلي الرعب على الصغار والكبار، وسمّاها بابتلاء الحضرة التونسية بالجند الجزائرية .

حيث قال : ((وابتداؤه حال جمود القريحة، وكلال الطبيعة، بابتلاء الحضرة التونسيّة بالجند الجزيريّة، حماها الله وسائر بلاد الإسلام من كل بليّة، بجاه خير البريّة، وآله وأصحابه ذوي الحالات المرضيّة، صلّى الله عليه وسلّم وعليهم مدّة تعاقب البكرة والعشيّة، والتحام الحرب، وتوالي الكرب، وكثرة النهب، وشدّة الانحصار، وقفل البيوت والديار، وتآلي الرعب الكبار والصغار، وافتضحَ فيها حريم الفجار والأخيار، وقلّ من سلم بها تخصيصاً من الفاعل المختار، لا يسأل عمّا يفعل سبحانه من عزيز متفضّل قهّار، وحصلت لنا منهم الحماية الربّانية، وتخصيص الإرادة الأزلية، فلم يقربوا ساحتنا، ولا جيراننا، فحمدنا الله على العافية، وأساءنا حال المسلمين إخواننا، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم، فإنّا لله وإنا

(1) حاشية على شرح المقدمات ، والذي نحن بصدد تحقيقه.

إليه راجعون)) [1].

يتحدّث الشيخ هنا على ما عرف تاريخيّاً بالفتنة الحسينيّة الباشيّة، والتي وقعت بين الحسين بن علي وابن أخيه علي باشا[2]، نتيجة للخلاف بينهم حول ولاية العهد؛ فاندلعت نتيجة هذا الخلاف حروب طويلة استمرت من 1728م إلى 1762م، وقد تحدث الشيخ الغرياني هنا تحديداً عن استقواء علي باشا بالإنكشاريين في الجزائر، وقدومهم لنصرته صيف سنة 1735م [3]، وخلعهم للحسين بن علي وقتله، وما ترتّب عليه من حروب وفتن، وتنصيبهم لعلي باشا بایاً على تونس، ثمّ قدومهم مرّة أخرى لخلع علي باشا، وتنصيب ابن عمّه محمّد بن الحسين بایاً على تونس .

ويمكن أن نُجمل الحالة السياسية التي عاشها الشيخ الغرياني – رحمه الله – في تونس بالآتي:

1. سيطرت العقلية العسكرية على الحكم حيث أولى الخلفاء العثمانيون على

---

(1) ينظر: اللوحة الأخيرة من المخطوط .

(2) علي بن محمد بن علي باشا، يعرف بعلي باشا الأوّل، وقد كان من أمراء تونس العلماء المصنّفين، وهو ابن أخي حسين بن علي باشا مؤسّس الدولة الحسينية، وقد كان مرشّحاً لولاية العهد، إلى أن صار لعمّه ولد؛ فأخّره وقدّم ابنه عليه، فحدثت الفتنة بسبب ذلك واندلعت الحروب، وقد توفي علي باشا سنة1159هـ. ينظر: تراجم المؤلّفين، لمحمد محفوظ، ج3، ص419 – 221 .

(3) ينظر: نزهة الأنظار، لمحمود مقديش، ج2، ص 159، 160، وتراجم المؤلفين، لمحمد محفوظ، في ترجمة علي باشا، ج3، ص219 – 221.

الولايات الواقعة تحت حكمهم ونفوذهم الإنكشاريين، وهؤلاء بدورهم كانوا سبب المشاكل والأزمات التي تقع في الولايات؛ ممّا أدّى إلى انتفاضات وثورات في غالب البلاد .

2. استقواء البايات[1] التونسيين المعزولين عن الحكم بحكّام الجزائر كاستقواء علي باشا بدايات الجزائر على عمّه الحسين بن علي، وكاستقواء أبناء الحسين بن علي بدايات الجزائر الإنكشاريين على ابن عمّهم علي باشا .

3. الوصاية الجزائريّة على تونس، وذلك من خلال معاهدات مذلّة مخزية نتج عنها استياء شعبيّ كبير، وظروف اقتصادية صعبة، أدّت إلى انتفاضات متعدّدة [2] في غالب أنحاء البلاد[3].

4. لجوء تونس إلى أوروبا – وخاصّة فرنسا – وتوطيد علاقتها بها؛ وذلك للتخلص من الوصايا العسكرية الجزائرية عليها .

---

(1) البايات جمع باي، والباي لقب تركي شرقي، كان يطلق بخاصة على حكام تونس. ينظر: معجم الرائد، جبران مسعود، ص263 .

(2) كانتفاضة عسكر الإنكشارية سنة 1743م، 1752م، وانتفاضة قبيلة الهمامة الكبيرة سنة 1750م. ينظر: تاريخ تونس، تأليف: الأستاذ محمد الهادي الشريف، تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينه، الناشر: دار ساراس، ط3، ص85.

(3) ينظر: المرآة، تأليف: حمدان بن عثمان خوجة (ت1255هـ)، تح: د. محمد العربي الزبيري، الناشر: المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة – الجزائر، 2006م، ط . ن، ص125 .

المطلب الثاني : الحياة الاجتماعية

يظهر انعكاس الحالة السياسية على الوضع الاجتماعي في عدّة أمور لعلّ من أهمها ما يلي :

- تمزّق النسيج الاجتماعي، وانقسام المجتمع التونسي إلى مؤيّدين للحسين بن علي، سمُّوا حسنيّين، ومعارضين له مؤيدين لعلي باشا، وسمّوا باشيّة، وأدى هذا إلى تمزّق المجتمع التونسي اجتماعياً، وعدم استقراره، وانتهى إلى حروب طاحنة استمرّت لفترة طويلة [1].

وقد تميّزت هذه الفترة باضطرابات وانقسامات اجتماعيّة كبيرة في المجتمع التونسي، الذي عاش فيه الشيخ الغرياني – رحمه الله تعالى –، وبالتالي حدثت عدّة انتفاضات ضدّ الولاّة والحكّام، وذلك بسبب المكوس والضرائب التي فرضوها على الأهالي .

- تمسّك النّاس بالعلماء، وخاصة الدينيّين، ويظهر ذلك جليّاً في وفاة الشيخ محمد زيتونة؛ حيث خرج الناس في تشييع جنازته أفواجاً، وكذلك الشيخ الجمني وغيرهم من العلماء والمشايخ [2].

---

(1) ينظر: تاريخ تونس، لمحمد الشريف، ص82.

(2) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص468.

المطلب الثالث : الحياة العلميّة والدينيّة

تزدان الحياة العلمية في أي عصر وتزدهر بمقدار كثرة المدارس المنتشرة، والخزانات العامرة بالكتب الوفيرة، وبزيادة الحوافز المبذولة لطالبي العلم والراغبين فيه.

فالحالة العلمية لم تحاك الحالة السياسية المضطربة، بل ظلّت نامية مزدهرة، حيث اهتم البايات والولاّة بالجانب الديني اهتماماً كبيراً، فكان كلُّ والٍ أو بايٍ يبني العديد من المدارس والمساجد، ويخصّص الرواتب للعلماء والمدرّسين، وكأنهم يتنافسون في نشر العلم والتعلّم .

فكان (الحسين بن علي) قد بنى مساجد القيروان[1] وزواياها، وأنشأ مدرسة النخلة، والمدرسة الحسينيّة وجامعه الشهير، كما أنشأ مدارس في صفاقس[2]، ونفطة[3]، وغير ذلك مما هو كثير[4] .

---

(1) قاعد البلاد الأفريقية وأمّ مدائنها، وهي من أعظم مدن المغرب، وأوسعها أحوالاً، وأيسرها أمالاً، وأربحها تجارة، . ينظر: الروض المعطار، لمحمد الحميري، ص486.

(2) مدينة قديمة كبيرة بأفريقيا، لها أسواق كثيرة و عليها سور حجارة ، وشرب أهلها من المواجل، ويتجلب إليها من قابس نفيس الفواكه، وجلّ غلاّتها الزيتون، وهي كثيرة المساجد. ينظر: المصدر السابق، ص 366.

(3) بلدة في إقليم أفريقيا، مبنيّة بالصخر، عامرة آهلة، بها جامع ومساجد وحمّامات كثيرة، وتجارات، ونخيل، وغلاّت ن ومياه جارية كثيرة، سائحة. ينظر: المصدر السابق، ص558.

(4) ينظر: نزهة الأنظار، لمقديش، ج2، ص158، وشجرة النور، لمحمد مخلوف، ج2، ص 185 .

أما (علي باشا) فقد سار على نهج سابقه، فبنى مدرسة وسماها باسمه (الباشية)، وأنشأ المدرسة السليمانية، نسبة لابنه سليمان، وقدّم لمشيختها الشيخ محمد الغرياني – رحمه الله –، وبنى الأبنية العظيمة حول الجامع الأعظم، ومدرسة سرّ الأحجار، ومدرسة حوانيت عاشور، وزاد دَوْراً في زاوية الشيخ إبراهيم الجمني فوق الدور الأسفل، وجعل بكلّ مدرسة خزانة كتب، وجعل لها مرتبات لإعانة الطلاب وغير ذلك [1].

أما (علي بن حسين) فقد أنشأ مدرسة أنيقة بمسجد الباشا، وكانت له إصلاحات بذلك المسجد واهتمامات، كما أسّس الجامع الحنفي، وبنى مدرسة حول مقام الإمام المازري[2]، وغير ذلك من الأعمال التي تُظهر اهتمامه بالجانب الديني والعلمي[3] .

---

(1) ينظر: نزهة الأنظار، لمقديش، ج2، ص162، 163، وشجرة النور، لمحمد مخلوف، ج2 ، ص 186، وتراجم المؤلفين، لمحمد محفوظ، ج3، ص219 – 221 .

(2) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أبو عبد الله، محدّث من فقهاء المالكيّة، نسبته إلى مازر بجزيرة صقليّة، من كتبه: المعلم بفوائد مسلم، التلقين، والكشف والإنباء، وفاته بالمهديّة سنة 536هـ. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، (ت681هـ)، تح: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، ج4، ص285، والأعلام، للزركلي، ج6، ص277 .

(3) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج2، ص188 .

المطلب الرابع : الحياة الاقتصاديّة

مرّت الحياة الاقتصاديّة بتونس في عصر شيخنا الإمام الغرياني – رحمه الله تعالى – بأوضاع اقتصادية مختلفة بحسب الولاة والحكّام الذين حكموا تونس .

ففي بداية عهد الحاكم (الحسين بن علي) ازدهرت الحياة الاقتصادية، وامتلأت أيدي الناس بالمكاسب، فأثاروا الأرض وعمروها، ووقع التنافس بينهم في الصنائع وغيرها[1] .

ثمّ وقعت الحرب بينه وبين ابن أخيه، ولا يخفى عليك ما تخلّفه الحرب من تردّي الأوضاع الاقتصادية والإنسانيّة .

ففرض الحسين بن علي الغرامات على من أظهر له عدم الرضا بحكمه بدون حساب، وتجاوز بذلك كلّ القوانين الشرعية، والأعراف الإنسانية، فقد كلّف قوّاده بأن يجمعوا من البوادي، وبأبخس الأثمان ما يمكن تسويقه من المحاصيل، وخاصة الحبوب، ثم كانت تباع للتجّار الأوروبيّين بربح كبير[2] .

---

(1) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج 2 ، ص 185، ونزهة الأنظار، لمحمد مقديش، ج2، ص162، 163

(2) ينظر: تاريخ تونس، لمحمد الشريف، ص 63 .

وعندما استولى (علي باشا) على الحكم في تونس زادت الأوضاع ترديًّا، حتى أن الريال تردى إلى نصف قيمته[1]، كما استمرت سياسة جمع المحاصيل وغيرها، من جميع الناس بأثمان بخسة .

وفي عهد (علي باي) تغلغلت الرأسمالية داخل البلاد التونسية، وبتكامل مصالحها، وتعايشها مع مصالح رجال الدولة، وبما ربطته من علاقات متينة مع كبار التجّار والصناع التونسيين، والمزارعين .

وتخلّت الحكومة التونسية عن قسم من اختصاصاتها، كما تخلّت عن تدخّلها المباشر في الحياة الاقتصاديّة، وترك الباب مفتوحاً أمام الأعيان الذين استغلوا الوضع لصالحهم [2].

---

(1) ينظر: المصدر السابق، ص 85.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 87.

الفصل الثالث

دراسة الكتاب، والتعريف به، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالمخطوط .

المبحث الثاني : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث الأول: التعريف بالمخطوط، ويندرج تحته ثلاث مطالب :

المطلب الأول : وصف نسخ المخطوط .

المطلب الثاني : صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه .

المطلب الثالث : الباعث على التأليف، وزمنه .

المطلب الأول : وصف نسخ المخطوط

النسخة الأولى : من نسخ المكتبة الوطنية بتونس ، رقم حفظها (03921).

عدد الأوراق : 107 ورقة .

عدد الأسطر : يبلغ عدد الأسطر خمس وعشرون سطراً في الوجه الواحد .

عدد الكلمات : متوسّط عدد الكلمات في كل سطر 10 كلمات .

اسم الناسخ : غير موجود .

تاريخ النسخ : غير موجود أيضاً .

نوع الخطّ ووصفه : كتبت هذه النسخة بالخط المغربي، ولم تسلم من الأخطاء، وخاصة في آخرها، مع وجود سقط لبعض الكلمات العبارات، وقد أمكن التغلب عليها بالرجوع إلى النسخة الأخرى .

طريقة الحصول عليها : تحصّلت على هذه النسخة بتصويرها عن المخطوط الأصلي والموجود في المكتبة الوطنية بتونس .

النسخة الثانية : من نسخ المكتبة الوطنية بتونس، رقم حفظها (14467).

عدد الأوراق : 106 ورقة .

عدد الأسطر : يبلغ عدد الأسطر خمس وعشرون سطراً في الوجه الواحد .

عدد الكلمات : متوسّط عدد الكلمات في كل سطر 10 كلمات .

اسم الناسخ : غير موجود .

تاريخ النسخ : انتهى من نسخه أواخر شوال، عام خمس وثمانين ومائة وألف من الهجرة النبوية .

نوع الخطّ ووصفه : كتبت هذه النسخة بخط مغربي أيضاً، ولم تسلم من الأخطاء، وهي كثيرةٌ نسبيًّا، إضافة إلى كون بعض الكلمات غير مقروءة، مع وجود سقط وتصحيف لكثير من الكلمات والعبارات، وقد أمكن التغلّب عليها بالرجوع إلى النسخة الأُولى .

طريقة الحصول عليها : تحصّلت على هذه النسخة بتصويرها عن المخطوط الأصلي، والموجود في المكتبة الوطنية بتونس .

المطلب الثاني : صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه

إثبات نسبة الكتاب للشيخ الغرياني – رحمه الله تعالى – تظهر واضحة جليّة، وتؤكّدها الحقائق التالية :

1. وجود عنوان الكتاب على الغلاف الخارجي من كلا النسختين منسوباً للشيخ الغرياني .
2. كذلك ما جاء أول النسخ الخطيّة، التي اعتمدتّ عليها من التصريح بنسبتها للشيخ الغرياني، حيث جاء هذا التصريح في أول الكتاب بقوله : ((فيقول العبد الفقير المضطرّ لرحمة ربّه محمد بن علي الغرياني)) .
3. تصريح بعض المترجمين للأعلام، الذين ذكروا مؤلفات الشيخ الغرياني – رحمه الله تعالى – والتي من ضمنها هذا الكتاب؛ (حاشية على شرح المقدّمات)، ومن هؤلاء المترجمين والباحثين:

- الشيخ الزاوي في كتابه أعلام ليبيا[1].
- محمد مخلوف في كتابه شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة[2].
- صاحب كتاب الجواهر الإكليليّة في أعيان ليبيا من المالكيّة[3].

---

(1) ينظر: أعلام ليبيا، للطاهر الزاوي، ص347، 348.

(2) ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص502، 503.

(3) ينظر: الجواهر الإكليلية، لابن الشريف، ص243 – 245.

المطلب الثالث : الباعث على التأليف، وزمنه

لقد صرّح الشيخ الغرياني – رحمه الله تعالى – بالباعث على تأليف كتابه المسمّى (حاشية على شرح المقدّمات) وذلك بقوله في مقدمة الحاشية : ((وكان أفضل ما ألف فيه [1] من المختصرات الغنية عن كثير من المطولات شرح المتن المسمّى بالمقدّمات ... ورأيت شدّة احتياج متعاطيه إليه، وتمنّيهم من علّق عليه؛ سوّلت لي نفسي أن أعلّق عليه، تعليقاً يحلّ ما خفي من ألفاظه، ويبيّن ما أشكل من مراده، وضعته لنفسي، ولمن هو من المتعلّمين على شاكلتي ومثلي)) .

فهذه طريقة مستحسنة في التأليف، أبان بها الشيخ الغرياني بجلاء الغرض من تأليف حاشيته هذه .

زمن التأليف :

ذكر الشيخ الغرياني – رحمه الله – زمن التأليف للحاشية ومن خلال ذكره هذا نعرف المدة التي استغرقها في تأليفه هذا، فقد أخذ تأليف هذه الحاشية ست عشرة سنة من عمر الشيخ، فكان ابتداء تأليفه سنة 1740م، وانتهى منها سنة 1756م، أي قبل وفاة الشيخ بخمس وعشرين سنة .

ونصُّ الشيخ الغرياني ما يلي : ((وكان الفراغ منه آخر جمادى الثانية عام سبعين و مائة وألف من الهجرة النبويّة، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى تحيّة، عرّفنا الله – تعالى – خيرها وخير ما بعدها من السنين، وجنّبنا شرّها وشرّ ما بعدها، آمين .

وابتداؤه حال جمود القريحة، وكلال الطبيعة، بابتلاء الحضرة التونسيّة بالجند الجزيريّة، حماها الله – تعالى – وسائر بلاد الإسلام من كل بليّة، بجاه خير البريّة، وآله وأصحابه ذوي الحالات المرضيّة ...)) [1] .

(1) ينظر : اللوحة الأخيرة من المخطوط .

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب، ويندرج تحته خمسة مطالب :

المطلب الأول : منهج المؤلف في عرض كتابه .

المطلب الثاني: أهم مباحث الكتاب وأبوابه .

المطلب الثالث: أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف.

المطلب الرابع : طريقة العمل في التحقيق .

المطلب الخامس : نماذج من صور المخطوط .

المطلب الأول : منهج المؤلف في عرض كتابه

1. استهلّ الشيخ الغرياني – رحمه الله – كتابه هذا بمقدّمة قصيرة، ضمّنها بالحمد لله تعالى، والثناء عليه، ثمّ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .
2. ثمّ ذكر أهميّة المقدّمات وشرحها في علم التوحيد والعقيدة .
3. ثمّ ذكر سبب تأليفه لهذا الكتاب، والباعث عليه .
4. بعد ذلك شرع في شرح المتن، وعرض المسائل الواردة في كتاب شرح المقدّمات وذلك :

- بشرح الآيات القرآنيّة الواردة في كتاب شرح المقدّمات، وقد يذكر آيات أخر، ويستشهد بها في بعض المواطن .
- عزو بعض الأحاديث النبويّة إلى الكتب التي أخرجتها، وقد لا يذكر الحديث ولكن يشير إلى معناه .
- سلك الشيخ الغرياني منهج وطريقة العرض في توضيح المسائل الأصوليّة والعقديّة، وذلك من خلال اعتماده على المصادر والمراجع التي بها هذه المسائل المختلف فيها، وذلك بتعمّق، وأحياناً يذكر أقوال المخالفين ويفنّدها ويذكر شبههم ويردّ عليهم .

- استشهد الشيخ الغرياني في كتابه بالكثير من أقوال العلماء في المسائل التي عرضها، وعلّق عليها، وأكثر من النقل عنهم، منتهجاً في ذلك الأمانة العلميّة في نسبة الأقوال إلى قائليها، وذلك بدقّة متناهية .

- رجع الشيخ إلى كثير من كتب العقيدة، والتفسير، والحديث وعلومه، واللغة وغيرها من الكتب .

- وقد جعل خاتمةً للكتاب ذكر فيها: زمن تأليفه للكتاب، والدعاء، والصلاة على النبيّ – صلّى الله عليه وسلم –.

المطلب الثاني : أهمّ مباحث الكتاب وأبوابه

قسّم الشيخ الغرياني – رحمه الله تعالى – كتابه وحاشيته كتقسيم الإمام السنوسي – رحمه الله تعالى – لمقدّماته، فجاءت مباحثه كالآتي :

1. مقدّمة الأحكام : وتناول فيه الحكم الشرعي ، وما يتعلّق به
2. مبحث أفعال الحيوان الاختياريّة : وتناول فيه مذاهب الجبريّة، والقدريّة، وأهل السنّة في أفعال الحيوان .
3. مبحث أنواع الشرك – أعاذنا الله منه بمنّه وكرمه– : وتناول فيه أنواع الشرك الستّة .
4. مبحث أصول الكفر والبدع : وتناول فيه أصول الكفر والبدع السبعة.
5. مبحث الموجودات : وتناول فيه أقسام الموجودات بالنسبة إلى المحلّ والمخصّص .
6. مبحث الممكنات : وتناول فيه الممكنات المتقابلات الستّة .
7. مبحث الصفات الأزلية : وتناول فيه القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام .
8. مبحث الأمانة : وتناول فيه الأمانة في حقّ الرسل – صلوات الله وسلامه عليهم .

المطلب الثالث : أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف

استشهد الشيخ الغرياني في كتابه هذا بكثير من المصادر والمراجع بعضها مطبوع وبعضها لا يزال مخطوطا، وفيما يلي بيان ببعض أسماء الكتب ومؤلّفيها، والتي وقفت عليها، سواء صرّح باسمها أو أشار إليها، ومن أهمها ما يلي :

1. القرآن الكريم .
2. الإتقان في علوم القرآن للإمام البيضاوي .
3. الأربعين، للإمام الفخر الرازي.
4. الإرشاد للإمام الجويني .
5. أنوار التنزيل أسرار التأويل، للإمام البيضاوي .
6. الآيات البيّنات، للشيخ الشهاب القاسمي .
7. بهجة النفوس، للعارف بالله ابن أبي جمرة .
8. تاريخ القيروان، للحسن بن رشيد القيرواني .
9. تفسير الجلالين، للجلال المحلّي، والجلال السيوطي .
10. توكيد العقد فيما أخذ الله علينا من العهد، للشيخ يحي الشاوي .
11. الجامع الصغير ، للإمام السيوطي .
12. حاشية العطّار على شرح جمع الجوامع، للشيخ حسن العطّار.
13. حاشية على تصريف العزي، للشيخ اللقاني .

14. حاشية على تفسير البيضاوي، للشهاب الخفاجي .

15. حاشية على شرح الصغرى، للشيخ الغنيمي .

16. حاشية على شرح الصغرى، للشيخ الملالي .

17. حاشية على شرح الصغرى، للشيخ عيسى السكتاني .

18. حاشية على شرح الصغرى، للشيخ ياسين العليمي .

19. حاشية على شرح الكبرى، للشيخ أحمد المنجور .

20. حاشية على شرح الكبرى، للشيخ الحسن اليوسي .

21. الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع، للكمال بن أبي شريف.

22. شرح الإرشاد، للإمام المقترح .

23. شرح الجلال على جمع الجوامع، للإمام المحلّي .

24. شرح الزرقاني على مختصر خليل، للشيخ الزرقاني .

25. شرح العقائد النسفية، للإمام السعد .

26. شرح العقيدة الصغرى، للإمام السنوسي .

27. شرح العقيدة الكبرى، للإمام السنوسي .

28. شرح العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي .

29. شرح القصيد، للإمام السنوسي .

30. شرح اللقّاني على جوهرته، للشيخ إبراهيم اللقاني .

31. شرح المختصر الأصولي، للإمام العضد .

32. شرح صحيح مسلم، للإمام النووي .

33. شرح عقيدة الغزالي، للشيخ الزروق .

34. شرح معالم أصول الدين، لابن التلمساني .

35. الشمائل للإمام الترمذي .

36. صحيح البخاري .

37. صحيح مسلم .

38. قوت القلوب، لأبي طالب المكّي .

39. لبّ الأصول، لزكريّا الأنصاري .

40. محصّل المقاصد مما تختبر به العقائد، لابن زكري التلمساني.

41. مختصر المعاني ، للإمام السعد .

42. مشكل الحديث وبيانه ، لبن فورك .

43. المواقف، للإمام الإيجي .

44. نسيم الرياض ، للشهاب الخفاجي .

المطلب الرابع : طريقة العمل في التحقيق

1. اعتمدت إحدى النسخ، وجعلتها أصلاً، وهي النسخة التي رقم حفظها: (03921)، ورمزت لها بالرمز (أ)، وقابلتها على النسخة الثانية، والتي أعطيتها رمز (ب) والتي رقم حفظها: (14467)، والسبب الذي دعاني لاعتمادها أمّاً :

أ. وضوح خطّها ، وقلّة التصحيف فيها، مقارنة بالنسخة الأخرى .

ب . وكذلك بعض العبارات التي زادها الشيخ الغرياني على كتابه، والتي وردت في النسخة (ب)، ولم ترد في (أ) ممّا يؤكّد أقدميّة النسخة (أ) على الأخرى .

2. اجتهدّت في قراءة نصّ المخطوط، ومقابلته ، ونسخته حسب قواعد الإملاء الحديثة، وأثبت الفروق بين النسختين .

3. قوّمت النصّ المخطوط، وأصلحت ما فيه من سقط، أو خطإ، أو تصحيفٍ ، وجعلت السقط بين المعقوفين، وأُثبتُ الصواب في المتن، وأنبّه على الخطإ، أو اختلاف النسخ في الحاشية .

4. ضبطّت نصّ الكتاب، بما يفيد إظهاره بأقرب صورة ممكنة أرادها المؤلّف، وذلك بتقويم ألفاظه، وباستخدام علامات الترقيم والوقف، كالنقاط، والفواصل، والأقواس، والهمزات بإثباتها وغير ذلك مما هو معروف في عصرنا من طريق الكتابة الحديثة .

5. رجعت إلى أغلب أصول النصوص المذكورة في الكتاب المخطوط، وقابلتها بأصولها التي أخذت منها، فالشيخ غالباً ما يذكر مصدر المعلومة التي أوردها؛ ففي حال وجود المصدر أرجع إليه، وأقابله بالمخطوط، وأذكر اسمه، والجزء والصفحة في الحاشية .

6. عند كتابة المصادر المستخدمة في الهامش أكتفي بذكر المشهور من اسم الكتاب، ثمّ المؤلف، ثمّ دار النشر، ورقم الطبعة إن وجد، ثمّ الجزء والصفحة، عند ذكر الكتاب لأول مرّة، ثمّ بعد ذلك يذكر فقط اسم الكتاب، والمؤلف، ورقم الصفحة .

7. ترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في متن الكتاب، واعتنيت ببيان وفاياتهم، مع مراعاة الإيجاز في تراجمهم، وتوثيق ذلك من أُمّهات الكتب، وذكرت في الترجمة أركان الترجمة التالية: الاسم والنسب، وسنة الولادة، وأهم وظائفه إن وجدت، وبعض مؤلفاته المشهورة، ووفاته .

8. وبالنسبة للأعلام التي يتكرّر ذكرها، فأكتفي بترجمتها للمرة الأولى، ولم أشر إليها عند تكرار ذكرها .

9. وفي حالة الإشارة للحديث : وضعت الكتاب، والباب، والجزء، والصفحة .

10. وإن كان الحديث في الصحيحين فأكتفي بتخريجه منهما، وكذا لو كان في أحدهما ، وأما إن كان في غير الصحيحين فأُخرّجه من مظانّه، بما يفي بالغرض، دون توسّع، مع ذكر حكم العلماء عليه إن تيسّر لي ذلك .

11. عرّفت بأسماء البلدان ما أمكن لي ذلك .

12. شرحت الألفاظ والمصطلحات الغريبة والغامضة .

13. عرّفت بأسماء الفرق، وبعض عقائدهم الهامّة .

14. وختمت بخاتمة بيّنت فيها بإجمال ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

15. عمِلتُ الفهارس المتنوّعة، كفهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس الأعلام المترجم لهم، وفهرس للأبيات الشعريّة، وفهرس للفرق المترجم لهم، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات .

المطلب الخامس : نماذج من صور المخطوط

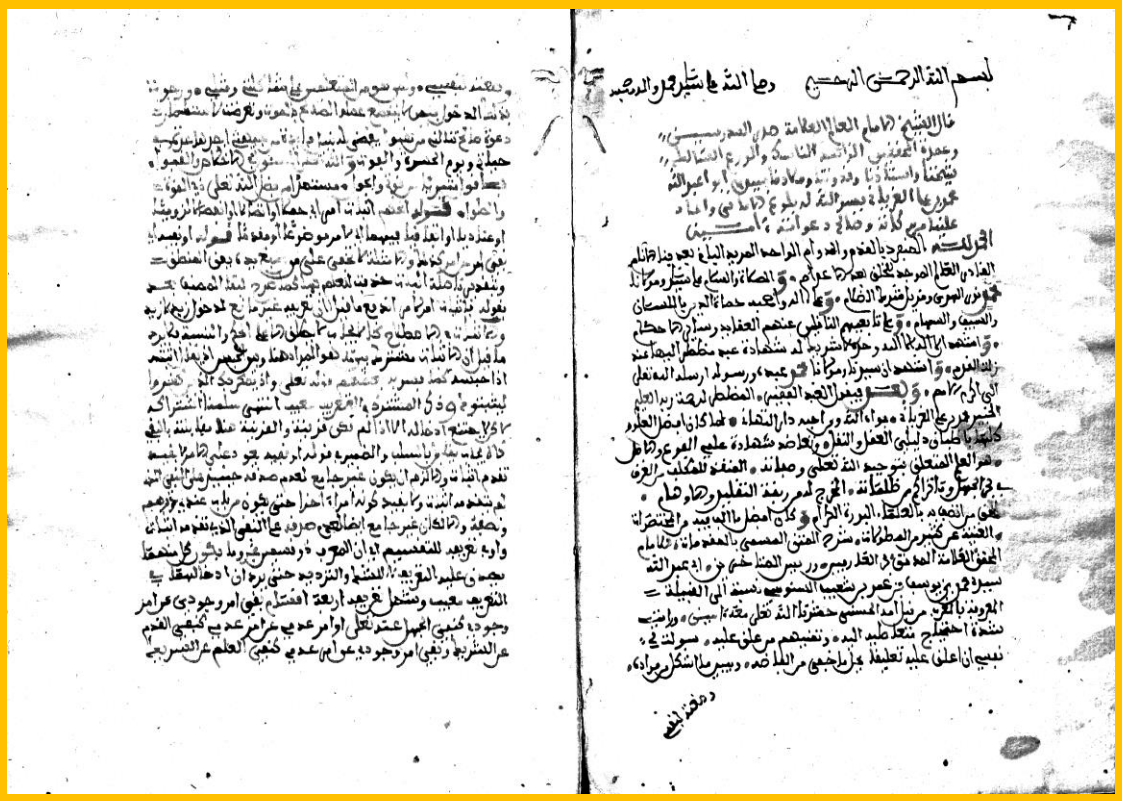

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

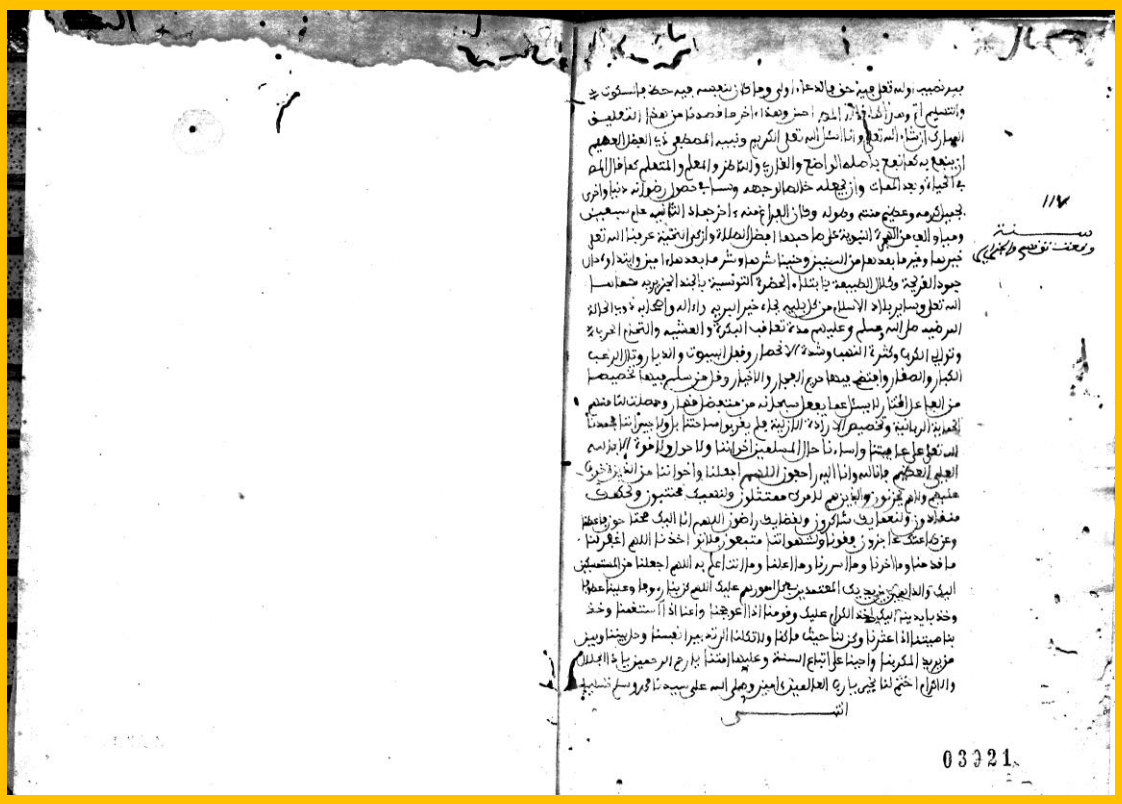

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

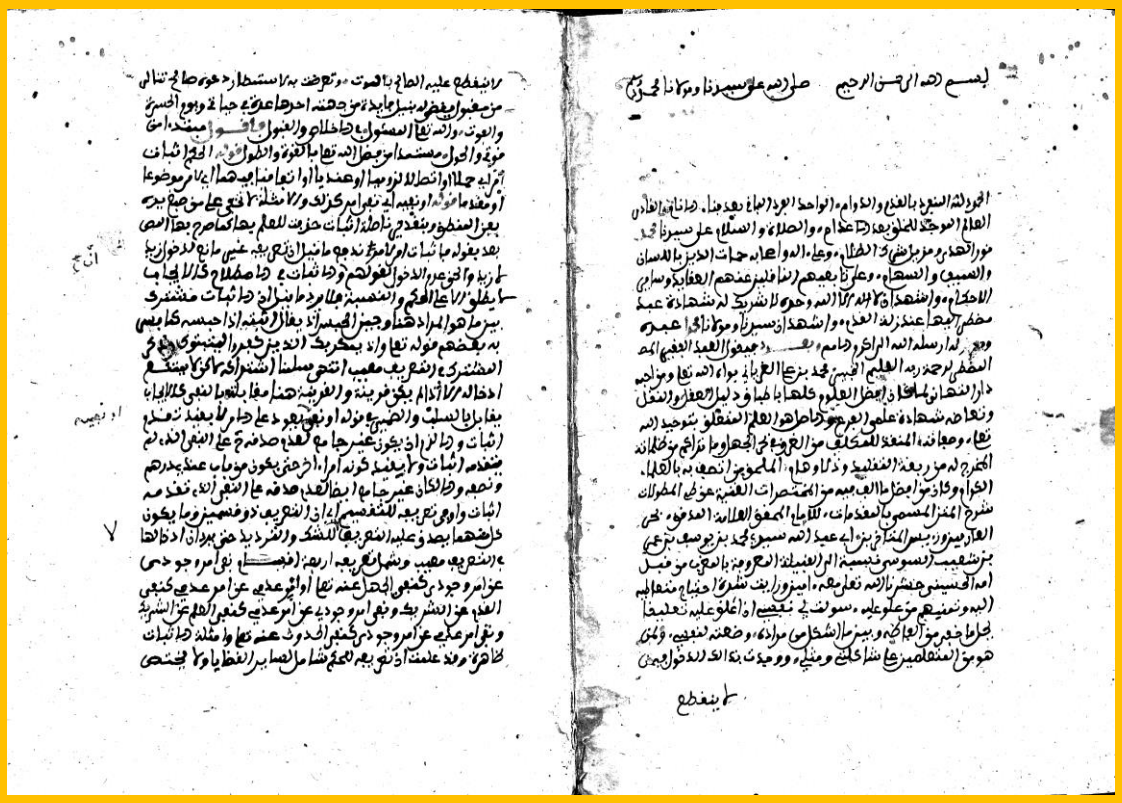

الصفحة الأولى من النسخة (**ب**)

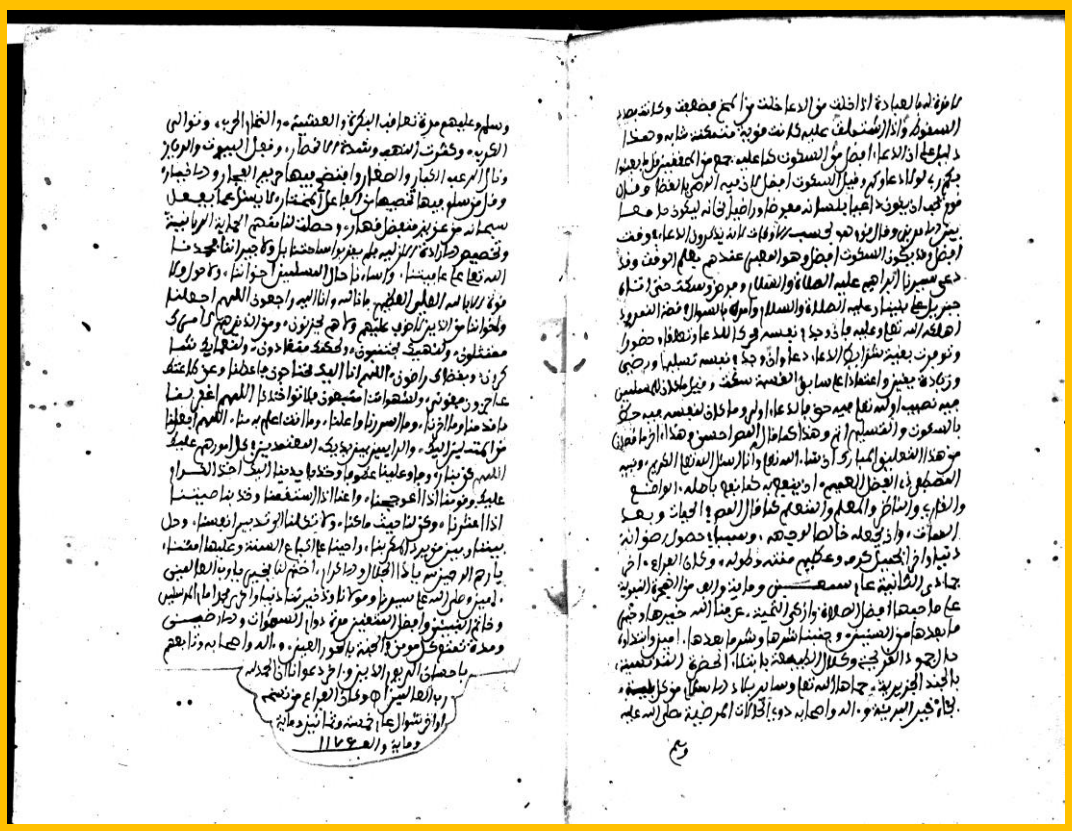

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

القسم الثاني

التحقيق

مقدّمة أصول الكفر والبدع

وأصول الكفر والبدع سبعة

مبحث أصول الكفر والبدع أعاذنا الله منها بمنّه وكرمه

ولما كان بينَ مقدّمة أصُول الكفر[1] والبدع، ومقدّمة أنواع الشّرك[2] مناسبةٌ بالعمومِ والخصُوصِ الوجهيّ[3]؛ لانفراد الكفر بالإيجاب الذاتيّ، وانفراد الشّرك بشركِ الأغراضِ، واشتراكهما في الأربعة الأوَل[4]، كما قال: **وحُكم الأربعة الأُوَل...إلخ**، عطفَ مقدّمة الأصُول عليها، **فقال: وَأُصُولُ...إلخ** .

والكفرُ لغة: التغطية والسّتر، واصطلاحًا: مقابل الإيمان، والبدعُ جمع بدعةٍ، تقدّم تعريفها[5]، وهي تنقسم إلى أقسام الشريعة: واجبةٌ مثل: تدوينِ العلمِ، ونَقْط المُصحفِ؛ لأجلِ الفهمِ، وإزالةِ اللّبس، ومندوبةٌ: كالتّراويح على قولٍ، وبناءِ المدارس،

---

(1) في (ن أ) الشرك.

(2) مقدمة أنواع الشرك هو عنوان المبحث السابق .

(3) العموم والخصوص الوجهي: أي أن اللفظين يجتمعان حيناً في بعض الحالات وينفرد كلٌّ منهما في الوقت نفسه ببعض حالات أخرى، فيكون فيها أعمّ من نظيره، ونظيره أعمّ منه أيضاً؛ فكلاهما أعمّ وأخصّ معاً، وإن شئت قلت: بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه، كما في الإنسان والأبيض . ينظر: حاشية الصبّان على شرح السلّم للملوي، تأليف: محمد بن علي الصبّان، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط2، ص67 ، وحاشية الدسوقي على شرح الخبيصي، تأليف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، الناشر: مطبعة كردستان العلميّة – مصر، ط . ن، ص86 ، 87.

(4) وهي شرك الاستقلال، وشرك التبعيض، وشرك التقريب، وشرك التقليد.

(5) قال في مبحث مقدمة أنواع الشرك: هي بالكسر: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبيّ – صلى الله عليه وسلم – من الأهواء والأعمال، والجمع كعنب ا.هـ

.....

وتَجْصِيص[1] المساجد؛ ومباحةٌ، كاتخاذ المناخلِ[2]، ومكروهةٌ وحرامٌ وهما كثيران.

قوله: سَبْعَة: ظاهرة، إذ أصُول البدعِ سبعةٌ، كأصُول الكفر، وليس كذلك، كما هو صنيع الشرح، الجواب: أنّ الواو للمعيَّة، لا للعطف، ولا يلزمُ من مصاحبةِ البدع الكفرَ أن يكونَ كلّ نوعٍ من الكفر يصاحبُهُ نوعٌ من البدعة، بل المصاحبةُ في الجملةِ، أو للعطف، ولا يلزمُ من إضافة الأصُول – المخبَرِ عنها بالسبعة– إلى البدع أن يكونَ لكلّ أصلٍ منها بدعة؛ بل تقتضي أنّ أصول الكفر السبعةُ[3] لها بدع في الجملةِ، كما أجابُوا [بمثله] [4]، على[5] قول المحقّق العصامِ[6] : وأنّه ليس للاستعارةِ للاستعارةِ

---

(1) الجصّ: ويكسر معروف معرب كچ، وجصَّص البناء طلاه بالجصّ. ينظر: القاموس المحيط، تأليف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، ترجمه: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط8، 2005، مادة: (جصص)، ص792.

(2) في (ن ب) القنادل.

(3) في (ن ب) سبعة.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن أ) عن.

(6) إسماعيل بن محمد مصطفى أبو المُفدي، عصام الدين، القونوي، ولد بقونية، وهو مفسّر من فقهاء الحنفية، من مؤلفاته : حاشية على تفسير البيضاوي سبع مجلدات، والرسالة العلمية، والرسالة الضادية وغيرها ، توفي

.....

بالكنايةِ[1] أقسام، معترضاً به على قولِ السمرقندي[2]: فإنّ معاني الاستعارات ...إلخ[3]، انظره.

وجعلها في شرح الصغرى ستّةً، مسقطاً للسَّابع، جاعلاً له علّةً، وسبباً للسّادس[4]، حيث قال: ((والتّمسّك في أصُول العقائد بمجرّد ظواهر الكتابِ والسّنّةِ

سنة 1195هـ، ودفن بالصالحية. ينظر: سلك الدرر، لمحمد الحسيني، ج1، ص258، والأعلام، للزركلي، ص325.

(1) اختلف في تعريفها فذهب الخطيب إلى أنّها التشبيه المضمر في النفس، المدلول عليه بإثبات لازم به للمشبه، فالتشبيه فيها غير مُصرَّح بشيء من أركانه سوى المشبه، أمّا عند الجمهور فهي لفظ المشبه به المستعار في النفس، والمحذوف المدلول عليه بشيء من لوازمه. ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة، تأليف: حامد عوني، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – مصر، ط . ن، ج5، ص140، 141.

(2) إبراهيم بن محمد أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، قارئ من فقهاء الحنفية من كتبه: مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق، رسالة الاستعارة، وقد شرحها المحقّق العصام في رسالة لطيفة مطبوعة، توفي بعد سنة 907هـ. ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي، ت: (1067هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر 1992م، ط . ن، ج2، ص275، والأعلام، للزركلي، ص65.

(3) ينظر: معاني الاستعارات، تأليف: إبراهيم بن محمد أبو القاسم بن أبي بكر السمرقندي، تح: د. عامر مهدي صالح، الناشر: مجلة العلوم الإنسانية في كلية التربية– جامعة الأنبار، ط.ن، ص10 وما بعدها .

(4) في (ن ب) له سادس.

للجهل بأدلة المعقول، وعدم الارتياضِ بأساليبِ[1] العربِ، وما تقرّر في فنّ العربيّة والبيانِ من ضوابطَ وأصولَ))أ.هـ[2].

ـ الإيجاب الذاتيّ: وهو إسناد الكائنات إلى الله تعالى على سبيل التعليل أو الطبع

قال الزياتي[3]: وهو واضحٌ حسنٌ، قال بعضهم: وقَرَنَ أصول هذه البدع بأصول الكفر؛ لقوّة الخلاف فيها، وتنفيراً منها، واهتماماً بشأنها، لتُتَّقى، ويُعرِض عنها العاقل إعراضه عن الكفر المتّفق عليه[4] .

قوله: الْإِيجَابُ، أي اعتقادُ الإيجابِ الذّاتيّ، وقدِّر مثله فيما بعده، مع زيادة: (صحَّة) مثلاً بالنسبة للتحسين العقليّ وما أشبهه، أي اعتقاد صحّة التّحسين .

قوله: الذَّاتِي، هل هو وصف كاشف، أو مخصص، لإخراج ما التزمه – سبحانه وتعالى – بفضله من الثواب للمطيع؟، وقدَّمه على ما بعده ؛ لأنّه إنما نشأ عنه

---

(1) في (ن ب) مساليب.

(2) ينظر: شرح أم البراهين، تأليف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، الناشر: مطبعة الاستقامة، ط1، 1351هـ، ص81 .

(3) الحسن بن يوسف بن مهدي العبداوي الزياتي، أبو الطيب، وقد يعرف بابن مهدي، ولد بمدينة يتجيساس في شرقي تطوان سنة 964هـ، له شروح وحواشي منها: شرح توضيح ابن هشام، حاشية على السنوسية، حاشية على الألفية للمكودي، توفي سنة 1023هـ. ينظر: مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبى المحاسن، تأليف: محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري (ت 1052)، تح: الشريف محمد حمزة الكتاني، الناشر: منشورات رابطة أبى المحاسن ابن الجد، ط . ن، ص 228– 231، والأعلام، للزركلي، ج2، ص 228.

(4) لم أقف عليه .

الكفر بخلاف البقية؛ لأنّه [لو][1] نشأ عنها بدعة وكفر فهو كالبسيط [وهي][2] كالمركب، وإن كان الأوْلَى تقديم التحسين العقلي؛ لأنّه كالأصل للجميع؛ ولأجلِ هذا قدَّمه على البقيّة، وقد ذكر بعضهم نكتة تقديم بعض البقيّة على بعض، فانظرها[3].

من غير اختيار .

ـ والتحسين العقلي: وهو كون أفعال الله تعالى وأحكامه موقوفة عقلاً على

قوله: إِسْنَادُ...إلخ، أي إسنادها، ونشأتها، وصدورها، فإضافة الإسناد بمعنى الاستناد[4] من إضافة المصدر لفاعله لا لمفعوله، حتى يلزم عليه أنّه من تعريف الشيء بوصف غيره؛ ويحتملُ أن يكون من إضافة المصدر لمفعوله، ويكون تعريفاً لكفر الإيجاب الذاتي لا الإيجاب، وهو المناسب لما سيأتي في الشرح من قوله: **أي اعتقاد...إلخ،** كما سيأتي.

قوله: مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ، وصفٌ كاشفٌ لما قبله من التعليل، والطبع؛ لأنهما لا يتأتى معهما الاختيار.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) لم أقف عليه .

(4) في (ن ب) الإسناد .

قوله: والتَّحْسِينُ الْعَقْلِيّ، أي: لا الشرعي، ولمَّا كان الحُسن العقليّ مشتركاً بين ما هو ملائم للطبع، كحسن[1] الحلاوة، وصفة الكمال، كحسن العلم- وأهل السنة رضي الله تعالى عنهم قائلون : به أيضاً – وبين ما انفرد به المعتزلةُ [2] ، قال تحديثٌ **الأغراض: وهو جلب المصالح، ودرء المفاسد.**

لمحلّ[3] النزاع: **وهو كون أفعال الله...إلخ**[4].

قوله: مَوْقُوفةً، خبراً لكونِ، **عقلاً**، أي: [لا][5] شرعاً ولا عادةً.

قوله: وَهُوَ جَلْب...إلخ، أي: الغرض المفهوم[6] من الغرض المفهوم من الأغراض؛ الأغراض؛ وفي بعض النسخ: وهي [أي][7] الأغراض[1].

---

(1) في (ن ب) كحبس .

(2) المعتزلة: فرقة كلامية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري، مؤسسها واصل بن عطاء، سُموا بذلك لقول الإمام الحسن البصري عن مؤسسها: اعتزلنا واصل، وقد افترقت إلى عشرين فرقة، ومن أهم عقائدهم: التوحيد، العدل، المنزلة بين المنزلتين، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: الملل والنحل، تأليف: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر بن أحمد الشهرستاني، تح: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر:1104هـ، ط . ن، ج1، ص43، والفَرق بين الفِرق، تأليف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفراييني،(ت469هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط2، 1977م، ص18 .

(3) في (ن ب) المحل.

(4) أي وهي كون أفعال الله، وأحكامه موقوفة عقلاً على الأغراض .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(6) في (ن أ) المفوهم.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

قوله: جَلْب...إلخ، أي: للعبد، **ودرْءُ** [2]**...إلخ**[3]، أي: الدفع [4] عنه، قال في القاموس: درأهُ كجعلهُ درءاً، ودرأه دفعه، والسيلُ اندفعَ كاندرأ أ.هـ[5].

ـ والتقليد الرديء: وهو متابعة الغير؛ لأجل الحميّة والتعصب، من غير طلب للحق .

ـ الربط العادي: وهو ثبوت التلازم بين أمر وأمر، وجوداً وعدماً، بواسطة التكرر.

قوله: الرَّدِيءُ، سيأتي الشرح أنه للإخراج.

قوله: مُتَابَعَةُ الْغَيْر، جنس من إضافة المصدر للمفعول.

قوله: لأَجَلِ الْحَمِيّة[6]، فصل أخرج به متابعة المقلدين[7] في الفروع لأئمتهم، ومتابعة بعض العامة في العقائد.

قوله: والتَّعَصُّب، عطف مسبّب[1] على سبب.

---

(1) الأغراض: جمع غرض سيأتي تعريف الشيخ الغرياني لها.

(2) في (ن أ) دري، في(ن ب) دوره.

(3) أي: جلب ما فيه مصلحة للعبد، ودفع ما فيه مفسده عنه.

(4) في (ن ب) المدافع.

(5) ينظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مادة: (د ر أ)، ص40 .

(6) في (ن ب) الجهة.

(7) التقليد: قبول قول بلا حجّة . ينظر: المستصفى في علم الأصول، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تح: محمد عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلميّة، ط1، 1993م، ص370.

قوله:- مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ...إلخ، فصل أخرج به تعصّب أهل السنة في دفع الشبهة، وحماية مذهبهم من ذلك، ونُصرة بعضهم بعضاً، إتباعاً للكتاب والسنة، وتعصّب المسلمين في الأزمنة المتأخّرة على قتال الكفار، متابعةً للصّحابة والسّلف الصالح.

قوله: وَهُوَ ثُبُوتُ التَّلَازُمِ[2]**...إلخ**، تقدّم ما فيه فراجعه[3].

ـ والجهل المركب: وهو أن يجهل الحق، ويجهل جهله به.

ـ والتمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظاهر الكتاب .....

قوله: وَالْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ، خرج البسيط، وسمّي الأول مركباً؛ لتركبه من جهلين[4]؛ كما قال: **وهو أن يجهل**[5]**...إلخ**، وذلك كجهل الفلاسفة وغيرهم؛ فإذا قيل لأحدهم: أنت جاهل، ينكر ذلك[6]؛ بل ربما يقيم على عدم جهله أدلة بحسب زعمه، والثاني بسيط لعدم تركّبه؛ لأنّه مقرٌّ بجهله، ومعترف به؛ فإذا قيل له: أنت جاهل بعدد نجوم السماء مثلاً، أو بشعر[7] جسده مثلاً؛ فيقول نعم.

---

(1) في (ن ب) سبب.

(2) في(ن أ) التزام.

(3) أي: تقدّم في مبحث الحكم العادي.

(4) جهلين: جهل المدرك بما في الواقع، وجهل بأنه جاهل به.

(5) في (ن ب) يجعل.

(6) في (ن ب) جاهل.

(7) في (ن أ) بعشر.

قوله: وَالتَّمَسُّكُ، أي: التوثيق.

قوله: بِمُجَرَّدِ...إلخ، متعلق بالتمسك، وهو من إضافة الصفة للموصوف.

قوله: ظَاهِر، هو ما دَّل على معناه دلالة ظنيَّة[1]، أي: راجحة، ويحتمل غير معناه مرجوحاً، كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، والرجل الشجاع.

قوله : الْكِتَـابُ ، هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – **والسنة، من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها وما لا يستحيل .**

ـ والجهل بالقواعد العقليّة: التي هي العلم بوجوب الواجبات، وجواز الجائزات،

للإعجاز بسورة منه، المتعبد بتلاوته[2].

قوله: وَالسُنَّةُ، هي أقواله – صلى الله عليه وسلم –، وأفعاله، وتقريراته[3].

قوله: مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ...إلخ، تأكيد وبيان لقوله: **بمجرّد ظاهر**.

قوله: مَا يَسْتَحِيلُ ظَاهِرُهُ، أي: ظاهر ما يستحيل من الكتاب والسنة عقلاً.

قوله: وَالْجَهْلُ بِالقَوَاعِدِ، جمعُ [قاعدةٍ][4]، وهي أمرٌ كليٌّ يتعرّف منه أحكام جزئياته كما تقدّم[1].

---

(1) في (ن ب) وضعية.

(2) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، (ت1367هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، ط1، 1995م، ج1، ص20 ، 21 .

(3) ينظر: المصدر السابق، ص29 .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: الْعَقْلِيَّةُ،أي المنسوبة للعقل المحض،لا الشرعية، ولا العادية والاصطلاحية.

قوله: الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ[2]**...إلخ**، أي إدراك الوجوب لذات الواجب وهكذا[3]، لا ما **واستحالة المستحيلات، وبلسان العربية: الذي هو علم اللغة والإعراب والبيان .**

يعطيه ظاهره من إدراك الوصف مع الذات القائم بها الوصف.

قوله: وَبِلِسَانِ الْعَرَبِيَّةِ، عطف على العقلية، أي والجهل بقواعد اللغة العربية؛ فالمراد بلسان العربية: لغتها، فأطلقها عليها مجازاً، وفي بعضِ النسخ باللسان العربيّ، أي اللسان المنسوب إلى العرب، [وأعاد][4] الباء؛ لئلا يتوّهم أنه معطوف على وجوب الواجبات.

قوله: الَّذِي هُوَ، صفة[5] اللسان العربيّ.

---

(1) أي: تقدم في مبحث مقدّمة الأحكام .

(2) العلم هو إدراك الشيء على ما هو به، ويقال ملكة، يقتدر بها على إدراك الجزيئات، وقيل: العلم هو معرفة المعلوم على ما هو به، وبمثل هذا التعريف عرّفَه جماعة من العلماء منهم الإمام الباقلاني، والإمام الشيرازي والإمام الباجي. ينظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تح: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت، ط1، 1411هـ، ص66، والحدود في الأصول، تأليف: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، تح: محمد السليماني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط1 ،1999م، ص76.

(3) أي: العلم بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات أيضاً.

(4) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب).

(5) في (ن ب) صحة.

قوله: عِلْمُ اللُّغَةِ، مسائلها أو إدراكها؛ وهو اللفظ الموضوع للعرب من لغيَ[1] بالكسر يلغى لغاء: إذا لهج بالكلام ، وأصلها: لغي، بناءً على أن ياءه أصلية، أو لغو[2] بناء على أنها عارضة منقلبة عن واوٍ، كرضي، والهاء عوضٌ عن اللام المحذوف، وجمعها لغىً ، مثل برّة، وهي : حلقة من نحاس تُجعل في أنف البعير،

.....

وبواو تجمع أيضاً على لغات، انظر حواشي شرح [الزنجاني[3]][4] للسعد [5][1].

---

(1) في (ن ب) المعنى.

(2) في (ن ب) لقد.

(3) عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني، من علماء العربية، يقال له العزي (عز الدين)، له عدَّة تصانيف منها: تصريف العزي في الصرف، والهادي في النحو، وشرحه: الكافي شرح العادي، وغيرها، توفي في بغداد سنة 655هـ . ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية- لبنان، صيدا، ط . ن، ج2، ص122، والأعلام، للزركلي، ج 4، ص179 .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان، (من بلاد بلاد خرسان) سنة 722هـ، وأقام بسرخس، وبها دفن سنة 793هـ، كانت في لسانه لَكْنَة، من كتبه: تهذيب المنطق، المختصر، مقاصد الطالبين، شرح العقائد النسفيّة، حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب. ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني،

قوله: وَالْإِعْرَابُ، عطف على اللغة، أي إدراك مسائِلِه، أو مسائِلَه، وهو أثر ظاهر أو مُقدَّر...إلخ، وما يشبهه من الحركات البنائيّة، لا قسيم[2] البناء فقط؛ لأنّ الإعرابَ

.....

قد يطلق عليهما معاً، انظر: الدماميني[3] في [أول] [4] المغني [5].

(ت1250هـ)، الناشر:دار المعرفة – بيروت، ط.ن، ج2، ص 303، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، تح: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند، ط2، 1972م، ج6، ص 112، 113.

(1) ينظر: مخطوط حاشية اللقاني على تصريف العزي للسعد، تأليف: محمد ناصر الدين اللقاني، (ت958هـ)، مخطوط مصوّر من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: 954، ينظر: اللوحة 9 منها .

(2) في (ن ب) قسم.

(3) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين عالم بفنون الأدب وعلم اللغة ولد سنة 763هـ بالإسكندرية واستوطن بالقاهرة، كانت له رحلة طويلة استقر في آخرها في الهند فمات بها سنة 827هـ، من كتبه: تحفة الغريب وهو شرح لمغني اللبيب، ونزول الغيث، والفتح الرباني وغيرها. ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص66 ، 67، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (ت902هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، ط. ن، ج7، ص184–187.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) قال الدماميني بعد قول المصنف (وأصل ذلك علم الإعراب): المراد بالأصل ما يُبنى عليه غيره، والإشارة راجعة إلى ما سبق، فالأمر الذي يبنى عليه ما يتيسَّر به فهم القرآن، ويتّضح به معنى الحديث هو علم الإعراب، أي علم النحو، وليس المراد الإعراب الذي هو قسم البناء. ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، تأليف: محمد بن أبي بكر الدماميني، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي– بيروت، ط1، 2007م، ج1، ص14.

قوله: وَالْبَيَانُ، أي عمله، عطف على ما تقدّم، وهو هنا كسابقه، اسم لمسائله[1]، أو إدراكها؛ وهو علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه[2]. قاله القزويني[3].

يعني أنّ اعتقاد واحد من هذه الأمور قد ينشأ عنه كفر مجمع عليه، وقد تنشأ عنه بدعة يختلف في كفر صاحبها .

ـ أمّا الأصل الأول: وهو الإيجاب الذاتيّ، أي اعتقاد أن الذات العليّة سبب في وجود الممكنات لا بالاختيار؛ بل بطريق العلة أو الطبيعة،.....

قوله: يَعْنِي أَنَّ اعْتِقَادَ...إلخ، يشير به إلى أنّ كلام المتن في كل واحد من السبعة[1] على حذف مضاف – كما قرَّرْنَاهُ سابقاً – لأن الكفر: هو اعتقاد ما ذُكِرَ لا هي نفسها.

---

(1) في (ن ب) لحائله.

(2) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، تأليف: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، القزويني، (ت739هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل– بيروت، ط3، ج1، ص14.

(3) أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم القزويني، إمام الدين، ولد سنة 666هـ، اشتغل في أنواع العلوم، وألّف تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وشرحه بشرح سمَّاه: الإيضاح، وصنف في الأصول كتاباً حسناً، توفي سنة 739هـ. ينظر: الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني ، ج5، ص249، وشذرات الذهب في أخبار من الذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري، (ت1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق– بيروت، ط1، 1986م، ج8، ص218.

قوله: أَيْ اعْتِقَادُ أَنَّ الْإِيجَابُ الذَّاتِي، هو تعريف وتفسير لكفر الإيجاب، لا لنفس[2] الإيجاب كما يوهمه ظاهره، وظاهر المتن أيضاً.

قوله: [بَلْ][3] بِطَرِيقِ...إلخ، إضراب انتقال، أو إبطال باعتبار النفي أو المنفي[4].

فلا إشكال في كفر من يعتقد هذا؛ لأن من لازم هذا المذهب إنكار القدرة والإرادة الأزليتين،.....

قوله: فَلَا إِشْكَالَ، جوابُ أنّ[5]؛ وَجُملةُ: **هو...إلخ**[6]، اعتراض [للتبيين][7].

قوله: هَذَا، أي: الأصل الأول، وهو أصل كفر الفلاسفة – كما صرَّح به في شرح الصغرى[1] – ومثلهم الطبائعيُّون[2].

---

(1) أي: أصول الكفر والبدع السبعة الواردة في المتن، وهي: الإيجاب الذاتي، والتحسين العقلي، والتقليد الرديء، والربط العادي، والجهل المركب، والتمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظاهر الكتاب والسنة من غير تفصيل، والجهل بالقواعد العقلية وباللسان العربي.

(2) في (ن ب) النفس.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) والمنفي.

(5) أي جواب أنّ في قوله: اعتقاد أنّ الذات العليّة سبب وجود الممكنات لا بالاختيار .

(6) أي جملة: وهو الإيجاب الذاتي .

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: لأنّ مِن لَازمِ هذا المَذهبِ إنْكَار القُدرة والإرادَة، أي: ومثله غيرهما من السمع والبصر والعلم، قال الزياتي: ((وإنما سكت هنا عن هذا[3] الغير؛ لأنّ نفيه[4] إيّاه إنّما هو لهوس آخر؛ كاعتقادهم أن القديم يتكثر بتكثر صفاته))أ.هـ[5].

.....

ولا ينافي جزمه هنا بتكفير منكر القدرة والإرادة ما تقدّم له من الخلاف في منكرهما؛ لأن ما تقدم فيمن ينكر المعنوية، كالمعتزلة، وهنا فيمن أنكرها كالفلاسفة.

قال الشيخ يحيى[6] عند قول المصنّف في الصغرى: وذلك كفرٌ صراحٌ: ((أي نفي الصفات، وأقول إنما لم تكفر المعتزلة واختلف فيهم؛ وإلاَّ فَهُمْ مشاركون الفلاسفة في نفي صفات المعاني[1]))أ.هـ[2].

---

(1) قال الإمام السنوسي: لمّا اعتقدت الملحدة من الفلاسفة – أهلك الله جمعهم – أن إسناد العالم إليه تعالى إنما هو على طريق إسناد المعلول إلى العلة، قالوا: بقدم العالم ونفوا – لعنهم الله – جميع الصفات الواجبة لمولانا – جل وعلا – من القدرة والإرادة وغيرهما، وذلك كفر صريح. ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص40.

(2) سمّوا بذلك نسبة إلى الطبائع أو الطبيعة، وهم القائلون – على زعمهم – أن الطبيعة هي الخالقة، وأن العالم وجد نتيجة لها، أو هم الذين عبدوا الله من خلال صفاته الأربع. ينظر: موسوعة الفرق والجماعات، لعبد المنعم الحفنى، ص285 .

(3) في (ن أ) هذه.

(4) في (ن ب) امفهم.

(5) لم أقف عليه.

(1) يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله، أبو زكرياء الشاوي الملياني، مفسّر من فقهاء المالكية، ولد بملياانة (1030هـ)، ومات في سفينة راحلاً للحج سنة (1096هـ)، له شروح وحواشي منها: توكيد العقد، وشرح التسهيل

ومن لازمه قدم العوالم،.....

قوله: ومِنْ لازمِهِ قِدَمُ العَوالِم، وذلك لأنّ جَعْلَ العلّةِ [3] – كما قال في الكبرى – والطبيعةِ إنما هو باللزوم لا بالاختيار، وقِدَم الملزوم يقضي بِقِدَم لازمه[4]، وقد عرفت بالبرهان القاطع حدوث العالم.[أ.هـ][5][1].

لابن مالك، رسالة في أصول النحو وغيرها. ينظر: شجرة النور، لابن مخلوف، ج1، ص 316،317، وفهرس الفهارس، للكتاني، ج2، ص 1132، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تأليف: محمد أمين بن فضل الله بن محمد المحبي، (ت1111هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط. ن، ج4، ص 486، والأعلام، للزركلي، ج8، ص169 .

(1) قال الإمام الملالي بعد قول المصنف: ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني: اعلم أن كل صفة موجودة في نفسها قائمة بذاته تعالى تسمَّى في الاصطلاح صفة معنى، ينظر: شرح أم البراهين، للشيخ الملالي، ص60.

(2) ينظر: مخطوط توكيد العقد فيما أخذ الله علينا من العهد، تأليف: يحيى بن محمد بن عبد الله الشاوي المليانى، (ت1096هـ)، مخطوط مصور من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: (3962)، ينظر: اللوحة 90 منها.

(3) العلة: هي ما أوجبت حكماً لمن وجدت به، والطبيعة: هي عبارة عن القوة السارية في الأجسام، بها يصل الجسم إلى كماله الطبيعي. ينظر: الحدود، لابن فورك، ص153، والحدود الأنيقة، لزكريا الأنصاري، ص82، والتعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1405م، ص138 .

(4) في (ن أ) يقدم الأزمة.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

والظاهر أنه لا يتأتى هنا أن يقال: بفرض العلة أو الطبيعة حادثتين – كما هي في الكبرى[2] –، وردّ[3] هذا الفرض بلزوم الدور أو التسلسل[4] ؛ لأن – المصنف –

.....

_____

فاعل العالم هنا فرضه هو الله تعالى؛ إلاَّ أنه لو قيل: يفعل بالعلة أو الطبيعة لزم قدم العالم؛ لأن على هذا الفرض يسلم الخصم قدم الله تعالى، وما في الكبرى فرضه في مطلق علة أو طبيعة[5].

وبعد كتابي هذا رأيت الشيخ عيسى[1]، أشار إلى نحو هذا، عند قول شرح الصغرى: لزم قدم الفعل فيهما لوجوب قدمه[2]، حيث قال ما نصّه: ((إن قلتَ: فَرَضَ

---

(1) ينظر: شرح العقيدة الكبرى تأليف: أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي، (ت895هـ)، تح: السيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2006م ، ص132.

(2) وإن كانتا حادثتين افتقرتا إلى علّة أو طبيعة، ودار أو تسلسل، والدور والتسلسل محالان على ما مضى؛ فكون العلة والطبيعة حادثتين محال. ينظر: المصدر السابق، ص132 .

(3) في (ن ب) وورد.

(4) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، إما بمرتبة كتوقف أ على ب، أو العكس، أو بمراتب كتوقف أ على ب، و ب على ج، و ج على أ ، والتسلسل: هو ترتّب أمور غير متناهية. ينظر: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، تأليف: فريد جبر، وسميح دغيم، ورفيق العجم، وجيرار جهامي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون –بيروت، ط1، 1996م، ص186، و 378

(5) قال الشيخ يحيى الشاوي، يعني حيث فرض هنا قدم العلة أو الطبيعة الموجب لحدوث الجميع، فلم يذكره هنا لما فُهم من قدم الصانع، وفرض حدوثهما في الكبرى نظراً إلى ذات العلة والطبيعة وإرادة التقسيم إلى حدوثهما، فاحتاج إلى إبطاله، والكلّ وجهٌ. ينظر: مخ توكيد العقد، للشيخ يحيى الشاوي، لوحة: 90 .

في شرْح الكبرى العلّة والطّبيعة الحادثتينِ أيضاً، وأبطلهما بما تعقّب عليه فيهما، فمَا الموجب لذلك، مع أن صانع العالم يجب وجوده ولا يتصور حدوثه، فما[3] في شرح الصغرى من الاختصار على فرض قدمهما أولى؟ ، قلتُ : وجه صنيعه في شرح

ومن لازمه تكذيب القرآن في قوله تعالى : ((وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ)) ،

الكبرى هو أنّه نظَر إلى الطّبيعة والعلّة من حيث أنهما طبيعة وعلة، وهما إذ ذاك[4] أقسام، فاحتيج إلى إبطالهما، ووجه ما في [شرح][5] الصغرى أنه لاحظ ما كان

---

(1) عيسى بن عبد الرحمن أبو مهدي الرجراجي السكتاني، مفتي مراكش وقاضيها وعالمها في عصره، مولده ووفاته فيها، صنّف كُتبًا منها: حاشية على أم البراهين، للسنوسي، وكتاب في النوازل والأجوبة الفقهية، توفي سنة 1062هـ. ينظر: شجرة النور، لابن مخلوف، ج1، ص308، وفهرس الفهارس، للكتاني، ج2، ص750، والأعلام، للزركلي، ج2، ص104.

(2) ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص40 .

(3) في (ن ب) مما.

(4) في (ن ب) إلخ.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

قرَّره[1] أولاً، وفرضه من وجوب قدم الصانع للعالم، فلذا اقتصر على إبطال كونهما قديمتين، أمَّا حدوثهما فيبطله ما تقدّم، والله أعلم)) أ.هـ[2].

قوله: تَكْذِيبُ...إلخ، ولا شكّ أن من قال بقدم العالم، وصرح به، ومن كذَّب القرآن فهو كافر، وصريح[3] كلامه أنه كافر بالاتفاق، نظراً للازم، ولا يجري فيه الخلاف في لازم المذهبِ والقولِ، مذهبٌ [وقولٌ][4] أم لا؟، ويمكن أن يجاب بأن هذا اللازم ظاهر، ومحل الخلاف في اللازم الخفي، ويدل له ما تقدم من قوله [5]: **وإنما اختلفوا اختلفوا فيمن قال قولاً يلزم عليه النقص أو الكفر لزوماً خفيّاً** أ.هـ.

.....

قوله: ((مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ))[6]، أي من الممكنات، أي يُوجدها باختياره لا موجب[1] موجب[1] عليه، ولا مانع له، قال الواحدي[2] في تفسيره ((وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ))[3]

---

(1) في (ن ب) قدَّره.

(2) ينظر: مخطوط حاشية على الصغرى، تأليف: أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني ، مخطوط مصوّر من المكتبة الأزهرية، الرقم الخاص: 7207، والرقم العام: 132406، ينظر: اللوحة 87 منها .

(3) في (ن ب) صريح .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) أي: قوله في مبحث أنواع الشرك .

(6) سورة القصص؛ من الآية:68، يخبر تعالى أنه المنفرد بالخلق والاختيار، وأنه ليس له في ذلك منازع، ولا معقب؛ فالمقام بيان انفراده تعالى بالخلق، والتقدير، والاختيار، وأنه لا نظير له في ذلك؛ ولهذا ختم الآية بقوله:

))[3] : كما يشاء ويختار ما يشاء، كما يشاء باختيار [من] [4] كل ما خلق شيئاً أ.هـ[5].

وقوله جلّ وعلاَ: ((بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ))، ونحو ذلك ممّا هو كثير في الكتاب والسنّة .

وقال في أسباب النزول: نزلت في حق الوليد ابن المغيرة[1]، حين قال فيما أخبر الله أنه لم يبعث الرسل باختياره[2].

(سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ). ينظر: تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر ابن كثير، (ت774هـ)، تح: سامي سلامة، الناشر: دار طيبه للنشر، ط2، 1999م، ج6، ص251.

(1) في(ن ب) يوجب.

(2) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متوية الواحدي المتوي، المفسّر، كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، وأجمع الناس على حسن تصانيفه، وذكرها المدرسون في دروسهم منها: التفسير البسيط، والوجيز، والوسيط، وكذلك أسباب النزول، توفي سنة 468هـ. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ص303، 304، والطبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (ت771هـ)، تح: محمود الطناجي، وعبد الفتاح الحلو، الناشر: هجر للطباعة، ط2، ج5، ص240 – 242.

(3) سورة القصص، من الآية: 68.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) ينظر: التفسير البسيط، تأليف: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، ت: (468هـ)، تح: مجموعة من البحّاث بجامعة الإمام محمد بن سعود، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ، ج17، ص438.

قوله: ((بَلْ يَدَاهُ...إلخ))[3]، ردّاً على قول اليهود – لعنهم الله تعالى – يد الله مغلولة[4]، أي: هو ممسك يُقتر الرزق، وغلُّ اليد وبسطها مجازاً عن البخل والجود، ولا قصد فيه إلى إثبات يدٍ وغلٍّ وبسطٍ.

.....

قال البيضاوي[1] بعد هذا: ثنْيُ اليد مبالغة في الردّ ، ونفي البخل عنه، وإثبات لغاية[2] الجود، فإن غاية ما يبذله السخيّ من ماله[3]، أو يعطيه بيده، وتنبيهاً[4] على منح الدنيا والآخرة، وعلى ما يُعطى للاستدراج، وما يُعطى للإكرام[5].

---

(1) الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو ابن مخزوم، أبو عبد شمس من زعماء قريش يقال له العدل لأنه كان عَدَلَ قريش كلها، ولد سنة 95 قبل الهجرة، وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية ، وقد أدرك الإسلام وهو شيخ هرم؛ فعاداه، وهو والد خالد بن الوليد الصحابي الجليل، توفي بعد الهجرة بثلاثة أشهر. ينظر: الكامل في التاريخ، تأليف: علي بن أبي الكرم محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير، تح: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، 1987م، ج1، فصل ذكر المستهزئين بالنبي – صلى الله عليه وسلم –، ص592، 593، وترجمة ابنه خالد بن الوليد في أسد الغابة في تميز الصحابة، تأليف: علي بن أبي الكرم محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير، تح: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، 1994م ، ج1، ص586.

(2) ينظر: أسباب نزول القرآن، تأليف: أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ت: (468هـ)، تح: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1991م، ج1، ص255.

(3) سورة المائدة، من الآية: 64.

(4) أي في قوله تعالى: (وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ...سورة المائدة، من الآية: 64).

قوله: يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ، قال البيضاوي: تأكيداً لذلك، أي هو مختارٌ في إنفاقه، يوسّع تارةً، ويضيّق تارةً أخرى على حسب مشيئته، ومقتضى حكمته، لا على تعاقب سعةٍ وضيقٍ في ذات يدٍ، ولا يجوز جعله حالاً من الهاء للفصل بينهما بالخبر؛ ولأنه مضاف إليهما ، ولا من اليدين إذ لا ضمير لهما فيه، ولا ضميرهما [6] لذلك ، والآية

والفرق بين العلّة والطبيعة أن العلة تقتضي معلولها وتلازمه، ولا يمكن انفكاكها عنها أصلاً، والطبيعة تقتضي مطبوعها عند توفّر الشرائط وانعدام الموانع،

---

(1) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد ناصر الدين البيضاوي، مفسّر علاَّمة، ولد في المدينة البيضاء بفاس، وولّي قضاء شيراز مدة وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز، وتوفي بها سنة 685هـ، له تصانيف كثيرة منها: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، طوالع الأنوار في التوحيد، لبّ الألباب في علم الأعراب، وغيرها. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ج8، ص157، وبغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص50 .

(2) في (ن أ) الغاية.

(3) في (ن ب) الله.

(4) في (ن أ) وبينها .

(5) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، (ت685هـ)، تح: محمد المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط1، 1418هـ، ج2، ص135.

(6) في (ن أ) ضميرها.

نزلت في فنحاص بن عازورا [1][2]، قال ذلك لمّا كفّ الله تعالى عن اليهود ما بسطه عليهم من السعة بشؤْمِ تكذيبهم محمداً – صلى الله عليه وسلم –، واشترك فيه الآخرون؛ لأنهم رضوا بقوله [3].

قوله: وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلّةِ وَالطّبِيعَةُ، أي بين تأثيرهما.

قوله: وَلاَ يُمْكِنُ...إلخ[4]، عطف تفسير.

قوله: تَوَفُّرُ الشَّرَائِط، أي: كمالها.

قوله: وَانْعِدَامُ، مَصْدر انعدم، وهو مهمل، – [كما قاله][5] بعضهم– في ظنِّي ذكر المقترح [6] فرقاً آخر عن الطبائعيين ، هو أن العلة تؤثر لذاتها ، والطبيعة تؤثر بقوة **وقد يختلف عنها المطبوع لتخلّف شرط أو وجود مانع .**

وهذا المذهب ظاهر الفساد؛ فإنّ البرهان القطعيّ قد دلّ على وجوب القدم لمولانا – جلّ وعلاَ – ووجوب الحدوث لكل ما سواه ، ودلّ أيضاً على استحالة

---

(1) في (ن ب) عزوراً.

(2) فنحاص بن عازورا: هو سيد يهود بني قينقاع، ومن أحبارهم، وعلمائهم.

(3) ينظر: أنوار التنزيل، للبيضاوي ج2، ص135.

(4) في (ن ب) إلى آخره.

(5) ما بين المعقوفين تكرر في (ن أ) .

(6) مظفّر بن عبد الله بن علي بن الحسين، أبو الفتح، تقي الدين، المعروف بالمقترح، فقيه شافعي مصري، وهو وهو جدّ القاضي ابن دقيق العيد لأمه، ولد سنة560هـ، من تصانيفه: شرح المقترح في المصطلح، شرح الإرشاد في أصول الدين وغيرها، توفي سنة 612هـ. ينظر: الطبقات، للسبكي، ج8، ص372، والأعلام، للزركلي، ج7، ص256 .

أُودِعَتْ فيها؛ ولأجل هذا قالوا: لما كانت العلة تقتضي بذاتها لزم أنه متى وجدت ذاتها وجد الاقتضاء المرتّب على ذاتها، والطبيعة[1] تؤثّر بقوة في ذاتها، وقد تختل[2] أو تضعف عند وجود المانع أ.هـ[3]

قوله: وَهَذَا الْمَذْهَبُ، أي: أنّه – تعالى عن قولهم – بفعل العلة أو الطبيعة.

قوله: فإنَّ البُرهَانَ[4]...إلخ، تنبيهٌ عن ظهور الفساد لا تعليل؛ لأن الظاهر لا يحتاج للتعليل، أو تعليل للحكم بظهور الفساد؛ لأنه لا يلزم من ظهور الفساد ظهور الحكم به، تأمله.

قوله: القَطْعيّ، وصف كاشف للبرهان، أو مخصّص على أنه بمعنى الدليل.

قوله: علَى وُجُوبِ القِدَمِ...إلخ؛ هو زيادة إيضاح، ومحل الدليل هو قوله : **وجوب حوادث لا أول لها؛ فتعيّن على سبيل القطع واليقين أن مولانا – تبارك وتعالى –**

---

(1) في (ن أ) أو الطبيعة.

(2) في (ن ب) تحتمل.

(3) ينظر: مخطوط حاشية على شرح المقدمات، للشيخ حمزة الحنفي، الشهير بالتارزي، مخطوط مصور من المكتبة الوطنية بتونس، رقم الحفظ: (18320)، ينظر: اللوحة 40 منها .

(4) البرهان: هو أحد أقسام الحجة العقلية؛ لأن الحجة تنقسم أولا بحسب مادتها إلى قسمين: عقلية، ونقلية، والأولى منها تنقسم إلى أقسام: برهان، وجدل، وخطابة، وشعر، ومغالطة؛ فالبرهان ما تركب من مقدمات كلها يقينية. ينظر: شرح العقيدة الكبرى، للإمام السنوسي، ص25 .

الحدوث...إلخ؛ لأنه دليل على بطلان قدم العالم اللازم لدعواهم أن إثبات العلة سبب[1] في وجود الممكنات بطريق العلة أو الطبيعة – كما تقدم –، وحيث بطل قدم العالم اللازم، وثبت حدوثه بطل ملزومه، وهو كون الفاعل له طبيعة أو علة، وهو المطلوب.

قوله: حَوَادِثَ لا أَوَّلَ لهَا، وقد ذكروا أدلة على بطلانها[2]، ومن أقربها برهان القطع والتطبيق، كما أشار إلى ذلك في الوسطى حيث قال ما نصّه: ((إنا إذا أخذنا الحوادث الماضية إلى زمن الطوفان جملة واحدة، ثمَّ أخذنا الحوادث الماضية إلى زمننا جملة أخرى، ثمَّ طبّقنا نهاية الجملة الأولى على نهاية الجملة الثانية، فلا يخلوا

.....

---

(1) في (ن ب) مسبب.

(2) قال المحقق المقترح: حوادث لا أول لها، هذا الكلام صورته متهافتة في نفسها؛ إذ معنى الحدوث ماله أول فالجمع بين ثبوت الأولية ونفيها، جمع بين نقيضين وذلك محال ... إلى أن قال: وربما استدل بعض المتأخرين بطريقة لا بأس بها فقالوا: كل حادث مسبوق بعدم نفسه فإعداد العدمات لا تتناهى، وهي سابقة بموجودات لا تتناهى، ويكون في الأزل سبق وعدم كل واحد سابق في الأزل إذ لا ترتيب في العدمات، ويلزم أن يقارن العدم الأزلي وجود أزلي هو مسبوق بعدم نفسه وهو محال. ينظر: شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، تأليف: مضفر بن عبد الله المصري ، المقترح (ت612هـ)، تح: نزيهة امعاريج، الناشر: مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، ط . ن، ج1، ص211–213، المجلدان في ترقيم متسلسل واحد، وشرح الكبرى، للإمام السنوسي فقد أجاد فيها.

إمَّا أن يظهر التفاوت من الجانب الآخر، أو لا يظهر[1]، فإن لم يظهر محال[2]، لاستحالة أن تكون الجملة الناقصة مثل الجملة الزائدة، وإن ظهر لزم انقطاع الجملة الأولى، وهي الجملة الناقصة فتكون متناهية؛ لحصول مبدأ[3] ومنتهى فيها[4]، وإذا انتهت الجملة الأولى لزم تناهي الجملة الثانية أيضاً؛ لأن الثانية إنما زادت على الأولى بمقدار متناهٍ[5]، وهو المقدار الذي من زمان الطوفان إلى زماننا، والزائد على المتناهي بمقدار متناهٍ[6] يكون متناهياً ضرورة)) أ.هـ[7].

قوله: فتَعيّنَ، مفرّع عن[8] ظهور الفساد، وناشئ عنه، أي: إذا بطل كون الله تعالى تعالى فعل بالعلة أو الطبيعة[9]، وظهر فساده تعيّن أنه – تعالى – فاعل بالاختيار؛ بالاختيار؛ وذلك

---

(1) في (ن ب) ولا يظهر.

(2) في (ن ب) فمحال.

(3) في (ن ب) مبتدأ.

(4) في (ن ب) فيهما.

(5) في (ن ب) منتهاه.

(6) في (ن ب) متاهما.

(7) ينظر: العقيدة الوسطى وشرحها، تأليف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، (ت:895هـ)، تح: السَّيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط . ن، ص156.

(8) في (ن ب) على.

(9) في (ن أ) والطبيعة .

إنّما أوجد العالم بطريق الاختيار، لا بطريق اللزوم في الأزل – وهو طريق التعليل – ولا بطريق اللزوم فيما لا يزال – وهو طريق الطبع – إذا قدّر تخلّف شرط أو وجود مانع في الأزل، لوجود العالم؛ .....

لحصر الفاعل عندهم في ثلاثة؛ فإذا بطل اثنان تعيّن الثالث، ووجه الحصر فيهما هو أن الفاعل إمَّا أن يتأتي منه الفعل والترك أو لا، الأول: هو الفاعل بالاختيار، وليس إلاَّ الله الواحد القهار، والثاني: وهو من يتأتى [منه الفعل دون الترك، إمَّا أن لا يتوقف على شرط، وانتفاء مانع][1]، أو يتوقف، الأول: هو الفاعل بالعلة، والثاني: هو الفاعل بالطبيعة.

قوله: والقطْعُ واليَقِينُ، عطف سبب أو ملزوم على مسبب أو لازم.

قوله: وهوَ طَرِيقُ التعليلِ، أي وطريق الطبع إن قدر عدم تخلّف شرط، وانتفاء مانع بدليل ما بعده.

قوله: تخلُّف شَرْطٍ أَوْ وُجُود[2] مَانِعٍ فِي الأَزَلِ لِوُجُودِ الْعَالمِ، في الأزل: تنازع فيه تخلف ومانع، ولوجود العالَم[3] هو وشرط؛ إلاَّ أن اللام بالنسبة للملفوظ للتعدية، أو ظرفية، وبالنسبة لمانع بمعنى من، أو مقوية.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن أ) وجوب.

(3) في (ن ب) العوالم.

لأنّه لو تخلّف شرطها في الأزل لم يُمكن أن تُوجِد أبداً ؛ لنقل الكلام إلى ذلك

قوله: لأَنَّه، أي: الأمر والشأن علَّة لقوله: **لا بطريق اللزوم**[1] **في الأزل**[2] ولا فيما لا يزال.

قوله: لِنَقْلِ الْكَلَامِ...إلخ، بيان الملازمة، والثاني باطل بالمشاهدة، فالمقدم مثله، وإيضاحه: أن العالم إذا تأخّر عن طبيعته المؤثرة فيه، ووجد فيما[3] لا يزال لتخلّف الشرط في الأزل ووجوده فيما لا يزال انتقل[4] الكلام إلى ذلك الشرط، فنقول: لم لم يُوجد في الأزل؟ فيقال[5]: التخلّف كشرطه[6]، فنقول: ولم تخلف شرطه؟، فيقال: لتخلّف شرطه أيضاً، وهكذا فيؤدي تسلسل شروط مجتمعة في آنٍ واحدٍ، لا نهاية لها؛ لأنّ كلّ شرط يحتاج إلى شرط مقارن له إلى غير نهاية، وذلك محال؛ فوجود العالم – الموقوف عليه – محال، والمشاهدة قاضيةٌ بوجوده، هذا إذا قال الخصم: إن الشرط تأخّر عن طبيعته لتخلّف شرط، وإن قال: تخلف لوجود مانع، فإن فرض قديماً استحال عدمه كما يأتي، وإن كان حادثاً فنقول : ما سبب تخلفه أيضاً؟، فإن

---

(1) في (ن ب) اللازوم.

(2) في (ن ب) إلا.

(3) في (ن ب) ما.

(4) في (ن ب) تنقل.

(5) في (ن ب)الأول؟ فيقول.

(6) في (ن ب) شرطه.

الشرط؛ فيلزم فيه التسلسل، ولو وجد لها مانع من وجودها في الأزل لكان ذلك المانع قديماً؛ فيستحيل عدمه، والعوالم قد توقفت على عدمه، فلا يمكن وجودها أبداً .

قال: لوجود مانع آخرَ حادثٍ، وهكذا لزم عليه التسلسل في الموانع، إلاَّ أنها على التعاقب؛ لأنّ كل واحدٍ يتوقّف على زوال ما قبله بخلاف الشروط، وإن قال: المانع قديم، قلنا: استحال عدمه، وإن قال: لتخلف شرط أتى ما سبق.

قوله: فَيَلْزَمُ فِيهِ التَّسَلْسُلَ، أي: ففي تخلف الشرط لتوقفه على وجود شرط، أو فقد مانع حادث، أي: أو عدم القديم إن فرض تخلف الشروط لوجود مانع قديم، أو حادث، وترك ذلك لوضوحه.

قوله: لَكَانَ ذَلِكَ الْمَانِعُ...إلخ، بيان الملازمة أنَّ كل ما يوجد في الأزل لا يكون إلاَّ قديماً.

قوله: فَيَسْتَحِيلُ، تفريع على قوله: **لكان ذلك المانع قديماً.**

قوله: والعوالم[1]...إلخ، جملة حالية.

قوله: فَلَا يُمْكِنُ...إلخ، أي لأن وجودها توقف على محال، وهو عدم القديم، والموقوف على المحال محال وجوده.

---

(1) في (ن ب) العولم.

ـ وأمّا الأصل الثاني: وهو التحسين العقلي فقد نشأ عنه كفر صريح مُجمع عليه: وهو كفر البراهمة؛ .....

قوله: البَرَاهِمَةُ، اختلف في نسبتهم، قيل: أنهم منسوبون إلى بُرهم ، رجل كان من المجوس، على ما ذكره المؤرخون[1]، فرجع إلى هذا المذهب[2]، ونقل المنجور[3] على شرح المقاصد : أنهم جمعٌ من الهند أصحاب برهم [4] ، قال: وذكر القاضي [5]

---

(1) في (ن ب) المدرجون.

(2) مِن الناس مَن يظن أنهم سموا براهمة لانتسابهم إلى إبراهيم – عليه السلام –، وذلك خطأ فإن هؤلاء هم المخصوصون بنفي النبوات أصلاً، ورأساً؛ فكيف يقولون بإبراهيم – عليه السلام –؟، والقوم الذين اعتقدوا نبوة إبراهيم – عليه السلام – من أهل الهند فهم الثنوية، منهم القائلون بالنور والظلمة، وهؤلاء البراهمة إنما انتسبوا إلى رجل منهم يقال له: براهم، وقد مهَّد لهم نفي النبوات أصلاً، وأقرَّ استحالة ذلك في عقولهم. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ج2، ص249.

(3) أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور الفاسي، خاتمة علماء المغرب، المتبحّر في كثير من العلوم، خصوصاً أصول الفقه، ولد سنة 926هـ، له مصنفات وشروح منها: شرح عقيدة ابن زكري، وحاشية على كبرى السنوسي، وغيرها، توفي سنة 995هـ. ينظر: شجرة النور، لمحمد بن مخلوف. ج1، ص 287، والأعلام، للزركلى، ج1، ص 180.

(4) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (ت:719هـ)، الناشر: دار المعارف النعمانية، 1981م، ط . ن، ج2، ص175.

(5) أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم، المعروف بالباقلاني، المتكلم المشهور، صاحب التصانيف، صنّف في الرد على الرافضة، والمعتزلة، والخوارج، والجهمية، والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري حتى انتهت إليه الرياسة في المذهب الأشعري، ولد في البصرة سنة 338هـ، وسكن بغداد، وتوفي بها سنة (403هـ)، من كتبه: إعجاز القرآن، والملل والنِّحل، الإنصاف، مناقب الأئمة، دقائق الكلام، كشف أسرار الباطنية، وغيرها. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلّكان، ج4، ص269، وسير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تح: مجموعة من المحققين، الناشر: مؤسسة

.....

أنهم ثلاث فرقٍ: فرقة جحدت[1] الرسل أصلاً، وفرقة يقولون بنبوءة آدم- على نبيَّنا وعليه الصلاة والسلام - وحده، [وفرقة تقول بنبوءة إبراهيم -على نبينا وعليه الصلاة والسلام-وحده][2][3]أ.هـ[4].

وقيل: منسوبون لإبراهيم[5] - عليه الصلاة والسلام-، ويكون من باب تغيَّر[6] النسب؛ لأنهم لا يصدقون إلاَّ به، لكن[7] شبهتهم تقتضي خلاف ذلك؛ لأن مقتضاها[8] تكذيب جميع الرسل-عليهم الصلاة والسلام- وهو مقتضى كلام صاحب

الرسالة، ط3، ج17، ص190.

(1) في (ن ب) فجرت .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(3) ينظر: تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تأليف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني، (ت403هـ)، تح: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية- لبنان، ط1، 1987م، ص126 ، 127 .

(4) ينظر: مخطوط حاشية على كبرى السنوسية، تأليف: الشيخ أبو العباس أحمد بن علي المنجور، مخطوط مصوّر من المكتبة العامة بالرباط - المغرب، رقم الحفظ: (2698)، ينظر: اللوحة134 منها .

(5) في (ن ب) إلى إبراهيم.

(6) في (ن ب) تغيير.

(7) في (ن ب) لا.

(8) في (ن ب) مقتضيها.

القاموس، [حيث] [1] قال: والبراهمة: قوم لا يجوّزون[2] على الله تعالى بعثة الرسل. أ.هـ[3].

قوله: أَنْكَرُوا...إلخ، تعبيره هنا بالإنكار محتمل لنفي الجواز، وهو ما صرح به في شرح الكبرى؛ حيث قال: ومنعتها البراهمة عقلاً[4]، ويحتمل لنفي الوقوع[5]، وهو مقتضى كلام شرح المقاصد، ونصّه كما قال المحقق اليوسي[6]: ((المنكرون للنبوءة للنبوءة

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) لا يحرون.

(3) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ب ر ه م)، ص1080.

(4) ينظر: شرح العقيدة الكبرى ، للإمام السنوسي ، ص375 .

(5) قال الإمام السنوسي في حكم الرسالة: مذهب أهل الحق أن الرسالة ممكنة تفضّل بها مولانا – جلّ وعلا–، وأوجبتها المعتزلة عقلاً على أصولهم في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح، ومنعتها البراهمة عقلاً بناء على أصلهم التحسين والتقبيح العقليين أيضاً، ولا يخفى فساد المذهبين. ينظر: المنهج السديد في شرح كفاية المريد، تأليف: الإمام محمد بن يوسف السنوسي، تح: مصطفى مرزوق، الناشر: دار الهدى – الجزائر، ط. ن، ص315.

(6) الحسن بن مسعود بن محمد بن أبوعلي نور الدين اليوسي، فقيه مالكي أديب، يُنعت بغزالي عصره، من بني يوسي بالمغرب، وُلِد سنة 1040هـ، من كتبه: المحاضرات، حاشية على شرح كبرى السنوسي، قانون أحكام العلم، توفي سنة 1102هـ، ودُفن في تمزرنت. ينظر: شجرة ، لمحمد مخلوف، ج1، ص328 ، 329، وفهرس الفهارس، للكتاني، ج2، ص 1156.

منهم من قال : باستحالتها ولا اعتداد بهم، ومنهم من [قال][1]: بعدم الاحتياج إليها كالبراهمة، جمع من الهند أصحاب برهم)) أ.هـ[2].

فظاهر قوله: بعدم الاحتياج إليها المقابل للقول باستحالتها نفي الوقوع، والتجويز العقلي، وظاهر قول المقترح: فجحدت البراهمة [جواز][3] بعثة الرسل[4] موافقة الأول، الأول، وكذا[5] السعد في شرح العقائد؛ حيث قال: الإرسال ليس بممتنع[6] كما زعمت زعمت السمنية[7] والبراهمة أ.هـ[8].

قوله: وَكَذّبُوا [9]، عطف لازم على ملزوم.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ينظر: مخطوط حاشية على عمدة أهل التوفيق للسنوسي، تأليف: الحسن بن مسعود اليوسي، مخطوط مصوّر من المكتبة الوطنية – تونس، رقم الحفظ: (76)، ينظر: اللوحة 185 منها .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) ينظر: شرح الإرشاد، تقي الدين المقترح، ج2، ص752 .

(5) في (ن ب) كذلك.

(6) في (ن أ) بمجتمع.

(7) قوم من عبدة الأصنام، ينسبون إلى (سومنات) بلدة مقدسة في جنوب الهند، وهم القائلون بالتناسخ. ينظر: الفرق بين الفرق، لأبي منصور الاسفراييني، ص253 .

(8) ينظر: شرح العقائد النسفية، تأليف: الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (ت:791هـ)، الناشر: مكتبة المدينة للطباعة والتوزيع والنشر– باكستان، ط2، 2012م، ص296.

(9) في (ن ب) وكذلك.

من إيجاب الركوع والسجود، وإباحة ذبح البهائم للأكل ونحو ذلك، وذلك كلّه قبيح عندهم، يستحيل أنّ يشرّعه الحكيم .

ولو تأمّلوا أدنى تأمّل لعرفوا فساد رأيهم؛ فإنّه لو قبُح ذلك في حكمه – تعالى – لقبُح في فعله – جلّ وعلاَ – ومن المعلوم قطعاً أنّ المولى – تبارك وتعالى – قد يجعل شخصاً بمرض أو كِبَرٍ على هيئة الراكع أو على هيئة الساجد، بل قد يسلبه عقله حتى يصدر منه ما هو أعظم من هذا؛ من كشف العورة، وأكل العذِرَة، وسائر

قوله : مِنْ إيجَاب...إلخ، بيان لما بلغوه.

[قوله][1]: وَذَلِك...إلخ، جملة سيقت مساق التعليل للإنكار والتكذيب.

قوله: فَإِنَّـهُ...إلـخ، بيان للملازمة، وقبح من باب كرم، من القُبحِ، ضدّ الحُسنِ[2].

الحُسنِ[2].

قوله : لقبُح في فِعْلِهِ، جواب لو، وبيان الملازمة: عدم الفرق بين الفعل والحكم.

قوله : مِنَ الْمَعْلُوم[3]...إلخ، بيان ودليل لبطلان التالي.

قوله : بَلْ قَدْ يَسْلُبُهُ عَقْلَهُ، انتقال إلى ما هو أفضع وأقبح، بحسب زعمهم.

قوله : مِنْ كَشَفِ...إلخ، بيان لما هو أعظم.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ق ب ح)، ص235 .

(3) في (ن ب) العلوم.

النجاسات والتلطّخ بها، فإذا كان له – تعالى – أن يفعل ما يشاء فله – جلّ وعلا – أن يحكم في عبيده بما يشاء .

ولو توقّفت أفعاله وأحكامه – سبحانه – على الأغراض لزم احتياجه – تعالى – إلى الأفعال ليُحصِّل به غرضه، وذلك ينافي جلاله وعظمته ووجوب غناه – جلّ وعلاَ – عن كل ما سواه .

ونشأ عن هذا الأصل الفاسد.....

قوله: فَإِذَا كَانَ لَهُ تَعَالَى أَنْ يَفْعَل...إلخ، بيان الملازمة لعدم الفرق بين الفعل والحكم.

قوله: عَلَى الْأَغْرَاضِ، جمع غَرَض بفتح الغين المعجمة والراء المهملة، وهو الباعث على فعل من الأفعال، أو على حكم من الأحكام من مصلحة تعودُ إليه – تعالى عن ذلك – أو إلى خلقه.

قوله: لِيُحصّل[1] بِهِ...إلخ، بيان الملازمة[2].

قوله: وَذَلِكَ...إلخ، أي احتياجه...إلخ، وهو دليل على بطلان التالي.

قوله: عَنْ هَذَا الْأَصْل، أي: التحسين.

---

(1) في (ن ب) يحصل.

(2) في (ن ب) للملازمة.

قوله: الْمُعْتَزِلَةُ، سبب تلقيبهم بذلك أن رئيسهم واصل بن عطاء[1] اعتزل مجلس الحسن البصري[2] – رضي الله عنه –، مقرّراً: أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ومثبتاً منزلة بين المنزلتين؛ فقال الحسن البصري – رضي الله عنه –: قد اعتزل عنَّا[3] واصل، وذكر السعد – رحمه الله– أن المعتزلة أول فرقة أسسوا[4] القواعد المخالفة لما ورد به ظاهر الكتاب والسنة، وجرى عليه الصحابة – رضي الله

---

(1) واصل بن عطاء البصري، الغزال المتكلم البليغ المتشدق الذي كان يلثغ الراء، فلبلاغته هجر الراء، وتجنبها في خطابه، ولد سنة 30هـ بالمدينة، من مصنفاته: التوبة، معاني القرآن، أصناف المرجئة، توفي سنة 131هـ. ينظر: لسان الميزان، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: دائرة المعارف النظافية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ط2، 1971م، ج6، ص214،215، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي، تح: علي محمد البيجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر– بيروت، ط1، 1963م، ج4، ص329.

(2) الحسن بن يسار أبو سعيد البصري، حبر الأمة في زمنه، ولد بالمدينة سنة 21هـ، وشبَّ في كنف سيدنا علي بن أبي طالب، كان من العلماء الفصحاء الشجعان الفقهاء النساك، له كلمات سائرة، وكتاب في فضائل مكة، توفي بالبصرة سنة 110هـ . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج2، ص69 – 73، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، ط4، 1405هـ، ج2، ص131 – 161.

(3) في (ن أ) عن.

(4) في (ن ب) ألبسو.

.....

عنهم – في باب العقائد، وعدل عن المخالفة إلى التأسيس؛ لأن الخوارج – كما قيل – خالفوا قبلهم[1] إلاَّ أنهم لم يؤسِّسُوا أ.هـ[2].

قوله: الْصّلَاحُ وَالْأَصْلَحُ، الصلاح مقابله الفساد، كالإيمان مقابله الكفر، والأصلح مقابله الصلاح، كالثواب بلا تكليف مقابله الثواب به، قالوا: – أهلكهم الله تعالى– إذا كان أمران: أحدهما صلاح والآخر فساد، يجب على الله– تعالى عن قولهم– أن يراعي الصلاح لعباده منهما، ليفعله ويترك الفساد، وإذا كان أمران: أحدهما أصلح من الآخر وجب أن يراعي لعباده الأصلح منهما، وهذا مذهب فاسد عقلاً ونقلاً، إذ لو كان كما زعموا لما وقع تكليف بأمر، ولا نهي، ولا منحة دنيا، ولا أخرى، ولكان الناس كلهم مؤمنين، ولكانوا في فراديس الجنة، بل لم يخلقوا في الدنيا أصلاً، بل لم يخرجوا من الجنة أصلاً، وكل ذلك باطل، وما يقال: أن فائدة التكليف أيضاً الثواب؛ فالله تعالى قادر على إيصال ذلك من غير تكليف.

قال اليوسي – رحمه الله تعالى–: ((لا يتصور الوجوب على الله تعالى؛ لأنّ الوجوب لا يخلو إمَّا أن يكون عقلياً أو شرعياً، فإن زعموا الأول فالله – تعالى عن قولهم– يزول عنه الاختيار؛ لأنه إذا وجب عليه فعل الصلاح أو الأصلح تقدّر عليه

---

(1) في (ن ب) نسلهم.

(2) ينظر: شرح العقائد، للسعد التفتازاني، ص55.

وكون الأحكام الشرعية تابعة للتحسين العقليّ، وتقبيحه ونحو ذلك من بدعتهم .

فعل مقابله على زعمهم، وتنتفي[1] عنه الإرادة التي بها يتأتّى[2] الترجيح، وإن زعموا الثاني قلنا لهم: ما تعنون به، أتريدون أنه أوجبه على نفسه، أو أوجبه عليه الغير؟، فإن كان الأوّل فهو جائز، وإيجابه على نفسه عارض، بل هو بمحض فضلٍ وامتنانٍ وكرمٍ، ونحن قائلون به، وإن كان الثاني فالموجب على[3] الله – تعالى عن قولهم– إن كان إلهاً آخر، فهو إشراكٌ صرْفٌ؛ بل يؤدي إلى حدوثه، وافتقاره إلى الموجب عليه، وإن كان غير إله، فهو ذهاب إلى أن المخلوق يوجب على الخالق، ويأمره وينهاه، وهو هذيان وجنون)) أ.هـ، بالمعنى وانظر بقيّته[4].

قوله: وَكَوْنِ الأَحْكَام...إلخ، بالجرِّ عطف على إيجابهم[5] – وهو الظاهر –، أو بالرفع عطف على بدعة.

---

(1) في (ن ب) تنفي.

(2) في (ن ب) يتأتى بها.

(3) في (ن. ب) عليه تعالى .

(4) ثم قال: وهذا على سبيل الحصر والفرض؛ وإلاّ فاستدلالهم بالحسن والقبح العقليّين على زعمهم يقتضي أنه وجوب عقليّ، وقد مرّ عندهم أنّ المرجّح اشتمال العقل على مصلحة، وقد لزمهم أن الله تعالى ليس بمختار – لعنهم الله تعالى، ولعن ما سوّلت لهم أنفسهم الأمّارة – ولو لم ينغمسوا في سواد الملايين المثبتين للفاعل المختار لحسن معهم الجدال والنزاع . ينظر: مخ حاشية على كبرى السنوسيّة، للشيخ اليوسي، لوحة رقم: 175.

(5) في (ن ب) إجابهم.

ـ أمّا الأصل الثالث: وهو التقليد الرديء، فقد نشأ عنه كفر صريح مُجمع عليه، وهو تقليد الجاهليّة آباءهم في الشرك وعبادة الأصنام، وتقليد عامة اليهود وعامة النصارى لأحبارهم في إنكار نبوّة نبيّنا ومولانا محمد – صلى الله عليه وسلم – ونحو ذلك من كلّ تقليد في كفرٍ صريحٍ .

ونشأ عنه بدعةٌ مختلفٌ في كفر صاحبها ، كتقليد عامّة المعتزلة والمرجئة

قوله: تَقْلِيدُ الْجَاهِلِيَّةِ...إلخ، من إضافة المصدر إلى فاعله، وتكميله بمفعوله.

قوله: وَعِبَادَةِ، عطفُ ملزومٍ على لازمٍ، فهو من إضافة المصدر لمفعوله.

قوله: لأحْبارِهِم[1]، معمول تقليد، ولامه مقوَّية.

قوله: المُرْجئَة[2]، قال في القاموس: إرجاءُ الأمر آخره، والناقة دنا[3] نتاجها، والصائد لم يصب شيئاً، وتركُ الهمزة [4] لغةً في الكلّ ((وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ

---

(1) الحِبر بالكسر بمعنى العالِم، أو الصالِح، جمع أحبار وحبور. ينظر: القاموس للفيروز آبادي، مادة: (ح ب ر)، ص370.

قال الإمام ابن كثير عند قوله تعالى: (ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ التوبة، من الآية:31): فالجملة من الأحبار والرهبان ومشايخ الضلال يدخلون في هذا الذمّ، والتوبيخ، بخلاف الرسل وأتباعهم من العلماء العاملين، فإنهم إنما يأمرون بما يأمر الله به، وما بلّغتهم إياه رسله الكرام، وإنما ينهونهم عما نهاهم الله عنه، وبلّغتهم إياه رسله الكرام. ينظر: تفسير ابن كثير، ج2، ص57 .

(2) في (ن ب) المرفئة.

(3) في (ن ب) تقا.

(4) في (ن أ) الهمزة.

.....

))[1] مؤخرون حتى ينزل الله تعالى فيهم ما يريد، ومنهم المرجئة أ.هـ[2]، لُقِّبوا بذلك؛ لأنّهم يرجُون العمل على النيّة، أي يؤخّرونه [في][3] الرتبة[4] عنها، وعن الاعتقاد، من إرجاء آخره، ومنه قوله تعالى: ((قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ))[5] أو[6] لأنّهم يقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة؛ فهم يعطلون الرجاء[7]، وعلى هذا ينبغي أن لا يُهْمزَ[8]، انظر الشُّمني[9] ناقلاً عن المواقف[10][11].

---

(1) سورة التوبة، من الآية: 106.

(2) ينظر: القاموس للفيروز آبادي، مادة: (أ ر ج أ)، ص41.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) المرتبة.

(5) سورة الأعراف، من الآية: 111، سورة الشعراء، من الآية:36.

(6) في (ن ب) أي.

(7) في (ن ب) معطلون للرجاء .

(8) في(ن ب) يضر.

(9) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشُّمني، القسنطيني الأصل، محدِّث مفسر نحوي، كنيته أبو العباس، العباس، ولد سنة 801هـ بالإسكندرية، ونشأ وتعلم بالقاهرة، من مصنفاته، شرح المغني لابن هشام، ومزيل الخفا، توفي بالقاهرة سنة 872هـ. ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي، ج2، ص174 – 178.

(10) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى– مذيلاً بالحاشية المسماة: مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفا، تأليف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، (ت:544هـ)، الحاشية لأحمد بن محمد بن محمد الشمني، (ت:872هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع، عام النشر 1988م، ط . ن، ج2، ص274.

(11) ينظر: المواقف، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تح: د.عبد الرحمن عميرات، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط1، 1997م، ج3، ص707 .

والمجسّمة لقدمائهم فيما دَانُوا به من هذه البدع، وقد سبق ما في ذلك من الخلاف .

واحترز بالتقليد الرديء من التقليد الحسن، كتقليد عامّة المؤمنين لعلمائهم في الفروع .

واختلف في تقليد عامّة المؤمنين لعلماء أهل السنّة في أصول الدين، هل يكفي ذلك أم لا ؟ ، وكثير من المحقّقين قالوا : إنّ ذلك كافٍ إذا وقع منهم

قوله: وَالْمُجَسّمَةُ، هم الحشويّة[1]، سمُّوا بذلك لقول الحسن البصري – رضي الله عنه– لما وجد كلامهم ساقطاً، وكانوا يجلسون في حلقة أمامه: رُدُّوا[2] هؤلاء إلى حشى الحلقة، أي جانبها، انظر المنجور[3].

قوله: لِقُدمائِهِم، معمول تقليد، ولامه مقوّية.

قوله: مِنَ هَذِهِ الْبِدَع، وَقَدْ سَبَقَ...إلخ،أي عند قول المصنف: **وإنما اختلفوا..إلخ.**

قوله: لِعُلَمَائِهِمْ، لامه مقوّية أيضاً.

قوله: وَكَثِير...إلخ ، لا يلزم من كون كثير من المحقّقين قالوا بالكفاية أن يكونوا[4]

---

(1) ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ج1، ص105 .

(2) في (ن ب) وردّوا .

(3) ينظر: مخ حاشية على كبرى السنوسية، للشيخ أحمد المنجور، لوحة:84 .

(4) في (ن ب) يكون.

التصميم على الحقّ، لا سيما في حقّ من يعسر عليه منهم فهم الأدلة .

هم جمهور أهل السنة حتى يخالف ما قال في الصغرى : ((وإلى وجوب المعرفة وعدم الاكتفاء بالتقليد[1]، ذهب جمهور أهل العلم)) أ.هـ[2].

قوله: التَّصْمِيمُ عَلَى الْحَقِّ، ظاهره أنّ محل الخلاف مع التصميم، وإلاّ فيتّفق على كفره، كما ذكره من أجوبة علماء بجاية[3][4]، وظاهر كلامه في الصغرى أن الخلاف مطلق، وقد اضطرب كلام المصنف في كتبه، – كما قال بعضهم –: وإيمان المقلّد[5].

---

(1) قال الشيخ الملالي: إن التقليد في علم التوحيد لا يصح على مذهب كثير من العلماء وحقيقة التقليد هو الجزم بقول الغير من غير دليل، فالمقلّد لا معرفة عنده، وإنما عنده الجزم بقول الغير خاصةً، وقد اختلف في صحّة إيمان المقلد وكفره وعصيانه على أقوال، والمختار عند بعض المحققين وجوب المعرفة الحاصلة عن دليل وبرهان، وقد قال تعالى: (فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ...محمد، من الآية:19)، فأمرنا تعالى بالعلم، وهو القطع بالشيء بالدليل والبرهان. ينظر: شرح أم البراهين، للشيخ الملالي، ص57.

(2) ينظر: شرح أم البراهين ، للإمام السنوسي ص14.

(3) بجاية: قاعدة الغرب الأوسط، مدينة عظيمة على ضفة البحر يضرب سورها، وهي على جرف حجر ولها من جهة الشمال جبل يسمّى أمسيول، وعلى نحو ميل منها نهر يأتي إليها من جهة المغرب، وهي مُحدَثة بناها ملوك صنهاجة. ينظر: الروض المعطار، لمحمد الحميري، ص80 – 82.

(4) ذكر الشيخ يحيى الشاوي في حاشيته على الصغرى: وممّا وقع في هذا النمط سؤال سيدي أحمد بن عيسى وغيره من فقهاء بجاية عمن نشأ بين أظهر الإسلام وهو لا يعرف إيماناً من إسلام، ولا الرسول من المرسل، وإذا قيل له في معنى لا إله إلا الله، يقول: سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، هل يحكم له بالإيمان والإسلام أم لا؟؛ فأجابوا كلّهم بأنه لا يضرب له في الإسلام بنصيب، ولا يحكم له بإيمان، ولا بإسلام، وحُكمه حُكم المجوس في جميع أحكامه إلاَّ في القتل لظاهر الشهادة. ينظر: مخ توكيد العقد، الشيخ الشاوي، لوحة: 15.

(5) لم أقف عليه .

ـ وأمّا الأصل الرابع: وهو الربط العادي، فلا شكّ أنّه قد نشأ عنه كفر صريح مُجمع عليه، ككفر الطبائعيين القائلين بقدم الأفلاك وتأثيرها بطبائعها في العوالم الأرضية، وكفر الجاهليّة المنكرين للبعث وأحوال الآخرة بسبب الاغترار بالربط العاديّ .

ونشأ عنه بدعة مختلف في كفر صاحبها كبدعة من اعتقد حدوث الأسباب العادية وتأثيرها بجعل الله – تعالى – فيها قوة لذلك، ولو شاء لم تؤثر، وقد سبق ما في ذلك من الخلاف .

قوله: بقِدَم[1] **الأَفْلَاكِ...إلخ،** كل من المعطوف، والمعطوف عليه يستقلّ بكونه سبباً للكفر.

قوله: وأَحْوَال الآخِرَة، عطف[عامّ] [2] على خاصّ.

قوله: بِالرَّبْطِ، متعلّق بالاغترار.

قوله: بِجعْل الله، متعلّق بالتأثير، والباء للسببية.

قوله: فِيهَا، أي الأسباب.

قوله: لذلِكَ، أي للتأثير.

قوله: منَ الخِلافِ، بيان لما سبق في ذلك، وقد تقدّم في شرح قوله: **وحُكمُ الخامسِ التفصيل.**

---

(1) في (ن ب) عدم .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

ـ وأمّا الأصل الخامس: وهو الجهل المركب، وهو اعتقاد أمر على خلاف ما هو عليه، فلا شكّ أنّه سبب للتمادي على الكفر إن كان ذلك الكفر هو الذي وقع الجهل باعتقاده ، كجهل الفلاسفة باعتقادهم قدم الأفلاك ، واعتقادهم تأثير الإله

قوله: وقعَ الجَهلُ باعتقادِه[1]، الباء للتصوير[2]، والضمير عائد على الموصول، وهو على حذف مضاف، أي وقع الجهل الذي هو اعتقاد سببه، وقيل: الباء ظرفيّة على حذف المضاف، وهو بعيد، وقال بعضهم: الكلام فيه تقديم وتأخير، أي إن كان الجهل هو الذي وقع الكفر باعتقاده ، وقدّر مثل ذلك في قوله: **إن كانت تلك البدعة...إلخ.**[3]

قوله: كجَهلِ الفَلاسفةِ، من إضافة المصدر لفاعله، وحذف مفعوله، أي أن يجهل الفلاسفة [جهلهم، وهو قدم الأفلاك.

قوله: باعْتقادِهِم...إلخ، الباء سببيّه] [4] صلة جهل.

قوله: قِدَم الأفْلَاكِ، معمول لاعتقادهم، من باب التنازع له وللجهل[5] على الثاني.

قوله: واعتقادهم تأثير...إلخ، بالجر عطف على اعتقاد الأوّل.

---

(1) في (ن أ) باعتقاد .

(2) في (ن أ) التصوير.

(3) في (ن ب) ذلك .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن ب) الجهل .

بطريق التعليل ونحو ذلك من كفريّاتهم، وهو أيضاً سببٌ في التمادي على البدعة إن كانت تلك البدعة هي التي وقع الجهل باعتقادها، كجهل القدريّة باعتقادهم استقلال الحيوانات بإيجادها أفعالها الاختياريّة، واعتقادهم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح في حقّ المولى – تبارك وتعالى – ونح ذلك من سائر البدع الاعتقاديّة .

وإنما كان الجهل المركّب سبباً وأصلاً للتمادي على الكفر والبدعة؛ لأجل عدم شعور صاحبه بجهله، واعتقاده الصواب والحق في جهله .

قوله: بإيجَادِها، صلة استقلال، والباء للتعدية.

قوله: واعتِقَادِهم، أي القدريّة[1][2] بالجرّ عطف على الاعتقاد الأول، أي اعتقاد استقلال الحيوانات، واعتقادهم وجوب...إلخ.

قوله: شعُورُ، بضمّ الشين والعين من شَعُر بضم العين وفتحها[3] ككرم ونصر، أي علم وعقل، أو فطن.

قوله: بجهلِهِ، صلة شُعور، واعتقاده عطف على عدم الشعور.

قوله: الحقّ والصّواب، يتنازعه ما قبله.

---

(1) في (ن ب) قدرة .

(2) القدريّة: هم الذين نَسبوا التقدير إلى أنفسهم لا إلى الصانع، وقالوا: أن الله ليست له قدرة ولا إرادة، وأفعال العباد مخلوقة لهم، وليس الله خالق لأفعالهم، وقد انقسموا إلى اثنتي عشرة فرقة، والقدرية: أحد ألقاب المعتزلة. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ج1، ص43 ، 44 .

(3) في (ن أ) وبفتحها .

ومن كان على هذه الصفة فإنّه لا يطلب الخروج عن جهله؛ لأنّه هو الصراط المستقيم عنده، وإذا اتّفق أن يَجِيءَ من يشكِّكه في معتقده، ويردَّه إلى ما هو الحق في نفس الأمر يمتنع من الاستماع له، ومن قبول قوله، بخلاف الجهل البسيط – وهو عدم إدراك أمرٍ من الأمور – فإنّ صاحبه يطلب العلم بما جهلَهُ إن شعُر بعدم إدراكه ، وإن غفل عن ذلك، وجاء من ينبّهُهُ لطلب العلم بذلك ، أو جاء

قوله: عَلَى هَذِهِ، أي عدم شعوره...إلخ.

قوله: ويَرُدُّهُ، [الواو بمعنى أو] [1]، أو بمعنى مع.

قوله: أمرٍ مِنَ الأمُور، أي التي جهلها لا مطلقاً.

قوله: لطَلَبِ، يحتمل أن يكون مصدراً، ولامه للجرِّ صلةٌ لينبهه، ومثله بذلك؛ وعليه فجواب الشرط قوله: **فإنه**[2] **يجيبه**، ويُحتمل أن يكون فعلاً ماضياً جواب الشرط، ودخلت اللام في جوابه تشبيهاً[3] لها بلو، وقوله: **فإنه يجيبه**، جواب إن الداخلة على جاء، المعطوف على غفل.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن أ) لأنه .

(3) في (ن ب) لشها .

من يعلِّمه ما جهله، فإنّه يُجيبه إلى ذلك ويقبلُه؛ لِمَا جُبلت عليه النفوس من النفرة عن الجهل البسيط، ومحبَّة تحصيل العلم بما ليس معلوماً لها .

وسبب الجهل المركّب: وثوق النّفس من العقليات بما ليس برهانيًّا من الأدلّة،

قوله: لما جُبِلَتْ، أي طُبِعَت[1].

قوله: من النَّفْرة، قال القاموس: ((نفرت الدابة ونفر[2] وتنفر نفوراً ونفاراً، فهي نافرٌ، ونفورٌ: جزَعَتْ وتباعدَتْ، والضبيُ نفرَ ونفراناً[3] محركةً شرِدَت)) أ.هـ[4].

قوله: وُثُوقُ النّفسِ، أي اعتقادها.

قوله: منَ العقليّاتِ، بمعنى في، ويحتمل أن يكون بياناً قُدِّم على مبنيّه.

قوله: بُرهانيًّا، أي دليلاً منسوباً للبرهان ، وهو قياس مؤلّف من مقدّمات يقينيّة لإنتاج اليقين.

---

(1) الطبع، والطبيعة، والطباع ككتاب: السجيّة جبل عليها الإنسان، والطباع، ما ركب فينا من المطعم والمشرب وغير ذلك من الأخلاق التي لا تزايلها، وطُبع على الشيء بالضم: جُبل. ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ط ب ع)، ص743.

(2) في (ن أ) فتفر.

(3) في (ن ب) نفرا.

(4) ينظر: القاموس الفيروز آبادي، مادة: (ن ف ر)، ص485.

وتحسين الظّنِ بما تستبدُّ به من أنظارها واستنباطها، لا سيما عندما تظهر لها الإصابة للحقّ في بعض أنظارها، فتزهو وتعجُبُ حينئذٍ، وتقيس سائر أنظارها على ذلك النظر الذي مَنَّ المولى الكريم – تبارك وتعالى – فيه بالتوفيق لدرك الحق فضلاً منه – جلّ وعلا – فعوقب هذا الناظر بالحرمان، .....

[قوله: وتحْسِينُ الظّنِ، بالرفع عطف على وثوق][1].

قوله: بما تَستَبدُّ بهِ، أي تستقلّ.

قوله: مِن أنظَارِهَا...إلخ، بيان ما يستبد.

قوله: في بعْضِ، متعلق بتظهر، أو الإصابة، أو بهما على التنازع، على حدّ صحة القول بالتنازع من المصدر.

قوله: تزْهُو، تتكبر [وتتيه] [2].

قوله: حِينَئذٍ، أي حين تظهر لها [3] الإصابة.

قوله: سَائرُ، أي باقي.

قوله: لدركِ، متعلق بالتوفيق.

قوله: بالحِرْمانِ[4]، أي المنع، وهو بالكسر.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) تظهرها .

(4) عقاباً لهذا الناظر؛ وذلك سبب تكبره وإهماله شكر نعمة الله تعالى .

وعدم التسديد في سائر الأنظار؛ لتكبّره وإهماله شُكر نعمة درك الصواب التي انفرد بإسدائها المولى – جلّ وعلاَ – وليس للعقل ولا لفكرته ولا للدليل الصحيح – مادةً وتركيباً – فيه تأثيرٌ البتَّة ، لا بطريق التولّد ، ولا بطريق التعليل، .....

قوله: التّسدِيد[1]، قال في القاموس: ((سدَّدهُ تسديداً قوّمهُ ووفّقه للصّواب من القولِ والعمل))أ.هـ [2].

قوله: لتكبُّره، متعلّق بعُوقب.

قوله: شُكْرَ نِعْمَةِ، معمول لإهماله.

قوله: بإسْدائِها، بالكسر مصدر أسدى، أي أحسن.

قوله: مَادةً وتركِيباً، منصوبان على التمييز، مبيّنٌ لنسبة الصحّة في الدليل أي: الصحيح من حيث العادة والتركيب، ومادة الدليل: القضايا وتركيبة هيئته.

قوله: لا بطَريقِ...إلخ، وهذا مذهب أهل السنة – رضي الله تعالى عنهم – من أن حصول العلم عقب الدليل إنّما هو بمحض خلق الله – تعالى–، والخلاف عندهم هل

---

(1) في (ن ب) التهديد.

(2) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة : (س د د)، ص287.

وإهمالـه لـزوم التـواضـع والفقر إلـى المولـى الكـريم – جلّ وعلاَ – في كـل نـظر

حصوله عادي وهو مذهب الأشعري[1]، أو عقلي وهو مذهب إمام الحرمين[2][3]؟.

قوله: وإهمَالِه لزُوم...إلخ، بالجر عطف على تكبره.

قوله: في كلّ نظَر[4]، يتنازعه التواضع والفقر.

---

(1) علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبى موسى الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، هو مؤسس مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة سنة 260هـ وتلقى مذهب المعتزلة، وتقدم فيهم، ثم رجع، وجاهر بخلافهم، وتوفى ببغداد سنة 324هـ، قيل بلغت مصنفاته 300 كتاباً منها: إمامة الصديق، الرد على المجسمة، مقالات الإسلاميين، واللمع، الإبانة وغيرها. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان ج3، ص 284– 286، والطبقات، للسبكى ، ج3، ص 344 – 447.

(2) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعي، ولد في جوين (من نواحي نيسابور) سنة 419هـ، له مصنفات كثيرة منها: البرهان، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، المطلب في دراية المذهب، توفي بنسابور سنة 478هـ . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج3، ص 167– 170، والطبقات، للسبكي، ج5، ص 165 – 222، .

(3) النظر الصحيح إذا تم على سداده ولم تعقبة آفة تنافي العلم كالنوم وغيرها، حصل العلم بالمنظور فيه على الاتصال بتصرّم النظر، ولا يتأتي من الناظر جهل بالمدلول عقيب النظر مع ذكره له، ولا يولد النظر العلم (ولا يوجبه إيجاب العلة معلولها)، وزعمت المعتزلة أنه يولده، وأجيب بأن النظر الصحيح إذا استبق، وانتفت الآفات بعده فيتيقّن عقلاً ثبوت العلم بالمنظور فيه؛ فثبوتهما كذلك حتم من غير أن يوجب أحدهما الثاني، أو يوجده، أو يولده فسبيلهما كسبيل الإرادة لشيء مع العمل به، ثم تلازمهما لا يقضي بكون أحدهما موجداً أو موجباً أو مولداً. بتصرف من الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تأليف: الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني، تح: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحكيم، الناشر: مكتبة الخانجي – مصر، ط. ن، ص 6 ، 7.

(4) في (ن أ) نظره .

يقع ببابه، قال جلّ من قائل: ((سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ))،ويكون أيضاً هذا الجهل المركّب في الشرعيّات كما يكون في العقليات

قوله: يقَعُ[1]، أي يحضر.

[قوله][2]: **((سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ))** [3]، أي دلائل قدرتي المنصوبة في الآفاق والأنفس[4].

[قوله][5]: **((ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ))**، أي بالطبع على قلوبهم؛ فلا يتفكرون فيها، أو بالعقاب[6] بحرمان[7] الهداية، وهو المناسب لكلام المصنف هنا[8].

قوله: ((بِغَيۡرِ))، صلة يتكبرون ، أي يتكبرون بما ليس بحقٍّ [1] ، وأمّا التكبّر بالحقّ، بالحقّ،

---

(1) في (النسختين) يعقبه .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(3) سورة الأعراف، من الآية 146.

(4) قال الإمام ابن كثير: أي سأمتع فهم الحجج والأدلة الدالة على عظمتي وشريعتي وأحكامي قلوب المتكبرين عن طاعتي، ويتكبرون على الناس بغير حق. ينظر: تفسير القرآن، لابن كثير، ج3، ص426 .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(6) في (ن ب) في العقاب .

(7) في (ن ب) كزمان .

(8) أي قوله: (إهماله لزوم التواضع والفقر إلى المولى الكريم – جلّ وعلَا – في كلّ نظر يقع ببابه) فهذا الإهمال ترتب عليه الطبع على القلب أو العقوبة بحرمان الهداية.

ويكون من المقلِّدين كما يكون من الناظرين .

فهو مطلوب – كما قال المحقق اللقاني[2] –: ((الكبَرُ على أعداء الله تعالى، والفسّاق، والظلمة[3]، وأهل التجبّر من أهل الدنيا، وأرباب المناصب مطلوبٌ شرعاً، حسنٌ عقلاً، وعلى الصالحين وأئمة الدِّين حرامٌ معدود من الكبائر، وهو من أعظم الذنوب القلبية، حتى قال بعض العلماء: كل ذنب من ذنوب القلب ربما يكون معه الفتح إلا[4] الكبر)) ا.هـ[5].

قوله: منَ المقلّدينَ، كعامة الفلاسفة، واليهود، والنصارى المقلّدين الناظرين منهم.

---

(9) في (ن ب) بجواب .

(1) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو اللقاني، برهان الدين، فاضل متصوف مصري مالكي، نسبته إلى لقانة من البحيرة بمصر، من كتبه: جوهرة التوحيد، بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل، حاشية على مختصر خليل، نشر المآثر فيمن أدركْتهم من علماء القرن العاشر وقضاة الوطر، توفي بقرب العقبة عائداً من الحج سنة 1041هـ. ينظر: فهرس الفهارس، للكتاني ج1، ص130، وخلاصة الأثر، للمحبي، ج1، ص6، والأعلام، للزركلي، ج1، ص28 .

(2) في (ن ب) الظلمة .

(3) في (ن أ) إلى .

(4) ينظر: مخطوط شرح على جوهرة التوحيد المسماة: (هداية المريد لجوهرة التوحيد)، تأليف: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني (1041هـ) الناسخ، أحمد بن بهاء الدين الأبشيهي، مخطوط مصوّر من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: (3349)، ينظر: اللوحة 276 منها .

ـ وأمّا الأصل السادس: وهو التمسّك في عقائد الإيمان بمجرّد ظواهر الكتاب والسنّة، من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها وما لا يستحيل عقلاً، فلا خفاء في كونه أصلاً للكفر والبدعة .

أمّا الكفر فكأخذ الثنويّة القائلين بألوهية .....

قوله: فلا خَفاءَ...الخ، جملة اسمية، جواب أمّا.

قوله: أصلاً للكُفر، أي إن أدّى إلى الكفر وإلى البدعة إن أدى إليهما.

قوله: أمّا الكُفرُ، أي أمّا تأديَةُ التّمسك بالظاهر إلى الكفر.

قوله: فكأخْذِ...الخ، جواب أمّا، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله[1].

[قوله][2]: الثَّنوِيَّة، سمُّوا بذلك لقولهم: أن الإله اثنان[3]، وهل هم من المجوس [أو المجوس منهم[4]][5]؟. انظر اليوسي[6].

---

(1) أما: حرف شرط وتفصيل، والكاف في قوله: فكأخذ للمثال، أي: أما الكفر فمثاله أخذ الثنوية القائلين بألوهية النور والظلمة من قوله تعالى: (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ...النور، من الآية: 35) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(3) في (ن ب) اثنين .

(4) ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ج2، ص49 .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(6) قال الشيخ اليوسي: القائلون بالشرك طوائف منهم الثنوية ومنهم المجوس؛ فقيل: هم قوم بين اليهوديّة والنصرانيّة، وقيل: هم عبّاد النيران، القائلين بأن للعالم أصلين: نوراً وظلمةً، قلت: وهذا هو الظاهر؛ وعليه فالمجوس من الثنويّة . ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة: 138.

النور والظلمة من قوله تعالى : ((ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ)) ، أنّ النّور أحد

قوله: النّور والظّلمَة، أي ينسبون الخير إلى النور، والشرّ إلى الظلمات[1]؟، وهو مذهب باطل؛ لأنهما حادثان بالأدلّة القطعيّة عقلاً ونقلاً ومشاهدةً؛ فمن النقل قوله تعالى: ((وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ))[2].

قال بعضهم: فإن قلتَ: لم جُمع الظّلمات وأُفرِد النّور في كتاب الله تعالى؟ فالجواب[3]: أن[4] الظلمات كفر، والكفر ملل، والنور إيمان،[والإيمان][5]واحد ا.هـ[6].

ا.هـ[6].

قوله: مِنْ قولِه تَعالَى، متعلّق بأخذ.

---

(1) في (ن ب) الظلمة .

(2) سورة الأنعام، من الآية: 1 .

(3) في (ن أ) في .

(4) في (ن أ) لأن .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(6) جمْعُ الظلمات وإفرادُ النور لكثرة تشعب طرق الشرك واتحاد الهدى . ينظر: تفسير ابن عرفة، تأليف: أبو عبد الله ، محمد ابن عرفه الورغمي، تح: جلال الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2008م، ج3، ص371.

قوله: أنّ النوّر، بفتح الهمزة معمول أخذ، أي أنهم – أهلكهم الله تعالى– استنبطوا **الإلهين اسمه: ((الله))** .

ولم ينظروا إلى استحالة كون النور إلهاً؛ لأنّه متغيّر حادث يوجد وينعدم، والإله يستحيل عليه التغير والحدوث، ويجب له القدم والبقاء .

من ظاهر قوله تعالى: ((ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ))[1] أنّ النور أحد الإلهين، واسمه الله – تعالى عن قولهم علواً كبيراً .

قوله: ولَمْ يَنظُرُوا، جملة حاليّة، أي أنهم أخذوا أن النور...إلخ، والحال أنهم لم ينظروا إلى ما يلزمهم من استحالة كون النور إلهاً.

قوله: لأنّه متغيّر...إلخ، تعليل[2] لقوله: **والإله يستحيل...الخ** [3] .

وأشار به إلى قياس من الشّكل الثّاني [4] قائلاً : النّور متغيّرٌ حادثٌ ، وقوله :

:

---

(1) سورة النور، من الآية: 35 .

(2) في (ن ب) علة .

(3) أي قوله: والإله يستحيل عليه التغيّر والحدوث .

(4) القياس: عبارة عن قول مؤلف من أقوال يلزم عن تسليمها – لذاتها – قول آخر، فإن كان المطلوب أو نقيضه مذكوراً فيه – بالفعل – سمّي اقترانيًا.

وإذا كان كذلك وجب حمل الآية على خلاف ظاهرها، إمّا مع التفويض إلى المولى – تبارك وتعالى – في تعين المراد منها، وهو مذهب السلف في جنس هذه

يوجد[1]...**إلخ**، بيان ودليل على هذه الصغرى، والإله ليس بمتغيرٍ ولا حادثٍ؛ ينتج: النور ليس بإله، دليل الصغرى ما تقدّم، والكبرى البرهان على وجوب القدم والبقاء له تعالى، كما أشار إليه[2] بقوله: **ويجب له القدم...إلخ**.

قوله: [كذلكَ] [3]، أي يستحيل كونُ النورِ إلهاً لكونه متغيراً حادثاً.

قوله: وجَبَ، جوابُ إذا.

قوله: إمّا معَ التفوِيضِ إلى اللهِ تَعالَى، أي الردّ إليه تعالى فيما عُلم منها، وتعيين[4] المراد منها، وهو أسلم للاحتراز من سوء الأدب، مخافة الوقوع في غير ما علم منها.

قوله: مَذهَبُ السّلفِ، قال بعضهم : يريد أكثرهم، وإلاّ فبعضهم يتأوّل كابن عباس[1]

أمّا الشكل: فعبارة عن هيئة الحدّ الأوسط بالنسبة إلى الحديث المختلفين في مقدّمتي الاقتران؛ من كونه محمولاً على الأصغر وموضوعاً للأكبر، أو محمولاً عليهما، أو موضوعاً لهما، أو موضوعاً للأصغر ومحمولاً على الأكبر. ينظر: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلّمين، تأليف: سيف الدين الآمدي، (ت631هـ)، تح: حسن محمود الشافعي، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، ط2، 1993م، ص77 ، 78 .

(1) في (ن ب) بوجود .

(2) في (ن ب) له .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(4) في (ن ب) تعين .

الظواهر ، وإمّا مع تعيين معنى تصحّ إرادته بهذا اللفظ في لغة العرب ؛ لأنّ القرآن نزل بألسنتهم ، وهو مذهب إمام الحرمين وكثير من الأئمّة ، ولهم في ذلك

– رضي الله تعالى عنهما – ومولاه عكرمة[2]، وتبعهم إمامُ الحرمين، وصريح قوله: **إمّا مع التفويض في تعيين المراد، وإمّا مع تعيين...إلخ**، الاتفاق على التأويل، وإنّما الخلاف في تعيين المراد وعدمه.

قوله: بهَذا اللّفظِ، متعلق بإرادته.

---

(5) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القريشي، ابن عمّ الرسول – صلى الله عليه وسلم – وابن خالة خالد بن الوليد، وُلِدَ والنبيّ – صلى الله عليه وسلم – وأهل بيته بالشعب من مكة، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين، وقد كان يسمى البحر، لسعة علمه، ويسمى حبر الأمّة، وقد كان – رضي الله عنه – من الذين يأوّلون في الآيات المشكل ظاهرها، كما في قوله تعالى: (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ) قال: أي الله هادي أهل السموات والأرض، وغير ذلك من الآيات، توفي سنة ثمان وستين بالطائف وقيل: سنة سبعين، وقيل: ثلاث وسبعين من الهجرة . ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج3، ص291.

(1) عكرمة البربري مولى ابن عباس، أحد العلماء الربانيين، روى عن ابن عباس، وعائشة، وعلي بن أبي طالب، وذلك في سنن النسائي، وعن أبي هريرة، وعقبة بن عامر وغيرهم، وكان أحمد بن حنبل والبخاري والجمهور يحتجون به، كان عكرمة من المتأولين في مشكل القرآن، قيل: أنه مات سنة سبع ومائة؛ فقيل: مات أفقه الناس، وأشعر الناس . ينظر: الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764 هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر 2000م، ط . ن، ج20، ص39 ، 40.

قوله: فِي لُغةِ، متعلق بتصحّ، أي أن تعيين المراد عند القائل به ليس مطلقاً؛ بل شرطَ أن تصحّ إرادته به في اللغة العربية، وإنّما اشترط هذا الشرط؛ لأنّ القرآن نزل بلغتِهم، وحيث نزل بها وجب في تأويل ألفاظ الشريعة أن تراعى قواعدهم ، **تأويلات مذكورة في كتب التفسير**،.....

واستعمالاتهم وأساليبهم، كما استعملوا الاستواء[1] في القهر والاستيلاء من قولهم :

قد استوى بشر على العراق *** من غير سيف ودم مهراق ا.هـ[2]

قوله: تَأوِيلَات، جمع تأويل، قال الحافظ السيوطي[3]: ((مأخوذ من الأوْل، وهو الرجوع؛ فكأنّه صرَف الآية إلى ما تحتمله من المعاني، وقيل: من الإيالة، وهي السياسة كأن المُؤَوِّل للكلام ساس الكلام، ووضع المعنى فيه موضعه)) ا.هـ[1].

---

(1) في (ن ب) الإسراء .

(2) هذا البيت من بحر الرجز، وهو منسوب للأخطل، شاعر من العصر الأموي، وقد فاق أقرانه في الشعر، وقد قال هذا البيت في بشر بن مروان. ينظر: ديوان الأخطل، تأليف: غياث بن غوث بن الصلة المعروف بالأخطل، الناشر: دار المشرق – بيروت، ط2، ص390 .

(3) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الحضيري السيوطي، المعروف بجلال الدين، إمام حافظ أديب مؤرخ، ولد سنة 849 هـ، ونشأ بالقاهرة يتيماً، ولما بلغ الأربعين خلا بنفسه، واعتزل الناس؛ فألف أكثر كتبه التي بلغت نحو: 600 مصنف، وبقي في اعتزاله إلى أن توفي سنة 911 هـ، من مصنفاته: الإتقان في علوم القرآن، ترجمان القرآن، الجامع الصغير، جمع الجوامع، الدر المنثور وغيرها. ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي ج4، ص65 – 70، وشذرات الذهب، لابن العماد ج10، ص74.

قوله: فِي كُتُبِ التَّفسِيرِ، هو تـفعيل مـن الفَسْر ، فَتْحٌ فسُكونٌ، وهو الإبانـة، وكشف

.....

الغطاء، وقيل: هو مقلوب السفر، يقال: سفَرَ الصّبح يسْفرُ على وزن: ضرب أخاه وأشرق، وقيل: مأخوذ من التّفسِرة، وهي اسم لما يَعرف به الطبيب المرض. انظر السيوطي[2].

وقال اليوسي: التفسير تفعيل من السفر، وهو لغة: الكشف والإبانة، فلا حاجة إلى جعله مقلوباً[3] من السفر، ولا مأخوذاً[4] من تفسرة الطبيب[5] .

واختُلف هل التفسيرُ والتأويلُ معناهما واحدٌ؟ ، وعليه ثعلب [6] ، وأبو عبيدة [1]

---

(4) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت911 هـ)، تح: سعيد المندوب، الناشر: دار الفكر – لبنان، سنة النشر: 1996م، ط . ن، ج2، ص460.

(1) ينظر: المصدر السابق، ج4، ص192.

(2) في (ن ب) مقلوب .

(3) في (ن ب) مأخوذ .

(4) ينظر: مخ حاشية على كبرى السنوسية، للشيخ اليوسي، لوحة: 38 .

(5) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة كان راوية للشعر، محدثا ولد ببغداد سنة 200هـ، له مؤلفات عديدة منها: شرح ديوان الأعشى الفصيح، إعراب القرآن،

من جملتها: أنه يحتمل أن يكون اللفظ خرج مخرج الاستعارة، أو التشبيه البليغ، بأن جعل العدم كظلمة استتر فيها وجود الكائنات من السموات والأرضين وما بينهما.

وجماعة، وأبَى غيرهم ذلك، وفرّقوا بينهما. انظر الإتقان للسيوطي[2][3].

قوله: الاستِعارةَ، أو التّشْبيه...إلخ، يريد أنّ الآية [4] يصحّ أن تكون من باب التشبيه البليغ، وأن تكون من باب الاستعارة [المصرّحة على تناسي التشبيه، أو أنّ

والمجالس، وقواعد الشعر، توفي ببغداد سنة 291 هـ . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج1، 102 – 104، وبغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص 396 – 398.

(6) معمر بن المثني التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة، مولده بالبصرة 110هـ من حفاظ الحديث، له نحو 200 مؤلف، منها: مجاز القرآن، المثالب، الإنسان، الشوارد، توفي سنة 209 هـ. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج5، ص235 – 243، وبغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص294 – 296.

(1) في (ن ب) السيوسي .

(2) أمّا الذين فرقوا بينهما فأبو طالب التغلبي، والراغب، والماتريدي و الأصبهاني وأبو نصر القشيري وغيرهم. ينظر: الإتقان ، للسيوطي، ج2، ص460 ، 461 .

(3) أي قوله تعالى: (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ...النور، من الآية: 35)، ومن نفس المقام ما ورد في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يقول: (اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، لك ملك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن). أخرجه البخاري، باب التهجد بالليل، رقم: (1120)، ج2، ص48، ومسلم، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم: (1844)، ج2، ص184.

المشبّه به محذوف، والنور صفته، كما قالوا في: زيد أسد، هل هو من باب التشبيه البليغ [1] – وهو الظاهر من اللفظ، وعليه جماعة –، أو هو من باب الاستعارة] [2]

ولمّا توقّف خرُوجها من العدم إلى الوجود في ذواتها وصفاتها على إيجاد المولى العظيم – تبارك وتعالى – لها، كما توقّف ظهور الأشياء المستترة بالظلمة على انتشار النور عليها، أطلق بهذا الاعتبار على المولى – تبارك وتعالى – أنّه

التصريحيّة[3]؟، ويتأول بما تقدّم، وعليه السعد كغيره، وهو أبلغ. انظر السعد[4].

قوله: بِأنْ جَعَلَ...إلخ، تصوير لخروجه مخرج الاستعارة...إلخ.

قوله: خُرُوجِهَا، أي الكائنات، من إضافة المصدر إلى فاعله.

قوله: فِي ذَواتِها...إلخ، تعميمٌ للوجودِ.

قوله: عَلَى إيجَادِ...إلخ، متعلق بتوقف.

---

(4) التشبيه البليغ: ويسمى التشبيه البعيد، وهو الذي لم تذكر فيه أداة التشبيه، ولم يذكر فيه أيضاً وجه الشبه . ينظر: البلاغة العربية، تأليف: عبد الرحمن بن حسن حبنّكة الميداني الدمشقي، (ت1425هـ)، الناشر: دار القلم– دمشق، ط1، 1996م، ج2، ص173 .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(1) الاستعارة التصريحيّة: هي التي يُصرّح فيها بذات اللفظ المستعار، الذي هو في الأصل المشبه به حين كان الكلام تشبيهاً، قبل أن تحذف أركانه باستثناء المشبه به، أو بعض صفاته، أو بعض لوازمه الذهنية . ينظر: المصدر السابق، ج2، ص242 .

(2) قال الإمام السعد: قد تقرّر في علم البيان نحو: رأيت أسداً يرمي من باب الاستعارة بخلاف زيد أسد؛ فإن المحققين على أنه تشبيه . ينظر: شرح التلويح على التوضيح، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (ت793 ت)، تح: زكريا عميرات، الناشر: درا الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1996م، ص159.

[قوله][1]: كمَا توقّفَ، ما مصدريّة، والمصدر المؤوّل منها مع مدخولها صفةٌ لمصدر[2] محذوف، أي توقفاً كتوقف ظُهور...إلخ.

قوله: أطلَقَ بِهَذا، جواب لما، والباء سببية.

نور السموات والأرض، أي هو – جلّ وعلاَ – المُظْهِر للسموات والأرضين، ولجميع الكائنات بخلقه لها أوّلاً، وإمدادها ثانياً ببقاء ذواتها بما والى عليها من نفقات الأعراض المتكاثرة، كثرةً لا يحصي عددها إلاّ هو – جلّ وعلاَ – فلولا المولى – تبارك وتعالى – بما نشر على وجود الممكنات .....

قوله: بِخَلْقِه، متعلق بالمُظهِر، وفي نسخة: المظهري، والباء للسّببيّة.

قوله: وإمدَادُها، بكسر الهمزة، مصدر أمدّ، أي أعطى، من إضافة المصدر إلى مفعوله، عطفٌ على قوله: **خلقه**.

قوله: بِبَقَاءِ، صلةُ إمدادِ.

[قوله][3]: بِمَا والَى...إلخ، صلة البقاء، والباء سببيّة، وفيها إشارة إلى عدم بقاء الأعراض، وهو[4] مذهب أهل السنّة – رضي الله تعالى عنهم –.

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(4) في (ن ب) المصدر .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن ب) وهي .

قوله: من نَفقَاتِ...إلخ، بيانٌ لما والى، وفيه استعارة: إمّا في النفقات، أو في الأعراض، أو فيهما، أو تشبيهٌ بليغٌ، وفي نسخة: تعقبات بالعينِ المهملةِ، وبعدها قافٌ وباءٌ موحدةٌ.

قوله: بِمَا نَشَر[1]، الباء سببية، متعلّق بالمَوْلَى، أو بوجوده؛ لأنّ لولا حرف وجود، **من أنوار قدرته وإرادته وعلمه ، لوجب بقاؤها في ظلمة العدم أبد الآباد،**

وفي **نشر**[2] استعارة؛ حيث شبّه[3] [عموم][4] تعلّق الصّفة[5] المصحّحة للفعل بانتشار ضياء ونور بجامع[6] إظهار الغائب والخفي، وأطلق عليه، فهي تصريحيّة تحقيقيّة أصليّة .

قوله: مِن، بيانٌ لما نَشَر، وفيه استعارة تصريحيّة؛ حيث [شبه][1] تعلق الصفات المذكورة بالنور بجامع التوقّف على كلٍّ من النور والتعلق، كما قال أولاً.

---

(3) في (ن ب) نشير .

(1) في (ن ب) نشير .

(2) في (ن ب) سبب .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) في (ن أ) الصفات .

(5) في (ن ب) جامع .

قوله: لوَجبَ، جواب لولا[2].

قوله: فِي[3] ظُلمةِ العَدمِ، من إضافة المشبه به إلى المشبه.

ولهذا إذا طوى – سبحانه – على هذه العوالم ما نشر على وجودها من نور تعلّق

[قوله][4]: ولِهذَا، أي ولأجل إمداده تعالى بنشر الأنوار إذا طوى [...إلخ][5][6]، وفي قوله: **طوى** استعارة؛ حيث شبّه عدم تعلّق هذه الصفات تعلّقاً تنجيزيًّا[7] بطيّ الثوب، وعدم نشره.

---

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(7) أي لولا المولى – تبارك وتعالى – بما نشر على وجود الممكنات من أنوار قدرته وإرادته وعلمه، لوجب بقاؤها في ظلمة العدم أبد الآباد .

(8) في (ن أ) من .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (النسختين) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(3) أي إذا طوى – سبحانه – على هذه العوالم ما نشر على وجودها من نور تعلُّقِ صفاته بإبقائها وإمدادها خرَبَت وفنِيت .

(4) التعلّق هو اقتضاء الصفة لذاتها منسوباً لها لا يفيد مقارنة وجودها لوجوده، وهو على قسمين: صلاحيّ إن لم يكن المنسوب لها موجوداً في الخارج، وتنجيزيّ إن كان المنسوب لها في الخارج . ينظر: نتائج أفكار الثقات فيما للصفات من تعلّقات، تأليف: نور الدين حسن بن عبد المحسن، الشهير

قوله: مَا نَشَر، مفعول طوى.

قوله: مِنْ نُورِ...إلخ، بيانُ ما نشَر، وهو من إضافة المشبه به إلى المشبه.

صفاته بإبقائها وإمدادها خربت وفنيت ودخلت في ظلمة عدمها الذي كانت عليه أوّلاً ، حتّى يُقَابل – أيضاً – وجودها بأنوار قدرته وإرادته وعلمه عند البعث والنشأة

[قوله][1] : بِإِبْقائِها، صلة تعلُّق.

[قوله][2]: خَرَبَت، جواب إذا، يؤخذ من قوله هنا: **إذا طوى...إلخ**، أي أمسك[3] أن العدم اللاحق لا تتعلّق به القدرة مباشرة؛ لأنّه قال: إذا طوى عنها التعلّق بالإبقاء والإمداد فنيت...إلخ، وهو مذهب إمام الحرمين؛ لأنّه يقول: لا تتعلق به مباشرة، وإنما تتعلّق به بسبب قطع الأسباب والأغراض، فينشأ عنها[4] العدم، ومثّلُوهُ بالسراج

بابن عذَبة، تح: سعيد فودة، الناشر: دار الدخائر – بيروت، ط1، ص40، ورسالة في تعلّقات صفات الله – عزّ وجلّ –، تأليف: أحمد بن مبارك السلمجاني، تح: نزار حمّادي، الناشر: دار الإمام ابن عرفة، ط. ن، ص40 .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(3) في (ن ب) أمسا .

(4) في (ن ب) منها .

مدّة كونه[1] فيه الرطوبة والزيت يضيء، وإذا انقطعت تلاشى من جنبه من غير فعل فاعل، وهو خلاف ما يأتي[2] له من تصحيح التعلّق به، وهو الحق .

قوله: حتّى يُقَابَل...إلخ، غاية في مقدّر[3] ، أي استمر عليها الدخول في العدم **الثانية، فتُصبح حينئذٍ ترفُلُ في أثواب وجودها ذاهبةً وجائِيَةً ، كلٌّ صائرٌ إلى ما حكم به المولى العظيم – جلّ وعلاَ – وأرادهُ في أزله؛ فصحّ إذاً أن يقال على طريق**

الذي هو كالظّلمة إلى أن[4] قابلها بفضله، أي قابل وجودها بتعلّق صفاته، الذي هو كالنور.

قوله: تَرْفُل، قال في القاموس: ((رَفَلَ رَفْلاً، ورفْلَاناً وأرفَل: جرّ ذيلَه [وتبختر][5])) أ.هـ[6].

قوله: فِي أثْوابِ...إلخ، من إضافة المشبه به إلى المشبه.

قوله: جَائِيَةً، حال من فاعل ترفل.

---

(5) في (ن أ) كون .

(6) في (ن أ) ما سيأتي .

(7) في (ن ب) يقدر .

(1) في (ن ب) آخر .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(3) ينظر: القاموس للفيروز آبادي، مادة: (ر ف ل)، ص1007.

قوله: كُلٌّ، أي كلّ فرد[1]، التنوين عوض عن المضاف إليه

[قوله][2] :- **فِي أَزَلِهِ**[3]، يتنازعُه حَكَمَ وأَرادهُ.

قوله: فصَحّ إذاً...إلخ، كالنتيجة، وتصحيحاً للإطلاق؛ لأنّه جارٍ على لغة العرب.

مجازات لغة العرب واستعاراتها وتفنّنها في تبليغ تشبيهاتها: ((ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ)).

ويحتمل أن يكون المراد بقوله تعالى: ((ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ)) أنّه به – تعالى – ظهرت أنوارها الحسّيّة من شمس وقمر ونجوم وسراج، وأنوارها المعنوية، كعلوم الملائكة وعلوم الأنبياء والرسل والأقطاب والأولياء والصالحين والعلماء

قوله: مِن شَمْس...إلخ، أي من نور شمس، ونور قمر...إلخ.

قوله: والأقطَابِ، جمعُ قُطْبٍ بضمّ القاف وسكون الطّاء المهملة، هو في اللغة: من يدور عليه الشيء، ومنه قطب الرحى، وهو هنا سيّد الناس في عصره ماعدا الأنبياء؛ لأنّ عليه مدار أمرهم[1].

---

(4) في (ن أ) فرد في.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(6) في (ن ب) إيرالة .

قولـه: والأوْلِيَـاءِ، جمـع ولـيٍّ، فعيـلٍ[2] بمعنـى فاعـل، أي مـن تـولّى اللهَ فـي متابعـة نبيّه–عليه الصلاة والسلام– أو بمعنى مفعول أي: من تولّاه[3] الله تعالى، ولم يكلْهُ[4]

.....

إلى نفسه، أو إلى غيره طرفة عين[5] وهو – كما قال السعد –: العارف بالله تعالى، وصفاته حسب الطاقة، المواضبُ على الطاعات، المجتنبُ المعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات[6]، وهذه الولاية الخاصة.

---

(1) ينظر: لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت711 هـ)، الناشر: دار صادر– بيروت، ط3، 1414هـ، ج1، ص682، والقاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ق ط ب)، ص126.

(2) في (ن ب) مفعل .

(3) في (ن ب) قواه .

(4) في (ن ب) يوكله .

(1) قال الشيخ الباجوري: وسمّي (وليًّا) لأن الله تعالى تولى أمره فلم يكله إلى نفسه ولا إلى غيره لحظة؛ ولأنه يتولّى عبادة الله تعالى على الدوام من غير أن يتخللها عصيان، وكلام المعنيين واجب تحققه حتى يكون الولي عندنا ولياً في نفس الأمر. ينظر: شرح جوهرة التوحيد، تأليف: الإمام برهان الدين إبراهيم الباجوري (ن1198هـ)، تح: لجنة تحقيق التراث، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ط1 ، 2002م، ص223.

(2) ينظر: شرح العقائد، للسعد، ص318 .

وعليه فانظر عطفَ الصّالحين عليهم من عطفِ التفسير، أو غيره، وقيل: عطف العامّ على الخاصّ ، لأن الصالح يشمل الرسول، والمَلَك، والآدميّ، والوليّ لا يقال على المَلَك ، وإن أريد الولاية العامّة وهو المؤمن بدليل قول ابن أبي زيد [1] في **وأحوالهم السنيّة التابعة لتلك العلوم والمعارف .**

والمعنى أنّ تلك القلوب والجوارح إنّما استنارت تلك العلوم والأحوال والأعمال

رسالته: فأعدّها – أي الجنة – دار خلودٍ لأوليائه[2]، فهو من عطف العامّ على الخاصّ.

---

(3) عبد الله أبو محمد بن أبي زيد عبد الرحمن نفزي المعري النسب، سكن القيروان، وكان إمام المالكية في وقته، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله، وكان واسع العلم، كثير الحفظ، ومن كتبه: النوادر والزيادات، مختصر المدونة، الذَّبُّ عن مذهب مالك، والرسالة المشهورة وغيرها، وتوفي سنة 386هـ. ينظر: الديباج المُذهّب في معرفة علماء المَذْهَب، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، (799هـ)، تح: محمد الأحمدي أبو النور، الناشرك دار التراث للطبع والنشر – القاهرة، ط. ن، ج1، ص427 – 430.

(1) ذكر النفراوي شارحُ الرسالة: الأولياء جمع وليّ، والمراد بهم هنا المؤمنون من الإنس والجن؛ بناء على دخولهم الجنة وعليه الأكثر... وليس المراد الأولياء المتعارفين، وهم العارفون بربهم حسب الإمكان، المواضبون على الطاعات المجتنبون للمعاصي، المعرضون عن الانهماك في الشهوات واللذات؛ لأن الولاية: عامة، وهي: ولاية الإيمان، وخاصّة، وهي: ولاية هؤلاء الجماعة. بتصرف من الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف: أحمد بن غانم بن سالم النفراوي المالكي، (ت1126هـ)، الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر: 1995م، ط . ن، ج1 ، ص82 .

قوله: السّنيّة ، أي المرتفعة.

قوله: التّابعَةُ، أي المترتبة[1] عليها، والثمرة الناشئة عنها كالرضى تحت مجاري القدر، والزهد والإعراض عن الخلق إقبالاً وإدباراً إلى غير ذلك من الأحوال القلبيّة المقرّرة في كتب القوم، رزقنا الله تعالى منها أوفر نصيب.

قوله: اسْتَنارَتْ، أي حَصَلتِ الإنارة؛ فالسين والتاء زائدتان[2].

بإنارة المولى العظيم لها بذلك، لا بحولها وقوّتها، فهو – تعالى – إذاً نوّرها .

ومثل هذا المجاز والتشبيه مألوف اليوم في عرف الناس، يقولون فيمن توقّفت عليه أمور البلدة وتصرّفات أهلها بطريق السداد والعافية : فلان هو نور

قوله: بِإنَارَة...إلخ، متعلّق باستَنارت، وباؤه للتّعدية، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.

قوله :– بذَلِك، أي بالعلوم والأحوال...إلخ، متعلق بإنارة.

قوله: فَهوَ إذاً نَوَّرَها، أي حيث أنار هذه الممكنات[3] العلوية والسفلية أطلق عليه تعالى اسم ما حصله لها وخلقه فيها، وأمدّها به باختياره تعالى، ثم استدلّ على صحّة هذا المجاز واستعماله بقوله: **ومثل هذا المجاز...إلخ.**

---

(2) في (ن ب) المرتبة .

(3) في (ن ب) زائدتين .

(1) في (النسختين) المكوّنات .

قوله: مألُوفٌ اليَوْم، أي معهود في الزمان المتأخّر عن زمن الصحابة، ونزول القرآن، أشار بهذا إلى أنّه مجاز شائع مستمر من الأزمنة السابقة إلى هذه الأزمنة المتأخّرة.

قوله: يقُولُونَ...إلخ، بيانٌ لما ألفَه[1] اليوم في عُرف النّاس.

قوله: بطَريقِ السّدادِ، أي الصواب، وهو بفتح السين المهملة.

قوله: والعَافِيَة، هو من عطف مسبب على سبب.

هذه البلدة، أي به استنارت وظهرت محاسنها والله– سبحانه وتعالى –أعلم بمراده.

وأمّا البدعة الناشئة عن تقليد مجرّد ظواهر الكتاب والسنّة فكثيرٌ جدًّا؛ كأخذ المُجسّمة من ظاهر قوله تعالى: ((لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ)) ونحوه، والاختصاص بجهة فوق، .....

قوله: النّاشئَةُ عن تقْليدِ، فيه إشارة إلى [أن][2] تمسّكهم بظاهر الكتاب والسنة إنما هو محض تقليد لذلك الظاهر.

قوله: فَكثِيرٌ، جواب أمّا.

---

(1) في (النسختين) لألفه .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

قوله: كَأَخِذِ...إلخ[1]، من إضافة المصدر لفاعله، ومفعوله: الجسمية[2] – تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً –.

[قوله][3]**: والاختِصَاصَ**، بالنّصب عطفٌ على الجسميّة.

وبطريق التحيّز، وعمارة الفراغ، كاختصاص الأجرام من قوله تعالى: ((عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ))، وقوله تعالى: ((يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ)) ونحو ذلك، وكأخذهم

قوله: وبطَرِيقِ، عطفٌ على جهة[4].

قوله: وعِمَارَةِ...إلخ، عطفُ مرادف؛ لأنّ عمارة الفراغِ هو التحيّز، قال السّعد – رحمة الله تعالى–: ((وهو– أي الحيّز–: الفراغ المتوهم الذي يشْغَلْه شيء ممتدّ، أو غير ممتد))ا.هـ[5]. أي وعمارة ذلك الفراغ هو التحيّز، وفيه إشارة إلى أن الجزء[6]

---

(2) وهو مثال للبدعة الناشئة عن مجرد ظواهر الكتاب .

(3) أي أخذ المجسّمة من ظاهر قوله تعالى: (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ...سورة ص، من الآية:75) الجسمية لله – تعالى عن قولهم علواً كبيراً –.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(1) في (ن ب) بجيهة .

(2) ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص131.

(3) في (ن ب) الحيّز .

الذي لا يتجزّى متحيّزٌ، إلاّ أنّه لا يتمّكن [لأنّ التمكّن][1]عبارة عن نفوذ بُعدٍ في بعدٍ آخر، متوهّم، أو متحقق، أي وذلك البُعد هو المسمّى بالمكان . انظر السعد[2].

أيضاً الجسميّة والجهة والانتقال بالحركة والسكون من قوله صلى الله عليه وسلم: ((يَنْزِلُ رَبُّنَا كلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدنْيَا إِذَا كَانَ الثُّلُثُ الأَخِيرُ مِنَ اللَّيْلِ)) .

قوله: الجِهةِ والانتِقالِ[3]، هذا الأخذ أخصّ من الأخذ الأوّل[4].

---

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(5) قال الإمام السعد: والبعد عبارة عن امتداد قائم بالجسم، أو بنفسية عن القائلين بوجود الخلاء، والله تعالى منزه عن الامتداد والمقدر لاستلزمه التجزّي، فإن قيل: الجوهر الفرد متحيز، ولا بعد فيه، وإلا لكان متجزياً، قلنا: المتمكن أخص من المتحيز؛ لأن الحيز: هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد أو غير ممتد، فما ذكر دليل على عدم التمكن في المكان وأما الدليل على عدم التحيز فهو أنه لو تحيز فإمّا في الأزل فيلزم قدم الحيز، أو لا فيكون محلًّا للحوادث، وأيضاً إمّا أن يساوي الحيز أو ينقص عنه، فيكون متناهياً، أو يزيد عليه فيكون متحيزاً . ينظر: المصدر السابق، ص 131 ، 132.

(1) أي: وكأخذ المجسمة الجسمية والجهة والانتقال بالحركة والسكون من قوله صلى الله عليه وسلم: (ينزل ربنا كل ليلة...الحديث)، وهو المثال الثاني للبدعة الناشئة عن تقليد مجرد ظواهر أحاديثه – صلى الله عليه وسلم–.

(2) أي: أخذ المجسمة الجسميّة من ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: (ينزل ربنا...الحديث) أخصّ من أخذهم الجسميّة من ظاهر قوله تعالى: (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) .

قوله: بالحَرَكَةِ والسّكُون[1]، حال من الانتقال لازمة على حدّ: دعوتُ الله سميعاً[2]، أي ملتبساً[3] بالحركة والسكون.

قوله: يَنْزلُ ربّنا[4]**...إلخ**، هذا بعضُ حديثٍ اقتصر المصنّف – رحمة الله تعالى –

.....

_____

على محلّ الحاجة، وورد في صحيح البخاري[5] وغيره بألفاظٍ متقاربةٍ، وصدرُهُ كما ذكره الحافظ السيوطي في الجامع الصغير من رواية الإمام أحمد[1]، ونصه: ((إن

---

(3) الحركة: هي الانتقال، وقيل: هي شغل حيز بعد أن كان في حيز آخره والسكون هو عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، وقيل: هو الكون الذي لم يتقيه كون مخالف له بلا فصل. ينظر: الحدود لابن فورك، ص89 ، 90 .

(4) في (ن ب) سمعا .

(5) في (ن ب) متلبسا .

(6) أخرجه البخاري، في كتاب التهجد، باب الدعاء في صلاة آخر الليل، رقم: (1145)، ج2، ص53، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم: (758)، ج1، ص512.

(1) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، حبر الإسلام ولد سنة 194 هـ في بخاري، ونشأ يتيما، وجمع ست مائة ألف حديث، اختار منها ما وثق بروايته، من أشهر كتبه: صحيح البخاري، وهو أول كتاب يوضع في الإسلام على هذا النحو، توفي في قرية من قرى سمر قند سنة 256 هـ . ينظر: تذكرة الحفاظ، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م، ج2 ، 104.

الله تعالى يُمهلُ حتى إذا كان ثلث الليل الآخر نَزلَ – وفي رواية البخاري ينزل بالمضارع، وهي الموافقة لما ذكر المصنّف – إلى سّماء[2] الدنيا ينادي، هل من مستغفر ؟، هل من تائب ؟، هل من سائل ؟، هل من داع ؟، حتى ينفَجِر الفَجر))،

.....

_____

رواه الإمام أحمد، ومسلم[3]، عن أبي هريرة[4] وأبي سعيد[1] معاً [ا.هـ][2][3].

---

(2) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي ولد ببغداد سنة 164هـ، كان من كبار الحافظ الأئمة ومن أحبار هذه الأمة، من مؤلفاته: الزهد، والمسند، فضائل الصحابة، وغيرها، توفي ببغداد سنة 241 هـ. ينظر: طبقات الحفاظ، تأليف: عبد الرحمن بن بكر جلال الدين السيوطي (ت911 هـ)، الناشر، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1، 1430هـ، ص 189 – 191، وسيرة الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: صالح بن أحمد بن حنبل الشيباني البغدادي، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد؛ الناشر: دار الدعوة الإسكندرية، ط2، 1404هـ.

(3) في (ن ب) السماء .

(1) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسن النيسابوري، ولد بنيسابور سنة 204 هـ، روى عن قتيبة، وابن المثنى وغيره، وعنه الترمذي، وأبو عوانة وغيره، من مؤلفاته: المسند الصحيح الشهير بصحيح مسلم، الأقران، وأوهام المحدثين وغيرها، توفي بنيسابور سنة 261هـ. ينظر: طبقات الحافظ، للسيوطي، ص264 ، 265، وتذكرة الحافظ، للذهبي، ج2، ص125 ، 126.

(2) عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الملقّب بأبي هريرة، كان من أكثر الصحابة حفظاً للحديث وروايةً له، ولد سنة 21 قبل الهجرة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم 5374 حديثا ، وتوفى سنة 59 هـ . ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1415هـ، ج7، ص348 – 362.

قال شارحه المناوي [4]: ((قيل: المراد نزول الرحمة، ومزيد لطف، وإجابة دعوة

.....

_____

وقبول معذرة، كما هو ديدن[5] الملوك الكرماء[6] والسادة الرحماء، إذا نزلوا بقرب قوم مستضعفين، ملهوفين، لا نزول حركة وانتقال لاستحالته عليه تقدّس، فهو نزول معنويّ، ويمكن حمله على الحسيّ، ويكون رافعاً إلى أفعاله لا إلى ذاته، وقيل: المراد

---

(3) سعد بن مالك بن سنان الخذري الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، صحابيّ، ولد قبل الهجرة بعشر سنوات بالمدينة المنورة، كان من ملازمي النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه أحاديث كثيرة ، توفي سنة 74هـ. ينظر: تهذيب التهذيب، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، ج3، ص479، والإصابة، لابن حجر العسقلاني، ج3، ص65.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) ينظر: الجامع الصغير من حديث البشير النذير، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي، تح: محمد عبد الله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط . ن، ج1، ص162.

(6) عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي، ثم المناوي القاهري، ولدَ سنة (952هـ)، وعاش بالقاهرة وتوفي بها سنة (1031هـ)، من مصنّفاته: كنوز الحقائق، والتيسير في شرح الجامع الصغير، وشرح الشمائل، للترمذي، والكواكب الذرية في تراجم السادة الصوفية وغيرها. ينظر: فهرس الفهارس للكتاني، ج2، ص560، وخلاصة الأثر، للمحبّي، ج2، ص414.

(1) في (ن ب) ديوان .

(2) في (ن ب) القدماء .

بنزولـه نـزول رحمتـه، وانتقالـه مـن مقتضـى صـفة الجـلال التـي تقتضـي الغضـب والانتقال إلى مقتضي صفة الإكرام المقتضية للرحمة والإنعام)) [ا.هـ][1][2].

قال الإمام القرطبي[3] في تذكرتـه: ((وجاء حديث نزول ربّنا مفسّرٌ في حديث آخر أخرجه النسائي[4] عن أبي هريرة وأبي سعيد قالاَ : قال رسول الله – صلى الله الله

ومشكلات الكتاب والسنة كثيرةٌ جدًّا، وقد صنّف العلماء في جمعها والكلام عليها تصانيف، والضابط الجُمليّ في جَمْعها أنّ كلّ مُشكلٍ منها مُستحيلَ

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف: زين العابدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج الدين بن علي الحدادي المناوي، (ت1031هـ)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ج1، ص278 .

(5) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله القرطبي، صالح متعبد رحل إلى الشرق واستقر بمنية، في شمال أسيوط، وتوفي بها سنة671 هـ، من كتبه: الجامع لأحكام القران، والتذكار، والتذكرة والتقريب لكتاب التهذيب. ينظر: الديباج، لابن فرحون، ج2، ص308 ، 309، والأعلام، للزركلي، ج5، ص 320 ، 321.

(6) أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن صاحب السنن، شيخ الإسلام، ولد سنة 215هـ بخرسان، من تصانيفه: السنن الكبرى، المجتبي، خصائص علي، ومسند مالك، وغيرها، توفي سنة 303هـ . ينظر: طبقات الشافعية، لابن السبكي، ج3، ص 14 – 16، وشذرات الذهب، لابن العماد، ج4، ص 15 – 18.

عليه وسلم – : إنّ الله – عزّ وجلّ – يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول، ثم يأمر منادياً فيقول: هل من داعٍ يستجابُ لـه؟ وهل من مستغفرٍ فيُغفرُ لـه؟ وهل من سائل فيعطى؟)) ا.هـ[1][2]، وخيرُ ما فسّرته بالوارد ا.هـ.

قولـه: والكَلامُ عَليْها، أي دفع ظاهرها، أو الجواب عليها.

[قولـه: والضّابِط، أي الأمر الكليّ المنطبق على جزئياته][3].

[قولـه][4]: الجُمليُّ، نسبة إلى الجملة، مقابل التفصيل.

قولـه: مُستَحِيلَ الظّاهرِ، وصفٌ كاشفٌ، وهو الظاهر.

الظّاهر فإنّه يُنظر فيه؛ فإن كان لا يقبل التأويل إلاّ معنى واحداً وجب أن يُحملَ عليه، كقولـه تعالى: ((وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ))؛ فإنّ المعية بالتحيّز والحلول بالمكان مُستحيلة على المولى – تبارك وتعالى–؛ لأنّها من صفات الأجسام، فتعيّن صرف الكلام عن ظاهره ، ولا يقبل هنا إلاّ تأويلاً واحداً دلّ عليه السّياقُ ، وهو

---

(1) في (ن أ) لهم

(2) ينظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي، (ت671هـ)، تح: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: دار المناهج – الرياض، ط1، 1425هـ ، باب القصاص يوم القيامة، ج1 ، ص308.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

قوله: فإنّه يُنظَرُ فيهِ، أي يتأمل.

[قوله][1]: فإن كَانَ...إلخ، جملة الشرط، والجواب بيان النظر فيه.

قوله: وَجَبَ...إلخ، أي لاستحالة [2] الظاهر، والحال أنّه ليس له معنى صحيح إلاّ هو.

قوله: السّيَاق، أي سياق الآية الكريمة[3]، فإنّه في معرض إحاطةِ بصرهِ، وقدرتهِ وإرادتهِ، وعلمهِ تعالى بالكائنات، لقوله تعالى [قبلها][4]: ((هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ)) إلى قوله: ((وَهُوَ مَعَكُمۡ))[5] ، وبعدها[6]((لَّهُۥ مُلۡكُ مُلۡكُ

المعيّة بالإحاطة علماً وسمعاً وبصراً .

وإن كان يقبل من التأويل أكثر من معنى واحد، كقوله تعالى: ((تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا))، وقوله جلّ وعلا: ((لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ))، وقوله تعالى: ((عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ)) ونحوه، فقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب:

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) في (ن ب) استحالة .

(3) أي قوله تعالى: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ) سورة الحديد، من الآية: 4.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) سورة الحديد، من الآيتين 3 ، 4 .

(6) في (ن ب) بعده .

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۚ)) إلى قوله: ((وَهُوَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ))[1] .

قوله: سَمْعاً...إلخ، زاد في شرح القصيدِ، وقدرةً وإدارةً[2].

قوله: فقد اختلف...إلخ، قال [في][3] الوسطى: ((وفي كون الاستواء، واليد والعين، والوجه أسماء الصفات غير الثمانية، أو مؤوّلة بالاستيلاء، والقدرة، والبصر والوجود، أو يوقف على تأويلها، وتفويض معناها إلى الله تعالى، بعد التنزيه عن ظواهرها المستحيلة إجماعاً ثلاثةٌ: للشيخ الأشعري وإمام الحرمين والسلف)) ا.هـ[4].

المذهب الأول: وجوب تفويض معنى ذلك إلى الله تعالى، بعد القطع بالتنزيه على

---

(1) سورة الحديد، من الآيتين 5 ، 6 .

(2) قال الإمام السنوسي: ثم إن كان له تأويل واحد تعين إجماعاً، فقوله تعالى: (مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ...الحديد الآية 4) إذ الكينونة بالذات مع الخلق مستحيل قطعا ثم ليس له بعد هذا إلاّ تأويل واحد والكينونة معهم بالإحاطة بهم علماً، وقدرةً، وإرادةً، وسمعاً، وبصراً، وإن أمكن له أكثر من تأويلٍ واحدٍ فهذا محلّ الخلاف. ينظر: المنهج السديد، للإمام السنوسي ، ص205.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(4) ينظر: العقيدة الوسطى وشرحها، للإمام السنوسي، ص182.

منشأ الخلاف – كما قال بعضهم –: ((هل التأويل وُضع لإفادة القطع في الاعتقاد؛ فيأتي منه مذهب السلف إذ لا قطع هنا، أو وُضع لإزالة الكفر والجهل؛ فيأتي منه مذهب الأشعري وغيره ؟)) ا.هـ[1].

وقال المصنّف في شرح القصيد ما نصّه:((والقولان الأوّلان مبنيان على أنّ المطلوب في الظّواهر المتعلّقة بالعقائد، هل هو اليقين في المعنى الذي يُحمل عليه لا الظنّ؟ وحصولُ اليقينِ في المدّعي من اللفظ متعذّر، فيجب الوقف بعد التنزيه عن الظّاهر المستحيل، وهذا وجهُ قول السلف، والمطلوب صرفُ اللفظ عن مقام الإهمال الذي يُوجبُ[2] الحيرة بسبب ترك اللفظ لا مفهوم له، والخطاب بمثله للخلق بعيد، وهذا وجه قول إمام الحرمين، ومن قال بقوله، وهذا القول أقرب، والله أعلم))ا.هـ[3].

قوله: تَفْوِيض...إلخ، أي ردّ معنى ذلك المُشكل إلى الله تعالى.

قوله: بَعدَ...إلخ، صلة التفويض.

[قوله][4]: بالتّنزِيهِ، صلة القطع، و**على الظاهر** صلة التنزيه.

الظاهر المُستحيل، وهو مذهب السلف، ولهذا لمّا سأل السائل مالك بن أنس – رضي الله عنه– عن قوله تعالى:((عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ))، قال في جوابه:((

---

(1) لم أقف عليه.

(2) في (ن ب) موجب .

(3) ينظر: المنهج السديد، للإمام السنوسي، ص206 .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عن مثل هذا بدعة))، وأمر بإخراج السائل .

قوله: مَذْهبُ السّلف، قال السّعد – رحمة الله [تعالى][1] – : ((مذهبُ السلف أسلم، [ومذهبُ الخلف أعلم، ورويَ أحكم))[2].

قوله[3]: إنّ مَذْهب السّلفِ أسلَم][4]، أي سلامتُه من التحكم في تعْيِين بعض المحامل.

قوله[5]: أَعْلَم، أي أحوج[6] لمزيد علم؛ لأنّ الخلف أكثر علماً.

قوله: ولِهَذَا...إلخ، أي ولأجل تفويض معنى ذلك إلى الله تعالى.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) قال الإمام السعد بعد ذكر الصفات: (إنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظواهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيقتها جريا على الطريق الأسلم الموافق للوقف على (إِلَّا ٱللَّهُ) في قوله: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ... سورة آل عمران، من الآية:7)، أو تأوّل تأويلات مناسبة للوقوف لما عليه الأدلة العقلية، على ما ذكر في كتب التفاسير، وشروح الأحاديث، سلوكاً للطريق الأحكم، الموافق للعطف في إلاّ الله (وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ). ينظر: شرح المقاصد، للإمام السعد، ج2، ص67.

(3) أي قول الإمام السعد .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(5) كذلك قول السعد .

(6) في (ن ب) أحرج .

يعني – رضي الله عنه – أنّ الاستواء معلوم من لغة العرب، محامله المجازيّة التي تصحُّ في حقّ الله تعالى، والمراد في الآية منها أو من غيرها ممّا لم نعلمه مجهول لنا، والسؤال عن تعيين ما لم يرد نصّ من الشرع بتعيينه بدعة ، وصاحب

قوله: مِنْ لُغةِ العَربِ، متعلّق بمعلوم.

قوله: محَامِلُه، نائب فاعل: معلومٌ، و**المجازيّة**: صفة له، و**التي تصحّ**: صفة ثانية له، وفي بعض النسخ: ومحاملُهُ، [بالواو؛ وعليهما فهو مبتدأ ثانٍ، وخبره محذوف، دلّ عليه ما قبله، أي: ومحامله][1] المجازيّة معلومةٌ من لغة العرب بدليل العقل، وأمّا تعيين محمل[2] منها، والحكم عليه بأنّه المراد في هذه الآية الكريمة وغيرها من الآي المستحيلة الظاهر فمجهول[3] لنا؛ لأنّه لم يرد نصٌّ بتعيينها، ولا توْقيف من [الشرع][4]؛ وحيثُ كان كذلكَ فالسّؤال عن [5] تعيين ما لم يعيّنه الشرع بدعة، يجب

يجب

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن أ) محل .

(3) في (ن ب) فمجمول

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) في (ن ب) على

البدعة رجل سوءٍ تجبُ مجانبته، وإخراجه من مجالس العلماء، لئلّا يُدخِلَ على المسلمين فتنةً بسبب إظهار بدعته .

اعتزال صاحبها، وتجنّبهِ[1] ما أمكنَ، إن لم يقدر على ردّه بالتغليظ عليه قولاً وفعلاً، إن لم يُفدِ التلطّف[2].

قوله: رجلُ سُوءٍ، يصحّ فيه فتح السين وضمّها.

[قوله][3]: مِن مَجَالِس العُلمَاءِ، وإنما خصّ مجالس العلماء؛ لئلّا يظنّ أنّه منهم، فيُقْتَدى[4] به فيكون ضرَرُه أشدّ؛ وإلاّ فوجوب الإخراج من المجالس لا يتقيّد بهم .

قال العلامة ابن فورك [5] – رحمه الله تعالى – إذا تعارضت الأدلة العقلية مع الظواهر النقليّة، فإن صدّقناهُما لزم الجمعُ بين النّقيضين، وإن كذّبناهُما [6] لزم رفعُهُما ، وإن صدّقنا الظواهر النقلية [وكذّبنا الأدلّة العقليّة لزم الطعن في الظواهر

---

(1) في (ن ب) مجنبه

(2) في (ن ب) التطلف

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) في (ن أ) ويقتدي به.

(5) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، واعظ، عالم بالأصول، والأحكام، من فقهاء الشافعية، من مؤلفاته: مُشكل الحديث، النظامي، الحدود، غريب حل الآيات المتشابهات، توفي سنة 406هـ . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج4، ص 272 ، 273، والطبقات، للسبكي، ج4، ص 127– 135.

(6) في (ن ب) كذبهما.

النقلية][1]، لأنّ الأدلّة العقلية أصول الظواهر، وتصديق الفرع مع تكذيب أصله يفضي إلى تكذيبهما معاً، فلم يبق إلاّ القول بالأدلة القطعية، وتفويض النقليّة إلى الله تعالى بعد القطع بتنزيه الظاهر ا.هـ[2]. أي والتأويل[3].

[قوله][4]: جَوازُ تَعْيِينِ، أي والأول يقول: بجزم ذلك؛ لأنّه يوجب التفويض، فحصلت فحصلت المقابلة.

قوله: للمُشْكَلِ، أي للظّاهر المُشكل من الكتابِ والسنةِ، أي تعيّن وتشخّص معناه من بين المعاني المُحتملة لذلك الظّاهر.

قوله: ويُرَجّحُ...إلخ، جواب عن [سؤال][5]، وهو من أين تميز وتعين ذلك المعنى، وترجّح على غيره؟، قال: **بترجيح على غيره بدلالة...الخ.**

قوله: بمَا يصحُّ، صلة التأويل، وما صادقة بمعنى، أي: تأويلُ الظاهر المُشكل صحيحٌ عقلاً وشرعاً.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) لم أقف عليه .

(3) في (ن أ) أو التأويل .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

السياق، أو بكثرة استعمال العرب للفظ المُشكل فيه؛ فتُحمل العينُ على العلم،

قوله: بِدَلالَةِ السّياق، متعلّق بيرجّح، قال الكمال ابن أبي شريف[1]: ((دلالة السّياق: أمر يؤخذ من الكلام المسُوق لبيانِ المقصودِ، سواء كان سابقاً على اللفظ الدالّ على خصوص المقصود، أو متأخراً عنه، وقد يعبّر عنه بقرينة السّياق أيضاً، قيل: واستعمال السياق بالمثنّات في المتأخر[2] أكثر، وأمّا دلالة السّياق بالموحّدة فهي دلالة التركيب على معنى سبق[3] إلى الفهمِ منه، مع احتمال إرادة غيره))[4].

قوله: فيه، أي في المعنى الذي يصحّ، وهو متعلّق باستعمال، أي استعمال العُرف لظاهر اللفظ المُشكل في المعنى الصحيحِ كثيرٌ.

قوله: فتُحملُ العَيْنُ...إلخ ، قال المصنّف في الوسطى : ((ويكون التكثير

---

(1) محمد بن محمد بن أبى بكر بن علي بن أبى شريف، أبو المعَالي كمال الدين ابن الأمير ناصر الدين، عالم بالأصول من فقهاء الشافعية، ولد ببيت المقدس سنة 906هـ، من مصنفاته: الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع، الفوائد في حلّ شرح العقائد، المسامرة على المسايرة. ينظر: شذرات الذهب، لابن العماد، ج10، ص 43 ، 44، والأعلام، للزركلي، ج7، ص53 .

(2) في (ن ب) بالمثنات

(3) في (ن أ) يسبق

(4) ينظر: مخطوط الدرر اللوامع في تحرير شرح الجوامع للسبكي، تأليف: كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن أبي شريف، مخطوط مصور من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: (5268)، ينظر: اللوحة2 منها .

.....

[بالجمع][1] راجعاً إلى تعظيم العلمِ، أو تعظيم الكلاءة[2]، ويُحتمل أن يكونَ التكثير راجعاً إلى كلاءةِ الله تعالى كلّ من في السفينة؛ إذ يكلؤ الله تعالى كلّ واحدٍ منهم بكلاءةٍ تخصّه، ويُحتمل أن تكون الكثرة في ذلك باعتبار الكلاءة من الله تعالى، ومن الملائكة، بمعنى: أن الله يأمرهم بصُحبة أهل السفينة ومؤانستهم في تلك الغمرات[3]، زاد المصنف في الوسطى احتمالين[4]: أحدهما أن يكونَ المُراد بالأعين: أعين[5] الماء التي تفجّرت لقوله تعالى: ((وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا))[6]، قيل: كأنّ الماء ينزل من السماء، ويخرج من الأرض، فلا يترك النازل من السماء الخارج [أن يصعد، ولا

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) الكلاءة: وهي من الحفظ والحراسة، وقد تخفّف همزة الكلاءة وتقلب باء، وكلاءة بالكسر، بمعنى حرسه وحفظه، ويقال: اذهبوا في كلاءة الله، واكتلأ منه، اكتلاء: أي احترس منه . ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة: (ك ل أ)، ج1، ص146.

(3) في (ن ب) النمرات .

(4) في (ن أ) احتمالان .

(5) في (ن ب) عين.

(6) سورة القمر، من الآية 12.

يترك][1] الخارج من الأرض النازل من السماء أن يصِلَ إلى الأرض ((فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ

أو على البصر أو الحفظ ، وتُحمل اليد على القدرة أو النعمة ، ويُحمل الاستواء

عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ))[2]، وقيل: إنّ جميع الأرض كان يخرج منه الماء[3]، وأنّ الماء كان ينزل من أبواب السماء المتّسعة[4]، وثانيهما: يحتملُ أن يكون معنى قوله تعالى: تعالى: ((تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا))[5] تجري بسادات أهل الأرض، وأعين الناس ساداتُهُم[6] ساداتُهُم[6] وخِيَارُهم، ولمّا لم يكن على وجه الأرض من بني آدم في ذلك الوقت مؤمن إلاّ أهل السفينة كانوا هم سادات أهل الأرض)) ا.هـ[7].

---

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(1) سورة القمر، من الآية: 12.

(2) ذكر ابن كثير بعد قوله تعالى: (فَفَتَحۡنَآ أَبۡوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٖ مُّنۡهَمِرٖ) قال السدي: وهو الكثير، (وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا) أي: نبعت جميع أرجاء الأرض حتى التنانير التي هي محال النيران نبعت عيوناً؛ (فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ) أي: من السماء ومن الأرض على أمر قد قدر، أي أمر مقدّر. ينظر: تفسير ابن كثير، ج7، ص441.

(3) في (ن ب) التسعة .

(4) سورة القمر، من الآية: 14.

(5) في (ن ب) بساداتهم.

(6) ينظر: العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي، ص 190، 191.

قوله: علَى القُدْرَةِ، أي في قوله تعالى: ((لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ))[1]؛ أي لأنّه ورد من كلام العرب: ما لفلان من يدٍ، أي قدرةٍ وطاقةٍ، واعتضد بأنّ [2] الفعل قد تبيّن أن وقوعه إنّما هو بالقدرة دون غيرها ، فوجب أن تكون اليد هنا بمعنى القدرة ، وإنما

.....

_____

أضاف آدم – عليه [الصلاة][3] والسلام – إلى القدرة – وإن كانت سائر [المخلوقات][4] الممكنات كذلك – لتشريفه بذلك، ووجه هذا التشريف أنه تعالى خلق خلق آدم بقدرته، ولم يصرِف [لخلقه][5] أحداً من ملائكته كما فعل في غيره من ذريته[6]، انظر الوسطى[7].

_____

(7) سورة ص، من الآية: 75.

(8) في (ن ب) واعتضد لان.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) قال الإمام السنوسي: إن التخصيص لأدم – عليه السلام – إنما وقع بإضافته إلى القدرة الأزلية على سبيل التشريف على حد قوله تعالى: (فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ...الزمر، من الآية: 18،17)، والتخصيص وقع في إضافته إلى القدرة الأزلية فقط من غير أن يجعل معها وسائط عادية يصح أن ينسب آدم إليها من أب و أم ونحوها. ينظر: كفاية المريد، للإمام السنوسي، ص281.

(5) ينظر: العقيدة الوسطى وشرحها، للإمام السنوسي، ص185.

وحِكمةُ تثنية اليدين يحتملُ – والله أعلم – أنه جلّ وعلا خلق آدم – عليه الصلاة والسلام – بقدرته، وهي يدٌ في لغة العرب، وأنعم عليه بنعمة الهداية وغيرها ممّا هو كثير، لا ينحصر، والنعمة أيضا يد في لغة العرب.

فجاءت التثنية باعتبار يد القدرة، ويد النعمة، بناء على أنه لا يشترط في التثنية إلاّ مجرد الاتفاق في اللفظ ، ويكون فيه التعريض بإبليس بأنه لم تصْحبه في

.....

خلقه اليدان[1]، وإنما صحبته يدٌ واحدةٌ، وهي يد القدرة؛ لأنّه إنما خلقه الله تعالى بقدرته ، ولم يُنعِم عليه بهدايته وإسعاده؛ بل هو ممّن خُتِمت عليه الشقاوة في الأزل، وأُلزِم سيّء الاعتقاد من مبدأ نشأته إلى حلول الأجل، فقد قيل: إنّ الشيطان عبدَ الله ثمانين ألفَ سنةٍ لا يفتُر، لكن قد صاحَبه في عبادته جهالتان، كُتبتا عليه في الأزل – ولا حول ولا قوة إلاّ بالله – وهما أمارة الشقاوة أحدهما: أنّ الأجسام كانت متفاضلةً عنده بطباعها، وهي جهالة فلسفيّة[2]، لا ثبوت لها على مذهب أهل السنّة، والجهالة الثانية: أنه كان يعتقد أنّ قدرة العبد لها أثر في الأفعال، وأن العبد إنّما يطيع الله، أو

---

(1) في (ن ب) اليدين .

(2) في (ن ب) فعلية .

يعصيه بقدرته، أو مشيئته هو، لا أنّ الله تعالى هو الذي يخلق له الطاعة[1] والمعصية، ونشأ له من هذه الجهالة اعتقاد وجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى، وهذه جهالة القدريّة مجوس هذه الأمة[2]. انظر الوسطى[3].

على قهرٍ وغلبةٍ، وهذا مذهب إمام الحرمين وجماعةٍ كثيرةٍ من العلماء .

وهذا كلّه إنّما احتَجْنا إليه بناء على أنّ التثنية على حقيقتها، وأمّا إن بَنَيْنا على أنّها مجاز، وإنّما المراد باليدين القدرة، فهي للتعظيم، كتعظيم الواحد بالجمع، [نحو][4] : ((رَبِّ ٱرۡجِعُونِ)) [5].

قوله: عَلَى قَهْرٍ، أي [أنه][6] – سبحانه وتعالى – استولى عليه، ودبّرهُ بحيثُ [أنه][7] لا يتحرّك، ولا يسكنُ، ولا يختصّ بالحيّز الذي يختصّ به، ولا يتّصف بصفة عموماً إلاّ بإرادة مولانا – جلّ وعزّ– وخلق فيه، ووجه اختصاصه بالذكر– والعوالم كلها

---

(3) في (ن أ) له الطاعات .

(4) حديث، ونصه: (القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تسندوهم). أخرجه أبو داود في سننه، باب في القدر، رقم : (4691)، ج2، ص634، وابن ماجه في سننه، باب في القدر، رقم: (92)، ج1، ص35 .

(5) ينظر: العقيدة الوسطى وشرحها، للإمام السنوسي ص186، 187.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) سورة المؤمنون، من الآية: 99 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

كذلك تساويه فيما ذُكر من عِظَم الاحتياج إلى البارئ تعالى، وعدم استغنائها عنه لحظة – أنه لما كان أعظم المخلوقات، ونسبةُ جميعها إليه كحلقة ملقاةٍ في فلاة من الأرض، ربما يتوهم أنّ له من القوّة والرّفعة ما يستغنى به عن تدبير نفسه، فنبّه على أنّه على ما هو عليه من عظيم القدرة، وجلائل[1] الصفات مقهور محتاج غاية الاحتياج إلى مولانا – جلّ وعزّ [2] –، ولا يملك لنفسه ولا لغيره ضرًّا ولا نفعاً ، ولا

المذهب الثالث: حملُ تلك المشكلات على إثبات صفاتٍ لله تعالى تليق بجلاله

يدبر أمرهُ جملةً وتفصيلاً، ولا أحد من خلقه سواه تعالى، وإذا ثبت في حقّه ذلك، ثبت في غيره أحرى، انظر الوسطى[3].

قوله: حَمْلُ تِلكَ المُشْكَلَاتِ، أي وجوب حمل تلك الظواهر المُشكلات؛ فهو على حذف مضاف؛ لأنّ الأشعري – رحمة الله تعالى – يقول: بوجوب حمل تلك الظواهر على صفات تليق...إلخ.

قال في الوسطى: ((أما الاستواء فاحتجّ على إثباته بقوله تعالى: ((عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ))[1] [فقال: الاستواء][2] بمعنى الاستقرار، والتّمكن بالجلوس مستحيلٌ

---

(5) في (ن ب) جلال .

(6) في (ن ب) إلى مولانا – جلّ وعزّ – غاية الاحتياج .

(1) ينظر: شرح العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي، ص184.

مستحيلٌ عقلاً وإجماعاً، وتأويلُه بالاستيلاء على العرش بالقدرة يوجب أن لا يكون لتخصيص العرش بذلك فائدة، إذ سائر الممكنات تماثل العرش في ذلك، فوجب أن يحمل الاستواء على صفة تليق به – جلّ وعزّ – والله تعالى أعلم بتحقيقها)) ا.هـ[3].

قوله: عَلَى إثباتِ صِفاتٍ[4]لله تعالى، وتسمّى صفات سمعية، أي دلّ عليها السمع

وجماله، لا يعرف كُنهها، وهذا مذهب شيخ أهل السنّة الشيخ أبي الحسن الأشعري – رحمه الله تعالى ورضي عنه .

قلت : والظاهر أنّ مَنِ احتاط وعبّر فيما يذكره من تأويلٍ لذلك المُشكل بلفظ

لا العقل، وهي عند صاحب هذا القول زائدة على الصفات التي نعلمها[5] من دلالة العوالم والشرع، سمّى سبحانه وتعالى تلك الصفة استواء، وهو أعلم بحقيقتها ا.هـ. انظر القصيد، للمصنّف[6].

---

(2) سورة طه، من الآية: 5 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(4) ينظر: شرح العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي ص183، 184.

(5) في (ن ب) صفة .

(1) في (ن ب) تقلها .

(2) ينظر: كفاية المريد، للإمام السنوسي، ص206.

وكذلك حمل الوجه على صفة زائدة، ودليله قوله تعالى:((وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ [ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ] [1]))[2]، وكذلك حمل اليد على صفة زائدة، والعين كذلك ، ودليله ما ورد من الكتاب.

قوله: قُلْتُ : والظّاهِرُ...إلـخ، المتبادر من هذه العبارة، والظاهر منها أنّ هذا المذهب رابعٌ، اختاره المصنّف، ويبعد[3] رجوعه لمذهب السلف؛ لأنهم يقولون بوجوب التفويض، بل فيه ردّ لقولهم؛ فتعيين بعضها من غير نقلٍ عن صاحب الشرع

.....

تسوّر[4] على الغيب بغير دليل؛ لأن ظاهر كلامهم أن التأويل مطلقاً فيه تسور؛ فقال لهم المصنف: التسوّرُ لازمٌ، إذا لم يقل: يُحتمل، وأمّا إذا قال، فلا تسوّر، ولا إساءةُ أدبٍ، ويَبْعُد رجوعه لمذهب إمام الحرمين؛ لأنّه يجزُم بالتعيين بما رجّحه من دلالة سياق، وكثرة استعمال العرب للفظ المُشكل في المعنى الصحيح، وبعضهم جزم

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(4) سورة الرحمن، الآية: 27 .

(5) في (ن ب) فتعين.

(1) التسوّر: تسوّر الحائط أي تسلّقه واعتلاه، ومنه قوله تعالى: (وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ، سورة ص، الآية:21). ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف: أحمد مختار عبد المجيد عمر، الناشر: عالم الكتاب، ط1، 2008م، مادة: (س و ر)، ص1132 .

بأن كلام المصنّف هنا فيه ميلٌ لمذهب السلف قائلاً: وقد صرّح بذلك في شرح الوسطى، فقال: ((هو أحسنُ الأقوال وأسلمُها))ا.هـ[1].

قلت: لو كان كلام الوسطى دليلاً على رجوع هذا الكلام للسلف[2]، لعارضه قوله في شرح القصيد، عقب قول إمام الحرمين: ((وهذا القول أقرب))ا.هـ[3].

وقد علمت أن السلامة تتأتّى مع التعبير بالاحتمال، كما قال هذا، وفي بعض الهوامش ما معناه.

الاحتمال، فيقول : يُحتمل أن يكون المراد من الآية أو الحديث كذا ، فقد سلم من

قوله: قلتُ: والظّاهِرُ...إلخ، يُحتملُ أن يكون مذهباً رابعاً من عند المصنّف – وهو الظاهر[4] –، ويُحتَملُ أن يرجع إلى المذهب الأوّل – وهو مذهب السلف –، ويكون

---

(2) ينظر: شرح العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي، ص183 .

(3) في (ن ب) صاحب السلق .

(4) ينظر: كفاية المريد، للإمام للسنوسي ص206.

(1) اشترط الإمام السنوسي عند تأويل اللفظ المُشكل أن يقال: (يحتمل)، نحو تأويل قوله تعالى: (فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ...سورة الزمر، من الآية:56) فتقول: يحتمل أن تكون بمعنى في أمر الله، وإلاّ فهو تسوّر على الشرع الكريم، وإساءة أدب معه.

هذا مقيداً له، فيكون السلف يمنعون الجزم، وأمّا التعيين[1] على سبيل الاحتمال فجائز[2] عندهم، وأن يرجع إلى المذهب الثاني – وهو مذهب إمام الحرمين –، ويكون أيضاً مقيّداً [3] له، فيكون الجائز عنده هو التعيين على سبيل الاحتمال ا.هـ.

وقد عملت بُعد هذين الاحتمالين.

قوله: بِلَفْظِ الاحْتِمَالِ، متعلّق بعبَّر.

قوله: فقَدْ سَلِمَ...إلخ، خبر أنّ من قوله: **من احتاط**، والجملة خبر الظّاهر.

التجاسر وسوء الأدب بالجزم بتعيين ما لم يقُم دليل قطعيّ على تعيينه، والله أعلم.

ـ أمّا الأصل السابع : وهو الجهل بالقواعد العقليّة، وباللّسان العربيّ، وفنّ البيان

قوله: التّجَاسُر، قال في القاموس: ((وتجاسر تَطاوَل ورفع رأسَهُ، وعليه [اجترأ][4])) ا.هـ[5].

---

(2) في (ن ب) التعين .

(3) في (ن ب) فجاز .

(4) في (ن ب) معينا له .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) ينظر: القاموس للفيروز آبادي، مادة: (ج س ر)، ص365.

قوله: بِالجَزْم، يتنازعه ما قبله، وباؤه للسببية.

قوله: بتعْيِينِ، صلة الجزم، والله أعلم.

قوله: وأمّا الأصلُ السّابعُ، تقدّم أنّه جعله في شرح الصغرى سبباً، أو علّة للأصل[1] السّادس.

قوله: وفَنّ البَيانِ، عطف على اللسان العربيّ، من عطف الخاصّ على العامّ؛ لأن اللسان العربي يشمل اللغة والإعراب والبيان – كما فسّره في المتن – وإنما ذكره لمزيد فضله؛ لأنه به [تعرف][2] دقائق العربية، وأسرارُها، ويكشفُ عن معاني القرآن أستارها.

فلا شكّ أنّ الجهل بذلك قد يجرّ إلى الكفر، كفهم بعضهم مذهب النصارى بتركيب الإله، وكون عيسى – عليه السلام – جزء منه، من قوله تعالى: ((وَرُوحٌ مِّنْهُ))، بجعل (مِنْ) للتبعيض، ولا شكّ أنّ معه جهلين :

قوله: فَلا شَكّ، جواب أمّا .

---

(3) في (ن أ) الأصل .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

قوله: بذَلِكِ، أي بواحدٍ من المذكورة وإحدى اثنين، أو الثلاثة[1][2].

قوله: كَفَهْمِ...إلخ، من إضافة المصدر لفاعله، وكمُل بمفعوله.

قوله : بتَرْكِيب ، متعلّق بمحذوف، صفة[3] النصارى، أي القائلين : بتركيب الإله.

قوله: وكَوْنُ...إلخ، عطف على تركيب، أو الواو للمعية.

قوله: مِن قَوْلِه تعالَى، متعلّق بفهم[4].

أحدهما : بالقواعد العقليّة؛ إذ لو عرف أن هذا المعنى يستلزم حدوث الإله؛ للزوم مشابهته للحوادث في التغيّر والافتقار إلى المخصّص بمقدارٍ مخصوصٍ من المقادير المركّبة، .....

قوله: بالقَواعِدِ، متعلّق بمحذوف، أي الجهل بالقواعد يدلّ عليه ما يأتي من قوله الثاني: **جهلهم باللغة**.

---

(1) في (ن ب) وثلاثة .

(2) أي: إمّا بالجهل بالقواعد العقليّة، أو باللسان العربي، أو فنّ البيان .

(3) في (ن ب) وصفة .

(4) أي: فهم النصارى من قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾...سورة النساء، من الآية:171) أن عيسى – عليه السلام – جزء منه – تعالى الله عما يقول الظالمون – .

قوله: إذْ لَوْ...إلخ، علّة للجهل بالقواعد، وجواب لو محذوف، أي لم يقل بكون من للتبعيض.

قوله: هَذا المَعْنَى[1]، أي المعنى المستفاد من جعل من للتبعيض، وهو أن عيسى – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – جزء الإله.

قوله: لِلزُومِ...إلخ، بيان للاستلزام.

قوله: فِي التّغيُّر، بيان لوجه الشبه، **والافتقارِ**: عطف عليه.

قوله: مِنَ المَقادِيرِ، جمع مقدار، [كالطول][2] والعرض، والرفعة وأضدادها.

قوله: المُركّبة ، أي لا البسيطة ؛ كالنقطة ، والجزء الذي لا يتجزأ ؛ وذلك لأنّ مقدار

ويستلزم انعدام حقيقة الألوهيّة بالكلية؛ لأنّه إذا كان عيسى – عليه السلام – حَلَّ فيه جزء من الإله فقد انعدم إذاً الإله؛ لوجوب انعدام الحقيقة المركَّبة بانعدام جزئها، وعيسى – عليه السلام – إنّما حصل فيه جزء من الإله، وجزء الإله ليس بإله فقد انعدم إذاً الإله بالكليّة .

المركّب، لا يكون إلاّ مركّباً، ومقدار البسيط لا يكون إلاّ بسيطاً.

---

(1) في (ن ب) العني .

(2) ما بين المعقوفين زادت في (ن ب).

قوله: ويَسْتلزمُ انعِدَامَ...إلخ، عطف على يستلزم الأوّل.

قول: لأنّه إذا كَانَ...إلخ، بيان للاستلزام، وتعليل له.

قوله: لِوُجوبِ...إلخ، بيان للملازمة.

قوله: وعِيسَى، وهو على حذف مضاف، عطف على وجوب انعدام[1]، أي: ولكون[2]عيسى...إلخ، وبه تمّ قوله[3]: **فقد انعدم الإله**، ويحتملُ أن يكون استئنافاً ، جواب عن سؤال مقدّر [4] من قبل النصارى – أهلكهم الله تعالى – ، وهو أنه إذا حصل في عيسى – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – جزء الإله لم ينعدم الإله

الثاني: جهلهم باللغة العربية، حيث حصروا معنى (مِنْ) في التبعيض؛ فيلزمهم أيضاً أن يفهموا التبعيض منها في قوله تعالى: ((وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ))، كما فهموا من قوله تعالى: ((وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ))، ولو كانوا

---

(1) في (ن ب) اقعد لهم.

(2) في (ن ب) ولي .

(3) في (ن ب) وبه أقوله .

(4) في (ن ب) قوله .

أصلاً؛ بل هو إله بسبب جزء الإله الذي قام به، وفيه قياس من الشكل الأوّل، تقديره ظاهر.

قوله: الثّانِي، أي الجهل الثاني.

قوله: حَيْثُ...إلخ، هي للتعليل، أي جهلهم [باللغة][1] العربية[2]؛ لأجل حصرهم ...إلخ[3].

قوله: ويَلْزمُهُم...إلخ، جمع هنا، وفي قوله: **جهلهم**، و**حصروا** مراعاة لمعنى بعض، وأفرد[4] في قوله: و**جعل**، و**عرف**، و**معه**، مراعاة للفظ.

قوله: كمَا فَهِمَوا، الكاف للتعليل، وما مصدريّة على حدّ قوله تعالى : ((وَٱذۡكُرُوهُ

عارفين باللغة العربية لفهموا أنّ (مِنْ) في قوله تعالى: ((وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ)) ليست للتبعيض، وإنّما هي لابتداء الغاية، وروح جاءت منه تعالى خلقاً واختراعاً، كما أنّ معناها ذلك في قوله تعالى: ((وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ)) .

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب)

(2) في (ن ب) بالعربية .

(3) أي: لأجل حصرهم معنى من للتبعيض .

(4) في (ن ب) إفراد .

كَمَا هَدَىٰكُمۡ))[1] أي يلزمهم أن يجعلوا[2] ويفهموا من في السماوات والأرض بعضاً وجزءاً من الله – تعالى عن ذلك علواً كبيراً – ؛ لأجل فعلهم وفهمهم من قوله تعالى: ((وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ))[3] أنّ عيسى – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – جزءٌ من الله – تعالى [الله][4] عن ذلك – لحصرهم معنى من للتبعيض واللازم باطلٌ عقلاً ونقلاً، فالملزوم مثله.

قوله: لَفَهِمُوا...إلخ، أي لمّا حصروا معنى من للتبعيض، وفهموا...إلخ، فهو عطف على مقدّر جواب لو كما رأيت.

قوله: لابتِدَاءِ الغَايَة، ولا يلزم أن يكون مبدأ الغاية زماناً ومكاناً كما هنا.

.....

تنبيه:

---

(1) سورة البقرة ، من الآية: 198.

(2) في (ن ب) أي بجعوا .

(3) سورة النساء، من الآية: 171.

(4) لفظ الجلالة غير موجود في (ن أ) .

حُكيَ أنّ طبيباً حاذقاً نصرانياً للرشيد ناظر علي بن الحسين بن واقد المروزي[1] فقال له: إنّ في كتابكم ما يدلُّ على أنّ عيسى جزء من الله تعالى، وتلَى قوله تعالى: ((وَرُوحٌ مِّنۡهُۖ)) [2]؛ فقرأ الواقدي: ((وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا [مِّنۡهُۚ][3])) [4]، وقال: يلزمك أن تكون جميع هذه الأشياء جزء منه – تعالى عن ذلك علواً كبيراً – فانقطع النصراني وأسلم، وفرِحَ الرشيد بإسلامه، ووصل الواقدي بصلة فاخرة ا.هـ[5].

---

(1) علي بن الحسين بن واقد المروزي، مولى عبد الله بن عامر بن كريز القريشي، أحد رواة الحديث، روى له البخاري آثاره، وروى له مسلم تعليقاً، وروى له الأربعة، توفي بمرو سنة211هـ. ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي ج21، ص15، والتاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، تح: السيد هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر، ط . ن، ج6، ص267.

(2) سورة النساء، من الآية: 171 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) سورة الجاثية، من الآية: 13 .

(5) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسني الألوسي، (ت1270 هـ) تح: علي عبد الباري عطية، الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1415هـ، ج3، ص 200، والدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي، (ت756 هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، الناشر دار القلم – دمشق، ط . ن، ج4 ، ص166، واللباب في علوم الكتاب، تأليف: سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي النعماني، (ت775هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط1، 1998م، ج7، ص144.

ومن الجهل باللغة العربية أخذ الجسميّة وأعضائها في حقّه – تبارك وتعالى – من قوله جلّ وعلاَ: ((يٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ))، وقوله تعالى: ((لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ)) ونحوهما ، ومن عرف اللغة العربيّة ومارس استعمالات العرب

قوله: أَخَذَ الجِسْمِيّة، أي كونه[1] – تعالى عن ذلك – جسماً، هو مبتدأ مؤخّر، وخبرُه ما تقدّم من الجهل .

قوله: مِن قولِهِ تعَالى[2]، متعلق بأخذ.

قوله: ((يٰحَسۡرَتَىٰ))...إلخ، أصله حسرت[3] كما هو أحد لغات المنادى المضاف لياء المتكلم، أي ندامتي على ما قصّرت في طاعة الله تعالى.

قوله: وقَوْلُه تعَالى، عطف على قوله الأوّل .

قوله: ومَارَسَ، أي عالج وعانى وخالط .

فهِمَ أنّ الجنب والجانب يستعملان كثيراً بمعنى جهة الحقوق؛ إذ كثيراً ما يقول الإنسان: فرّطت في جنب فلان، أو جانبه، والمراد: التفريط في جهة حقّه، وليس

---

(1) في (ن ب) كون.

(2) أي من قوله تعالى: (يٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ)، الزمر، من الآية: 56.

(3) في (ن ب) حصرت .

مراده قطعاً البدن ولا أجزاءه؛ وعليه يخرج قوله تعالى: ((عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ))، أي في جهة حقوقه وأوامره ونواهيه .

قوله: كَثِيراً، أي استعمالاً كثيراً، ومن هذا الكثير قوله تعالى: ((فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ)) [1].

قوله: قَطْعاً، أي جزماً، فهي بفتح القاف وسكون الطاء، وفي بعضِ النسخ بكسر القاف وفتح الطاء المهملة، جمع قطعة، مضاف إلى البدن، والأولى أنسب للتصريح بالجزم.

قوله: وعلَيْهِ يَخْرُج، أي على أنّ الجنب بمعنى جهة الحقّ يخرج قوله: ((فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ))، وذكر المحقّق المقتَرح أن ذكر التفريط الذي هو التقصير والتضييع، قرينة مانعة من فهم الجارحة، قال: ((فالجارحة في هذه الآية غير ظاهرة من لفظها)) ا.هـ[2].

وكذا يعرِفُ من خالط اللغة العربيّة أنّ اليد كما تستعمل في الجارحة المخصوصة، تستعمل في القدرة والنعمة .

---

(1) سورة الزمر، من الآية: 56.

(2) ثم قال: والمراد – والله أعلم – ما فرطت في امتثال أمر الله، وهو الطريق الذي هدى الله إليه، وتوحيد وتصديق رسله. ينظر: شرح الإرشاد، للإمام المقترح، ج1، ص486 .

ومن الجهل بقواعد الإعراب جعل بعض المعتزلة جملة : ((خَلَقْنَاهُ)) من قوله تعالى : ((إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)) في موضع الصفة لـ(شَيْءٍ) ؛

قوله: وكَذَا يَعْرِفُ، عبّر هنا بالمضارع، وفيما تقدّم بالماضي تفنّنا، أو إشارة[1] إلى أن المقصود من الفعل خصوص الحدث – [كما قالوا في الأفعال المسبوقة في التعاريف إنما القصدُ منها الحدث][2]، وأما الزمان فهي عارية عنه.

قوله: فِي القُدْرَةِ...إلخ، تقدّم ذلك[3] .

قوله: جَعْل بَعْضِ...إلخ، من إضافة المصدر للفاعل، وكمُل[4] بمفعوله الذي هو: **جملة خلقناه.**

قوله: مِنْ قولِهِ تعَالى، متعلق بمحذوف صفة لجملة خلقناه ، أي الكائنة من قوله

---

(1) في (ن ب) والإشارة .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(3) أي أن من خالط اللغة العربيّة يعرف تمام المعرفة أنّ اليد كما أنّها تستعمل في الجارحة المخصوصة كذلك تستعمل في القدرة والنعمة .

(4) في (ن ب) كمل .

حتّى توهّم من مفهوم الصفة أنّ هناك شيء غير مخلوق لله تعالى وهو أفعال الحيوانات الاختياريّة على مذهبهم الفاسد، ولو عَرَفَ قواعد الإعراب لفَهِمَ أنّ جملة (خَلَقْنَٰهُ) لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها مُفسّرة للعامل في (كُلَّ) من باب الاشتغال؛ فيؤخذ حينئذٍ من تعميم الخلق لكل شيءٍ بطلان مذهب القدريّة .

تعالى: ((إنَّا...إلخ))[1]، وفي بعض النسخ جعَل، بالعين المهملة بدل الهاء، وعليه[2] فيصحّ تعلّقه به، كتعلّق في موضع الصفة به، وعلى نسخة الهاء فهو متعلّق بجعل بالعين بدل الهاء، مقدّر، عطفٌ على جهل، أي جهل بعض المعتزلة ...إلخ، وجعلها في موضع الصفة.

قوله: حتَّى توَّهَم...إلخ، هي للغاية، أي استمر جهله إلى أن أخذ من مفهوم الصفة، أو للتعليل، أي لأجل أنه أخذ من مفهوم الصفة...إلخ.

قوله: لأنَّهَا مُفَسِّرَة، علة لفَهم، أي لا صفة – كما فَهِم المعتزلي قبّحه الله تعالى–؛ لأنّها لو كانت كذلك لمّا صحّ عملها في (كُلَّ) ؛ لأنّ ما بعد الصفة لا يصحّ أن

---

(1) أي قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ...سورة القمر، الآية:49)، حيث يستدل بهذه الآية الكريمة أئمة السنة على إثبات قدر الله تعالى السابق لخلقه، وهو علمه بالأشياء قبل كونها، وكتابته لها قبل بُرْئِها، وردوا بهذه الآية وبما شاكلها من الآيات، وما ورد في معناها من الأحاديث الثابتة على الفرقة القدرية، والذين نبغوا وخرجوا في أواخر عصر الصحابة. ينظر: تفسير ابن كثير، ج7 ، ص 446،447 .

(2) في (ن ب) عليها .

.....

يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً، ولا محلّ لها من الإعراب- كما قال أوّلاً -، أو في[1] محلّ المفسّر بالفتح؛ لأنها تابعة له، ومحلّه الرفع؛ لأنه على قراءة نصبِ (كُلَّ): فهو خبر إنّ، وكلَّ شيء: مفعولُه، وبقدَرٍ: متعلّق بالمفسّر بالفتح والكسر، أو على قراءة رفعها، فهو خبرها، والجملة خبر إنّ، وبقدَرٍ: متعلّق به؛ وحيث كان كذلك فيؤخذ من الآية عموم خلقه تعالى للممكنات، وعدمُ خروج شيء من الأفعال الاختيارية عن قدرته، وهذا معنى قوله: **فيؤخذ حينئذ من تعميم الخلق لكلّ شيء** - أي من الممكنات - **بطلان...إلخ** [2].

قال العلامة الشيخ يحيى عند قوله تعالى: ((إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٍ ...الآية))، في كلام شرح المصنف للصغرى: أمّا الأُولى- نعني آية ((إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٍ))- فالكلام عليها لتوهّم جاهل بالنصب[3] والرفع، نتكلّم عليها بإبداء احتمالٍ يدفع مراد الخصم، وبيانه: أن النصب على الاشتغال، [وجملة الاشتغال][4] تفسيرية، أو في محلها، وعلى كل حالٍ فليست صفة؛ لأن الصفة لا تعمل في ما قبل

---

(1) في (النسختين) أي أو في.

(2) أي: بطلان مذهب القدريّة .

(3) في (ن أ) في النصب .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

.....

الموصول، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً في باب الاشتغال، فلو كانت صفة لم يصح النصب على الاشتغال، والفرض والقراءة النصب، فبطُل كونه صفة، وإذا بطُل كونه صفة لم يكن[1] تقييداً لشيء، فلا يتأتى ما ظنّه المعتزلي من أنّ المعنى: كل شيء مخلوق، فهو بقدر، وهناك شيء ليس بمخلوق بقدر، وهي أفعال العباد، لما قلنا: أن الجملة تفسيرية، فلا محلّ لها من الإعراب، أو في محل ما فسرته، وهو هنا خبر إن من قوله تعالى: ((إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ)) إذ[2] أصله إننا، فنا هو اسمها، والفعل الواجب الحذف المفسّر بالمشتغل[3] بالضمير خبرها، وهو خلقنا، خلق من ضمير المفعول ليتفرغ للعمل في كلّ، أي إنا خلقنا كلّ شيء خلقناه، وبقدرٍ يتعلق بالفعل الأوّل، أو الثاني، فيلزم عموم خلقه الأشياء، ولئن سلّمنا ما هو كالمحال من جعل الجملة صفة مع الاشتغال، والتقييد بالخلقية، فيكون المعنى: إنا خلقنا كلّ شيء مخلوق بقدر، فيتحرّز من شيء ليس بمخلوق، فهو ليس بقدر، وذلك ذاته وصفاته القديمة، فغاية ما دلّت عليه الآية أن هناك شيئاً لم يخلقه، فنحن نقول ذاته وصفاته ،

---

(1) في (ن ب) لم تكن .

(2) في (ن ب) إذا .

(3) في (ن ب) المستقل .

.....

وهم لا يخالفون فيه، وهم يقولون [المراد][1] أفعال العباد الاختيارية، ونحن نخالفهم، والتفسير بالمتّفق عليه متعيّن، والتفسير بغيره دعوى من المخالف، يحتاج لإثباتها[2]، وهذا الوجه ذكَر[3] مثله ابن رشد[4] في رواية الرّفع[5]، أعني كون الاحتراز من ذاته وصفاته، لا من أفعال العباد؛ فصحّ لنا أخذه هنا على إرخاء العنان، وتسليم الوصفية مع الاشتغال، ولا شك أن الجمع بينهما من توهّم جاهل بالعربية، وأما على

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن أ) لإثبات مثلها .

(3) في (ن ب) وكره .

(4) محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، من أعيان المالكية، وهو جد ابن رشد الفيلسوف، له تآليف منها: المقدمات والممهدات، والبيان والتحصيل، والفتاوى، ولد سنة (450هـ)، بقرطبة، وبها توفي سنة 520هـ. ينظر: الديباج المذهب، لابن فرحون، ج1، ص278، 279، وشجرة النور، لابن مخلوف، ج1، ص129.

(5) قال ابن رشد: فالذي أقول به: أنه لا تعلق به لأهل الاعتزال في هذه الآية على كل حال، وإنما على قراءة العامة بنصب (كُلَّ) دليل عليهم لأهل السنة، وحجة ظاهرة في أن الله تعالى خالق لأفعال العباد، وأما على من يرفع (كُلُّ) فيسقط الدليل، الذي لأهل السنة عليهم من الآية، من غير أن يكون لهم فيها تعلق، ودليل على التأويل الذي ذكرت من كون (خَلَقْنَٰهُ) صفة لشيء، ويثبت الدليل الذي لأهل السنة عليهم فيها، على تأويل آخر من جهة الإعراب أيضا، هو أظهر التأويلين، وأولاها بالصواب. ينظر: مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد، تأليف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، (ت520 هـ) تح: محمد الحبيب التجكاني، الناشر: دار الجبل – بيروت، دار الأفاق الجديدة – المغرب، ط2، 1993م، ج2، ص1115، (الكتاب في ترقيم متسلسل واحد).

قراءة الرفع: فخلقناه يحتمل الخبرية ، وبقدرٍ متعلّق بفعلها ، فيلزم عموم خلق الأشياء يعني

ومن الجهل بفن علم المعاني والبيان أخذ المعتزلة تعليل أفعال المولى – تبارك

الممكنات بإجماع، إذ لا تعلّق للخالقيّة بغيرها، ويحتمل الوصفية، وبقدرٍ هو الخبر، وهو احتمال صحيح في نفسه، ليس فيه ما يدفع صناعة، لكن هو غير متعين لها لما سبق من احتمال الخبرية المفيد للعموم، والاحتمال يسقط الاستدلال سلمناه، أي أنه صفة لكن لا نسلم الاحتراز من أفعال العباد، والمجمع عليه مقدم على المختلف فيه، سلمنا تساويهما؛ فالاحتمال يُسقِط الاستدلال ا.هـ[1] .

قوله: عِلْمُ المَعانِي[2]، وهو كما قال الخطيب: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي، التي بها يطابق مقتضى الحال[3].

قوله : أَخَذَ المُعتزِلَة ، من إضافة المصدر لفاعله ، وكمُل بمفعوله ، وهو **تعليل أفعاله...إلخ**، أي لا بالجعل الشرعي[1] كما هو مذهب الفقهاء في تعليل

---

(1) ينظر: مخ توكيد العقد، للشيخ يحيى الشاوي، لوحة: 34.

(2) في (ن أ) المعنى .

(3) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني الخطيب، ج1، ص52.

وتعالى – بالأغراض من قوله جلّ وعلاَ: ((وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)) فجعلوا اللام للتعليل حقيقة. ولو خالطوا فنّ البيان لعرفوا أنّ الآية من باب الاستعارة التبعيّة،.....

الأحكام[2].

قوله: منْ قولِهِ تعَالى، متعلّق بأخذ .

قوله: حَقِيقَة، أي أنّ عبادته – تعالى عن قولهم علواً كبيراً – هي الحاملة والباعثة له – تعالى عن ذلك [علواً كبيراً][3] – على خلقهم .

قوله: لَعَرَفُوا...إلخ، بيان الملازمة استحالة تعليل أحكامه وأفعاله، وأنّه يجب بالأدلة العقلية والنقلية تنزيهه تعالى عن ذلك .

---

(4) قال الإمام السنوسي: وكما عرفت وجوب نفي الغرض في أفعاله تعالى، كذلك يجب في أحكامه، وما يذكره فقهاء أهل السنة من علل الأحكام إنما هو بالجعل الشرعي، ورعيه تفضّلاً، لا بالحكم العقلي وإيجابه الأحكام . ينظر: شرح العقيدة الكبرى، للإمام السنوسي، ص365 .

(1) العلة عند الفقهاء: هي الوصف الذي يناط به الحكم الشرعيّ، يوجد الحكم بوجوده، ويتخلف بانعدامه. ينظر: معجم لغة الفقهاء، تأليف: محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر، ط2، 1988م، ص319 .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

قوله: التّبَعِيَّة، هي الجارية في الحروف والمشتقات بعد جريانها في متعلقات الحروف والمصادر.

وأنّـه شبّه التكليف بالعبادة في ترتّبه على الخلق بالعلّة الغائيّة ،.....

قوله: وأنَّهُ...إلخ، بفتح الهمزة، واسمها ضمير الشأن عطف على أن الأولى[1] من باب عطف التفسير والتبيين للاستعارة التبعية.

قوله: التّكْليف بالعَبادَة، أي أو الأمر[2] بها – كما قال بعضهم – وأطلق التكليف بالعبادة على الأمر بها مجازاً، من إطلاق الأعمّ على الأخصّ، واللازم[3] على الملزوم.

قوله: [في][4] تَرَتُّبِه...إلخ، هو الجامع بين المشبه والمشبه به.

[قوله][1]: بالعلّةِ الغَائيّة، كسكني الدار والربح المترتّبين[2]على بنائها، والتّجارة[3]؛ و[هي][4] في الاصطلاح[5] : ما يبعث بحسب تصوّره على فعل الشيء ، وإن كان كان

---

(1) أي: عطف على قوله: أن الآية من باب الاستعارة التبعية .

(2) في (ن ب) والأمر .

(3) في (ن ب) أو اللازم .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

التي تترتّب على الفعل، ويقصد الفعل لأجلها، فجُعلت العبادة – أي التكليف بها – لأجل هذا الشبه علةً غائيّةً بطريق الاستعارة، فتبع ذلك استعارة اللام الموضوعة للتعليل حقيقة، ودخلت على العبادة للدلالة على العلة المجازية .

يتأخّر[6] وجوده على ذلك الشيء، كالرّبح مثلاً للتجارة؛ فإنّه علة غائيّة لها، إذ هو الحامل – باعتبار تصوّره – على التلبس بالتجارة، وإن كان يتأخّر عنها في الحصول والوجود؛ فالحاصل أن العلة الغائبة: هي فائدة الشيء وثمرته، وهي أبداً تتقدّم ذهناً، وتتأخّر وجوداً في الخارج، وذلك معنى قول الفلاسفة: هي أوّل الفكر آخر العمل، فهذه العلة الغائبة الباعثة بها شبه الأمر بالعبادة، أو التكليف بها، كما تقدّم في مطلق الترتب على الشيء، حتى دخلت لام التعليل عليه، لا في الباعث عليه؛ لاستحالة أنْ يبعث مولانا – جلّ وعزّ – [شيء][7] على الفعل[1] .

---

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(6) في (ن ب) المرتب .

(7) أي: كبناء الدار، وقد ترتّب عليه السكن، والتجارة ، وقد ترتّب عليها الربح .

(8) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(9) أي: تعريف العلة الغائية في الاصطلاح .

(1) في (ن أ) يتوخر .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

قوله: الّتِي تَتَرتّبَ...إلخ، كالوصف الكاشف للعلة الغائية.

قولـه: ذَلِكَ، مفعول تَبِعَ مقدّم على فاعله ، وهو استعارة اللام ، واسم الإشارة يعود

.....

إلى الجعل المفهوم من جعلتُ، أي فتبعت[2] استعارة اللام جعل التكليف بالعبادة علة غائية، أي في الاستعارة في التكليف بالعبادة أصليّة، وفي اللام تبعية، ففيه إشارة إلى أنّ وجه تسميتها تبعية بتبعية[3] [استعارة][4] الجعل المذكور، والمعهود من كتب الفنّ أن تسميتها تبعية لتبعية استعارة المتعلق للمتعلق في الحرف، وتبيعة استعارة المصدر في المشتق بناء على مذهب القوم، أو لتبعية[5] تشبيه المتعلّق بالمتعلّق، أو المصدر[6] [بالمصدر][7]، بناء على مذهب العصام، وهو الأولى[8]؛ لأنّه أقلّ عملاً،

---

(3) ينظر: شرح العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي، ص167، 168 .

(1) في (ن ب) تبعت .

(2) في (ن ب) تبعية

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) في (ن أ) ولتبعيّة .

(5) في (ن ب) والمصدر .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(7) في (ن ب) أولى .

وبيان ذلك في الحرف، كما قرّرُوهُ في قوله تعالى: ((وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ))[1] أنه شبه الاستعلاء المطلق بالظرفيّة [2] المطلقة ، بجامع التمكّن ، والاستقرار والاستقرار

.....

في كلّ، واستعيرت الظرفية المطلقة للاستعلاء المطلق، ثم سيّرَت[3]، وتبعت في الظرفية المخصوصة؛ لأجل هذا السريان، وأتى بـ(في) الدالة على الظرفيّة المخصوصة مستعملة في الاستعلاء المخصوص، وهو مذهب القوم، وأما العصامُ فيكتفي بتشبيه المتعلق بالمتعلق، من غير احتياج لاستعارة المتعلّق، ويمكن رجوع كلام المصنف إلى مذهب العصام، ويحتملُ أن ترجع الإشارة[4] إلى تشبيه التكليف...إلخ، المفهوم من الشبه، وهو صريح في مذهب العصام .

---

(8) سورة طه، من الآية:71.

(9) في (ن أ) الظرفي .

(1) في (ن ب) سيرت .

(2) في (ن ب) الاستعارة .

وقال العلامة اليوسي في تقرير الاستعارة هنا ما نصّه: ((شبّه ترتّب العبادة على الخلق بترتب علة الشيء الغائية[1] عليه، كترتب سكني الدار، فأتى باللام استعارة)) ا.هـ[2].

تأمل الجامع على هذا التقرير ، وكون الجامع مطلق الترتب [3] ، كما قيل به

.....

[بعيد][4]؛ لأنّ شرطه أن يكون له مزيد اختصاص بالمشبه به، وهنا ليس كذلك.

قال بعضهم: ويحتمل أن تكون الاستعارة في الآية مكنيّة بأن شبّهت العبادة تشبيهاً مضمراً في النفس بالعلة الغائية[5] كالربح مثلاً، وحذف المشبه به – كما هو شأن الاستعارة المكنية – ودلّ على ذلك التشبيه المضمر في النفس بما يخصّ المشبه به، وهو لام التعليل ا.هـ[6]. بالمعنى .

---

(3) في (ن ب) العياة .

(4) ينظر: مخ حاشية على كبرى السنوسية، للشيخ اليوسي، لوحة: 180 .

(5) في (ن ب) الترتيب .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن ب) الغاية .

(3) لم أقف عليه .

وقال الشهاب[1] عند قول البيضاوي: لمّا خلقهم على صورة متوجّهة إلى العبادة قابلة لها جعل[2] خلقهم معيًّا بها مبالغة في ذلك ا.هـ. ما نصه: ((المراد بالصورة الصفة، والحالة كما يقال: صورة المسألة كذا، ومعنى كونها متوجهة مقبلة – كما في بعض النسخ – أنّها مقتضية لذلك، مقبلة بوجوه الاستعداد عليها، والمعنى

.....

أنه ركبّ فيهم عقولاً[3]، وخلق لهم حواساً[4] ظاهرة وباطنة، لو خلّيت ونفسها عَرَفت صانعها، وانقادت له، كما في الحديث: ((كلّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرةِ))[5]؛ فشبّه

---

(4) أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، نسبة إلى قبيلة خفاجة، صاحب التصانيف في الأدب، واللغة، ولد بمصر سنة 977هـ، وبها نشأ، ورحل إلى بلاد الروم، ثم إلى الشام، وحلب، ثم عاد إلى بلاد الروم، فنفي إلى مصر، واستقر إلى أن توفي سنة 1069هـ، من أشهر كتبه: ريحانة الألبا، نسيم الرياض، ريحانة الندمان . ينظر: خلاصة الأثر، للمحبيّ، ج1، ص 331 – 341، والأعلام، للزركلى، ج1، ص 238، 239 .

(5) في (ن ب) لها ما جعل.

(1) في (ن أ) قوة .

(2) في (ن أ) حواس .

(3) أخرجه البخاري عن أبي هريرة، ونصه: (كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كمثل البيهمه تنتج البهيمة ،هل ترى فيها جدعاء؟)، من باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم: (1385)، ج2، ص11، ومسلم، باب معنى كل مولود على الفطرة، رقم: (2926)، ج8، ص52، بلفظ : (ما من مولود إلاّ يولد على الفطرة).

اقتضاء حالهم[1] لما ذكر بجعلها غاية له، واستعمل فيه ما وضع له، وهو اللام بطريق الاستعارة التبعية)) ا.هـ[2].

وزاد في شرح الوسطى كالكبرى [3][4] أنّها للصيرورة على حدّ قوله تعالى :

.....

((فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ...الآية[5])) [6] وعلى حدّ قوله:

لدوا للموت وانبوا للخراب ***[7]

---

(4) في (ن ب) اختصاصا لهم .

(5) ينظر: حاشية الشهاب على البيضاوي، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، (ت1069هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط. ن، ج8، ص99 .

(6) في (ن أ) كالبكرى .

(7) قال الإمام السنوسي: وكذا ما يوجد في الكتاب والسنة من أفعال الله تعالى موهما للتعليل بالأغراض، كقوله تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)، الذاريات، الآية: 56، فإنه يجب تأويله، فتجعل اللام في قوله: (لِيَعْبُدُون) لام الصيرورة مثلها في قوله: (فَالْتَقَطَهُ آَلُ فِرْعَوْن...القصص، من الآية: 8). ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص366.

(1) سورة القصص، من الآية: 8 .

(2) ينظر: شرح الوسطى، للإمام السنوسي، ص166 .

(3) لدوا للموت وانبوا للخراب * * * فكلكمُ يصير إلى تباب، هذا البيت من البحر الوافر التام، وهو لابن العتاهية شاعر العصر العباسي. ينظر: ديوان أبي العتاهية، تأليف: أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني، (ت211هـ)، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، ط . ن، ص46.

[وقوله][1]:

وللمنايا تربي كل مرضعة*** ودورنا لخراب الدهر نبينها ا.هـ[2].

أي وما خلقت الجن والإنس إلاّ صائرين للأمر بالعبادة، قال في الوسطى: ((وإنّما زدنا تقدير[3] الأمر بالآية لئلا يتوهم أن المعنى: أنهم خلقوا مراداً منهم أن يعبدوا الله تعالى ، [إذ لو كان كذلك لما عصى منهم أحد ؛ لاستحالة أن يريد الله

وكذلك من الجهل بفنّ علم المعاني والبيان اعتقادُ صدور حوادث من غير المولى – تبارك وتعالى –؛ كاعتقاد زيادة الإيمان من سماع آية من القرآن أخذاً

تعالى شيئاً][4] ولا يقع)) ا.هـ[5] وتركُها هنا أولى، لما قاله بعضهم: أنّ الصيرورة تستعمل مع الجهل بالعواقب، وذلك مستحيل على الله تعالى ا.هـ [6].

---

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) وللمنايا تربي كل مرضعة * * * ودورنا لخراب الدهر نبنيها. هذا البيت لسيدنا على بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وهو من البحر البسيط التام. ينظر: ديوان علي بن أبي طالب، جمع وترتيب: عبد العزيز الكرم، الناشر: ن، ط1، 1988م، ص210.

(6) في (ن ب) تقرير .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) ينظر: شرح العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي، ص 166 ، 167.

(3) لم أقف عليه.

قوله: مِنَ الجَهْلِ، بيان لاسم الإشارة[1]، وتصريح بوجه الشبه فيه.

[قوله: اعتِقَادُ...إلخ، من إضافة المصدر لمفعوله، مبتدأ مؤّخر، خبره كذا][2].

قوله: كَاعْتِقَاد، زيادة، من إضافة المصدر لمفعوله.

قوله: مِنْ سَماعٍ، متعلق بزيادة.

قوله: أَخْذاً، مفعولٌ لأجله، معمول الاعتقاد، أي اعتقاد زيادة...إلخ؛ لأجل الأخذ من قوله تعالى...إلخ.

من قوله تعالى : ((وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا))، وستر العورة من اللباس أخذاً من قوله تعالى: ((يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ))، وإثارة الرياح للسحاب ونشرها أخذاً من قوله تعالى: ((ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا)) ونحو ذلك ممّا هو في القرآن والسنّة كثير ، ومن خالط فنّ البيان عرَفَ أنّ إسناد الفعل في جميع ذلك من باب إسناد المجازِ العقليّ ، وهو إسناد

قوله: ((آيَاتُهُ))، أي آيات الله تعالى.

---

(4) أي: اسم الإشارة: كذلك، في قوله: كذلك من الجهل .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

قوله: وسَتْر العوْرَةِ، بالجرّ عطف على زيادة الإيمان.

قوله: أخَذاً، مفعول لأجله على ما تقدّم.

قوله: ((يُوٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ))[1]، أي يستُر عوراتكم.

قوله: وإثَارَةِ، بالجرّ عطف على زيادة، أو على ستر العورة، على الخلاف في تكرّر العطف.

قوله: المَجازِ العَقليّ، ويسمّى- كما قال السعد – مجازاً حكيماً، ومجازاً في الإثبات،

الفعل، أو ما في معناه إلى ملابس له، غير ما هو له في الظاهر عند المتكلّم .

وإسناداً مجازياً[2] ا.هـ[3].

قوله: أو مَا فِي مَعْنَاه، أي معنى الفعل من اسم الفاعل، والمصدر وشبهه مما يعمل عمل الفعل.

---

(1) سورة الأعراف، من الآية:26 .

(1) في (ن ب) مجزيا .

(2) ينظر: المطوّل (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (ت796هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط3 ، 2013م، ص197 .

قولـه: إلـى مُلابـسٍ[1] **لَـه**، أي للفعل ومـا فـي معنـاه، [صـلة] [2] إسناد، وهـو بفتح الباء[3].

قوله: غَيْر مَا هُو لَه، أي غير الملابس الذي ذلك الفعل، أو معناه، مبني له، يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل، وغير المفعول به فيما بني للمفعول.

قولـه: فِـي الظّاهرِ، متعلق بما تعلق بدلـه، وهو كائن، ومثله [4] عند المتكلم ، أو

وإذا عرفت أنّ الجهل بهذه العلوم يوقع صاحبه في كفرٍ أو بدعةٍ، تعيّن على من له قابليّة لفهمها أن يجتهد في تحصيلها ، ومن ليس له قابلية لفهمها وجب

بغير[5]؛ لأنه بمعنى مغاير، أي وذلك الغير عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه، وعليك[6] بمراجعة السعد[7] وحواشيه[1] في تحقيق هذا التعريف[2].

---

(3) في (ن ب) مالبس .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) قال الإمام الخطيب: المجاز هو إسناد الفعل، أو معناه إلى ملابس غير ما هو بتأويل، وللفعل ملابسات شتى: يلابس الفاعل والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للإمام الخطيب، ج1، ص85، 86.

(6) في (ن ب) مثل .

(1) في (ن ب) وبغير .

(2) في (ن ب) وعليه .

(3) في (ن ب) وسعد .

قوله: صَاحِبَهُ، أي الجهل بالعلوم السابقة، أي الملتبس بجهلها.

قولـه: تَعيَّنَ، أي فرض عليه عيناً – كما هو ظاهره – أي إذا لم يكن في الغير قابلية، وإلاّ ففرض كفاية، كما قالوا: أن هذه العلوم فرض كفاية، أو تعيّن[3] [أي][4] صار كفرض العين، مبالغة في تعلّمها وتحصيلها.

عليه أن يتعلّم ما هو فرض عين عليه من علم التوحيد، ومهما سمع من الكتاب

قوله: مِنْ عِلمِ التّوْحيدِ، بيان لما هو، وقيل: للتبعيض لا للبيان[5]؛ لأن علم التوحيد ليس تعلُّمه كلُّه[6] فرضُ عينٍ لما[7] [أن][8] مباحثه [كلّها][1]مشتملة على المعتقدات

---

(4) في (ن ب) حواسة .

(5) قال الإمام السعد في مطوله بعد قول القزويني (ومنه): ومن الإسناد مجاز عقلي، ويسمّى مجازاً حكيماً، ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازياً، وهو إسناده، أي إسناد الفعل، أو معناه إلى ملابس غير ما هو له، أي غير الملابس الذي ذلك الفعل، أو معناه له، يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل، وغير المفعول، فيما بني للمفعول، بتأول متعلق بإسناده. ينظر: المطول، للسعد، ص197 .

(6) في (ن ب) وتعين .

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(1) في (ن ب) فلا لبيان .

(2) في (ن ب) كل .

(3) في (ن ب) لها .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

وغيرها– كما هو مقرّر في محله – وهذا بناء على أنه لا يجتمع التبعيض والبيان، وكان يتقدّم لنا[2] البحث مع بعض مشايخنا في صحّة اجتماعهما، وعثرنا على مناله، وهو الظاهر عندي، تأمله[3].

.....

ويسمى أيضاً علم أصول الدين، وعلم الكلام، ويقال أيضاً: بحذف لفظة (علم) في الثلاثة؛ فتكون ألقابه [ستة، وبعضهم يسمّيه: العلم الإلهيّ؛ فتكون][4]

---

(5) ما بين المعقوفين زاد في (ن ب) .

(6) في (ن ب) هنا .

(7) تجيء مِن: أ– للتبعيض، نحو: أخذت من الدراهم .

ب – ولبيان الجنس، نحو قوله تعالى: (فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ...الحج، من الآية: 30) .

ج – ولابتداء الغاية في المكان، نحو قوله تعالى: (سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا...الإسراء، من الآية: 1) .

د – ولابتداء الغاية في الزمان، نحو قوله تعالى: (لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ...التوبة، من الآية: 108). ينظر: شرح ابن عقيل، تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر، دار الفكر – دمشق ، ط2، 1985م، ج3، ص15.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

سبعة، وانظر حدّه، وموضوعه، وواضعه وغير[1] ذلك ممّا وضع في مبدأ التعليم[2] في المطولات[3].

والسنّة ما يقتضي ظاهرُهُ خلاف ما عَرَفَ في علم التوحيد، قطع بأن ذلك الظاهر المستحيل غير مرادٍ لله تعالى ولا لرسوله – صلى الله عليه وسلم –، وأنّ لذلك الكلام معنًى صحيحاً، وتأويلاً مُمكناً مليحاً، ويؤمن على سبيل القطع بأنّ كلام الله تعالى وكلام رسوله – صلى الله عليه وسلم – حقٌّ لا تناقض فيه ، ولا اختلاف ،

---

(2) في (ن ب) وتحيز .

(3) في (ن ب) التعاليم .

(4) أورد العلماء العديد من التعريفات لعلم التوحيد، منها قولهم: هو العلم بالقواعد الدينية عن العقائد اليقينيّة .

أما موضوعه: فهو المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينيّة، وذهب المتأخرون كالقاضي الأرموي إلى أن موضوعه ذات الله تعالى؛ لأنه يبحث عن عن صفاته الثبوتية والسلبية، وأفعاله .

أمّا مسائله فهي القضايا النظرية الشرعية الاعتقاديّة.

وأمّا واضعه فهو الأمام أبو الحسن الأشعري، والذي يرجع نسبه إلى الصحابي (أبو موسى الأشعري – رضي الله عنه –)، أما أول كتاب صنّف في هذا العلم فيرجع إلى الإمام أبي حنيفة – رحمه الله تعالى – (ت150هـ)، والمسمى بالفقه الأكبر، وهو ثابت النسبة إليه .

أمّا استمداده فهو يُستمدّ من فهم دلالات ألفاظ القرآن الكريم، والسنّة النبويّة.

وأمّا غايته فهي تحلية الإيمان بالإتقان، والفوز بنظام المعاش، ونجاة المعاد. ينظر: لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثرية، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط2، 1982م، ج1، ص4 – 7، وشرح المقاصد، للإمام السعد، ج1، ص5 وما بعدها، ومباحث في علم التوحيد، (الإلهيات)، تأليف: سالم إمحمد محمد مرشان، الناشر: الجامعة المفتوحة – طرابلس، 1998م، ص17 وما بعدها .

قوله: قَطَعَ، أي جَزَم وحَكَم.

قوله: بأَنّ ذَلِك، صلة قطع.

قوله: وَأنّ...إلخ، كذلك عطف على أن ذلك.

قوله: تَأوِيلاً مُمْكِناً، أي وإن لم نعلمه[1].

قوله: ويُؤمِنُ...إلخ، أي يصدِّق ويذْعُن.

قوله: بِأنّ ، متعلق بيؤمن.

[قوله][2]: حَقٌّ، خبر أن .

قوله: لا تنَاقُضَ...إلخ، وصف كاشف لحقّ.

قوله: ولا اختِلافَ، عطف عامّ على خاصّ.

ولا باطل فيه، ولا جهل، ولا وهم، ولا حيد عن الصواب، ولا غلط، ولا انحراف، ولا يضرّ بعد ذلك الجهل بالمراد؛ لأنّ القلب محشوٌّ باعتقاد تنزيه المولى – تبارك

قوله :– ولا بَاطِلَ، عطف خاصّ على عامّ.

---

(1) في (ن أ) نعمله .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

قوله: ولا جَهْلَ، عطف مسبّبٍ[1] على سببٍ.

قوله: ولا حَيْدَ، مصدر حاد بمعنى مَالَ، أي لا ميل عن الصواب الذي هو ضدّ الخطأ[2].

قوله: ولا غَلَطَ، بفتح اللام، مصدر غلط كفرح.

قوله: ولا يَضُرّ[3]، أي لا يضرّ[4] من ليس له قابلية لفهم العلوم المتقدّم ذكرها.

قوله: بَعْد ذَلِك، أي بعد التصديق بحقيقة ما ذكر.

قوله: لأنّ القَلْبَ...إلخ، علة لعدم الضرّر، و**أنَّ** عوضٌ عن المضاف إليه، أي قلبُ مَن ليس له قابلية لفهم تلك العلوم.

وتَعَالَى – وَتَنزِيهِ رُسُلِهِ – عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – عَنْ كلِّ نَقْصٍ، وخَلَلٍ، وفَسَادٍ.

وبالله تعالى التوفيق .

قوله: عَن كُلّ، علة تنزيه.

---

(1) في (ن أ) سبب .

(2) ينظر: القاموس ، للفيروز آبادي، مادة: (ح ي د)، ص279 .

(3) في (ن ب) لا يضهر .

(4) في (ن ب) لا يظن .

قوله: وخَلَلٍ[1]...إلخ، عطف لازم، أو سبب.

والله تعالى أعلم، وبه التوفيق، والاعتصام من الخطأ في القول والاعتقاد، والتنعّم[2] بلذيذ رؤيته تعالى مع الأحبّة، والآباء والذريّة في دار السلام، والحلول في فراديس الجنان، مع سيدنا [ونبينا][3]، ومولانا محمد – صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة والسلام[4]–، وعلى آله، وأصحابه، وتابعيهم البررة الكرام.

مقدّمة الموجودات

والموجودات بالنسبة إلى المحلّ والمخصّص أربعة أقسامٍ :

ـ قسمٌ غنيٌّ عن المحلّ والمخصّص: وهو ذات مولانا – جلّ وعزّ –.

---

(1) في (ن أ) خلا .

(2) في (ن ب) التنعيم .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) في (ن أ) عليه أفضل الصلاة والسلام .

مبحث الموجودات

ولمّا كان مذهب النصارى القائل[1]: بأنّ الإله صفةٌ – تعالى [الله][2] عن ذلك – من الجهل بالقواعد العقلية، عقّبه بمقدّمة[3] الموجُوداتِ، ردّاً عليهم.

ولذا قال بعضهم: إتيانُهُ بالموجودات عقبَ الجهل شبه البرهان بعد الدعوى، **فقال: والموجودات...إلخ.**

قوله: بالنّسْبَة...إلخ[4]، أي لا بالنسبة إلى القدم والحدوث، وإلاّ [5] فهي قسمان.

قوله: قِسْمٌ غَنِيٌّ...إلخ، ووَجْهُ تقديمه على ما بعده ظاهر.

ـ وقسم مفتقرٌ إلى المحلّ والمخصِّص : وهو الأعراض .

ـ وقسم مفتقرٌ إلى المخصِّص دون المحلِّ : وهو الأجرام .

---

(1) في (ن ب) القائلين .

(2) لفظ الجلالة غير موجود في (ن أ) .

(3) في (ن ب) بمقدمة .

(4) أي: الموجودات بالنسبة إلى المحلّ والمخصّص .

(5) في (ن أ) إلاّ.

[قوله][1]: إلَى المَحلِّ والمُخَصّصِ[2]، قدّمه على ما بعده؛ لأنّه ضدّ الأوّل وعكسه.

قوله: الأَعْرَاضُ، بفتح الهمزة والعين المهملة، جمع عَرَض بفتحها، وهو ما يقوم بغيره[3].

قوله: دُونَ المَحلِّ، قدّمه على ما بعده لمشاركته ما قبله في الاحتياج إلى المخصّص.

قوله: والأَجْرَامُ، جمع جِرم بالكسر، وهو ما أخذ[4] قدر ذاته من الفراغ، لا ما له قيام بذاته – كما قاله بعضهم –؛ لعدم منعه.

ـ وقسمٌ موجودٌ في المحلّ، ولا يفتقر إلى مخصِّص: وهو صفات مولانا جلّ وعزّ.

مراده بالمحلّ : الذات التي تقوم بها الصفات، لا المكان الذي يجاوره الأجسام .

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) قال الشيخ الملالي: المراد بالمحل الذات والمراد بالمخصص الفاعل. ينظر: شرح أم البراهين، للشيخ الملالي، ص58 .

(3) الأعراض : جمع عرض بالفتح ، وهو الذي لا يقبل البقاء وإن دام، قال تعالى: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ...الأحقاف، الآية: 24)، أي فلما رأوا العذاب مستقبلهم، اعتقدوا أنه عارض ممطر، أما في الاصطلاح فقد قال ابن فورك: هو الذي يعرض في الجواهر ولا يصحّ بقاؤه، وقيل: هو ما لا يقوم بذاته بل بغيره . ينظر: تفسير ابن كثير للآية السابقة، ج7، ص263، والحدود الأنيقة، لزكريا الأنصاري، ص71، والحدود، لابن فورك، ص88 .

(4) في (ن أ) مأخوذ .

ومعنى قيام الشيء بالمحلّ، أو وجوده في المحلّ : قيامه به على سبيل الاتصاف .

قوله: لا المَكَانُ...إلخ، لمّا كان المحلّ مشتركاً بين المكان الذي نفاه وبين الذات المراد هنا عيّنه، وقرينة التعيين قوله: **ولا يفتقر إلى المخصّص**؛ لأن الذي يوجد في المكان المنفي يفتقر إلى المخصّص .

قوله: قِيَامُهُ بهِ، أي قيام الشيء بالمحل، [فهو من إضافة المصدر لفاعله.

قوله: علَى سَبيلِ الاتّصَاف، أي اتّصاف المحلّ بالشيء] [1] الذي قام به، أي كاتّصاف الجرم الذي قام به البياض مثلاً بكونه أبيض، وكاتّصاف الذات العليّة بكونه قادراً، وعالماً، ومريداً لقيام القدرة والعلم والإرادة به تعالى، ووجُودُها فيه، لا القيام على سبيل التكفّل [بشئون][2] الشخص مثلاً، كقولهم: فلانٌ قامَ بفلانٍ، أي تكفّل له بما يلزمُهُ من الأمور العاديّة، ومنه قيام الله تعالى بعباده؛ لقوله تعالى:((قَآئِمٌ

ومعنى المخصّص : الفاعل المختار، الذي يخصِّص الممكن الحادث بجائزٍ أراده دون جائز لم يرده .

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ))[1] على بعض التفاسير[2].

قوله: ومَعْنَى المخصِّصُ، مبتدأ، خبره **الفاعل،** أي المختار.

قوله: الّذي يُخصِّص...إلخ، بضمّ أوله، وكسر ثالثه، مبني للفاعل، صفة جرت مجرى التعليل؛ لإطلاق المخصّص على الفاعل المختار.

قوله: الحَادِث، الأولى حذفه[3] ليدخل المُمكن المعدوم بتخصِيصِهِ بالوجود، أو بإبقائه في طيّ العدم.

[قوله][4]: بِجَائِز، متعلق بيخصّص.

ومعنى افتقار الشيء إلى المحلِّ، أو وجودُهُ فيه : اتّصاف ذلك المحلّ به .

ومعنى استغناؤه عن المحلّ : أن يكون في نفسه ذاتاً موصوفاً بالصفات لا صفةً .

---

(1) سورة الرعد ، من الآية: 33 .

(2) ذكر الإمام القرطبي بعد قوله تعالى: (أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ) أنه ليس المقصود بالقيام القيام الذي هو ضد القعود، بل هو بمعنى التولي لأمور الخلق، كما يقال: قام فلان بشغل كذا، فإنه قائم على كل نفس بما كسبت، أي يقدرها على الكسب، ويخلقها، ويرزقها، ويحفظها، ويجازيها على عملها، فالمعنى أنه حافظ لا يغفل. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي (ت671 هـ)، تح : أحمد البردوني، وإبراهيم إطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1964م، ج4، ص322.

(3) في (ن ب) تخدمه .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

ومعنى افتقار الشيء إلى المخصّص: أن يكون حادثاً محتاجاً إلى فاعل يُخصّصه بالوجود بدلاً من العدم الذي كان عليه .

قوله: ومَعنَى افتِقَارُ الشّيءِ...إلخ، الأولى[1] حذفه؛ لأن[2] فيه تكراراً، وقيل: لأن هذه العبارة كالتفسير للأُولَى[3] .

قوله: ومَعْنَى استِغْنَاؤه...إلخ، السين والتاء زائدتان .

قوله: مَوْصُوفاً...إلخ، انظر هل هو من تتمّة الموضوع، أو بيان له؟ وهو الظاهر.

قوله: حَادِثاً، هو مناسب لقوله : **افتقار الشيء** ، وغير مناسب لقوله : **يُخصّص**

فإذا عرفت هذا ، اتّضح لك ما ذكرناه في الأصل أنّ ذات مولانا – جلّ وعزّ – غنيٌّ عن المحلّ والمخصّص ؛ أمّا غناه – جلّ وعلَا – عن المحلّ فلأنّه

---

(1) في (ن ب) الأول .

(2) في (ن ب) لانا .

(3) قال الشيخ حمزة التارزي: الظاهر أنّ هذا تكرار مع قوله آنفاً: ومعنى قيام الشيء بالمحلّ، أو وجوده في المحلّ قيامه به على سبيل الاتصاف، اللهم إلاّ أن يكون مراده الإشارة إلى اختلاف العبارة، وأنّه يفسّر بتفسيرين؛ فتأمّل. ينظر: مخ حاشية على المقدمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 48 .

بالوجود..إلخ، لمَا فيه من تحصيل الحاصل؛ ولو قال: يخصّصه بالمقدار المخصوص، والمكان المخصوص، والصفة المخصوصة دون مقابلها بدل بالوجود[1]...إلخ لكان[2] أولى.

قوله: فإذَا عَرَفْتَ هَذَا ، أي تلك الاصطلاحات في معاني [تلك] [3] الألفاظ المتقدّمة .

قوله: أنّ ذَاتَ، هو بيان لما ذكرناه على حذف [من، أي][4] من أنّ ذاتَ مولانا...إلخ[5].

ذات موصوف بالصفات العليّة، وليس بصفةٍ؛ إذ لو كان صفة لاستحال أن يتّصف بالصفات الوجوديّة – وهي صفات المعاني – وبلوازمها – وهي الصفات المعنويّة– كيف والبرهان القطعيّ دلّ على وجوب اتّصاف مولانا – جلّ وعزّ– بصفات المعاني

---

(1) في (ن أ) بالوجوب .

(2) في (ن ب) كان .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) قال الشيخ حمزة التارزي: قوله: **أنّ ذات مولانا...الخ**، بفتح همزة أنّ المشدّدة، وهو بيان لما الموصولة في قوله: **ما ذكرناه في الأصل**، على حذف حرف الجرّ، أي من أنّ ذات مولانا...الخ، إذ حذف الجار مع أن المشدّدة والمخفّفة قياس مطّرد إذا أمن اللبس كما هنا، أمّا إذا خيف اللبس امتنع الحذف كما في: رغبت في أن تفعل، أو عن أن تفعل؛ لإشكال المراد بعد الحذف، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ...النساء، الآية: 127 ﴾، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أنّ الحذف لأجل الإبهام؛ ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ، ومن يرغب عنهنّ لذمامتهنّ، والله أعلم. ينظر: المصدر السابق، لوحة: 48.

قوله: ذَاتٌ موْصُوفٌ[1]**...إلخ**، فيه قياسٌ تقديره: الله تعالى ذات موصوف بالصفات، وكلّ ذات...إلخ فهو غنيّ عن المحلّ، الكبرى مسلّمة، والصغرى دليلُها: إذ لو كان صفةً لاستحال...إلخ، بيان الملازمة أن الصفة لا تتصف بصفة ثبوتيّة غير نفسيّة لما سيأتي.

قوله: الوُجُودِيّة، أي غير النفسيّة، أمّا هي والسلبية فتتّصف[2] بهما الصفات، فتقول: القدرة مثلاً موجودةٌ قديمةٌ .

قوله: كَيْفَ...إلخ، دليلٌ لبطلان التالي ، استفهام إنكاري ، فيه معنى التعجّب ، **وهي: القدرة، والإرادة، العلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام، وبلوازمها: وهي كونه تعالى قادراً، ومريداً، وعالماً، وحيًّا، وسميعاً، وبصيراً، ومُتكلّماً ؟!.**

---

(1) قال الشيخ الملالي: فمعنى القيام بالنفس، نفي احتياجه تعالى إلى ذات يقوم بها، كما يقوم العرض بالجرم، ونفي احتياجه تعالى إلى الفاعل، فلو افتقر تعالى إلى ذات يقوم بها لزم أن يكون تعالى عرضاً، وهو محال، ولو افتقر إلى فاعل لكان حادثاً، وهو محال، فوجب أن يكون تعالى ذاتاً موصوفة بصفات الكمال، غنيّة عن الاحتياج إلى شيء، وغيره من الخلق مفتقر إليه قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، فاطر، الآية:15) وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ (2) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (3) وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾، الإخلاص، الآية: 2-4)، والصمد: هو الذي يحتاج إليه غيره، ولاشك أن كل مخلوق مفتقر إليه تعالى. ينظر: شرح أم البراهين، للشيخ الملالي، ص58 .

(2) في (ن ب) تتصف .

والواو في: **والبرهان:** للحال، أي كيف يتأتّى ويُمكن[1]، ويُتعقّل[2] استحالة [اتصاف مولانا بالصّفات الوجوديّة...إلخ، والحال أن البرهان دلّ على وجوب][3] اتصافه بذلك، ولا يخفى على ذي لُبٍّ [4] ما في التعبير بأداة الاستفهام التعجّبيّ من المبالغة في استبعاد [5] التالي عن ساحة الإمكان؛ وحاصِلُ قوله: **إذ لو كان صفة...إلخ:** استدلالٌ على ما تضمّنتهُ الصغرى في القياس من أنّه ليس بصفة بقياس استثنائي حذفت استثنائيته استغناءً بدليلها عنها، والمطلوب فيه نقيض المقدّم، وهو كون الإله ليس بصفة.

ودليل استحالة اتّصاف الصفة الوجوديّة ولوازمها أنّ الصفة لو قبلت أن تقوم

---

(1) في (ن ب) يمكن .

(2) في (ن أ) يتعلق .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(4) ذي لُبٍّ: أي ذي عقل ، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ)، سورة الزمر، من الآية: 21.

(5) في (ن ب) إسناد .

قوله: ودَلِيلُ...إلخ، مبتدأ[1]، خبره: **أن الصفة...إلخ**[2].

قوله: الوُجُوديّة، أي غير النفسيّة – كما تقدّم – خصّص الدليل بالصفات الوجوديّة، أي غير النفسيّة، لما قال في الصغرى: من أنّ النفسيّة والسلبيّة تتّصف بهما الذوات والمعاني[3]؛ وذلك لأنّ النفسيّة راجعة إلى حقيقة موصُوفها، فلا تسلسلَ لها، وأما السلبية فلا تَقَرُّر لها في الوجود الخارجي حتى يلزم عليه التسلسل، ودخول ما لا نهاية له في الوجود.

فإن قيل: لأي شيء اتصفت[4] الصفة بالنفسية دون المعنوية مع استوائها في الحال؟.

فالجواب: أن الحال النفسية لا تستلزم المحال، والحال المعنوية تستلزم المعاني؛ لأنّ حكم المعنى يستلزمه – كما هو معلوم –، فلو اتصفت القدرة مثلاً بالقادرية لزم ثبوت قدرة للقدرة لما تقدم، وهو يؤدّي إلى التسلسل المحال. انظر السكتاني[5].

بها الصفات الوجوديّة كما تقوم بالذات، لزم أن لا تعرى عنها كالذات ؛ إذ القبول

---

(1) في (ن ب) ممدى .

(2) أي قوله: لأنّ الصفة القائمة بالصفة على هذا التقدير يلزم أن تكون هي أيضاً قابلة للصفة كالأُولى .

(3) بالمعنى من شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص33 .

(4) في (ن ب) اتصف .

(5) لم أقف على هذا النص في مخطوط حاشية الشيخ السكتاني التي بين يدي، ولا في كتابه التحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة .

[قوله][1]: لا تَعْرَى، بفتح الراء مضارع عرِيَ بكسرها، بمعنى زالت عنه ثيابُهُ، وتجرّد عنها في المحسُوس، بمعنى[2] تجرّد الشيء المعقول عن معنى[3]، وأما عرَى بفتح الراء – [أي][4] في الماضي، وضمُها في المضارع – فمعناه نزَل، وقد نضّم الأصلين الأجهوري[5]– رحمة الله تعالى – فقال:

عرَا بفتح الراء معناه نزَل *** والضمّ فيه فمضارع حصل

أما عرِي بكسرها يعرى برا *** معناه زال عنه ثوبه حذا ا.هـ.

[قوله][6]: إذ القُبُولُ...إلخ ، بيان للملازمة، زاد في شرح الصغرى عقب قوله: عنها: أو عن ضدها [7] ، وهو إشارة للقاعدة: أن القابل للشيء لا يخلوا عنه ، أو عن مثله، أو عن ضدّه ، وهي معترضة – كما ذكره المحقّق السكتاني – فإنّ الماء

.....

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) في (ن ب) ومعنى .

(3) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ع ر ي)، ص1310.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(5) لم أقف عليه .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(7) ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص49 .

والهواء لا لون فيهما أصلاً، وإنما الأولى في الاستدلال في استحالة قيام المعنى بالمعنى[1] أنّه لو صحّ ذلك فلا يخلُوا إمّا أن يكون مثلاً[2]، وإمّا[3] أن يكون ضدًّا، [وإمّا أن يكون خلافاً][4]، والأقسام باطلة؛ أما الأول: فلأنه يلزم عليه أن يكون العلم عالماً، والقدرة قادرةً، والبياض أبيض، وذلك محال، وفيه أيضاً اجتماع [5] المثلين، وفيه أيضاً التخصيص من غير مخصّص؛ لأنّ المثلين متساويان في الحقيقة؛ فليس أحدهما محلاً للآخر بأولى من العكس.

وأما الثاني: فلِأنّ الضّدّيْن متساويان لأنفسهما، فقيام أحدهما بالآخر يوجب عكس حُكمه، فيكون العلم جاهلاً، والقدرة عاجزةً، والإرادة كارهةً، وهو محال.

وأما الثالث: فَلِأنّ نسبة المخالفات نسبةٌ واحدةٌ، فلا اختصاص لبعضها دون بعض، ويلزم عُموم الجواز في كلّ مخالف، فيقوم السواد بالحركة، والعلم بالبياض وغير ذلك

نفسيٌّ لا يتخلّف ، وذلك يستلزم دخول ما لا نهاية له في الوجود ؛ لأنّ الصفة

---

(1) وقد قرّر ذلك الإمام المقترح، وعرض الاستدلال في استحالة قيام المعنى بالمعنى. ينظر: شرح الإرشاد، للإمام المقترح ، ج1، ص200-202 .

(2) في (ن ب) مثالاً .

(3) في (ن أ) أو .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) في (ن أ) إجماع .

مما يُعلم بطلانه، وإذا تبيّن لك بما ذكرتُه – بطلان قيام المعنى [بالمعنى][1]–، لزم منه بطلان[2] قيام حُكمه بمعنى آخر، ولا كذلك الحال النفسية؛ فإنه[3] لا مانع من اتصاف المعنى بها، إذ ليست معللة بأمر آخر زائد على الذات ا.هـ انظر السُّكتاتي[4].

قوله: وذَلِكَ، أي لزوم عدم تعرّي الصفة عن[5] الصفة كالذات...إلخ

قوله: دُخُولُ مَا، أي موجود.

[قوله][6]: له، خبر **لا**.

قوله: [فِي][7] الوُجُودِ، متعلّق بدخول.

قوله: لأنّ الصّفَةَ...إلخ، تعليل لكون عدم التعري المذكور، يستلزم[8] دخول...إلخ.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) في (ن ب) بطلانا .

(3) في (ن ب) من أنه .

(4) ينظر: مخ حاشية على الصغرى، للشيخ عيسى السكتاني، لوحة: 96، 97 .

(5) في (ن ب) على .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(8) في (ن ب) ويلزم .

القائمة بالصفة على هذا التقدير يلزم أن تكون هي أيضاً قابلة للصفة كالأولى، فيلزم أن لا تعرى عن الصفة، ثمّ ننقُلُ الكلام إلى الصفة القائمة بها، فيلزم فيها أيضاً ما يلزم فيما قبلها، وهكذا إلى ما لا نهاية له .

وأمّا غناه – جلّ وعلاَ – عن المخصِّص – وهو الفاعل الموجد – فلأنّه واجب الوجود ؛ فلا يتصوّر في العقل عدمه في الأزل ؛ لوجوب قدمه ، ولا فيما لا يزال ؛

قوله: عَلَى هَذَا التّقدِيرِ، أي تقدير قبول الصفة [لا][1] تقوم بها...إلخ.

قوله: هَوَ الفَاعِل...إلخ، تفسيرٌ للمخصّص، وهو زيادة بيانٍ، وإلاّ فقد تقدّم معناه.

قوله: فلأنّه واجِبُ الوُجُودِ، أشار به إلى قياس من الشكل الأوّل، تقريره: الله[2] تعالى تعالى واجب الوجود، [وكل واجب الوجود][3] غنيّ عن[4] المخصّص، دليل الصغرى الصغرى معلوم، والكبرى ما يذكره بعد.

قوله: لا يُتَصوَّرُ...إلخ، صفة لواجبِ الوجود.

قوله: فِي الأزَلِ، صلة لعدمه[5].

قوله: لوُجُوبِ قِدَمِه، علة لعدم تصوّر عدمه في الأزل.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن ب) والله .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) في (ن ب) غير من .

(5) في (ن ب) **قوله: في الأول**، صفة لقدمه .

لوجوب بقائه؛ إذ لو قَبِل – جلّ وعلا – العدم أزلاً وأبداً لزم أن يكون جائز الوجود، وكلّ جائز الوجود فهو مفتقر إلى فاعلٍ موجدٍ يخصِّصُهُ بالوجود بدلاً عن العدم ، وإذا لزم على هذا التقدير افتقار موجدِ العوالم إلى فاعلٍ ، لزم افتقار فاعله أيضاً إلى فاعل ؛ لتماثلهما في الألوهيّة، ثمّ كذلك أبداً ، فإنْ انْحَصَرَ عَدَدُ الفاعلين

[قوله][1]: إذْ لَوْ قَبِلَ...إلخ، دليل لعدم تصوّر العدم...الخ.

قوله: أزَلاً وأبَداً، لفٌّ ونشرٌ مرتّب[2] لقوله: **في الأزل، وفيما لا يزال.**

[قوله][3]: لزِمَ أنْ يكُونَ...إلخ، بيان الملازمة أن كلّ ما يقبلُ العدم لا يكون وجوده إلاّ جائزاً .

قوله: لتَمَاثُلِهما[4]...إلخ، بيان الملازمة .

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) اللف والنشر: هو ذكر متعدد على سبيل التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه، ويكون مرتباً إذا ذكر ما لكل واحد على الترتيب، كقوله تعالى: (وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ...القصص، الآية: 73). ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، ج2، ص185.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(4) في (ن ب) لتماثلها .

قوله: ثُمَّ كَذَلِكَ، أي وهو افتقار فاعل الفاعل إلى موجد للتماثل.

لزم الدور، وإن لم ينحصر العدد لزم التسلسل، وكلاهما مُستحيل .

قوله: لزِمَ الدَوْرُ ، وهو: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، إما بمرتبة، كتوقف [1] [أ][2] على ب،[أو العكس] [3]، أو بمراتب، كتوقف أ على ب، و ب على ج، و ج على أ.

قوله: والتّسلْسُل، وهو: ترتّب أمور غير متناهية.

قوله: وكِلاهُمَا...إلخ، أي وإذا استحال الدّور والتسلسل استحال انحصار[4] العدد وعدم انحصاره[5]، وإذا[6] استحال ما ذكر استحال لزوم افتقار فاعله إلى فاعل، وإذا استحال ما ذكر [استحال افتقار موجد العالم إلى فاعل يخصّصه][7]، وإذا استحال ما

---

(1) في (ن ب) كتقرب .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) في (ن ب) إنها من .

(5) في (ن ب) اقتصاره .

(6) في (ن ب) وإنما .

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

ما ذكر استحال أن يكون جائز [الوجود][1]، وإذا استحال ما ذكر استحال أن يقبل العدم

وأيضاً لو كان الإله جائزاً مفتقراً إلى الفاعل لزم حدوثه وعجزه كسائر الحوادث، وذلك يبطل الألوهيّة.

ويلزم أيضاً على هذا التقدير التمانع بينه وبين فاعله؛ إذ كل واحدٍ منهما يجب له من عموم القدرة والإرادة ما يجب لصاحبه، ويلزم أيضاً على هذا التقدير التحكم،

أزلاً وأبداً، وإذا استحال ما ذكر وجب له القدم والبقاء، وإذا وجب له ما ذكر، وجب وجوده، وإذا وجب وجوده، وجب له الغنى عن المخصّص، وهو المطلوب.

قوله: وأيْضاً لَو كَانَ، أي أرجح رجوعاً إلى دليل استحالة افتقار موجد العالم إلى فاعل.

قوله: لزِمَ حُدُوثُه، بيان لملازمة التماثل، المشار إليه بقوله: **كسائر...إلخ.**

قوله: وذلِكَ يُبْطِل...إلخ، أي لزوم حدوثه يبطل ألوهيّته؛ للمنافاة بين القدم اللازم للألوهية[2] والحدوث .

---

(8) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(1) في (ن ب) للأوهية .

قوله: إذْ كُلّ...إلخ، بيان للتمانع[1] .

قوله: مِن عُمُومِ...إلخ، بيان ما وجب قدم عليه.

والترجيح بلا مُرجّح، إذ ليس تقدير أحدِ الإلهين مفعولاً لصاحبه بأولَى من تقديره فاعلاً له .

وبهذا الدليل الذي اتّضح لك من وجوب غنى مولانا – تبارك وتعالى – عن المخصّص، يتّضح استحالة كونه – تعالى – من جنس الأجرام المُتحيّزة؛ لوجوب

قوله: والتّرْجِيح، عطف تفسير، أو لازم.

قوله: إذْ لَيسَ، تعليل للزوم التحكم.

قوله: وبِهَذا الدّلِيل، أي جنسه، لأنّها أربعة، وهو متعلّق[2] بيتّضحُ بَعده، أي يتّضح لك استحالة كونه...إلخ، بهذا الدليل...إلخ.

قوله: مِنْ وُجُوبِ...إلخ، من بمعنى على، كقوله[3] تعالى: (([وَنَصَرۡنَٰهُ][1]مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ))[2] أو بيان لمحذوف، أي الدليل الواضح على ما تقدّم من وجوب الغنَى...إلخ.

---

(2) أي التمانع بينه وبين فاعله.

(1) في (ن ب) وهي متعلقة .

(2) في (ن أ) قوله .

قوله: المُتَحيِّزة[3]، وصف كاشف للأجرام.

الحدوث لجميعها، واحتياجها إلى مُخصّص يخصّصها بالوجود بدلاً عن العدم، وبالمقدار المخصوص بدلاً عن غيره، وبالمكان المخصوص، والزمان المخصوص، والصفة المخصوصة، والجهة المخصوصة بدلاً عن مقابلاتها .

وبهذا أيضاً تعرفُ تنزّهه – تعالى – عن خواص الأجرام من المقادير، والأزمنة

قوله: بالمِقدَارِ، كالطول والعرض وبينهما[4].

قوله: والمَكَانِ، هو الذي ينتقل عنه الجسم، ويحلّ فيه، ويسكن فيه، فيلاقيه بالنفوذ، والمماسّة، والخلاف فيه بين المتكلمين والحكماء مشهور.

قوله: والزَّمَانِ، وهو عند أهل السنة مقارنة متجدّد [موهوم][5] بتجدّد معلوم، كآتيك طلوع الشمس[6].

قوله: مُقَابَلاتِهَا، يشير به إلى الممكنات الآتية.

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) سورة الأنبياء ، من الآية: 77.

(5) في (ن ب) المتحيز .

(1) في (ن ب) بينهما .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(3) فإذا قرن الأول الموهوم وهو الإتيان بالثاني المعلوم وهو طلوع الشمس زال الإيهام من الأول.

قوله: عَن خَواصِ الأجْرَامِ[1]؛ لأنّ نفي الملزوم يُؤذن بنفي اللازم المساوي.

والأمكنة، والأعراض المتغيّرة، والجهات، فلا مِثلَ له – تبارك وتعالى – في الوجود الخارجيّ، ولا في التقدير العقليّ، ولا الوهميّ، ولا الخياليّ .

قوله: المُتَغيّرة، وصف كاشف للأعراض؛ لأنّ مذهب أهل السنة – رضي الله تعالى عنهم – العرض لا يبقى زمناً[2].

قوله: فَلا مِثْلَ لَه، جواب الشرط مقدر، أي وإذا تنزّه عن الأجرام وخواصها فلا مِثْل له.

قوله: فِي الوُجُود الخَارِجِي[3]، أي أنه – تعالى – لا مِثْل له في الوجود الخارجي.

قوله: التَّقدِير[1] **العَقليّ**، أي أنه لا يتأتى للعقل، ولا يمكنه أن يقدّر تقديراً صحيحاً، صحيحاً، ويَحكُم بإمكان مماثلٍ له – تعالى – في ذاته، ولا في صفاته، وإن لم يوجد في الخارج لمعارضة البرهان القاطع لذلك.

---

(4) وهي المقادير، والأزمنة، والأمكنة، والأعراض المتغيرة ، والجهات.

(1) قال الشيخ حمزة التارزي: ومذهب أهل السنّة أن العرض يستحيل بقاؤه آنين فأكثر؛ بل كلّما وجد انعدم، ويتجرد مثله بإرادة الله تعالى، وأما مشاهدة بقائه فأمر وهْمِيّ سببه تجرّد الأمثال. ينظر: مخ حاشية على شرح المقدّمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 49 .

(2) في (ن ب) الخاص أو .

قوله: الوَهْميّ، الفرق بين الوهميّ والخياليّ – كما قال السعد – أن الوهميّ يثبُت

وأمّا ما ذكرناه من افتقار القسم الثاني – وهو الأعراض: أي الصفات القائمة بالأجرام ، من ألوان ، وطعومٍ ، وروائح ، وحركاتٍ ، وسكناتٍ وغيرها – إلى المحلّ

في الذهن، والخيالي لا يثبُت [ا.هـ][2][3].

قوله: مَا ذكَرْنَاهُ[4]، أي في المتن من قوله: **وقسم مفتقر...إلخ.**

قوله: مِنِ افتِقَار...إلخ، بيان لما ذكرناه.

قوله: مِنْ ألوَانٍ...إلخ، بيان للصفات[5] القائمة.

---

(3) في (ن أ) التقديم .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) الخيال: هو قوة في آخر التجويف المقدم يجتمع فيها مثل: وتبقى فيها بعد الغيبة عن الحس المشترك فهي خزانته، والوهم: قوة مرتبة في آخر التجويف الأوسط من الدماغ، لا في مؤخره ، بها يدرك المعاني الجزئية الغير المحسوسة، أعني التي لم يتأدى إليها من طرق الحواس، وإن كانت موجودة في المحسوسات، كعداوة زيد، وصداقة عمرو. ينظر: شرح التلويح على التوضيح، للإمام السعد، ج2، ص316.

(3) في (ن ب) ما ذكرنا .

(4) في (ن أ) للصفة.

قوله: وغَيْرِهَا، أي كالاجتماع والافتراق الذيْنِ هما مع الحركة والسكون، يعبّر عنها المتكلمون بالأكوان.

قوله: إلى المَحَلِّ...إلخ، متعلّق بافتقار.

والمخصّص، فظاهر؛ لأنّها لمّا كانت صفاتٍ استحال أن تقوم بأنفسِهَا؛ بل لا يمكن أن تكون موجودةً إلاّ في محلٍّ، أي ذاتٍ تقوم بها، ولما كانت حادثةً وجب افتقارها إلى مُخصّص مُوجدٍ لها .

قوله: فظَاهِرُ، جواب أمّا.

قوله: لأنّهَا لَمّا...إلخ، تعليل للحكم بالظهور، أو تنبيه[1] كما تقدّم .

قوله: بَلْ لا يُمْكِن...إلخ، تصريح بما علم من قوله: **استحال...إلخ**، وحاصل كلامه: أنّه قياس من الشكل الأوّل قائلاً: الأعراض يستحيل أن تقوم بنفسها، وكلّ ما استحال قيامه بنفسه وجب افتقاره إلى محل يقوم به؛ ينتج: الأعراض يجب افتقارها إلى محلّ تقوم به، وهو المطلوب .

قوله: ولمّا كَانَت حَادِثَةً...إلخ، هو استدلال على افتقار الأعراض إلى المخصّص من الشكل الأوّل أيضاً نصّه: الأعراض حادثة، وكلُّ حادثٍ يجب افتقاره إلى

---

(1) في (ن ب) تشبيه .

المخصّص؛ ينتج الأعراض يجب افتقارها إلى المخصّص، وفي قوله: **لمّا كانت حادثة،** إشارة إلى أنّ علّة احتياج[1] المُمكن إلى الفاعل هو الحدوث، وهي أحد طرق أربعة – كما يأتي ذكرُها إن شاء الله تعالى –.

وأمّا ما ذكرناه من افتقار القسم الثالث – وهو الأجرام – إلى المُخصّص دون المحلّ، فلأنّها لمّا كانت حادثةً، بدليل لُزومها للأعراض الحادثة من حركةٍ وسكونٍ وغيرهما ، لزم افتقارها إلى مُخصّص مُوجدٍ لها ابتداءً ، ومُمِدٍّ لها بموالاة خلق

قوله: وأمّا مَا ذَكَرنَاهُ...إلخ، أي من قوله في المتن: **وقسمٌ مفتقرٌ إلى المخصّص دون...إلخ .**

قوله: فلأنّها لمّا كانَت...إلخ، هو استدلال على افتقار الأجْرَام إلى المخصّص؛ قياس[2] من الشّكل الأوّل، تقريرُهُ: الأجرام حادثةٌ، صغرى، دليلها: ملازمة الأجرام للأعراض الحادثة – كما [أشار][3] إليه بقوله: **بدليل لزومها للأعراض...الخ** –، وكلّ حادثٍ مفتقرٌ ابتداءً ودواماً إلى مخصّص، كبرى دليلها: ما عُلِم وتقرّر من

---

(2) في (ن ب) الاحتياج .

(1) في (ن ب) فقياس .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

البرهان أنّ كلّ حادثٍ لابدّ له من مُحدِث؛ ينتج: الأجرام مفتقرة إلى المخصّص ابتداءً للإيجاد، ودواماً للإمداد بالأعراض.

قوله: لَزِمَ[1]...إلخ، بيان الملازمة استحالة ترجيح أحد المتساويين على مقابله بلا مرجّح.

أعراضها دواماً، فافتقارها إذاً إلى مولانا – جلّ وعلَا – لا يمكن أن تعرى عنه ابتداءً ولا دواماً .

قوله: فافتِقَارُهَا...إلخ، تفريع[2] على قوله: **مُوجِدٍ[3] لها ابتداءً [ومُمِدٍّ][4]...إلخ[5]**.

قوله: لا يُمْكِن...إلخ، خبر افتقارها، وفي كلام المصنف هذا إشارة – كما قال بعضهم – إلى[6] جوابِ ما أُورد على تعليل الاحتياج بالحدوث[من أنّ القول بالتعليل المذكور يستلزم استغناء الحادث عن المؤثر بعد حدوثه؛ لأنّ الحدوث][7]:

---

(3) في (ن ب) لزوم .

(1) في (ن أ) ترفيع .

(2) في (ن ب) موجود .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) أي قوله: لزم افتقارها إلى مخصّص موجد لها ابتداءً، ومُمِدٍّ لها بمُوَالاةِ خلق أعراضها دواماً .

(5) في (ن ب) إشارة إلى بعضهم الجواب .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

هو الخروج من العدم إلى الوجود، وقد[1] انقطع بمجرد الوجود، والجواب ما ذكره المصنف من أن دوام الاحتياج لازمٌ، ضرورةَ أنّ شرط بقاء الجواهر تعاقُب الأعراض عليه، وهي دائمة التجدّد؛ فيلزم أن الجوهر في وجوده دائم الافتقار إلى الموجد[2] ا.هـ.

وأمّا وجوب غنائها عن المحلّ فلأنّها ليست بصفاتٍ؛ بل هي ذوات موصوفة

قوله: وأمّا وُجُوب غنَائِهَا، أي الأجرام، وفي بعض النسخ: غنائه بالتذكير، أي [غناء] [3] القسم الثالث.

قوله: فَلأنّها لَيْسَت بِصِفَاتٍ، هو استدلال على وجوب غناء الأجرام عن المحل بقياسٍ اقترانيٍّ مركّبٍ، قائلاً: الأجرام ليست بصفات – وهو ظاهر–، وكلُّ ما ليس بصفة فهو ذاتٌ موصوفةٌ[4] بالصفات، بناء على انحصار العالم في الأجرام والأعراض، وإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر؛ ينتج: الأجرام ذواتٌ موصوفةٌ بالصفات.

---

(7) في (ن ب) ومن .

(8) في (ن ب) الموجود .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن ب) موصوف .

فَخُذْ هذه النتيجة واجعلها صغرى لقياس آخر، هكذا: الأجرام ذوات موصوفة بالصفات، وكلّ ما هو ذات موصوف بالصفات فهو غنيّ عنِ المحلّ؛ ينتج: الأجرام غنيّة عن المحلّ، وهو المطلوب، ودليل كبرى القياس الثاني ما ذكره من القياس الاستثنائي بقوله: **فلو قام...إلخ.**

قوله: بَلْ هِيَ...إلخ، انتقال بإبطال، أو إضراب بحسب النفي والمنفي.

فلو قام جِرمٌ منها بجِرمٍ آخر لزم أن يتّحد حيّزهما، وذلك يستلزم أن يكون الجرمان جرماً واحداً، وذلك لا يعقل .

وأيضاً لو افتقر الجرم إلى محلٍّ كافتقار العرض إليه ، لزم الترجيح بلا مرجِّح؛

قوله: لَزِم أَن يتّحِد[1]...إلخ، بيان الملازمة أنه لو لم يكن كذلك لم يكن قيام؛ بل مجاورةٌ ومماسَّةٌ.

قوله: وذلِكَ يَستَلزِمُ...إلخ، دليل لبطلان التالي، وإذا بطل التالي[2] بطل المقدّم، وهو قيام جرمٍ بجرمٍ، فصحّ غناه[3] عن المحلّ الذي هو كبرى القياس الثاني، لا يقال:

---

(1) في (ن ب) يتجرد .

(2) في (ن ب) التاني .

(3) في (ن ب) عناؤه .

هذا القياس الاستثنائي[1] المستدلّ به على الكبرى إنّما أنتجَ صحّة انتفاء قيام الجرم بالجرم، وبقِيَ قيام الجرم بالعرض؛ لأنّا نقول: العرض قام البرهان على استحالة قيامه بنفسه، فقيام غيره به أولى ا.هـ.

قوله: كافْتِقَارِ...إلخ، بيان للواقع، وإيضاح[2].

إذ ليس جعلُ أحد الجرمين محلّاً للآخر بأولى من العكس.

وأيضاً يلزم في محلِّه من الافتقار إلى محلٍّ ما لزم فيه، فإن كان الحال محلّاً أيضاً لمحله لزم الدور، وإن كان لغيره لزم التسلسل، ودخول ما لا نهاية له في الوجود .

وأمّا ما ذكرناه في القسم الرابع – وهو صفات مولانا جلّ وعزّ – من وجوب

قوله: إذْ لَيْسَ...إلخ، بيان للملازمة.

قوله: وأَيْضاً، وهو دليل ثالث على استغناء الأجرام عن المحل.

قوله: مِنَ الافتِقَارِ إلى محلٍّ...إلخ، أي للتماثل بينهما؛ فيجب استواؤهما في جميع الصفات النفسية، وهو بيان قُدّم على مبنيه، الذي هو ما لزم فيه.

---

(4) في (ن ب) الثاني .

(5) وهو الدليل الثاني على وجوب استغناء الأجرام عن المحل، وجملة: **لو افتقر الجرم** عطف على جملة: لو **قام جرم...إلخ**، الأولى، وذلك لزيادة التأكيد والبرهان .

قوله: دُخُولُ مَا لا نِهَايَةَ...إلخ، عطف لازم على ملزوم.

قوله: مِنْ وُجُوبِ قِيَامِهَا...إلخ، بيان لما ذكرناه، أما القيام بالذات العلية فأخذه من قوله: **موجود في المحل**[1]، وأما وجوبه فانظر من أين أخذه من المتن؟[2].

قيامها بذاته العليّة، ووجوب غناها عن المُخصّص؛ فلأنّ كونها صفاتٍ يوجب استحالة قيامها بأنفسها؛ لما يلزم عليه من قلب الحقائق؛ إذ حقيقة الصفة تستلزم موصوفاً يتّصف بها، فلو قامت بنفسها لم تكن صفةً، لكن مفارقَةُ الصفة لحقيقتها

قوله: فَلأنّ...إلخ، جواب أمّا، دليل على وجوب قيام الصفات العليّة بذاته تعالى، وأما دليل استغنائها عن المخصّص[3] فلم يذكره المؤلف هنا.

قوله: لِمَا[4] يَلْزَمُ عليْهِ، علة لإيجاب استحالة قيامها بنفسها.

---

(1) أي قوله في المتن: وقسمٌ موجود في المحلِّ.

(2) قال الشيخ حمزة التارزي: ولعلّه من التعبير بالجملة الاسمية، والله أعلم. ينظر: مخ حاشية الشيخ حمزة التارزي على شرح المقدمات، لوحة:51.

(1) والدليل على استغناء صفاته – تعالى – عن المخصص: أنه لا يفتقر إلى مخصّص لا ما كان حادثاً مسبوقاً بعدم، وصفات الله – تعالى– صفات (أزلية أبدية)، ليست حادثة، وبالتالي وجب استغناؤها عن المخصّص.

(2) في (ن أ) لم .

قوله: مِن قَلْب...إلخ، بيان لما يلزم، أي وقلب الحقائق محال، وما أدّى إليه، وهو قيامها بنفسها محال، فثبت قيامها بذاته تعالى، وهو المطلوب.

قوله: إذ حَقِيقةُ الصّفة...إلخ، علة للزوم قلب الحقيقة.

قوله: تَسْتلْزِمُ مَوْصُوفاً...إلخ، صلة موصولٍ اسميٍّ حُذفَ، أي ما يستلزم...إلخ، وهو تفسير باللازم.

قوله: لَم تَكُن صِفَةً، بيان الملازمة؛ لأنّه [لا][1] يقوم بنفسه إلاّ الذوات.

- التي هي الصفة – لموصوفها محال؛ فقيامها إذاً بنفسها الذي استلزم مفارقتها لحقيقة نفسها مُحال.

فإن قلت: قصارى ما أنتج دليلكم أنّ الصفة لا تعقل حقيقتها بدون موصوفها، ولا يلزم من استلزامها موصوفاً بها أن تقوم بذلك الموصوف؛ لاحتمال أن تكون صفةً لموصوفٍ لا تقوم بها .

فالجواب: أنه لا معنى لكونها صفةً لموصوفٍ إلاّ قيامها به؛ إذ لو لم تقم به لم يمكن أن تكون صفةً له دون غيره ؛ لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجّح ؛ فلو لم

قوله: فإنْ قُلْتَ، وارد على قوله: **[حقيقة][2] الصفة تستلزم موصوفاً.**

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

قوله: قُصَارَى، أي منتهى وغاية، يقال: قصارى منازل فلان كذا، أي آخرها ونهايتها، كأنه قصد عندها، أي جلس فلم يتجاوزها.

قوله: لاحْتِمالِ، علّة لعدم استلزامها، أي الصفة موصوفاً.

قوله: إذْ لَوْ لَمْ...إلخ، علّة ودليل لقوله: **لا معنى...إلخ،** وفيه مصادرة؛ لأنّه أخذ الدعوى جزءاً من الدليل كذا قيل، وفيه نظر.

قوله: لمَا يلزمُ علَيْهِ...إلخ، بيان الملازمة؛ وذلك لأنّ المرجّح هو المحلّ القائمة به، فلمّا انتفى قيامُها به زال الترجيح.

تقم إذاً بموصوفها لم تكن صفة له ولا لغيره؛ لعدم موجب الاختصاص، فقد لزم إذاً من قيامها بنفسها وجود الصفة بلا موصوف، وذلك إبطال لحقيقتها، وذلك عين ما ألزمناه في البرهان السابق .

وإنّما عَدَلْنَا عن ذكر الافتقار إلى الذات في صفات المولى – تبارك وتعالى –؛

قوله: لِعدَمِ مُوجِب...إلخ، بيان الملازمة، أي لعدم ما يوجب اختصاص الصفة بموصوف دون موصوف آخر، والفرق بين قوله: **لو لم تقم**[1] وبين الأول[2] – كما قيل – أن هنا نفاها عن جميع الناس، والأول أثبتها لهم ا.هـ.

---

(1) في (ن ب) تنقل .

(2) أي جملة: **لو لم تقم به** ، الأولى، أو المصدّرة.

قوله: إذاً، أي من عدم موجب[1]...إلخ، أو من هذا الدليل بتمامه.

قوله: وذَلِكَ...إلخ، أي وجود الصفة بلا موصوف.

قوله: وذَلِكَ عَيْن...إلخ، أي الدليل الاستثنائي المتقدّم آنفاً، المشار إليه بقوله: **فلو قامت بنفسها لم تكن صفة...إلخ.**

قوله: وإنّمَا عدَلْنا، أي في المتن عن ذكر الافتقار، أي إلى قولنا[2]: **موجود في المحلّ.**

لأنّ الفقر والافتقار يقتضيان لغةً وعرفاً الحاجة إلى أمرٍ مفقودٍ يطلب حصوله؛ فيقال: الجائع يفتقر إلى الأكل، فإذا أكل وشبع لم يوصف بالافتقار إلى الأكل، وكذا يقال: العريان مفتقر إلى الكسوة؛ فإذا اكتسى لم يطلق عليه الافتقار إلى الكسوة، وقس على هذا.

ولا شك أنّ صفات مولانا – تبارك وتعالى – يستحيل عليها الافتقار؛ لأنّه إن كان لتحصيل وجودها فوجودها حاصلٌ واجبٌ، لا يتصور في العقل عدمه، غنيٌّ عن الفاعلِ أزلاً وأبداً، وإن كان لتحصيل وجود موصوفها – وهو ذات مولانا جلّ وعزّ – فهو حاصل واجب لا يتصوّر عدمه، لا أزلاً ولا أبداً، غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، ومفتقر إليه كلُّ ما عداه، فمعنى الفقر إذاً لا يتصوّر في الذات ولا في صفاتها، فيمتنع إطلاق لفظِهِ على الصفات الأزليّة .

---

(3) في (ن ب) موجوب .

(4) في (ن ب) قول .

قوله: لأنّ الفَقْرَ...إلخ، علّة العدول.

قوله: لأنّه، أي الأمر والشأن، علّة يستحيل.

قوله: لا يُتصوّرُ...إلخ، أي لا يصدق، ولا يحكم العقل، ولا الشرع، وفيه قياسٌ من الشكل الأوّل، وتقريره[1]: الفقر والافتقار لا يتصوّر في حقّ ذات الله، وصفاته، وكلّ ما كان كذلك يمتنع إطلاقه على الله تعالى؛ ينتج: الفقر والافتقار يمتنع إطلاقه على الله تعالى.

وقد غَفِلَ الفَخْرُ، فأساء الأدب،.....

قوله: غَفلَ[2] الفَخْرُ[3]، تلَطّف المصنف – رحمه الله تعالى – مع الفَخْر هنا، وغلّظ عليه في شرح الكبرى قائلاً بعد قول الفِهْرِي[1] نقلاً عنه: هذا مما نستَخِيرُ الله

---

(1) في (ن ب) بقدره .

(1) الغفلة هي متابعة النفس ما تشتهيه، وقيل: الغفلة عن الشيء هي ألا يخطر ذلك بباله، وقيل: هو السهو عن المعلوم، يقال غفل عنه: تركه وسها عنه. ينظر القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (غ ف ل)، ص1039، والحدود الأنيقة، لزكريا الأنصاري، ص68.

(2) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري، الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، المعروف بابن الخطيب الفقيه الشافعي، ولد سنة 544هـ من مصنفاته: مفاتيح الغيب، لوامع البينات، معالم أصول الدين، الآيات، عصمة الأنبياء. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج4، ص 248– 253، والطبقات، للسبكي، ج8، ص 81 ، 82.

[تعالى][2] فيه – يعني القول بإمكانها من حيث ذاتها–، وجزم أخرى[3]، وصرّح – والعياذ بالله – بكلمةٍ لم يسبق إليها؛ فقال: هي مُمكِنَة باعتبار ذاتها ، واجبة بوجوب

.....

_____

ذاته، وضَاهى في ذلك قول الفلاسفة: أنّ العالَم مُمكنٌ باعتبار ذاته، واجب بوجوب مقتضيه. ونعوذ بالله تعالى من زلّة العَالِم ا.هـ[4].

قلت: وأشنع من هذا – والعياذ بالله – تصريحه: بأنّ الذات قابلة لصفاتها فاعلة لها، ومن شنيع[1] مذهبه أيضاً: ردّه الصفات إلى مجرّد نِسَبٍ وإضافاتٍ، وتسميته لها في بعض المواضع مغايرة للذات ا.هـ. انظر بقية كلامه[2]، واليوسي عليه[3].

---

(3) عبد الله بن محمد بن علي، أبو محمد شرف الدين الفهري التلمساني ، فقيه أصولي شافعي، ولد سنة 567هـ، صنف التصانيف المفيدة منها: شرحان على المعالمين، وشرح على التنبيه متوسط مسمى بالمعنى لم يكلمه، وتوفي سنة 658هـ. ينظر: طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، (ت851 هـ)، تح: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، ط1، 1407هـ، ج2، ص107، والأعلام، للزركلي، ج4، ص125.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) في (ن أ) آخرها .

(1) ينظر: شرح معالم أصول الدين، تأليف: شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري، المعروف بابن التلمساني، (ت658هـ)، تح: نزار حمّادي، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر، ط1، 2010م، ص121 ، 122.

وأطلق عليها الفقر إلى الذات العلية؛ نظراً منه إلى استحالة قيامها بنفسها؛ ووجوب قيامها بموصوفها، ولم يَتنبَّهْ إلى ما يوهمه لفظ الفقر والافتقار من فَقْدِ أمرٍ يُحتاجُ إلى حُصولِهِ .

قوله: وأطْلَقَ، تفسير لإساءة الأدب.

قوله: نَظَراً مِنهُ، علة للإطلاق المذكور.

قوله: وُجُوبِ...إلخ، عطف لازم على ملزوم.

---

(2) في (ن ب) يشنع .

(3) ثم قال: مع ما علم أن أئمة السنة يمنعون إطلاق الغيرية في صفاته تعالى؛ لما تؤذن به من صحّة المفارقة، كما يمنعون أن يقال: هي، هو، لما يؤذن به من معنى الاتحاد، والذي قادَهُ إلى أكثر هذه الآراء الفاسدة بإجماع، فِرَارَه من التركيب الذي توهّمَتْهُ الفلاسفة لازماً لثبوت الصفات؛ ولأجل ذلك نفَوْها، هذا مع أن الشيء لا يتكثر بتكثر صفاته، كما لا يتكثر بتكثر اعتباراته. ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي ، ص187 ، 188.

(4) قال الشيخ اليوسي: إنّما قال أشنع لأنّ كون الذات فاعلة للصفات إن كان بالاختيار لزم أن تكون الصفات حادثة؛ لأنّ أثر المختار لا يكون إلاّ حادثاً، مع قيامها بالذات العليّة، وهو قول الكراميّة، ويلزم التسلسل في احتياج الذات إلى صفات أخر توجد بها، وإن كان بالإيجاب فهو قول الفلاسفة – والعياذ بالله تعالى – في كون الصانع موجباً له مختاراً، لكن الفلاسفة يمنعون كون الشيء الواحد من حيث هو واحد، قائلاً وفاعلاً، ومن ثمّ منعوا اتّصاف البارئ بالصفات الحقيقيّة، وتمسّكوا في امتناع الواحد قائلاً وفاعلاً بوجهين، أحدهما: أن القبول أثر ولا يعد أثران عن مؤثر واحد، وثانيهما: أن نسبة الفعل إلى الفاعل بالوجوب، ونسبة القبول إلى القائل بالإمكان، وهما متنافيان. ينظر: مخ حاشية على كبرى السنوسيّة، للشيخ اليوسي، لوحة: 100 .

[قوله][1]: ولَمْ يَتَنبَّهْ، أي يتيقّظ، ويتفطّن، جملة حالية من ضمير أطلق[2] باعتبار علته، أي أطلق عليها ما ذكر؛ لأجل النظر منه إلى ما ذكر، والحال أنه لم يتنبّه إلى ما يوهمُهُ الفقر...إلخ[3].

قوله: مِن فَقْدِ أَمْرٍ[4]...إلخ، بيان ما يوهمه.

والله – سبحانه – المسئُولُ أن يسمَحَ لنا وله ولسائر المؤمنين والمؤمنات، وأن يعامل جميعَنَا دُنيًا وأُخرًى بما هو أهلٌ له من كثرة العَفْوِ والغفران لعظيم الزلّات، ولا يعاملنا بما نحن أهلٌ لَه من النِّقم ، وأنواع العقوبات، والطَّردِ دنيا وأُخرَى عن

قوله: والله المَسْئُولُ، أي لا غيره ، على ما هو مفاد[5] تعريف الجزئيين[6].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن ب) أكلوا .

(3) في (ن أ) إلى آخره .

(4) في (ن ب) فقرا أي .

(1) في (ن ب) معاده .

(2) في (ن ب) الجزء من .

قوله: مِن كَثْرةِ العَفْوِ، بيان لما هو أهله، قال الفخر: ((العفو: هو تركُ العقوبة لمن يستحقها مع عمله[1] بسببها، والمغفرة: هي ستر الذنب على صاحبه حتى لا يحتشم به أصلاً))ا.هـ[2].

قوله: لِعَظِيمِ، صلة الغفران، وصلة العفو محذوفة، أي عنه، أو تنازعاً في عظيم.

قوله: مِنَ النِّقَمِ...إلخ، بيان لما نحن.

قوله: والطّرَدِ، بالجرّ عطف على النّقم.

جميع الخيرات؛ بجاه نبيّه ومصطفاه محمد – ﷺ -، فهو وسيلتنا، وذخيرتُنا الكُبرى، وملجأُنا الأعزُّ الأرفعُ في الحياة وبعد الممات .

قوله: بِجَاهِ، أي قدر، ومنزلة[3]، يتنازعه[4] **يعامِلَنا، وأن لا يعامِلَنا.**

---

(3) في (ن ب) علمه .

(4) ينظر: لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، تأليف: الإمام محمد بن عمر الخطيب الرازي، (ت606هـ)، تح: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، الناشر: المكتبة الشرفية- مصر، ط1، ص161، 162 .

(1) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ج و هـ)، ص1245 .

(2) في (ن ب) يتنازعاه .

قوله: فَهْوَ...إلخ، الفاء مؤذنة بالتعليل، أي إنّما توسّلنا بجاهِهِ؛ لأنّه – صلى الله عليه وسلم – وسيلَتُنا العظمى التي لا وسيلة أعظم منها، وهي – كما في القاموس – : ((منزلة عند المَلِكِ، والدرجة، والقربة))ا.هـ[1].

وذخيرتنا: هو كما قيل: بالذال[2] المعجمة لما يذكر في الآخرة، وبالمهملة لما في الدنيا.

قوله: ومَلْجَأُنَا، بفتح الميم وبالهمزة، أي ملاذُنا الذي نلُوذُ به، ونلجأُ إليه في الدنيا والآخرة .

والله تعالى أعلم، وأسألُه الهداية والتوفيق، وسلوك أحسن طريق، وصلى الله عليه، [وعلى][3] آله وأصحابِهِ الّذين حازُوا نصبَ السّبقِ والتحقيق، اللّهمَّ بجاهِهِ تقبّل منا ما عملنا[4]، واعف عنّا ما جنيْنا...آمين .

مقدِّمة المُمكِنات

والممكنات المتقابلات ستّة : الوجود، والعدم ، والمقادير، والصفات ، والأزمنة،

مبحث الممكنات المتقابلات

---

(3) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (و س ل)، ص1068.

(4) في (ن أ) في الذال .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(6) في (ن أ) علمنا .

ولمّا كان بين المُمكن والمَوجود عموم وخصوص من وجه؛ لاجتماعهما في الأجرام والصفات الوجودية الحادثة، وانفراد الموجود بذات الله – تعالى – وصفاته الوجوديّة الحادثة، وانفراد المُمكِن بالجائز المعدوم[1]، عطف مقدّمة الممكنات على مقدمة الموجودات؛ **فقال: والمُمكِنَاتُ المُتَقابِلاتُ ستّة**، لا غير المتقابلات؛ فهي لا نهاية لها.

قيل: قدّم الوجود على غيره ؛ لأنّه الأصل؛ لأنّ باعتباره يتميّز غيره، ثم عطف عليه ما يلازمُه، الأوّل فالأوّل؛ باعتبار ما يظهر ابتداء [ا.هـ][2].

قوله: سِتَّة[3]، قال بعضهم ما معناه: لا ينقض الحصر بالنكرة والمعرفة، والمبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، ونحو ذلك؛ لأنّها من المُمكنات، وليست واحدة من الستة، **والأمكنة، والجهات** .

ومراده بالمُمكنات: الجائزات المتقابلات، أي المتنافرات التي يقبل الجرم كل واحد

---

(1) في (ن ب) المعلوم .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(3) قال الشيخ حمزة التارزي: أحدها: الوجود والعدم، فهما متنافران، لا يمكن اجتماعهما، والثاني: المقادير كالطول والعرض، فإنّهما متنافران أيضاً، الثالث: الصفات، كالحركة والسكون، والرابع: الأزمنة، كالبكرة والأصيل، والخامس: الأمكنة، كمكّة والمدينة، والسادس: الجهات، كاليمين والشمال. ينظر: مخ حاشية الشيخ حمزة التارزي على شرح المقدّمات، لوحة: 52 .

وأجاب: بأنّها راجعة إلى الصفات ا.هـ. قيل: عطفُ الصّفاتِ على المقادير عطفُ عامٍّ على خاصٍّ .

[قوله][1]: والجِهَاتُ، قيل: عطفُه على الأمكنة من عطفِ الخاصّ على العامّ بدليل: كورة العالم، فإنّه في مكان، ولا جهة له ا.هـ.

وفيه نظَرٌ؛ إذ جملة العالم ليست في مكان ولا جهة، وإلاّ لزَمُ التّسلْسل. انظر السكتاني عند قول شرح الصغرى: وصفات نفسه التخصيص[2]، والتمثيل الصحيح [أن يمثّل][3] بالجماد، مثلاً كالحجر لما قيل: إن الجهة لا تكونُ إلاّ للإنسان، أو لمن له روح .

قوله: الجَائِزَاتِ، [خبر][4] **مرادُهُ**؛ للاحتراز عن المُمكن بالإمكان العامّ[5].

منها قبولاً مساوياً لقبول منافره ، ثمّ مع ذلك اختصّ من كلّ متقابلين متساويين في القبول بأحدهما، وترجّح له على صاحبه ، وغلبةُ أحد المتساويين لمساويه،

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) ينظر: مخ حاشية على الصغرى، للشيخ السكتاني، لوحة: 72 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) في (ن أ) العالم .

قوله: ثمّ مَعَ ذَلِك، أي مع قبول الجرم كلّ واحد من المتساويين...إلخ.

قوله: اخْتُصَّ، أي الجرم.

[قوله][1]: فِي القَبُولِ، متعلّق بالمتساويين.

قوله: بأحَدِهِمَا، متعلّق باختُصّ، والباء داخلة على المقصور عليه، أي الجرم مقصور على أحدِ المتقابِلِيْن، ولا يُجمَعُ بينهما في وقتٍ واحدٍ.

[قوله][2]: وتَرجَّح، عطف على اختص، وضمير **له** عائدٌ على **الجرم**، وفاعل **ترجّح** عائد على **الأحد**، أي ترجَّح أحد المتقابلين للجرم، أي باتصافه به.

قوله: عَلَى صَاحِبِه، صلة ترجّح.

قوله: وغلَبَةُ...إلخ، من إضافة المصدر لفاعله، وكمل بمفعوله الذي هو **مساويه**، ولامُهُ مقويّة.

ورجحانُهُ عليه بلا مُغلِّبٍ ولا مرجِّح مُستحيلٌ؛ لأنّه جمع بين متنافيين: وهما رجحان أمرٍ لنفسه على مقابله، ومُساواته له بنفسه أيضاً؛ فتعيّن إذاً على سبيل القطع واليقين الضروريّ – بعد هذا التأويل – افتقار كلّ جرمٍ إلى مخصِّص ، أي

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

[قوله][1]: وَرُجْحَانُهُ، عطف على غلبة.

قوله: بِلا مُغلّبٍ...إلخ، لفّ ونشر مرتّب، على زنة اسم الفاعل.

قوله: مُسْتَحِيلٌ، خبر غلبة المبتدأ، أو ذكر الخبر لاكتساب المبتدأ التذكير من أحد.

قوله: لأنَّه، أي ما ذكره من الغلبة والرجحان...إلخ، أو ذكره[2] للاكتساب المذكور.

قوله: بنَفْسِه، أي بذاته، أي لا بمرجّح[3].

قوله: فَتَعَيّنَ، مفرّع على قوله: **وغلبة...إلخ**.

قوله: واليَقِينِ، عطف على سبب أو ملزوم.

قوله: بَعْدَ هَذا التّأمُّلِ، المشار به إلى أنّه ضروري انتهاء.

قوله: افتِقَارُ، فاعل تعيّن.

فاعلٍ يُخصّصُهُ بالوجود بدلاً عن العدم، المساوي في القبول والإمكان على قولٍ، أو هو أرجح من الوجود ؛ لأصالته في كلِّ حادثٍ على قولٍ ، ويخصِّصه أيضاً

[قوله][1]: فَاعِلٍ...إلخ، تفسير للمخصّص، تقدّم في بحث الموجودات تفسيرُهُ، إلاّ أنّه أعاده زيادة في الإيضاح.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) في (ن أ) وذكر .

(3) في (ن ب) لا مرجح .

قوله: المُسَاوِي، نعتٌ للعدم .

قولـه: علَـى قَـوْلٍ، أي [علـى][2] قـول الجمهـور، [وهـو المختـار][3]، وهـو متعلّـق بالمساوي.

قوله: لأصَالَتِهِ، علّة لكونه أرجح، أي إنّما كان العدم أرجح في كلّ حادثٍ؛ لكونه أصلاً فيه، لتحقُّقِه بدون فاعل، وعليه فافتقار الجرم إلى المخصّص أظهر، وأولى منه على قول الجمهور؛ لأنّه[4] إذا استحال ترجيح أحدِ المساويين على مقابله بلا سبب، فأحرى استحالة ترجيح المرجوح على مقابله بلا سبب، ثم إنّ القائلين بأرجحيّة العدم على الوجود –كما قال اليوسي–: اختلفوا ؛ فقيل: الممكن أولى بالعدم مطلقاً،

بالمقدار المخصوص في الطول والقصر، أو التوسّط بينهما، بدلاً عن سائر المقادير التي يقبل الجرم جميعها على السواء، ويخصِّصه أيضاً بصفةٍ معيَّنةٍ من حركةٍ أو ضدّها، أو بياضٍ أو ضدّه، أو علمٍ أو ضدّه إلى غير ذلك من سائر الصفات المتقابلات ونحوها، ويخصِّصه أيضاً بالوجود في زمن معيّنٍ بدلاً عمّا يقابله في زمان متقدّمٍ أو متأخّرٍ، ويخصِّصه أيضاً بمكانٍ مخصوصٍ بدلاً عن سائر

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(4) في (ن ب) لا أنه .

ما يقابله من الأمكنة، ويُخصِّصه أيضاً بجهةٍ مخصَّوصةٍ من جنوب، أو شمال، أو مشرقٍ، أو مغربٍ بدلاً عمّا يقابله من سائر الجهات .

جوهراً كان أو عرضاً، زائلاً أو باقياً، وقيل: العدم أولى بالأعراض السيّالة، كالحركة، والصوت، والزمان، وصفاتها ا.هـ[1].

قوله: فِي الطُّولِ...إلخ، [في][2] بمعنى من، والواو بمعنى أو، أي يخصّصه بواحدٍ [بدلاً][3] من مقابليْهِ، القابل لهما .

قوله: مِن جَنُوبٍ، هي – كما في القاموس –: ريحٌ تخالف الشّمال، مهبّها[4] من مطلع سُهيل إلى مطلع ثريا[5].

وبهذا يتّضح لك أنّ كلّ جرمٍ من أجرام العوالم من السموات والأرضين والعرش

والشّمالِ: بفتح الشين المعجمة وتكسر: الرّيح التي تهبّ من قِبَلِ الحِجر، أو ما استقبلك عن يمنيك، وأنت مستقبل، والصّحيح [أنّه] [1] ما مَهبُّه بين مطلع الشمس،

---

(1) ينظر: مخ حاشية على كبرى السنوسية، للشيخ اليوسي، لوحة: 34 .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(4) في (ن ب) مهبا .

(5) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ج ن ب)، ص70 .

وبنات نعشٍ، أو من مطلع النّعشِ إلى مسقطِ[2] النّسر الطّائرِ ا.هـ. انظر بقيّة كلامه[3].

قوله: وبِهَذَا يتّضِحُ...إلخ، أي بما تقرّرَ من أنّه يتعيّن على سبيل القطع واليقين...إلخ[4].

قوله: والأَرَضِينَ، فيه إشارة إلى ما عليه جمهور أهل السنة – رضي الله تعالى عنهم– من أنها سبعٌ كالسماوات، لقوله تعالى: ((وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ)) [5] بعد قوله:

.....

((خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ))، وهو الذي دلّت عليه الآثار ويجب اعتقاده – كما قال بعضهم –، وذهب بعض أهل السنة – رضي الله تعالى عنهم – وكلّ الفلاسفة إلى أنها طبقةٌ

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) في (ن ب) سقط .

(3) قال : ويكون اسما وصفة، ولا تكاد تهبّ ليلاً، كالشميل والشأمل بالهمز. ينظر: القاموس ، للفيروز آبادي، مادة: (شمل)، ص1020 .

(4) أنه يتعين على سبيل القطع واليقين أن كلّ جرم من أجرام العوالم حادث، مفتقر إلى المولى العظيم افتقاراً ضرورياً لازماً .

(5) سورة الطلاق، من الآية: 12.

واحدةٌ لا سبع طباق، بعضها فوق بعض؛ لمَا تقرّر عندهم من [أنّ] [1] الأرض كُرَةٌ واحدةٌ، ولإفراد[2] الأرض وجمع السماء في جميع آي القرآن.

فإن قيل: كيف يسع القائلين بوحدتها ومخالفة قوله تعالى: ((وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ))[3]، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((من غصب قيد[4] شِبْرٍ من أَرضٍ[5]، طوّقه الله من سبع أرضين يوم القيامة))[6] ؟.

فالجواب: أنهم أوّلوا ذلك بأنّ المراد سبع[7] أقاليم، وهو تكلّف لا داعي له سوى

سوى

والكرسي والإنس والجنّ والملائكة وسائر أنواعها وأشخاصها حادثٌ مُفتقرٌ إلى المولى العظيم افتقاراً ضروريًّا لازماً، يشهد بوجوب حدوثه ووجوب افتقاره إلى المولى – تبارك وتعالى – اختصاصه بالوجود بدلاً عن العدم الذي يقابله ، وقد

---

(1) ما بين المعقوفين سقطن (ن ب).

(2) في (ن ب) الانطراد.

(3) سورة الطلاق، من الآية: 12.

(4) في (ن ب) قدر.

(5) في (ن ب) الأرض .

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، باب ما جاء في سبع أرضين، رقم الحديث: (3195)، ج4، ص106، ومسلم في صحيحه، ونصّه قال صلى الله عليه وسلم: (من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً، طوّقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين)، باب تحريم الظلم، وغصب الأرض وغيرها، رقم الحديث: (1612)، ج3، ص1231،

(7) في (ن ب) بسبع .

الاعتناء بعلم الهيئة[1] ا.هـ[2].

قوله: حَادِثُ، خبر أنّ من قوله: **أن كل جرم...مفتقر**، [ومفتقر][3] خبر بعد خبر .

قوله: بوُجُوبِ حُدُوثِهِ، أي حدوث كلّ جرم...إلخ.

قوله: اختِصَاصُهُ، فاعلُ **يشهدُ**، وفي **يشهد** استعارة تبعية، أو مجاز مرسل[4]، أو في[5] اختصاصه استعارة مكنيّة.

قوله: بالوُجُودِ، متعلق باختصاصه.

اتّصف به كثير من أمثاله المتخيّلة، ويشهد أيضاً بذلك مقداره المخصوص، وزمانه المخصوص، ومكان المخصوص، وجهته المخصوصة؛ فكلّ جرمٍ من أجرام العوالم ينادي ناظره بلسان الحال الذي هو أفصح وأصدق من لسان المقال:

قوله: وقد اتّصَفَ...إلخ، جملة حاليّة من العدم.

---

(1) علم الهيئة: هو علم الفلك وهو علم يبحث عن أحوال الأجرام السماوية وعلاقة بعضها ببعض وما لها من تأثير في الأرض. ينظر: المعجم الوسيط، لأحمد الزيات، وآخرون، ج2، ص1002 .

(2) قاله الشيخ حمزة التارزي – رحمه الله – مستدلًا بقول النجاري في شرح السعد على النسفية. ينظر: مخ حاشية على المقدمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 53 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) يرسل .

(5) في (ن ب) وفي .

قوله: [المُتَخَيلة][1]، أي أمثال[2] كلّ جرم من أجرام العالم التي يتصوّرها الخيال.

قوله: بذَلِكَ، أي بوجوب حُدوثه، ووجوب افتقاره إلى المولى العظيم[3].

قوله: مِقْدَارُهُ...إلخ، فيه استعارة على ما تقدّم .

قوله: أفْصَحُ...إلخ، قال بعضهم: ((أمّا كونه أفصح، فلأنه يدلّ على المعنى من غير تكلّم))ا.هـ[4].

ولعله أراد الفصاحة اللغوية، وأمّا كونه[5] أصدق فلأنّ لسان المقال يحتمل الكذب بخلاف لسان الحال، وقال بعض آخر: دلالة لسان الحال بالطبع فلا تتبدّل، ودلالة لسان المقال بالوضع فقد تتحوّل ا.هـ.[6]

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) امتثال.

(3) وهو دليلٌ ثانٍ على وجوب حدوث كلّ جرم، وافتقاره إلى المولى – تبارك تعالى –.

(4) لم أقف عليه.

(5) في (ن أ) لكونه.

(6) ذكر الإمام المقدسي في مقدّمة كتابه كشف الأسرار: أن لسان الحال أفصح من لسان المقال، وأصدق من كل مقال؛ لأن لسان الخبر يحتمل التكذيب والتصديق، ولسان الحال لا ينطق إلا بالتحقيق؛ فالناطق بلسان المقال مقابل لأهل الصحة والاعتلال. ينظر: كشف الأسرار في حكم الطيور والأزهار، تأليف: عز الدين عبد السلام بن أحمد بن غانم المقدسي، (ت 678 هـ)، تح: علاء عبد الوهاب محمد، الناشر: دار الفضيلة– القاهرة، ط . ن، ص 43، 44 .

كلّ ما وقع عليه بصرك منّي، أو جالَ فيه فكرك من أحوالي ليس مقابله أولى بالعدم منه لولا تخصيص مريدٍ قادرٍ قاهرٍ، لا يقف لمعارضة سطوة قهره ممكنٌ، ولا يتعاصى على إرادته للتغيير قويٌّ من الجائزات ، ولا راسخ منها متمكّن؛

قوله:- كلُّ مَا وَقَعَ، مبتدأ، وخبره جملة: **ليس مقابلُهُ...إلخ**، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب بمنادى قصد لفظها، أو محكيّة به؛ لأنه تضمن معنى القول .

قوله: قَاهِرٍ، من القهر، أي الغلبة، وهو مسبب [عن][1] القدرة.

قوله: عَنْ إرَادَتِهِ للتَّغيِيرِ، من إضافة المصدر لفاعله، ومفعوله **التغيير**[2]، ولامُه للتقوية.

قوله: مِنْهَا، أي من الجائزات، قال بعضهم: بين القوي والرّاسخ عمومٌ وخصوصٌ من وجه.

فتبارك العظيم، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ ربُّ العَالَمِينَ .

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) التغير.

قوله: تبَارَك[1]، أي تقدّس وتنزّه، صفة خاصّة بالله – تعالى –، قاله في القاموس[2].

نزّهنا الله تعالى بفضله من الرذائل، وحلاّنا بحلية الفضائل، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد الأمين الكامل، وآله وأصحابه[3] الأواخر والأوائل.

---

(1) في (ن ب) تبرك.

(2) ينظر: القاموس للفيروز آبادي، مادة: (ب ر ك)، ص 932.

(3) في (ن ب) وصحبه.

مبحث صفات المعاني

ولمّا كان الممكنات تتعلّق بها صفات[1] المعاني في الجملة ناسب تعقيب مقدمتهَا[2] بها؛ ولأجل اختصاص القدرة والإرادة بهما قدّمها على ما بعدهما.

وقدّم القدرة على الإرادة هنا، كما فعل في بقيّة كُتُبه؛ لكونها لها مدخلاً تامًّا في[3] التأثير، وإنْ توقف تأثيرها على الإرادة، وإسناد التأثير لها مَجاز.

وقدّم العلم على ما بعده؛ لعموم تعلّقه؛ ولمناسبته لهما؛ لتوقّف تأثيرهما عليه.

وقدّم الحياة على ما بعدها؛ لأنها مناسبة للثلاثة؛ لكونها مصحّحة للفعل كالثلاثة.

وقدّم السمع على البصر؛ لتقدُّمِه في القرآن، كما في قوله تعالى: ((إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ))[4]، ((وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ))[5]،((لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ))[6].

---

(1) في (ن ب) صفة.

(2) في (ن ب) مقدماتها.

(3) في (ن أ) من.

(4) سورة طه، من الآية: 46.

(5) سورة الشورى، من الآية: 11.

(6) سورة مريم، من الآية: 42.

والقدرة الأزلية: هي عبارة عن صفة يتأتّى بها إيجادُ كلّ مُمكنٍ وإعدامُه على وفق الإرادة .

وأخّرَ[1] الكلام؛ [لكثرة][2] الكلام فيه مع المعتزلة وغيرهم؛ ولأجل هذا قيل: سمّي الفن بعلم الكلام.

قوله: الأزَلِيّةُ، أي لا الحادثة.

قوله: يَتَأتَّى بِهَا، أي يتيسّر بها، وتصلح لِأنْ تتعلق بكل [شيء][3] ممكن، وعبارته[4] هنا أحسن من عبارته في غيرها، بقوله: تؤثر في الإيجاد...إلخ[5]؛ لما علمت أن إسناد التأثير لها مجاز.

[قوله][6]: إيجَادُ...إلخ، أي إثبات لتدخّل الأحوال المُمكِنة بناء على الواسطة – كما كما ذهب إليه المصنف في غالب كُتُبه – وعلى مقدوريّة الحال، وهو الصحيح، قال الشريف زكريا شارح الإرشاد: اختلفوا إذا خلق الله تعالى في ذات الجوهر عِلْماً، ولزم

---

(1) في (ن أ) أخرى.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(4) في (ن أ) عبارة.

(5) أي قوله في تعريف القدرة: بأنها صفة يتأتى بها إيجاد كلّ مُمكنٍ وإعدامه، أحسن وأولى من عبارته في شرح الصغرى بقوله: صفة تؤثر في إيجاد كل ممكن وإعدامه. ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص27 .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

والإرادة: صفة يتأتّى بها تخصيص المُمكن ببعض ما يجوز عليه .

شرع في بيان صفات المعاني، وهي الصفات الوجوديّة التي يتّصفُ بها مولانا

ذلك العلم ثبوت كونه عالماً، هل الصانع تعالى فعل المعنى، والحال اللازمة له، أو فعل المعنى، والمعنى هو الذي أوجب ثبوت الحال؟.

فذهب بعضهم: إلى أن المعنى والحال مقدوران لله تعالى، واستدلّوا على ذلك بأن قالوا: قد قام الدليل على عموم قدرته وإرادته، والقول بأن المعنى يوجب حكماً، أو يقتضيه يؤدي إلى بطلان التعميم؛ فيبطل القول به.

ومن المتكلمين من قال: الفاعل يفعل المعنى، والمعنى يوجب الحال، ولا يفعل ا.هـ. انظر الشيخ عيسى[1].

قوله: فِي صَفَاتِ المَعَانِي، قال في شرح الوسطى: ((الإضافة للبيان، والمراد الصفات التي هي نفس المعاني، ونظير [هذه][2] الإضافة قولك : بلغ فلان درجة العلم، ومرتبة الإمامة، أي درجة هي العلم ومرتبة هي الإمامة، ويصحّ أن تكون الإضافة في جميع ذلك[3]، بمعنى (مِنْ)، نحو: ثوب خزّ، ونحوه))ا.هـ[4] .

---

(1) ينظر: مخ حاشية على شرح الصغرى، للشيخ عيسى السكتاني، لوحة: 48 .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) قال الشيخ الباجوري: فالمعنى صفات من المعاني، باعتبار المعاني من حيث هي الشاملة لكل موجود من صفات القديم والحادث، كالبياض ونحوه. ينظر: شرح جوهرة التوحيد للإمام الباجوري، ص92.

(4) ينظر: شرح العقيدة الوسطي، للإمام محمد السنوسي، ص 141، 142.

– تبارك وتعالى – ، فإنّ صفاته – تبارك تعالى – تنقسم إلى أربعة أقسام :

الأوّل: ما يعبّر به عن نفس الذات العليّة: وهو الوجود .

قال الشيخ يحيى ما نصه: ((ويظهر – والله أعلم – أنه في الوسطى لاحظ وجهين: أحدهما اعتبار المقصود هنا في علم الكلام؛ فلم [يصل العقل فيها لغير هذه المعاني السبع؛ إذ لا مزيد عليها، والثاني اعتبار المعاني من حيث هي حتى][1] يشمل كل موجود من صفات القديم والحادث، كالحركة والبياض ونحوهما، ومقابلتها فالإضافة على معنى (من)، فتأمله، فإنه قد يخفى)) ا.هـ[2].

وقد ينافي هذا قوله هنا: **وهي الصفات الوجوديّة التي يتّصف بها مولانا.**

قوله: فإنّ صَفَاتَهُ...إلخ، علّة المقدّر نشأ من تقييده الصفات بالوجوديّة.

[قيل: ولما قيّد الصفات بالوجودية][3]، قال: لأجل أن صفاته تعالى تنقسم ...إلخ .

قوله: عَنْ نَفْسِ الذَّاتِ...إلخ، وهي الصفة النفسيّة ، وهو مذهب إمام أهل السنة

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ينظر: مخ توكيد العقد، للشيخ يحيى الشاوي، لوحة: 42 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

الثاني : ما يرجع معناه إلى سلب نقص مُستحيل على مولانا – تبارك وتعالى –، وهو خمس صفات :

ـ القدم : وهو عبارة عن سلب العدم في الأزل .

ـ والبقاء: وهو عبارة عن سلب العدم فيما لا يزال .

الشيخ الأشعري، فعدّه من الصفات[1] – كما قال المصنف – تسامح[2][3]، وذهب الفخر على أنه زائد[4]، والمسألة مشهورة الخلاف .

قوله: مُسْتَحِيلٍ، وصف كاشفٌ للنّقص هنا، **وفي الأزل** متعلق بالعدم، كتعلق **فيما لا يزال به.**

---

(1) لقد اختلف العلماء في فهم المراد من عبارة الإمام الأشعري فبعضهم أبقاها على ظاهرها، وعليه يكون في عدُّ الوجود صفة تسامح؛ لأنه يقع صفة في مجرد اللفظ بأن يقول: الله موجود، والمحققون – كالسعد وغيره – أوّلوا عبارة الأشعري، فقالوا: ليس المراد العينية حقيقة، بل المراد أنه ليس زائداً على الذات في الخارج بحيث تصحّ رؤيته، لا ينافي أنه أمر اعتباري، وهو الحق الذي لا محيص عنه. ينظر: شرح جوهرة التوحيد، للباجوري، ص 78 .

(2) في (ن أ) تماسح.

(3) قال الإمام السنوسي في شرح الصغرى: الوجود معناه ظاهر، وفي عدّ الوجود صفة على مذهب الشيخ الأشعري تسامح؛ لأنه عين الذات ليس بزائد عليها. ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص20.

(4) قال الإمام الفخر: وعندنا أن وجود الله زائد على ماهيته، وأما تصديقنا بأن الوجود قد وقع، فليس المراد منه أن الوجود حصل له وجود آخر، بل المراد منه، أن الوجود هل حصل للماهية أم لا؟، وهذا عين الدليل الذي تمسكنا به. ينظر: الأربعون في أصول الدين، تأليف: الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، (ت606هـ)، تح: أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية– القاهرة، ط1، ج1، ص 86 .

ويجمعُهما معاً : وجوب الوجود؛ لأنّه عبارة عن عدم قبول العدم أزلاً وأبداً .

ـ والمخالفة للحوادث : وهي عبارة عن سلب الجرميّة والعرضيّة وخواصّهما .

قوله: ويجمعُهُما...إلخ، أي يستلزمهما[1].

[قوله][2]: لأنَّهُ عِبَارَةٌ...إلخ، هو تفسير باللازم؛ لأنّ وجوب الوجود لله تعالى هو نفي قبوله الانتفاء، أي لا يتصور عدمه بحالٍ، وما لا يتصور عدمه بحالٍ يجب له سلب العدم السابق، وهو معنى القدم، وسلب العدم اللاحق، وهو معنى البقاء .

قوله: وخَواصِّهِمَا[3]، أي الجرميّة والعرضيّة[4]؛ فخواص الأولى: المقادير، والأزمنة والأمكنة، والجهات، وخواص الثانية: الافتقار إلى المحل، وعدم البقاء زمناً[5] ما.

---

(1) أي القدم والبقاء، يجمعهما معاً، ويستلزمهما وجوب الوجود .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) خواصهما.

(4) أي المخالفة الواجبة لله تعالى بالنسبة للجرمية والعرضية وخواصّهما، قال الشيخ الباجوري: والمخالفة: عبارة عن سلب الجرمية، والعرضية، والكلية، والجزئية ولوازمها عنه تعالى؛ فلازم الجرمية التحيّز، ولازم العرضية القيام بالغير، ولازم الكلية الكبر، ولازم الجزئية الصغر، إلى غير ذلك.

فإذا ألقى الشيطان في ذهنك أنه إذا لم يكن المولى جرماً ولا عرضاً ولا كلاً ولا جزءاً؛ فما حقيقته؟ فقل في رد ذلك: لا يعلم الله إلاّ الله، (لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ...الشورى، الآية:11). ينظر: شرح جوهرة التوحيد، للباجوري، ص 82.

(5) في (ن أ) زماناً.

ـ والقيامُ بالنّفس: وهو عبارة عن سلبِ الافتقار إلى المحلّ والمُخصّص .

ـ والوحدانيّة: وهي عبارة عن سلب النظير في الذات، والصفات، والأفعال .

قوله: والقِيامُ بالنَّفسِ، أي الذات، قال تعالى: ((تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي...الآية))[1] ، والأصل في الإطلاق الحقيقة، قال اللقاني: وحملُهُ على المشاكلة لا داعي له؛ لثبوت اللغة به، والأصل في الإطلاق الحقيقة ا.هـ[2].

قوله: والوَحْدَانِيَّةُ، قال الأجهوري ما معناه: فإن قلت: هذه الصفة يستغنى عنها بصفة مخالفته تعالى للحوادث، إلي عدم مماثلةِ شيءٍ منها لذاته تعالى، وصفاته وأفعاله، فالجواب: لا نسلّم ذلك؛ إذ عدم مماثلة شيءٍ من الحوادث في ذلك له تعالى لا يقتضي عدم مماثلة قديم[3] له تعالى في ذلك ا.هـ.

قوله: سَلْبِ النَّظِيرِ...إلخ، الظاهر [منه][4] نفي الحكم في الذات والصفات انفصالاً، ويمكن أن يتكلّف؛ لشموله الاتصال فيهما، راجع الشيخ عيسى[5].

---

(1) سورة المائدة، من الآية: 116.

(2) ينظر: مخ شرح جوهرة التوحيد، للإمام اللقاني، لوحة: 52 .

(3) في (ن ب) قديم به

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) قال الشيخ عيسى السكتاني: اعلم أن مرجع الوحدانية إلى نفي الكثرة إمّا بحسب الأجزاء؛ وذلك بأن تتركب الذات من جزئين فأكثر، فيكون المجموع إلهاً، كاعتقاد المجسّمة، وإمّا بحسب الجزئيات – أعني الأفراد – بأن

الثالث: صفات المعاني: وهي عبارة عن الصفات الوجوديّة القائمة بالذات العليّة، وهي سبع صفات: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر والكلام .

واختلف في زيادة صفاتٍ، وهي إدراك المشمومات، وإدراك المذوقات، وإدراك الملموسات، وإدراك اللَّذَّائذِ والآلام؛

قوله: واختُلِفَ فِي زِيَادَةِ صِفَاتِ، وتعبيره بصفات بالجمع يفهم منها أنها أربعة على القول بثبوتها، لا صفة واحدة متعلقة بالمشمُومات والملمُوسات[1]...إلخ، قال اليوسي: ((وهو صحيح للتفرقة الضرورية بين إدراك[2] المشموم، وإدراك الملموس مثلاً ، كما تقدم من التفرقة بين السمع والبصر، وبينهما وبين العلم، وكذلك هذه الصفات تتمايز[3] في أنفسها)) ا.هـ[4].

يكون معنى الإله موجوداً في أكثر من فرد، كحال التثنية المشركين، والكثرة بالمعنى الأول: الكمّ المتّصل، وبالمعنى الثاني: الكمّ المنفصل. ينظر: مخ حاشية على شرح الصغرى، للشيخ عيسى السكتاني، لوحة: 38 ،39، والتحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة، تأليف: عيسى بن عبد الرحمن السكتاني المراكشي، (1062هـ)، تح: نزار حمادي، الناشر: ن، ط. ن ، ص53 .

(1) في (ن أ) المسلمومات.

(2) في (ن ب) إرادة.

(3) في (ن ب) ثماني.

(4) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 84 .

ـ فقيل بثبُوتِها زائدةً على الصفات السبع، وتكون مُتعلّقة بكلّ موجودٍ من غير اتّصالٍ بالأجسام، ولا تكيّف باللّذات والآلام .

وعليه فصفات المعاني أحد[1] عشر، السبعة، وهذه الأربعة، وأما قول المصنف في شرح الصغرى، ولم يعدَّ معها[2] الصفة الثامنة، وهي إدراكه تعالى للطعوم[3]...إلخ[4]، فهو صحيح أيضاً، بمعنى أنّ سِوَى ما مرّ من الإدراك هو الثامن، أي باعتبار جنسه، وهذا الجنس الثامن ينقسم إلى ما ذكر.

قوله: فَقِيلَ بِثُبُوتِهَا[5]، [ودليل ثبوتها] [6]: أنها كمالات في نفسها، وكلّ حيٍّ فهو قابل لها، وإذا لم يتصف بها[7] اتّصف بأضدادها، وهي نقائص؛ لأنّ فيها فوت

---

(1) في (ن ب) إحدى.

(2) في (ن ب) مها.

(3) في (ن ب) للطعام.

(4) ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي ص32.

(5) وهو قول الإمام الجويني، وقول الإمام الباقلاني. ينظر: الإرشاد، للإمام الجويني، ص166-174، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تأليف: القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني، (ت403هـ)، تح: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ط2، 2000م، ص14 .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(7) في (ن ب) فيها.

كمال، والنقص عليه تعالى محال ؛ فوجب أن يتصف تعالى بتلك الإدراكات زيادةً [1]

ـ وقِيلَ: تَرجِعُ في حقّه – تعالى – إلى العلم .

على علمه، لكن على ما يليق به – تبارك وتعالى –، كما أشار إلى ذلك بقوله: **من غير اتصال...إلخ**؛ ولهذا أجمعوا أن لفظ الشمّ والذَوْق واللَمس لا يصحّ إطلاقه على الله تعالى؛ لما يُؤذن به من الاتصالات، وتجدّد الكيفيات، وذلك محال، وإنما النزاع في الإدراك الزائد على الشمّ والذوق واللمس، وليست[2] هذه الثلاثة نفس الإدراكات، ولا لازماً[3] عقلياً لها، وإنما هي في حقّنا أسباب عادية يخلق الله – جلّ وعلَا – معها الإدراك غالباً، والدليل على ذلك: أنّك تقول: شمَمْتُ التفاحة فلم أجد لها ريحاً، وكذلك لمست وذقت فلم أجد، ولو كان الإدراك غير زائد لكان هذا اللفظ متناقضاً. انظر شرح الكبرى[4].

قوله: وقِيلَ: تَرجِعُ...إلخ، أي قال الأستاذ بنفيها راجعة إلى العلم[5]، أي [العلم][1] يغني عنها[2].

---

(8) في (ن أ) زائدة.

(1) في (ن ب) لست.

(2) في (ن ب) لازم .

(3) ينظر: شرح الكبرى، للإمام محمد السنوسي، ص 161، 162 .

(4) ينظر: الإرشاد، للإمام الجويني، ص174 .

ـ وقِيلَ بِالْوَقْفِ، وهوَ أَحْسَنُهَا .

قوله: وقِيلَ بالوَقْفِ، أي لا ندري[3] أهو ثابت له تعالى، زائد على علمه تعالى، أم لا؟ فنترك[4] الجزم بأحد الأمرين؛ لعدم ظهور دليله، كما اختاره المقترح[5] وغيره[6]

---

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(6) قال الإمام اللقاني: وذهب إلى الثاني جماعة من الأئمة؛ لما أن بينها وبين الاتصال بمتعلقاتها تلازماً عقليًّا، فلا يتصور انفكاكها عنه، والاتصال مستحيل عليه تعالى، واستحالة اللازم توجب استحالة الملزوم؛ لأن إحاطة العلم بمتعلقاتها كافية عن إثباتها حيث لم يرد بها سمع، ولا دلّ عليها فعله تعالى؛ ولأنه لا يلزم من كونها كمالات في الشاهد أن تكون في الغائب كذلك، ودعوى أنه تعالى لو لم يتصف بها اتصف بأضدادها فاسدة؛ لمنافاة العلم لتلك الأضداد، وقد وجب اتّصافه به تعالى؛ ولأنه لم يسمع إطلاق لمدرك عليه تعالى، كما لم يسمع إطلاق الشام ونحوه عليه تعالى. ينظر: مخ شرح جوهرة التوحيد، للإمام اللقاني، لوحة: 64، 65 .

(1) في (ن ب) ترى .

(2) في (ن ب) فتبارك .

(3) قال الإمام المقترح: وأما قيام هذه الإدراكات بذات الربّ تعالى فقد ذكر – أي الإمام الجويني – أن الدليل على السمع والبصر هو بعينه يدل على ثبوت بقية الإدراكات له من حيث وجوب نفي النقيصة المضادّة له، وقد ذكرنا أن العُمدة في ذلك السمع، ولم يثبت في هذه الإدراكات سمع؛ فلا ثبت القول بها، وذات الباري تعالى ممّا لا تفهم حقيقتها؛ فلا يصح الحكم عليها بالقبول من حيث هي. ينظر: شرح الإرشاد، للإمام المقترح، ج2، ص536 .

(4) أي ابن التلمساني. ينظر: شرح معالم أصول الدين، تأليف: شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري، ابن التلمساني، (ت658هـ)، تح: نزار حمّادي، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر، ط1، 2010م، ص376.

وتبعهما المصنف؛ وذلك لأنّ الطريق في مثل هذه[1] الإدراكات السمع، ولم يرد، كما ورد في السمع والبصر والكلام، وإلى هذا الاختيار أشار بقوله: **وهو أحسنها**، أي لِمَا

الرابع : الصفات المعنويّة: وهي صفات الذات اللازمة لصفات المعاني، وهي كونه تعالى قادراً، ومريداً، وعالماً، وحيًّا، وسميعاً، وبصيراً، ومُتكلِّماً .

تقدّم؛ ولتعارض[2] أدلة الإثبات والنفي، كما هو معلوم من محله[3] .

قوله: اللّازِمَة...إلخ، فصلٌ أخرج به صفات المعاني.

قوله: وهي كَوْنُهُ...إلخ، المعنوية حقيقة هي القادرية والمريدية...إلخ، عبّر عنها بالكونية أي الكون المضاف إلى الأسماء التي هي قادر...إلخ، وإن [أوتي][4] بها مجرّدة عن إضافة الكون إليها فهي أسماء للذات، وللمحلّ الذي قامت به القدرة والإرادة...إلخ، فمن أثبت الحال – وهي كما في شرح الكبرى: صفة إثبات لا تتصف

---

(5) في (ن أ) هذا.

(1) في (ن ب) التعارض.

(2) قال الإمام السنوسي: وقولي: والتحقيق فيه الوقف، أي الإدراك معنى لا تدري أهو ثابت له تعالى زائد على علمه أم لا؟، فنترك الجزم بأحد الأمرين؛ لعدم ظهور دليله.

وهذا القول مختار المقترح وابن التلمساني، وحجتهما ما أشرنا إليه بعدُ وهو: أن التحقيق عندهما في نفي النقائص الاعتماد على دليل السمع، وقد ثبت في السمع والبصر والكلام، ولم يثب في هذا الإدراك؛ فوجب الوقف عن إثباته ونفيه. ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي ص 163.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

بالوجود ولا بالعدم [1] – أثبت أربعة : حقائق الذات، والعلم القائم بها ، واسم الذات،

وزاد بعضهم قسماً خامساً: وهي صفات الأفعال: وهي عبارة عن التعلّق التنجيزيّ

كقادر، وعالم مثلاً، والعالمية، والقادرية مثلاً، وهي [الحال][2] اللازم للمعاني، ومن نفى الحال أثبت الثلاثة الأولى فقط[3]، فمن أنكر الأسماء فهو كافر، ومن [نفى][4] المعاني تقدّم الخلاف في كفره، أي مع إقراره بالمعنوية، كالمعتزلة، لا من أنكرها أيضاً كالطبائعين، فكافر أيضاً، ومن نفى المعنوية، أي نفى زيادتها، ورجّعها إلى قيام المعاني بالذات، فلا يلزمه نقص.

[قوله] [5]: **وزَادَ بَعْضُهُم...إلخ**، وهم الماتريدية[6].

---

(4) ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 165.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) أي : النفسية والمعنوية والمعاني .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(5) هم أتباع أبي منصور الماتريدي، وهم من الأحناف، وهم يشبهون الأشاعرة في عقائدهم، حيث إنّ عقائد الأشعرية والماتريدية واحدة إلاّ في مسائل متعدّدة، ومن قلّة هذه المسائل صنفت فيها كتب، مثل كتاب الشيخ أبي عذبة، في الفروق بين الأشاعرة والماتريدية. ينظر: الروضة البهيّة بين الأشعرية والماتريدية، تأليف: الحسن بن عبد المحسن أبي الصلاح (أبي عذبة)، الناشر: دار المعارف– الهند، ط . ن، ص5 وما بعدها.

قولـه: صِفَاتُ الأفـعَالِ، أي المعبّر عنها بالتكوين[1]، وهي حادثة عند الأشاعرة[2]،

للقدرة والإرادة بالممكنات، كخلقه تعالى، ورَزْقِه، وإماتته، وإحيائه، وتحريكه وتسكينه؛ وإن شئت قلت: هي عبارة عن صدور المُمكنات عن القدرة والإرادة .

وهي تنقسم إلى قسمين :

قديمة [عند][3] أبي منصور الماتريدي[4] وأتباعه، كما هو محقّق في شرح السعد للعقائد[5] وغيره .

قولـه: ورَزقِهِ، هو بفتح الراء، وأمّا بكسرها فاسم المرزوق.

---

(6) قال الإمام السعد: المعنى الذي يعبر عنه بالفعل، والخلق، والتخلق، والإيجاد، والإحداث، والاختراع، ونحو ذلك. ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 176.

(7) بمعنى أنها متجدّدة بعد عدم، وستأتي أدّلة المصنف على ذلك.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من أئمّة علماء الكلام، نسبته إلى ما تريد، له كتب منها: التوحيد، أوهام المعتزلة، الردّ على القراطمة، مآخذ الشرائع، توفي بسمرقند سنة 333هـ. ينظر: طبقات الحنفية، تأليف: علي بن أمر الله الحنائي، (ت979هـ)، تح: صلاح محمد أبو الحاج، الناشر: مركز العلماء للدراسات وتقنية المعلومات، ط1، ص105، والأعلام، للزركلي، ج7، ص105 .

(3) قال الإمام السعد: التكوين باق أزلاً وأبداً، والمكون حادث بحدوث التعلق، كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي يلزم من قدمها قدم متعلقاتها؛ لكون تعلّقاتها حادثة، وهذا تحقيق ما يقال: إنّ وجود العالم إن لم يتعلّق بذات الله تعالى وصفة من صفاته لزم تعطيل الصانع، واستغناء الحوادث عن الموجد، وهو محال، وإن تعلّق فإمّا أن يستلزم ذلك قدم ما يتعلّق وجوده به، فيلزم قدم العالم، وهو باطل، أو لا؛ فليكن التكوين أيضاً قديماً مع حدوث المكوّن المتعلّق به، وما يقال من أنّ القول بتعلق وجود المكوّن بالتكوين قول بحدوثه. ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 180.

قوله: صُدُورِ المُمْكِنَاتِ...إلخ، أي المعبّر عنه بالتعلّق التنجيزي السابق.

قوله: وَهْيَ تَنقَسِمُ...إلخ، [أي][1] صفات الأفعال.

ـ صفةٍ فعليّةٍ وُجوديّةٍ : كالأمثلة المذكورة .

ـ وصفةٍ فعليّةٍ سلبيّةٍ: كعفوه – تعالى – عمّن يشاء من أهل المعاصي؛ فإنّه عبارة عن ترك العقوبة لمن يستحقّها، ولا شكّ أنّ هذا الترك متأخّرٌ عن المعصية الحادثة، وهو فعل بناءً على أنّ الترك فعلٌ، أو سلبُ فعلِ العقوبةِ لمن يستحقّها بناءً على أنّه ليس بفعلٍ .

قوله: وُجُودِيَّةٍ، أي ولم تقم بذاته، كما يشير إليه قوله: **فعْليّة**، وهو مذهب الأشاعرة كما تقدّم.

قوله: فإنَّه عِبارَةٌ عن تَرْكِ العُقُوبَةِ...إلخ، هو بيانٌ لكون العفْوِ من الصفات السلبيّة.

قوله: مُتَأخّرٌ عنِ المَعْصِيَة...إلخ، فيه قياسٌ من الشّكل الأول، قائلاً: ترك العقوبة لمن يستحقها متأخّر عن المعصية الحادثة، والمتأخّر عن الحادث حادثٌ؛ فينتج[2] ترك العقوبة حادث، أمّا الصغرى فهي ضروريّة، وأمّا الكبرى فَلِأَنّ الذي حصل ووُجد بعد الحادث لا يكون إلاّ حادثاً، وهذا دليل منه على حدوث صفات الأفعال .

---

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن أ) ينتج.

قوله: بنَاءً...إلخ، وهو الصحيح عند الأصوليين[1]؛ لأن المكلف كُلّف بالترك، ولا تكليف إلاّ بفعلٍ مقدور له.

وزاد بعضهم قسماً سادساً: وهي الصفات الجامعة لسائر أقسام الصفات، كالألوهيّة، والكبرياء، والعظمة .

قوله: الصِّفَات الجَامِعَة[2]، سمّيت جامعة؛ لأنّها تدلّ على معنى شاملٍ لسائر الكمالات الثبوتية والسلبيّة، كالألوهية مثلاً؛ فإنها تدلّ على الاستغناء، ولا شكّ أن استغناءهُ تعالى عن كلِّ ما سواه يندرج فيه جميع الصفات، كما بيّنه المصنف في صغراه[3].

---

(2) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (ت794هـ)، تح: سيد عبد العزيز، وعبد الله ربيع، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي، ط1، 1998م، ج1، ص162، والموافقات، تأليف: وإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الشاطبي، (ت790هـ)، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، الناشر: دار بن عفان، ط1، 1997م، ج6، ص409.

(1) الصفات الجامعة لجميع الصفات: هي عبارة عن كلّ صفة تدلّ على معنى يندرج فيه سائر الأقسام الستّة، ومثالها: عزة الله تعالى، وجلاله، وعظمته، وكبرياؤه. ينظر: شرح الكبرى للإمام السنوسي، ص167، 168.

(2) قال الإمام السنوسي: القيام بالنفس: هو عبارة عن الغناء المطلق، وذلك لا يمكن أن يكون إلا لمولانا- تبارك وتعالى- قال جلّ من قائل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾، سورة فاطر، الآية: 15)، وقال تعالى ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ (2) لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ (3) وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾، سورة الإخلاص، الآية:2-4)، فأثبت الله تعالى بقوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ افتقار كل ما سواه إليه. ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص24.

قوله: والكِبرِيَاءِ والعَظَمَةِ؛ وذلك لأنهما يدلاَّن على الصفات الثبوتية والسلبية، المعبِّر عنهما بعضُهم بقوله: الدالّة على التحْلِيَة والتخْلِيَة[1]؛ لأنّك تقول: جلّ وعظم بكذا وعن كذا؛ فالأوّل: دخل فيه سائر الكمالات: المعاني، والمعنوية، وصفات الأفعال، والثاني[2]: دخل فيه سائر التنزيهات من صفات السلوب .

إنّما تعرّضنا في هذه المقدّمة لبيان قسمٍ واحدٍ – وهي صفات المعاني – اعتناءً بثبوتها، وإشارة إلى وجوب وجوبها، ورَدًّا على المعتزلة الذين قالوا بنفيها، ولم يثبتوا منها إلاّ الكلام، وجعلوه صفةً فعليةً بناءً منهم على حصر الكلام في الحروف والأصوات؛.....

قوله: المُقَدِّمَةِ، أي المتن، أو مقدمة صفات المعاني .

قوله: لِبَيَانِ، أي تبيينٌ .

قوله: اعتِنَاءً...إلخ، أي اهتماماً بثبوتها، علّة لقوله: **تعرضنا...إلخ** .

قوله: ردًّا، هو مفعولُ وعلةُ الاعتناء، أي إنّما اقتصرنا هنا على التعرّض لها دون غيرها؛ لأجل الاهتمام[3] بها، والرّد على مُنكرها .

---

(3) أي أن التخلية من باب سلب النقائص، والتحلية من باب إثبات الكمالات .

(4) في (ن ب) المعاني.

(1) في (ن ب) الاهتمال.

قوله: ولَم يُثْبِتُوا[1]...إلخ، أي إنهم – أهلكهم الله تعالى– وافقوا أهل السنة– رضي الله تعالى عنهم– بأنه تعالى متكلّم بكلام، وخالفوهم في معنى ذلك الكلام الثابت له تعالى؛ بأن جعلوه حروفاً وأصواتاً، يخلُقها الله تعالى في محلٍّ من أيّ جِرم شاء، ولا يقوم به تعالى هذا الكلام عندهم؛ لأنه لا يكون إلاّ حادثاً، وقيام الحوادث بذاته تعالى محال عندنا وعندهم، وهذا الفساد والهوس نشأ من حصرهم الكلام في الحروف والأصوات وسيأتي بطلان ذلك .

فمعنى كونه تعالى مُتكلِّماً عندهم أنّه فاعل للكلام، أي خالق له في محلّ، وسيأتي – إن شاء الله تعالى – الردّ عليهم عند تعرّضنا لشرح الكلام القديم.

وأثبت أيضاً معتزلة البصرة الإرادة ، إلاّ أنّهم جعلوها صفةً حادثةً

قوله: فمَعْنَى كَوْنِهِ...إلخ، تفريعٌ على جعلهم الكلام صفة فعلية .

قوله: مُعْتَزِلَةُ البَصْرَةِ[2]...إلخ، أي أنّ هذه الطائفة – أهلكها الله تعالى – وافقت أهل السنة – رضي الله [تعالى][3] عنهم – في كونه تعالى مريداً بإرادة، وخالفتهم بأن

---

(2) في (ن ب) يشتق.

(1) من أشهر معتزلة البصرة: واصل بن عطاء، وأبو الهديل محمد بن الهديل، وأبو عثمان عمرو والمعروف بالجاحظ، ومحمد الجبائي، وهشام الفوطي. ينظر: طبقات المعتزلة، تأليف: أحمد بن يحي بن المرتضى المهدي لدين الله (840هـ)، تح: سوسنة ديفلد، الناشر: دار مكتبة الحياة– بيروت، 1961، ط . ن، ص 28، 44، 61، 67، 80، .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قالوا: بإرادة[1] حادثة لا في[2] محلٍّ، وزعموا أنّ كلّ حادث من أفعاله تعالى، فهو مراد له بإرادة حادثة[3]، ولا تتعلق إرادة واحدة بمرادَيْن عندهم، وإنما قالوا: بحدوثها – كما قال اليوسي – فراراً من تعدّد القدماء، الذي هو محال على أصلهم، وقالوا: إنها لا في محل، ولم يقولوا: بقيامها بالباري تعالى؛ لاستحالة قيام الحوادث به تعالى، ولا **قَائِمَةً بِنَفْسِهَا لا في محلٍّ** .

بمحل آخر؛ لئلّا يختصّ حُكمُها به، ولم يفهموا أنها إذا لم تقم بمحلٍ لا توجب حكماً لشيء من المحال؛ لعدم اختصاصها بشيء، فلا توجب حكماً للباري تعالى حينئذ؛ لعدم اختصاصها به، فوقفوا في حَيْرةٍ، نعوذ بالله من الضلال[4] ا.هـ[5].

قوله: قَائِمَةً بِنَفْسِهَا، ألزموا في ذلك ثلاثة أمورٍ مستحيلة:

الأوّل: تجدّد الأحوال الحادثة على الأزليّ[6]؛ لأنّ الإرادة، وإنّ لم يقولوا بقيامها [به][1] تعالى فقد قالوا: بقيام حُكمها به تعالى، ولا فرق[2] في الدلالة على الحدوث

---

(3) في (ن ب) إرادة.

(4) في (ن ب) هي.

(5) في (ن ب) عادمة.

(1) في (ن ب) الطلاق.

(2) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 91 .

(3) في (ن ب) الأولى.

بين تجدّد المعاني على الذات[3]، وبين تجدّد المعنوية عليها، وتجدّد الأحوال الحادثة على الأزليّ يقضي إلى حدوث [من][4] وجب قدمُه، فقد وقعُوا فيما فرّوا منه، وهم لا يشعرون.

والحاصل، أنّ المعتزلة كلهم أنكروا صفات المعاني التي أثبتها جماعة أهل السنّة، ووافقوهم على اتّصافه تعالى بأحكامها المعنويّة: وهي كونه تعالى قادراً، ومريداً، وعالماً، وحيًّا، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلّماً .

والثاني: قيام المعنى بنفسه، وهو محال.

الثالث: عودُ حُكم المعنى إلى ما لم تعمّ [به][5] مع نفي [اختصاص][6] به، وهو محال[1].

---

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن ب) والفرق.

(6) في (ن ب) الزاد.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: أنْكَرُوا...إلخ، أي أنكروا قيامها بذاته تعالى، وإلاّ فبعضهم أثبت بعض المعاني في الجملة [2] ، وانظر أبيات الأعرابي التي ردّ بها على جهم بن صفوان [3] حين

وقالوا: يجب أن تكون هذه الأحكام واجبة لذاته تعالى، لا نُعلِّلُها بصفات المعاني

يدعو الناس إلى ما ذهب إليه من أنه عالمٌ بلا علمٍ، وقادرٌ بلا قدرةٍ...إلخ، في المطولات[4].

---

(3) قال الإمام السنوسي: وألزموا أيضاً مخالفة أصولهم في نفي صفات المعاني من حيث لم يقولوا: مريد لنفسه كما قالوا: قادر لنفسه، وعالم لنفسه بإرادة، فأجابوا بالفرق، وقالوا: إنه لو كان مريداً لنفسه كما يقول: عالم مثلاً لنفسه؛ لعمّ مريديّته كل ممكن. ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص170، 171 .

(4) وإلى هذه الإشارة يقول المؤلف: التي أثبتها جماعة أهل السنّة؛ إذ إنما أثبتوا الصفات القديمة القائمة بذاته تعالى. ينظر: مخ حاشية على المقدمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 56 .

(5) أبو محرز جهم بن صفوان، من موالي بني راسب، رأس الجهميّة، هلك في زمان صغار التابعين، وقد زرع شرًّا عظيماً، كان يقضي في عسكر الحارث بن سريج، الخارج على أمراء خرسان؛ فقبض عليه نصر بن يسار وقال: (لا تقوم علينا مع اليمانية أكثر ممّا قُمت) وأمر بقتله، فقتل سنة128هـ. ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ج4، ص 347، 348، والأعلام، للزركلي، ج2، ص 140، 141.

(1) أرشد الله تعالى الأعرابي إلى بطلان مذهب جهم؛ فأنشد:

ألا إنّ جهماً كافر بانَ كُفْرُهُ *** ومن قال يوماً قولَ جهمٍ فقد كفر

لقد جُنَّ جهم إذ يُسمِّي إلهه *** سميعاً بلا سمع بصيراً بلا بصر

عليماً بلا علم رضياً بلا رضى *** لطيفاً بلا لطف خبيراً بلا خبر

أيرضيك أن لو قال يا جهم قائلٌ: *** أبوك امرؤ حر خطير بلا خطر

[قوله] [1]: **لِذَاتِهِ**، اللام للتعليل، صلة واجبة، أي أنهم – أهلكهم الله تعالى – قالوا: إن هذه الأحكام – يعني الصفات المعنوية – واجبة ؛ لأجل ذاته [2] ، لا **كمَا فِي الشَّاهِدِ؛ لمَا يَلْزَمُ على تعْلِيلِهَا فِي حَقِّهِ – تعالى – مِنْ جَوَازِهَا وافْتِقَارُهَا إلَى**

لصفات[3] زائدة على الذات حتى تعلّل بها، كما أشار إلى ذلك بقوله: **ولا نعللها...إلخ.**

قوله: كمَا فِي الشَّاهِدِ، أي تعليلاً كتعليل الشاهد المتّفق عليه بيننا وبينهم، فهو راجع إلى المنفي[4] .

إلى أن قال:

أمدحاً تراه أم هجاء وسُبّةً *** وهزءاً كفاك الله يا أحمق البشر

فإنك شيطان بُعثت لأمة *** تصيرهم عمّا قريب إلى سقر .

ينظر: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، تأليف: نعمان بن محمود بن عبد الله الألوسي، (ت1317هـ)، قدم له: علي السيد صبح المدني، الناشر: مطبعة المدني، 1981م، ط . ن، ص 151.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(3) في (ن ب) ذات.

(1) في (ن ب) لصفة.

(2) قال الشيخ حمزة التارزي: وهذا لا نزاع فيه بين أهل السنّة والمعتزلة، كما يعطيه ظاهر عبارته هنا، وكذلك عبارة السعد في شرح العقائد، وهو مقتضى شبههم؛ إذ ما ادّعوه من المحذورات لا يترتب شيء منها على التعليل في الشاهد، فالنزاع إنّما هو في أنّه هل لصانع العالم صفات أزليّة قائمة بذاته العليّة زائدة عليه؟. ينظر: مخ حاشية على المقدمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 57، .

قوله: لمَا[1] يَلْزَمُ...إلخ، علّة للنفي في قوله: **ولا نعلّلها .**

قوله: مِنْ جَوَازِهَا...إلخ، بيان لما يلزم...إلخ، الذي هو أوّل شبهة لهم أوردها المصنف– رحمه الله تعالى – وإنّما لزم من التعليل الجواز الموهوم[2] لهم؛ لأنّ ثبوت الأحكام حينئذٍ يكون مستفاداً [3] من الغير؛ فيكون لها العدم [4] باعتبار ذاتها، بمعنى

عللها ، وذلك يستلزم حدوثها ، واتّصافه تعالى بالحوادث مُستحيلٌ.

وأيضاً يلزم على إثباتها كثرة القدماء، والإجماع على أنّ القديم واحدٌ؛ بل ويلزم على إثباتها تعدّد الإله؛ لأنّها حينئذٍ تكون مشاركة للإله في القدم، والقدم

أنها لو خليّت ونفسها لم تكن إلاّ معدومة، وهو حقيقة الجائز.

قوله : وذَلِكَ، أي جوازها...إلخ.

قوله: وأيْضاً...إلخ، هي[5] شبهة ثانية[6] لهم في نفي المعاني.

قوله: كَثْرَةُ القُدَمَاءِ، أي واللازم باطلٌ، ودليله[1] قوله: **والإجماع...إلخ.**

---

(3) في (ن ب) فلا.

(4) في (ن ب) المبهم.

(5) في (ن أ) متفاسداً.

(6) في (ن أ) لعدم.

(1) في (ن ب) هو .

(2) في (ن ب) تتا.

قوله: بَلْ يَلْزَمُ...إلخ، ترقٍّ في الإلزام، وهو شبهة ثالثة في [نفي][2] صفات[3] المعاني .

[قوله][4]: لأنّهَا حِينَئذٍ، أي حين إثباتها، وهو علة للإلزام بثبوتها تعدّد الإله، وحاصل هذه [5] الشبهة أن تقول : لو ثبتت المعاني لزم أن تشارك الإله في أخصّ **أخصُّ صفات الإله، والمشاركة في الأخص توجبُ المُشاركة في الأعم، فيلزم أن تشاركه تعالى في سائر صفات الألوهيّة .**

وَصْفِهِ الذي هو القدم، وبيان الملازمة استحالة اتصافه تعالى بالحوادث، ولو شاركته في الأخصّ لزم أن تشاركه في جميع صفات الألوهيّة، وبيان الملازمة ما تقرّر أن المشاركة في الأخصّ توجب المشاركة في الأعمّ، ولو شاركت الإله في جميع صفات الألوهيّة، لزم أن تكون كلّ واحدة إلهاً مثله، وبيان الملازمة انعقاد المماثلة بينهما، لكن ثبوت الألوهيّة لواحدة من الصفات باطل فأحرى كل واحدة الذي هو

---

(3) في (ن ب) دليل .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن ب) صفة.

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(7) في (ن أ) هذا.

اللازم؛ فبطل[1] الملزوم الذي هو المشاركة في جميع صفات الإله، وإذا بطلت[2] المشاركة في جميع صفات الألوهية، الذي هو لازم بالنسبة لما[3] قبله، بطل ملزومه الذي هو المشاركة في الأخصّ، وإذا بطل هذا اللازم بالنسبة لما قبله بطل ملزومه الذي هو ثبوت المعاني له تعالى، وهو مطلوبهم، وبه يُعلم[4] أنّ المصنّف حذف تمام الشبهة .

وهذا الذي تخيّلوه فاسد؛ أمّا ما اغترُّوا به من إطلاق تعليل الأحكام المعنويّة

قوله: وهذَا الّذِي تَخيّلُوهُ...إلخ، أي من الأمر المذكور، وهو الشبه الثلاث، وفي وصف اسم الإشارة الواقع مبتدأ بالموصول[5]وصلته إيماءٌ إلى بقاء وجه الخبر، وطريقه من أنه فاسد وباطل؛ لما يشير إليه لفظ التخيّل الذي هو: حصول الشيء في الذهن من [غير][6] علم بذلك، وتحقّقٍ له[7]، فهو تشبيه بقوله تعالى: ((إِنَّ ٱلَّذِينَ

---

(1) في (ن ب) فيبطل.

(2) في (النسختين) بطل.

(3) في (ن ب) إلى ما.

(4) في (ن ب) تعلم.

(1) في (ن ب) بالموصوف.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ينظر: موسوعة مصطلحات الفلسفة، تأليف: جيرار جهامي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1998م، ص161 .

يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ))[1]، فإن الاستكبار يدلّ على أنّ الخبر من جنس العقاب والخسران .

قوله: اغتَرُّوا بِهِ...إلخ، الاغترار: الخداع، وإرادة المكروه بالغير من حيث لا يعلم[2].

قوله: مِنْ إطْلَاقِ[3]...إلخ، بيان لما اغتروا به، أي أن تعليل أهل السنة – رضي الله الله تعالى عنهم – الأحكام المعنوية بالمعاني هو الذي غرّ المعتزلة، وخيّل لهم أنه يستلزم جوازها وافتقارها إلى عللها؛ فقالوا بنفي المعاني فراراً من هذا اللازم على زعمهم.

بالمعاني فلا يلزم منه جوازها، ولا حدوثها؛ لأنّ معنى تعليلها بها أنّها ملازمةٌ لها، ولا يمكن ثبوتها بدونها، وكلاهما قديمٌ واجبٌ، وليس معناه أنّ صفات المعاني أثّرَت

قوله: فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ، أي فما اغتروا به، وهو إطلاق تعليل...إلخ، جواب أمّا.

قوله: ولا حُدُوثُهَا، عطفٌ لملزوم[4] على لازم.

قوله: لأنَّ مَعنَى...إلخ، علّة لعدم اللزوم[5].

---

(4) سورة غافر، من الآية: 60 .

(5) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة: (غ ر ر)، ج5، ص16 .

(6) في (ن ب) الإطلاق.

(1) في (ن أ) ملزوم.

(2) في (ن ب) اللازم.

قوله: مُلَازِمَةٌ، التعبير بالمفاعلة مؤذن[1] بالتلازم من الجانبين، أي أنه يلزم من ثبوت كلّ منهما ثبوت الآخر، كما يعطيه كلامه في شرح الكبرى[2].

[قوله][3]: ولَيْسَ مَعنَاهُ، أي ليس معنى تعليل المعنوية بالمعاني[4] أن صفات...إلخ.

في ثبوت الصفات المعنويّة، وأفادتها الثبوت والحصول، وإذا كان التعليل بمعنى التلازم فلا يدلُّ على جوازٍ، ولا على حدوثٍ، إذ كما يتلازم جائزان في الشاهد يتلازم

وأظنّ أني رأيت لليوسي أو لغيره ما معناه: أن هذا لا يتمّ به الردّ على المعتزلة؛ لأنهم لم يقولوا أن صفات المعاني أثّرت في المعنوية، وأفادتها الثبوت والحصول ا.هـ[5]، والظاهر أن هذا وإن لم يصرّحوا به فهو لازم لهم[1] كما يشير إليه قوله: **وذلك يستلزم حدوثها.**

---

(3) في (ن ب) يؤذن.

(4) قال الإمام السنوسي: وقد ساعدتم على إثبات العالمية غائباً، فيلزم من إثبات العالمية العلم، فإن التلازم ثابت بينهما من الجانبين، فلو صحّ وجود عالمية ولا علم لصحّ ثبوت علم ولا عالمية، ولا يقولون به، وإلى هذا البرهان بهذا الطريق – وهو طريق التلازم – أشرت بقولي: أما بتحقيق تلازمها في الشاهد، أي: تلازم الأوصاف السبع المعنوية وصفات المعاني. ينظر: شرح العقيدة الكبرى، للإمام السنوسي، ص 176.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(6) في (ن أ) بالمعنى.

(1) لم أقف عليه.

قوله: بِمَعنَى التَّلازُمِ، خبر كان.

قوله: فلا يدل...إلخ، جواب إذا[2].

قوله: إذْ...إلخ، علة لعدم الدلالة.

قوله: فِي الشّاهِدِ...إلخ، المراد بالشاهد الحادث، وبالغائب القديم، وقيل: المراد بالشاهد ما علمناه، وبالغائب ما لم نعلمه. انظر شرح الكبرى[3].

قال اليوسي: ((هذا في اللغة ظاهر، وأما في الاصطلاح فإن أريد بما علمناه

واجبان في الغائب، ولا يقدح ذلك في وجوبهما، وذلك كما تقول: كونه تعالى قادراً مُلازمٌ لكونه تعالى مُريداً، وهما مُلازمان لكونه – جلّ وعلاَ – عالماً .

وإنّما أطلقوا على صفات المعاني العلل دون المعنويّة ؛ لأنّ صفات المعاني

ما يمكن أن يتعّلق به علم الخلائق عادةً، كالمُلك والمَلكُوت، وإن لم نعلمه بالفعل، فظاهر على تسامح فيه، وأما إن أريد ما علمناه نحن بالفعل – حتى إنّ كلّ أحد ما

---

(2) في (ن أ) لهما.

(3) في (ن ب) إنما.

(4) ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 175.

تعلق علمه به، هو الشاهد وما خفي عنه هو الغائب – فغير ظاهر؛ إذ كثير من الكائنات غائبة[1] بهذا التفسير، والكلام إنما هو في الباري مع غيره))ا.هـ[2].

قوله: وَلَا يَقْدَحُ...إلخ، أي لا يقدح التلازم في وجوب الواجبين، وهو دفع السؤال تقديره ظاهر، ثم استشهد لذلك بما هو مسلّمٌ عند الخصم بقوله: **وذلك،** أي وبيان ذلك، كقولك: كونه...إلخ.

قوله: وإنَّمَا أطلَقُوا...إلخ، جوابُ سؤالٍ نشأ من تفسير التعليل في هذا المقام بمعنى التلازم، أي وحيث كانت المعاني والمعنوية ثبت بينهما عدم الانفكاك فما النكتة في إتيان المعاني بإطلاق العلل عليها، والمعنوية معلولة؟ وهلَّا كان العكس؟.

قوله: لأنَّ صِفَات...إلخ، [علة][3] لصحّة الإطلاق.

صفات وجوديّةٌ تتميّزُ وتُعقلُ على حِيَالِها، والصفات المعنويّة صفات ثبوتيّة لا تُعقل على حِيَالهَا، وإنّما تُعقلُ بصفاتها المعاني؛ فلمّا كانت تابعة لها في التعقُّل أطلقوا على ما كان أصلاً في التعقّل علّةً، وعلى ما كان تابعاً لها في التعقّل معلولاً .

قوله: حِيَالِهَا، أي استقلالها.

---

(1) في (ن ب) غائبٍ.

(2) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة: 93 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: صِفَاتٌ ثُبُوتيَّةٌ...إلخ، أي لم تبلغ درجة التعقّل في الوجود الخارجي؛ لما أنها[1] واسطة بين الوجود والعدم، ولا تعقُّلَ لها إلاّ في الذهن، ولا توجد خارجة.

قوله: بِصِفَاتِ المَعَانِي، الباء سببيّة، أي سبب تعقّل صفات المعاني.

قوله: فلَمَّا كَانَت، أي الصفات المعنوية.

قوله: تابِعَةً لهَا...إلخ، أي للمعاني في التعقّل، أي التصوّر.

قوله: أطلَقُوا، جواب لمَّا، و**في التعقل**[2] متعلق بأصل، و**علة** مفعول أطلقوا.

قوله: وعَلَى مَا...إلخ، عطف على ما قبله، ومصدق ما المعنوية، أي وأطلقوا[3] على المعنوية التابعة لها في التصوّر[4] معلولاً[5].

وأمّا ما ألزموه من مخالفة الإجماع بتكثير القدماء ففاسدٌ ؛ لأنّ الشيء لا يتكثَّر بتكثِّر صفاته، فالذات القديمة واحدةٌ بإجماعٍ، وإن تعدّدت صفاتها، فمتعلّق

قوله: بِتَكْثِيرِ، متعلق بمخالفة، والباء سببيّة.

---

(1) في (ن ب) لأنها.

(2) في (ن ب) التعلق.

(3) في (ن ب) أطلقوا.

(4) في (ن ب) وما بالتصور .

(5) في (ن ب) معلول .

قوله: لأنَّ الشَّيْءَ...إلخ، [علة][1] للفساد[2].

قوله: لا يَتَكَثَّرُ...إلخ، هذا إذا أرادوا بتكثير[3] القديم تركُّبه، وكثرة أجزائه بسبب وجود الصفات؛ فإنّ كثرة الصفات لا تمنعُ وحدة الموصوف، فلا توجب تركيبه، ولا يقال فيه بسببها: إنه كثير، لا لغةً، ولا عرفاً، ولا عقلاً؛ ألا ترى أن الجوهر الفرد موصوف بالوحدة، وإن اتّصف بصفات عديدة ؟، وإن أرادوا بتكثير القديم وجود معناه في أكثر من حقيقة واحدة كالذات والصفات فيقال لهم: لا نسلم أن تكثير القديم بهذا المعنى محال، والإجماع الذي نقلتم[4] لم ينعقد بهذا المعنى على أنّ القديم واحد، بمعنى أنه لم يثبت إلاّ لشيءٍ[5] واحدٍ من غير نظرٍ إلى كونه صفة، أو موصوفاً كما

كما

الإجماع وحدةُ الذات الموصوفة بصفات الألوهيّة، لا وحدة الموصوف بالقدم من غير تقييد بكونه ذاتاً .

---

(1) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب) .

(2) في (ن أ) صلة للفاسد .

(3) في (ن ب) تكثّر .

(4) في (ن أ) نقلته.

(5) في (ن ب) كشيء.

وأمّا ما ألزموه من تعدّد الآلهة بسبب اشتراكها في أخصّ صفات الإله – وهو

ادّعيتم، وفهمتم من معناه أن القديم الموصوف بصفات الألوهية واحدٌ لا ثاني له، أي لا كمٌّ متّصلٌ، ولا منفصلٌ له، كما أشار إلى ذلك بقوله: **فمتعلق الإجماع...إلخ** – انظر شرح الكبرى[1] – زاد فيه نعم، لفظ الواحد قد يطلق على ما قلناه، وعلى ما ذكرتموه، فأزيلوا الاشتراك من اللفظ الذي لبّستم به، وقولوا[2]: الأمّة مُجمعةٌ على [أنه][3] لا صفاتَ له، فلا تجدونَ[4] حينئذٍ إلى صحّته سبيلاً، فكيف يصح أن ينعقد إجماع على ما قامت البراهين القطعية على خلافه؟ ا.هـ[5].

قوله: مِنْ تَعَدُّدِ...إلخ، بيان لمَا ألزموه.

قوله: وَهُوَ، أي الأخصّ.

القدم – ففاسدٌ؛ لأنّ القدم ليس صفةً نفسيّةً؛ بدليل تعقّل وجود الذات قبل تعقّل قِدَمِهَا ، والأخصُّ لا يكون إلاّ صفةً نفسيّةً لا يمكن تعقّلُ الذات بدونها كالحيوانية

---

(1) بتصرّف من شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص189، 190 .

(2) في (ن ب) وقالوا.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) يجدون.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 190.

قوله: فَفَاسِدٌ، جواب أمّا.

قوله: لأنّ القِدَمَ...إلخ، علّة الفساد[1]، بل هو صفة سلبية[2] – كما قال في صغراه[3]–، وقال في شرح الكبرى: ((لأنه عبارة عن نفي سبق العدم، ونفي هذه الإضافة سلب لا محالة))ا.هـ[4].

قوله: بِدَلِيلِ تَعقُّلِ...[إلخ][5]، يؤخذ منه قياسٌ، تقريره: القدم يمكن ويتحقّق تعقُّل الذات بدونه[6]، وكلّ ما كان كذلك ليس وصفًا [نفسيّاً][7]؛ ينتج القدم ليس وصفاً نفسياً.

للإنسان، بل هو أخصّ الصفات النفسيّة، كالناطقيّة للإنسان .

---

(1) في (ن أ) الفاسد.

(2) قال الإمام اللقاني: عُلم مّما مّر أن القدم: إمّا ذاتي، كقدم الواجب، وإما زماني، كقدم زمان الهجرة بالنسبة لليوم، وإمّا إضافي، كقدم الأب بالنسبة للابن، وإمّا سلبي، كقدم وجوده تعالى، بمعنى سلب سبق العدم لوجوده تعالى. ينظر: مخ شرح جوهرة التوحيد، للإمام اللقاني، لوحة: 50.

(3) القدم: الأصحّ أن القدم صفة سلبيّة ليست بمعنى موجود في نفسها كالعلم مثلاً، وإنما هي عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود. ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص21.

(4) ينظر: شرح العقيدة الكبرى، للأمام السنوسي، ص 191.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(6) في (ن ب) يكونه.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: بلْ هُوَ أخَصُّ، انتقال من أعمّ إلى أخصّ، أي انتقل من الإخبار عن الأخصّ بأنه لا يكون إلاّ نفسيًّا، إلى الإخبار عنه بأنّه أخصّ الصفات النفسية، لا إبطال[1]؛ لأنّ ما بعدها[2] لم يبطل كون الأخصّ صفة نفسية، وإنما بيّن أنه ليس كل نفسيّ أخصّ، بل الأخصّ بعض النفسيّ، وهو أخص الصفات النفسيّة الذي به تقوّمت الماهية، وامتازت به عن غيرها، كما أشار إلى ذلك في شرح الكبرى بقوله: ((وبالجملة فالأخصّ لا يكون إلاّ وصفاً ثابتاً، وليس أيضاً كل ذاتي[3] أخصّ، فإن الحيوانية ذاتية[4] للإنسان، وليست أخص وصفه، بل الأخص هو الذاتي الذي تقوّمت به الماهية، وامتازت عن غيرها كالنفس الناطقة للإنسان مثلاً؛ فإن كان الوصف سلباً فبينه وبين الأخصّ مراحل)) ا.هـ[5].

ولمّا تقرّرت الملازمة عقلاً بين الصفات المعنويّة وبين صفات المعاني في الشاهد، بطريق التعليل ، أو الشرطيّة ، .....

---

(1) في (ن ب) لابطال.

(2) في (ن ب) ما بعده.

(3) في (ن ب) ذا أثر.

(4) في (ن ب) ذات.

(5) ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 192.

قوله: ولمَّا تقَرَّرَتِ المُلازَمَةُ[...إلخ، أي والمعتزلة وافقوا على إثبات هذه الملازمة من][1] الشاهد[2] ألزمهم أهل السنة- رضي الله تعالى عنهم- أن الغائب كذلك، كما أشار إلى ذلك بقوله: **وجب طرد العلة غائباً وشاهداً.**

قوله: بطَرِيقِ التّعْلِيلِ، مثل العلم والعالمية متلازمان، والعالمية مترتبة على العلم، وقد ساعدتم[3] على إثبات العالمية [غائباً، فيلزم من إثبات العالمية][4] العلم؛ فإن التلازم بينهما ثابت من الجانبين، فلو صّح وجود[5] عالمية ولا علم، لصّح ثبوت علم ولا عالمية، ولا يقولون به[6]، وهذا الطريق عمدة من يثبت[7] الأحوال.

قوله: أو الشَّرْطِيَّةِ، مثل الباري تعالى مريد، وكل مريد قاصد لفعله، والقصد مشروط

أو الحقيقة، أو الدلالة العقليّة، وجب طرد تلك الملازمة شاهداً وغائباً؛ إذ اللزوم العقليُّ لا يمكن تخلّفه بوجهٍ من الوجوه .

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) بالشاهد.

(3) في (ن ب) ساعدتهم.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن أ) وجد.

(6) قال الشيخ المنجور بعد قول المصنف: فلو صحّ وجود عالمية ولا علم لصحّ ثبوت علم ولا عالمية: أطلق الوجود في العالمية على الثبوت؛ لأن العالمية حال لم تنته إلى درجة الوجود، وأطلق الثبوت في العلم على وجوده؛ لأنه معنى موجود؛ فجاء على عكس الاصطلاح؛ لكنه تعبير صحيح من حيث اللغة. ينظر: مخ حاشية على كبرى السنوسية، للشيخ أحمد المنجور، لوحة: 72 .

(7) في (ن أ) ينفي.

بالعلم، فالباري تعالى له علم، وإلاّ لثبت المشروط بدون شرطه .

قوله: أو الحَقِيقَةِ، مثل قولهم: العالم شاهدٌ من له العلم أو ذو العلم، والباري تعالى عالم، فله العلم، وهذه الطريقة عمدة من ينفي[1] الأحوال[2].

قوله: أو الدَّلالَةِ العَقليَّةِ، مثل قولهم: الإحكام شاهداً دليل في العقل أن لفاعله[3] [علماً][4] به، والباري تعالى محكم[5] متقن لأفعاله؛ فدلَّ أن له علماً، انظر شرح الكبرى عند قوله: والجوامع أربعة[6]، وما أورده الشيخ اليوسي عليها[7] ، فتحصل أنه

أنه

---

(1) في (ن ب) نفي.

(2) قال الشيخ اليوسي: وقد صرّح بعضهم بأنّ الجمع بالحقيقة لا حاجة فيه إلى ملاحظة الشاهد أصلاً، وهذا هو الاستدلال المنطقي، ويظهر مثل ذلك في الجمع بالعلّة من كلام صاحب البرهانية حيث قال: فمَهْمَا ثبت حكم معلل بعلّة وجب طردها شاهداً وغائباً. ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة:93، والعقيدة البرهانية والفصول الإيمانيّة، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الله بن عيسى القيسي السلالجي، (ت594هـ)، تح: نزار حمادي، الناشر: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر – بيروت، ط1، 2008م، ص27 .

(3) في (ن ب) أو لفاعله .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن ب) تحكم.

(6) ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 175.

(7) قال اليوسي: طريق الحصر في الأربعة – كما قرّره – أن تقول: الجمع إمّا أن يشمل على حقيقة واحدة أو أكثر، ومعناه: دخول الشاهد والغائب تحت معقول واحد، وإن ذكر أكثر من حقيقة واحدة فإمّا أن تتلازم الحقيقتان أم لا، والثاني باطل؛ لأنّ عدم التلازم يمنع من الاستدلال بثبوت أحدهما على ثبوت الآخر، والأول إمّا أن يكون

.....

على مذهب المعتزلة يلزم إثبات المعلوم بدون علته، أو المشروط بدون الحقيقة، وهو باطل.

وقد ضعّف بعضهم قياس الغائب بالشاهد في هذه الصفات باختلاف[1] مقتضى الصفات شاهداً وغائباً، فإن القدرة في الشاهد لا يتصور فيها الإيجاد، بخلاف الغائب، والإرادة لا تختص، بخلاف إرادة الغائب، وكذا الحال في باقي[2] الصفات، قال: على أنا نمنع وجودها في الشاهد؛ فيضمحل القياس رأساً، وإنما الثابت في الشاهد العالمية والقادرية والمريدية، لا ما هي مشتقة منها ا.هـ[3].

التلازم في الوجود فقط، أو في العدم فقط، أو فيهما معاً، الأول: الدليل؛ لأنّه يلزم من وجوده الوجود، ولا يلزم من عدمه العدم، والثاني: الشرط؛ لأنّه يلزم من عدم الشرط عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده شيء، والثالث: العلة؛ لأنّه يلزم من وجودها وجود المعلول، ومن عدمها عدمه، وهو الظاهر. ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 93 .

(1) في (ن أ) بخلاف .

(2) في (ن ب) بقى.

(3) أي انتهى كلام بعض العلماء، والذي نقله الشيخ اليوسي في حاشيته. ينظر: مخ حاشية اليوسي على الكبرى، لوحة: 93 .

فإذا عرفت هذا، فقوله في المقدّمة: (القدرة الأزليّة) يعني القديمة، وهي قدرة مولانا – تبارك وتعالى –، لا القدرة الحادثة، وهي قدرة الحيوانات .

قوله: (يتأتّى بها إيجاد كلّ ممكن وإعدامه)، يعني: يتيسّرُ بها إخراج كلّ مُمكن من العدم إلى الوجود، وإخراجه من الوجود إلى العدم .

قال الشيخ اليوسي: ((والجواب أن ما ذكر من القياس هو على طريق الإلزام للمعتزلة؛ إذ[1] سلموا أن القدرة في الشاهد تأثير، أو أن العالمية في الشاهد يلزمها العلم، كما نبّه عليه المصنّف أوّل كلامه [2])) ا.هـ[3].

قوله: فِي المُقَدِّمَةِ، أي مقدّمة صفات المعاني.

قوله: يَعْنِي القَدِيمَةُ[4]، أشار به إلى أنّ الأزلي[5] هنا مرادف للقديم.

قوله: يَتَيَسَّرُ...إلخ، تفسير للتَأَتِّي، وهو أولى من قوله في غيره: تؤثر في إيجاد ...إلخ، كما تقدّم[6].

---

(1) في (ن ب) إلخ.

(2) قال الإمام السعد: وهذا احتجاج على المعتزلة القائلين: بصحّة قياس الغائب على الشاهد عند شرائطه، وبكون هذه الأحكام في الشاهد معللة بالصفات؛ فلا يتوجّه منع الأمرين. ينظر: شرح المقاصد، للإمام السعد، ج2، ص73 .

(3) ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة: 93 ، 94 .

(4) في (ن ب) القدرية.

(5) في (ن ب) الأولى.

(6) أي كما تقدم في أول مبحث صفات المعاني .

وقد مرّ في جعله العدم الطارئ أثراً للقدرة الأزليّة مباشرةً على مذهب القاضي، وهو الأصحّ في النظر؛ لأنّ المُصحّح لتأثير القدرة الأزليّة إن قلنا : هو الإمكان مع

[قوله][1]: وقَدْ مَرَّ، يعني نفسه، ففيه تجريدٌ[2]، أو التفات على مذهب السكاكي[3][4]، وقد استعمل المصنف هذا في كتبه كلها، كما فعله غيرُه أيضاً من المصنّفين.

قوله: مُبَاشَرةً، ردًّا على من يقول: إن تأثير القدرة في العدم ليس مباشرةً، بل بقطع الأسباب والأعراض، معناه: أن الله تعالى إذا أراد إعدام الجرم قبض عنه أسباب الحياة، فيتلاشى من حينه بنفسه .

[قوله][1]: لأنّ المُصَحِّحَ...إلخ، علّة لكون مذهب القاضي الأصحّ.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) التجريد : هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله فيها – أي : مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة – مبالغة لكمالها فيه . ينظر: المطول، للإمام السعد، ص662 .

(3) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين، عالم بالعربية والأدب، مولده بخوارزم سنة555هـ، من كتبه: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة، توفي سنة626هـ. ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص364، والأعلام، للزركلي، ج8، ص222.

(4) الالتفات عند الجمهور: هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة: التكلّم والخطاب والغيبة، بعد التعبير عنه – أي: عن ذلك المعنى – بآخر منها ، أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر، ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام أن يعبّر عنه بغير هذا الطريق .

فالالتفات بهذا التفسير أخص منه بتفسير السكاكي؛ لأنّ النقل عنده أعمّ من أن يكون قد عبّر عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة، ثمّ عبّر عنه بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل إلى الآخر، وعند الجمهور مختصٌّ بالأوّل، فكلُّ التفات عندهم التفات عنده من غير عكس. بتصرُّف من المطول، للإمام السعد، ص266 – 288 .

الحدوث، أو الإمكان بشرط الحدوث، أو الحدوث فقط، .....

قوله: بِشَرطِ الحُدُوثِ، الفرق بينه وبين ما قبله أن الأول عنده العلة مركبة من الحدوث والإمكان، والثاني بسيطة[2]، والحدوث شرط، لا بشطر، والشرط خارج الماهية [3] ، قال المحقّق اليوسي : ((والحقّ أنّ هذه العلة إنما هي بحسبِ العقل، بمعنى أن العقل يلاحظ الإمكان، أو الحدوث فيحكم بالاحتياج[4]، لا بحسب الخارج فيتحقق[5] الإمكان أو الحدوث، فيوجد))ا.هـ[6].

وبه تعلم سقوط من قال ببطلان الطريقة الأولى ببطلان التركيب في العلة العقلية؛ لأن ذلك مبنيٌّ على أن العلة خارجية، لا عقلية.

هذا وقد أبطل[7] الفخر في الأربعين كون الحدوث علّة، قال ما معناه: ((وعندنا أن الحدوث غير معتبر في تحقّق الحاجة، لا بأن يكون تمام العلة، ولا شرط [1]

---

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن ب) بسطه.

(2) أي الفرق بين الإمكان مع الحدوث، والإمكان بشرط الحدوث أن العلة في الأول مركبة، والحدوث شطر منها، والشطر نصف الشيء وجزؤه، بينما العلة في الثاني بسيطة، والحدوث شرط .

(3) في (ن ب) بالانتاج.

(4) في (ن ب) بتحقق.

(5) قاله الشيخ اليوسي نقلاً عن الإمام السعد في شرح المقاصد. ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للإمام اليوسي، لوحة: 73، وشرح المقاصد، للإمام السعد، ج1، ص127 .

(6) في (ن ب) بطل.

أو الإمكان فقط؛ لأنّ الحدوث صفة لموجود، والإمكان صفة لمعدومٍ فقط؛ فذلك كلّه مُحقّق ثابت للعدم الطارئ، .....

العلة، والدليل عليه أن الحدوث عبارة عن كون الشيء مسبوقاً بالعدم، ومسبوقيّة الوجود[2] بالعدم صفة للوجود الذي هو متأخّر عن تأثير القادر فيه [3]، الذي هو متأخر عن احتياجه إلى القادر، الذي هو متأخر عن علة تلك الحاجة، وعن جزء تلك العلة، فلو جعلنا الحدوث علة للحاجة، أو جزءاً من هذه العلة، أو شرطاً[4] لهذه العلة؛ لزم تأخّر الشيء[5] عن نفسه بمراتب، وهو محال))ا.هـ[6].

قوله: أوِ الإِمْكَانُ[7] فَقَطْ، أي أن غير اعتبار الحدوث لا شرطاً ولا شطراً.

قوله: فَذَلِكَ، أي تصحيح تعلّق القدرة الأزلية.

[قوله][8]: لِلعَدَمِ الطَّارِئ؛ لأنه لا ينفك ولا يخرج عن واحد من الأربعة المذكورة[1]، لكن هذا بناء أن الحدوث هو التجدّد، والحصول للشيء بعد أن لم يكن، لا الوجود

---

(7) في (ن ب) تشرط.

(1) في (ن ب) مسبوقة بالوجود.

(2) في (ن ب) القادرية.

(3) في (ن ب) وشرطاً.

(4) في (ن ب) تأخر الشرط.

(5) ينظر: الأربعون، للإمام الفخر، ج1، ص 101.

(6) في (ن أ) والإمكان .

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

ولا يلزم في أثر القدرة أن يكون متجدّداً كما صار إليه (إمام الحرمين)؛ بل يلزم فيه أن يكون مُتجدّداً حادثاً، كان ذلك المتجدّد وجوداً أو عدماً. وهذا هو الحقّ الذي لا شكّ فيه، والله تعالى أعلم.

وقد ذهب بعض الأئمّة المُحقِّقين إلى أنّ العدم المُمكن السّابق عن وجود الحوادث

بعد العدم، كما هو الشائع، وإلاَّ فلا يكون متعلقاً للقدرة إلاَّ بناء على أنّ المُصحِّح لتَعلّقها هو الإمكان فقط، كما يأتي في العدم السابق.

[قوله][2]: وَلا يَلْزَمُ...إلخ، جوابٌ عن سؤالٍ، وهو ظاهر.

قوله: كمَا صَارَ...إلخ، راجع للمنفي.

[قوله][3]: بَلْ يَلْزَمُ، انتقال من أخصّ إلى أعمّ.

قوله: حَادِثاً، خبرٌ ثانٍ لكان.

قوله: كَانَ ذَلِكَ...إلخ، بيان لتعميم التجدد.

[قوله: وَهَذَا...إلخ، أي التجدد][4] الشامل للوجود والعدم.

---

(8) أي الإمكان مع الحدوث، أو الإمكان بشرط الحدوث، أو الحدوث فقط، أو الإمكان فقط .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب).

فيما لا يزال مقدورٌ للبارئ – تبارك وتعالى –، كالوجود والعدم الطارئين، بمعنى أنّه في قبضة قدرته تعالى، يتأتّى منه – جلّ وعلاَ– إبقاؤه وإزالته بجعل الوجود الحادث في مكانه، وإطلاق المقدوريّة بأقلّ من هذا مُستحيلٌ في اللغة والعرف؛ يقال: الملِكُ

قوله: فِيمَا لا يَزَالُ، أي لا العدم السابق في الأزل، بأن لا تتعلق به القدرة اتّفاقاً.

قوله: كالوُجُودِ...إلخ، تنظير بالمتّفق[1] عليه والأقوى، كالعدم الطارئ، ولمّا كان يوهم التشبيه[2] اتّحاد جهة التعلُّق بيّنه في المشبّه بقوله: **بمعنى أنه في قبضته،** [أي تصرّفه][3] التصرّف التامّ.

قوله: بِجَعْلِ...إلخ، تصوير للإزالة.

قوله: وإطْلاقُ...إلخ، جواب سؤال نشأ من جعل العدم السابق مقدوراً لله تعالى، بمعنى أنه...إلخ، وهو أن العدم السابق فيما لا يزال لا نسلم أنه مقدور للبارئ – تبارك وتعالى –؛ لأنّ حقيقته وماهيته ليست بوجودية، ولا عدمية طارئة، كما يأتي للمصنف بعد.

قوله: بأقل...إلخ، وجه الأقليّة ما يشير إليه من قوله: **على سبيل المجاز**، أي أن إسناد المقدورية للملك على الناس بتغْيِير[4] بعض أحوالهم من إعزازٍ وإذلالٍ ليس في

---

(1) في (ن ب) تنظر في المتفق.

(2) في (ن ب) النسبية.

(3) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب).

(4) في (ن ب) بتغير.

يقدر على الناس، ولا يقدرون عليه، بمعنى أنّه يملك – على سبيل المجاز – تغيير أحوالهم ، كإعزاز وإذلال ونحوهما، فكيف لا يطلق على ذلك العدم المُمكن أنّه مقدورٌ لله تعالى؟؛ لأنّه – جلّ وعلَا – يملك إبقاءه وتغييره بما شاء، وكيف شاء على الحقيقة لا على المجاز، فملْءُ الفم بأنّه ليس مقدوراً للمولى – تبارك

قبضة [الملك كقبضة] [1] مولانا – جلّ وعزّ – للعدم السابق ؛ لأن الملك في غاية العجز عن التصرف للناس، لولا تمكين الله تعالى؛ فالتصرف حقيقة إنما هو له تعالى، [هكذا][2] وجّه بعضهم المجاز، وأنت خبير بأن قولك: الملك يملك أحوال الناس من إعزاز وإذلال حقيقة عقلية؛ لأنّها إسناد الفعل، أو ما في معناه إلى ما هو له في الظاهر، وهنا كذلك، وشرعية؛ لأنّ أحوالهم من كسبه أو ناشئة عن كسبه.

[قوله: لأنَّهُ – جَلَّ...إلخ، علة للمنفي][3].

قوله: علَى الحَقِيقَةِ...إلخ، متعلق بيملك .

قوله: فَمِلْءُ الفَمِ، مبتدأ، خبره[4] سوء أدب.

قوله: بِأنَّهُ، متعلّق بملء، والضمير عائد على العدم السابق.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) خبر.

وتعالى – نظراً إلى أنّ حقيقته ليست بوجوديّة ولا طارئةٍ سوء أدبٍ بإطلاق ما يوهم عجزاً في قدرته – جلّ وعلاَ – .

وهذا الذي اختاره هذا الإمام هو الآتي، على أنّ مُصحّح تعلّق القدرة الأزليّة بالممكن: الإمكان فقط؛ فكلّ مُمكنٍ على هذا – وجوداً كان أو عدماً، سابقاً أو لاحقاً – فهو مقدورٌ للمولى – تبارك وتعالى –، ومقدوريّة كلّ حقيقةٍ من هذه

[قوله: نَظَراً، مفعول لأجله، علّة لملء الفم.

قوله: إلى[1] **أنَّ حَقِيقَتَهُ**، أي حقيقة العدم السابق][2]، متعلق بنظراً.

قوله: بِإطْلَاقِ، الباء سببية متعلق بسوء أدب.

قوله: فِي قُدْرَتِهِ، متعلّق بعجز، على أنه ضمن معنى نقص، وإلاّ فهو متعدٍ بعلى.

قوله: هَذا الإمَامُ، هو المعبّر عنه آنفاً بقوله: **بعض المحققّين**.

قوله: علَى أنَّ مُصَحِّحَ، متعلق بقوله: **الآتي**، أي الجاري.

قوله: الإمْكَانُ فَقَطْ، خبر أنَّ.

قوله: علَى هَذَا، أي على أن المصحّح لتعلق القدرة هو الإمكان فقط.

قوله: فَهو مَقْدُورٌ، الجملة خبر المبتدأ، ودخلت الفاء فيه لشبه المبتدأ بالشرط في العموم.

قوله: ومَقدُورِيَّةُ كلُّ حَقِيقَةٍ...إلخ، أي حقيقة الوجود والعدم السابق واللاحق،

---

(1) في (ن ب) إلاّ.

(2) ما بين المعقوفين تكرّر في (ن ب).

الحقائق بما يليق بها، وهذا القول هو أقرب للّغة والعرف، وأسلم من سوء الأدب وإيهام النقص، والله سبحانه أعلم .

وقوله في تعريف القدرة الأزليّة: (يتأتّى بها إيجاد كل مُمكنٍ) يعني : سواء كان جِرماً أو عرضاً ، مكتسب للحيوان أو غير مُكتسبٍ ؛ ففيه تنبيهٌ على فساد مذهب

أشار إلى اختلاف جهة التعلق كما تقدم.

قوله: بمَا يَلِيقُ بِهَا، خبر المبتدأ، وهو **مقدوريّة،** وأنّث [الضمير][1] نظراً لمعنى ما.

قوله: وهَذَا القَوْلُ، أي قول بعض الأئمة: **من أن العدم السابق مقدور...إلخ.**

قوله: أَقْرَبُ، فيه إشارة إلى أن مقابله قريبٌ تأمّل.

[قوله][2]: وأسْلَمُ مِن سُوءِ الأدَبِ...إلخ، ظاهره أن المقابل فيه سلامة، وهذا أسلم، وليس كذلك إلاّ أن يقال: أنه مسلوبُ المفاضلة، قال بعضهم: هو أدبٌ نظراً إلى التقييد بقوله: **نظراً إلى أن حقيقته...**إلخ، وإلاّ فهو حرام.

قوله: جِرْماً أو عَرَضاً، أي أو غيرهما بناء على عدم حصر العالم في الجرم والعرض.

قوله: فَفِيهِ[3] تَنبِيهٌ...إلخ، تفريع على العموم[4] المستفاد من قوله : **كلّ مُمكنٍ ...إلخ.**

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(3) في (ن ب) فيه .

(4) في (ن ب) أن العموم .

القدرية الذين أخرجوا أفعال الحيوانات الاختيارية عن تعلق قدرة الله تعالى، وعلى فساد مذهب الطبائعيين الذين أسندوا بعض الممكنات لقوى الطبائع العلوية والسفلية .

وقوله: (على وفق الإرادة) إشارة إلى أنّ فعله للكائنات إنّما هو بطريق الاختيار، لا بطريق اللزوم، كفعل العلّة والطبيعة عند الفلاسفة والطبائعِيّين .

وقوله: (والإرادة: صفةٌ يتأتّى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه) يعني

قوله: عَن تَعَلُّقِ...إلخ، متعلق بأخرجوا[1].

قوله: وعلَى فَسَادِ، معطوف على قوله: **على فساد.**

[قوله][2]: لِقُوَى، بضم القاف وكسرها، متعلق بأسندوا[3]، وعبّر أولاً: بأخرجوا ...إلخ، وثانياً: بأسندوا...إلخ، تفنّنًا.

قوله: عِندَ الفَلاسِفَةِ...إلخ، يحتمل أن يكون لفاً ونشراً مرتّباً.

قوله: المُمْكِنِ، أي في كلّ فردٍ من أفرادِهِ.

قوله: بِبِعْضِ...إلخ، الباء داخلة على المقصور، أي بعض ما يجوز مقصوراً على

---

(1) أي في تعريف القدرة الأزلية بأنها (يتأتّى بها إيجاد كل ممكن) تنبيه على فساد مذهب القدريّة الذين أخرجوا أفعال الحيوانات الاختياريّة عن تعلّق قدرة الله تعالى، وعلى فساد مذهب الطبائعيّين الذين أسندوا بعض الممكنات لقُوى الطبائع العلويّة والسفليّة .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(3) في (ن ب) بأسنادوا .

أنّ المُمكنات لمّا كانت نسبتها إلى قدرة الله – تعالى– على حدّ السواء، فلو اختصّت بإيجاد بعضها دون بعض لزم العجز؛ فإذاً لابدّ لتخصيص بعض المُمكنات بالوقوع دون مقابله من صفة أخرى،.....

تخصيص الله تعالى الممكن.

قوله: لمّا كَانَت نِسْبَتُهَا...إلخ، هو دليل منه على اتصافه تعالى بصفة الإرادة.

قوله: فلو اخْتَصَّتْ، أي قدرته.

[قوله][1]: لَزِمَ العَجْزُ، أي عجز الله – تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً – حيث اختصّت ببعض الممكنات دون بعض من غير مخصص[2]؛ لما علمت من أن نسبة الممكنات إليها متساويَة[3]، وأيضاً كما زاد في الوسطى: ((فشأن[4] القدرة التأثير والإيجاد والموجد[5] من حيث هو موجد[6] غير المرجح من حيث هو مرجح؛ لتوقف الإيجاد على الترجيح))ا.هـ[7].

قوله: فإذاً لابَدَّ...إلخ، أي لا فراق، هو تفريع على لزوم العجز المرتّب عن فرض

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن ب) مخصوص.

(3) في (ن ب) متناوياً.

(4) في (ن ب) فساد.

(5) في (ن ب) الموجود.

(6) في (ن ب) موجود.

(7) ينظر: شرح العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي، ص152 .

وليس إلاّ صفة الإرادة؛ إذ لا يلزم نقص في قولـه: أراد الله – تعالـى – وجـود هـذا

اختصاص القدرة ببعض الممكنات بغير مخصص.

[قولـه][1]: ولَيْسَ إلاّ صِفَة الإرَادَةِ، أي في السبر والتقسيم[2] – كما صرح بذلك في شرح الكبرى[3] – وذلك لأنّ القدرة لا تصلح للتخصيص كما تقدم، والحياة لا تصلح أيضاً؛ لأنه لا تعلق[4] لها، فضلاً عن التخصيص، والعلم وبقية الصفات ستأتي[5] للمصّنف أنها لا تصلح أيضاً.

قولـه: إذْ لاَ يَلْزَمُ...إلـخ، تعليلٌ لما عَساهُ أن يُفهم من الاختصاص بالبعض[6] دون البعض من النقص ، قال الشيخ اليوسي : ((لا يقال : لمَ [7] خصصت بأن صفات النفس لا تُعلل؟، كما لا يقال: لمَ كان العلم كاشفاً؟، وكما خُصصت بعض الممكنات

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) السبر والتقسيم: حصر الأوصاف في الأصل، وإبطال ما لا يصلح؛ فتعين الباقي. ينظر: المستصفى، لأبي حامد الغزالي، ج1، ص311، وتشنيف المسامع، للزركشي، ج3، ص275، 276.

(3) قال الإمام السنوسي: والسبر يقتضي أن لا مرجّح لاختصاص الممكن بأحد الجائزات عليه، بدلاً عن مقابلته إلاّ الإرادة، وهي قصد الفاعل إلى فعل ذلك الجائز، وإن شئت قلت: اختياره له. ينظر: شرح العقيدة الكبرى، للإمام السنوسي، ص127 .

(4) في (ن أ) لأنه تعلق .

(5) في (ن ب) تأتي.

(6) في (ن ب) في البعض.

(7) في (ن ب) لما.

الممكن، ولم يرد هذا الممكن الآخر؛ بل ذلك دليل على غاية الكمال؛ فإنّ تصرّفه - جلّ وعلاَ - في المُمكنات بمحض الاختيار والإرادة، ولا باعث له على مُمكنٍ

بالوقوع، خُصصت بعضها بعدم الوقوع، فإنّ الإرادة تتعلّق بالوجود والعدم، لكن بقيَ أن يقال: فلم اختص هذا بالوجود، وهذا بالعدم مع استواء النسبة إليهما؟، وهلَّا كان الأمر بالعكس؟، قلنا: هذا من سرُّ القدرة[1]، وهو موقوف[2] عقلاً))[ا.هـ][3] [4].

قوله: بَلْ ذَلِكَ، أي إرادة الله وجود هذا الممكن...إلخ، هو انتقال من نفي النقص [إلى][5] إثبات غاية الكمال.

قوله: فإنَّ[6] تصَرُّفَهُ...إلخ، هو تصوير[7] لغاية الكمال، أو متعلق بالكمال.

قوله: بِمَحْضِ الاخْتِيَارِ، خبر إنّ، أي خالص الإرادة التي لا يشوبها[8] [شيء][9]

---

(1) في (ن أ) القدر.

(2) في (ن أ) موقف.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 74 .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(6) في (ن ب) بل .

(7) في (ن ب) تصور.

(8) في (ن ب) يشوا بها.

(9) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

منها، ولا إكراه، ولا إجبار، كما قال – تبارك وتعالى –: ((وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ))، ولو قلت: قدَرَ الله تعالى على هذا المُمكن الموجود، ولم يقدر على مقابله، لكان فاسداً؛ لما فيه من لزوم نقيصة العجز .

وأمّا سائر الصفات، كالعلم، والكلام، والسمع، والبصر، فلا يصحّ التخصيص بها؛ لأنّ التخصيص تأثير، وهذه الصفات ليست مؤثّرةً في مُتعلَّقاتها .

من المنافي لها.

قوله: ولا إجْبَارَ، عطف لازم على ملزوم أو تفسير.

قوله: قالَ تَبَارَكَ...إلخ، دليل على نفي الإكراه.

قوله: لمَا فِيهِ مِن نَقِيصَةِ...إلخ، بيان للملازمة.

قوله: وأمَّا سَائِرُ، أي باقي الصفات...إلخ.

قوله: لَيْسَت مُؤَثِّرَةً...إلخ؛ لأنّها لو أثَّرت لما[1] تعلّقت بالواجب والمستحيل، وأدخلت الكاف الحياة والإدراك على القول به[2].

قال في شرح الكبرى: ((لقائل أن يقول: المرجّح لوقوع [أحد][3] الجائزين اشتماله على المصلحة المعلومة لفاعله ، قلت : هذه مقالة اعتزالية ، أعني مراعاة

---

(1) في (ن أ) فما.

(2) أي الكاف في قوله: كالعلم والكلام والسمع والبصر، فالكاف أدخلت الحياة والإدراك أيضا على القول به .

(3) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب).

وأشار بالعموم في قوله: (الممكن) إلى فساد مذهب المعتزلة، الذين خصَّصُوا تعلّق الإرادة بالخير دون الشر، والصلاح والأصلح دون مقابلهما .

المصلحة، وسيأتي برهان عدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح في حقّه تعالى، وإذا بطل مراعاة المصلحة حتماً لم تصح لترجيح الفعل بها، فإن قلت: ما ذكرتموه من أن تخصيص أحد طرفي الممكن بالوقوع في حقِّ المختار لا يكون إلاّ صفة الإرادة ينتقض عليكم بالمختار منا؛ فإنّه يوقع أفعالاً في زمن[1] مخصوصٍ، وعلى صفة مخصوصةٍ، وهو ذاهلٌ عنها لا شعورَ له [بها] [2]، فضلاً عن أن يقصدها، ويريدها، فالجواب: أن كلامنا إنما هو في المختار المُوجد للفعل، والمختار منا لا يوجد فعلاً أصلاً، لا في حقِّ نفسه، ولا في حقِّ غيره، وإنّما المُوجد[3] للذات الحادثة، [وجميع][4] أفعالها هو الله – جلّ وعلاَ –))ا.هـ[5].

قوله: دُونَ مُقَابِلِهِمَا، أي زعماً منهم – أهلكهم الله تعالى– أن إرادة القبيح[6] قبيحة، وألزمهم أهل السنة– رضي الله تعالى عنهم– أن أكثر أفعال الناس على خلاف إرادة

---

(1) في (ن ب) لا في زمن .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن أ) الوجود.

(4) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب).

(5) ينظر : شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 128، 129.

(6) في (ن ب) القبح.

والعلم : صفةٌ ينكشف بها المعلوم على ما هو به .

الله تعالى؛ لأن أكثرها شرور وقبائح بدليل قوله تعالى: ((وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ))[1].

قال السعد – رحمه الله تعالى –: ((وهذا تشنيع جداً[2]، والظاهر أنه لا يصير على ذلك رئيس قرية))ا.هـ[3].

ورُوِيَ[4] أن رجلاً قال لابن عباس – رضي الله تعالى عنهما –: أنت الذي تزعُم أن الله– سبحانه وتعالى– أراد أن يُعصى؟، فقال: نعم، فقال الرجل: أراد الله تعالى أن يعصى!، فقال ابن عباس– رضي الله تعالى عنهما –: ويحك!؛ فمن حال بين الله تعالى وبين ما أراد ا.هـ[5].

قوله: صِفَةٌ يَنْكَشِفُ...إلخ، هو ميل من المصنف – رحمه الله تعالى – إلى القول بصحّة تعريف العلم، وقيل: لا يعرّفُ لكونه ضرورياً، وقيل: لكونه نظريًّا عسيراً، أي

---

(1) سورة يوسف، من الآية: 103.

(2) لأنه يلزم منه العجز الشديد – تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً –.

(3) ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 208.

(4) في (ن أ) ويروي.

(5) ينظر: تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد، تأليف: الشيخ على بن محمد التميمي المؤخر الصفاقسي، تح: الشيخ الحبيب بن ظاهر، مجلة الزيتونة، ص 35.

.....

لا يحصل إلاّ بنظر دقيق؛ ولأجل عسره، فالنظر الإمساك عنه[1] – كما قيل – وفي تعبير المصنف (بينكشف) ما لا يخفى من إيهام سبق الخفاء، والأنسب تعريف من قال: أنه صفة أزلية تتعلق بالأمر على وجه الإحاطة به على ما هو عليه دون سبق خفاء ا.هـ[2].

واعترض قوله: **المعلوم** بلزوم الدور، فلو أبدل المعلوم بالمذكور– أي ما من شأنه أن يذكر، ويمكن أن يعبر عنه – لكان أولى[3].

والجواب: بأن الجهة منفكّة؛ لأنّ توقّف العلم على المعلوم من جهة التصوّر، وتوقف المعلوم على العلم من جهة الاشتقاق مردود بأن الاشتقاق يرجع إلى اللفظ، والكلام في المعاني؛ لأن التعريف إنما هو لمدلول العلم ومفهومه، والجواب: بأن المراد بالمعلوم ذاته، أي بقطع النظر عن صفته التي هي المعلومية، وأيّد هذا بأن الوصف بالمعلومية إنّما يكون عقب الانكشاف، وإلاّ كان من تحصيل الحاصل ، ردّ

---

(1) والقول الثاني: هو المعتمد عند المصنف ها هنا بدليل قوله قريباً: والمقصود من هذا التعريف التقريب على سبيل الاختصار؛ لعسر تعريف العلم .

(2) ينظر: مخ حاشية على شرح المقدمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 60 .

(3) كما اعترض الشيخ النجاري قول الإمام السعد في شرح العقائد عند تعريف العلم بقوله: تنكشف بها المعلومات، قال النجاري: لو أبدل المعلومات بالمذكورات لكان أولى، حرزاً من لزوم الدور. ينظر: مخ حاشية على شرح المقدمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 60 .

يعني بالمعلوم : كلُّ ما يصحُّ أن يُعلم، وهو كلُّ واجبٍ، وكلُّ مُستحيلٍ، وكلُّ جائزٍ.

أيضاً بأن الإيراد وارد على لفظ: **وظاهر التعريف**، والمراد لا يدفع الإيراد، وأجاب بعضهم: بما يؤخذ من كلام بعض الفضلاء من [أن][1] العلم المعرّف في هذا المقام الاصطلاحي، و[المعلوم][2] المأخوذ في تعريفه هو المعلوم اللغوي، وهو كل ما يتّصف بالمعلوميّة، أعمّ من أن يكون معلوماً بالعلم القديم أو الحادث، ويرشد إليه قول المصنف: **يعني بالمعلوم كل ما يصحّ أن يعلم**، وحينئذ يكون العلم – الذي هو جزء المعلوم الواقع في التعريف – بمعناه اللّغويّ، والعلم المعرف بمعناه الاصطلاحي، فلا دور لاختلاف الجهة ا.هـ.

قوله: عَلَى مَا هُوَ بِهِ، أي الحال أو الوصف الذي هو به.

قوله: كلُّ وَاجِبٍ...إلخ، أمّا تعلّقه بالواجب والجائز [فظاهرٌ][3]، وأمّا تعلّقه بالمستحيل فهو ما ذكره بعضهم من[4] أنه لو قدّر وقوعه لعَلِم كيفيّة وقوعه ، لا أنه يعلم وجود الشريك ، وإلاّ لمَا كان مستحيلاً ولا عدمه ؛ لأنه واجب ؛ ولأجل هذا قال

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن أ) فمن.

ومعنى (ينكشف): أي يتّضحُ ذلك المعلوم لمن قامت به تلك الصفة، ويتميّزُ عن غيره اتّضاحاً لا خفاءَ معه .

وهذا مخرجٌ للظنّ والشكّ والوهم؛ .....

بعضهم: لا يعلم المستحيل، مستدلاً بقوله تعالى: ((أَتُنَبِّئُونَ ٱللَّهَ[1] بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ))[2]، قال ذو الجلالين: ((استفهام إنكاري، أي لو كان له شريك لعلمه إذ لا يخفى عليه شيء))ا.هـ[3].

قوله: وهَذَا مُخْرِجٌ...إلخ، أي قيد ينكشف مخرج؛ لأنه جعله فصلاً، وصفة جنس، وزيادة قوله: **على ما هو به،** إيضاح وتصريح بما علم من قوله: **ينكشف،** كما سيصرّح[4] به، قال الشيخ ياسين[5]: ((وكان ينبغي أن يخرج بقوله: **ينكشف** غير العلم من الصفات التي لا ينكشف بها ما تتعلق به كالقدرة والإرادة ، وما لا تتعلق،

---

(1) في (النسختين) أتنبؤنه بما لا يعلم .

(2) سورة يونس، من الآية: 18 .

(3) ينظر: تفسير الجلالين، للجلال المحلي والجلال السيوطي، ص 268 .

(4) في (ن أ) يصرح .

(5) ياسين بن زين الدين بن أبى بكر ابن عُليم الحمصي، الشهير بالعلمي، شيخ عصره في علوم العربية، ولد بحمص ونشأ واشتهر بها، وتوفي بمصر سنة (1058هـ)، له حواشي كثيرة منها: حاشية على ألفية بن مالك، حاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي، حاشية على شرح السنوسي على صغراه، حاشية على شرح التخليص المختصر للسعد التفتازاني. ينظر: خلاصة الأثر، للحموي، ج2، ص 492، والأعلام، للزركلي، ج8، ص 130.

فإنّ الاحتمال القائم بها يمنع من انكشاف ذلك المظنون، أو المشكوك، أو الموهوم، ويوجب له خفاءً .

ومُخرجٌ أيضاً للاعتقاد الجازم، مطابقاً كان أو غير مطابقٍ؛ لأنّه يحتمل النقيض

وهو الحياة ا.هـ[1]. أي ويراد[2] من الانكشاف حينئذٍ مطلقه حتى يشمل الظنّ وما عطف عليه، فتخرج بقوله: **على ما هو به**، ولعل هذا وجه اختياره؛ لأنه على هذا يكون القيد الأخير للإخراج والتأسيس، وهو أولى من إهماله، وحمله على التأكيد.

قوله: القَائِمُ[3] بِهَا، الباء للسببية، وصلة القائم[4] محذوفة، أي الاحتمال القائم بالظّانّ[5]...إلخ، أو القائم بالشخص بسبب هذه الأوصاف التي هي الظن والشك والوهم.

قوله: لِلاعْتِقَادِ...إلخ، هو مستفاد من التعبير بصيغة المضارع، كما قال: **والتعبير بالمضارع .**

قوله: لأنَّهُ، علة للإخراج.

---

(1) ينظر: مخطوط حاشية على شرح أم البراهين، تأليف: الشيخ ياسين بن زين الدين ابن عليم، المعروف بالعليمي، (ت1058هـ)، مخطوط مصور من المكتبة الأزهرية، رقم الحفظ: العام94089، والخاص6106، ينظر: اللوحة 84 منها .

(2) في (ن ب) ومراد .

(3) في (ن أ) القديم.

(4) في (ن أ) الاحتمال.

(5) في (ن ب) بالثلاث.

بتشكيك مُشكِّكٍ، فلا يستمرُّ معه الانكشاف.

والتعبير بالمضارع في الانكشاف يقتضي دوام الانكشاف واستمراره؛ بحيث لا يحتمل النقيض بوجه؛ وذلك لاستناد الصفة إلى ضرورة أو برهان .

وظاهر التعريف والمقصود منه: التقريب على سبيل الاختصار؛ لعسر تعريف العلم بما يسلم من كلِّ مناقشةٍ.

قوله: يَقْتَضِي دَوَامَ...إلخ، قال الشيخ ياسين: ((ما ذكره أولى من قول بعضهم: والتعبير[1] به لاستدعائه الانكشاف ابتداء ودواماً))ا.هـ[2].

قوله: لاسْتِنَادِ[3]...إلخ، علة لعدم احتمال النقيضين الذي هو مرجع الإشارة، والأولى حذف قوله: **وذلك...إلخ؛** لأن هذا يخصّ العلم الحادث، والكلام في العلم القديم.

قوله: والمَقْصُودُ...إلخ، [هو اعتذار منه على تعريف العلم .

قوله: لِعُسْرِ...إلخ، علة المقصود...إلخ][4].

قوله: بِمَا يَسْلَمُ، متعلّق بتعريف ، أي إنما كان تعريف العلم عسيراً[5]؛ لأجل أنه لا

---

(1) في (ن ب) إلى التعبير .

(2) ينظر: مخ حاشية على أم البراهين، للشيخ ياسين العليمي، لوحة: 84 .

(3) في (ن ب) لاسناد .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(5) في (ن ب) عسير.

يسلم من مناقشة بعد[1] جمعه أو منعه[2]، حيث كان تعريفاً حقيقياً.

قوله:- ويَدْخُلُ فِي العِلْمِ...إلخ، هذا ينافيه ما تقدّم من قوله[3]: **يعني بالمعلوم كل واجب...إلخ؛** إذ السمع والبصر لا يتعلقان بالمعدوم ممكناً أو مستحيلاً، وإن أراد ظاهر التعريف مجرداً عمّا حمله عليه - كما هو مقتضى قوله: **هذا [التعريف]**[4]- فلا نسلّم دخول ما ذُكر؛ لأن الحيثيّة مراعاة في الحدِّ كما هو معلوم، أي ينكشف المعلوم لأجل العلم؛ لأن تعليق الحكم - وهو الانكشاف - على الوصف - وهو المعلوم - يُشعرُ بالعليّة، وهذه مناقشة لفظيّة، وإلاّ فهو أدرى بكلامه؛ لأن صاحب الدار أدرى بما فيها، وعليه فلا يقال: التعريف غير مانع؛ لأنّا نقول: المراد حينئذٍ دخولها فيه؛ لأنها [حينئذٍ][5] أنواع من العلم - كما قال -، ولا ينافيه ذكر السمع

---

(1) في (ن أ) بعدم .

(2) في (ن أ) منع .

(3) في (ن ب) قوله تعالى .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

والبصر بعدُ ، وتعريفهما [حينئذ][1] بتعريفٍ يخصّهما ؛ لأنّ قصده [2] ذكر العقائد

الإدراكات، فهي إذاً أنواع من العلم، وهذا مذهب الشيخ الأشعري – رضي الله تعالى عنه–.

مفصّلة؛ لأنّ إدخال الجزئيات تحت الكليّات عسير، كما ذكر ذلك في شرح الصغرى[3].

قوله: وهَذَا مَذْهَبُ...إلخ، أي هو أحد قولين له، أحدهما: أنهما من جنس العلم، إلاّ أنهما لا يتعلّقان إلاّ بالموجود، والعلم يتعلّق بالموجود والمعدوم، وكلاهما صفتان زائدتان مع ذلك على علمه تعالى، ثانيهما: [أنهما][4] إدراكان يخالفان[5] العلم

---

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(7) في (ن ب) قصدها.

(1) قال الإمام السنوسي: السمع والبصر صفتان ينكشف بهما الشيء، ويتّضح كالعلم، إلاّ أن الانكشاف بهما يزيد على الانكشاف بالعلم، بمعنى أنه ليس عينه، وذلك معلوم في الشاهد بالضرورة، ومتعلقهما أخصّ من متعلّق العلم، فكلّ ما يتعلّق به السمع والبصر يتعلّق به العلم ضرورةً، ولا ينعكس إلاّ جزئياً. ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص30 .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) مخالفات.

بجنسهما مع مشاركتهما للعلم في أنهما صفتان كاشفتان، يتعلقان بالشيء على ما هو به. انظر شرح الكبرى[1].

قال المحقّق اللقاني: ((فالقول الصائب إن شاء الله تعالى : أنهما نوعان من

.....

العلم، غاية الأمر أن الأفهام قصُرت عن تمييزهما، وتمييز متعلقهما، وتوهمت[2] أن في صفة العلم ما يقوم مقامهما، وذلك لا يقتضي اتّحادهما معه بالذات، والجهل في العقائد يجب إزالته إذا كانت من مقدورات المكلّفين؛ وإلاّ فلا يضرّ، [كما لا يضرّ عدّ اكْتناهنا][3] صفاته تعالى))ا.هـ[4].

تتِمَّة[5]:

مذهب أهل السنة [والحقّ][1]– رضي الله تعالى عنهم– أن علمه تعالى متعلق بجميع المعلومات والموجودات[2] والمعدومات الكليّات والجزئيات، غير أن بعض

---

(4) ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 159، 160.

(1) في (ن أ) وتوهم.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ينظر: عمدة المريد لجوهرة التوحيد، المسمى (الشرح الكبير)، تأليف: الإمام برهان الدين إبراهيم اللقاني، تح: بشير برمان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ج1، ص219 .

(4) في (ن أ) قوله .

الأئمة منهم ذكر أنه هل يقال: إن الله تعالى يعلم الأشياء جملةً وتفصيلاً، أو لا يقال إلاّ تفصيلاً ؛ لِمَا يوهمه لفظ الإجمال ؟، وهو الذي اقتصر عليه العارف بالله تعالى

.....

الشيخ زرُّوق[3] في شرح عقيدة الغزالي[4] بعد أن ذكر كلام الحاجبة القائلة:

وعلمه لها على التفصيل *** لا عن ضرورة ولا دليل.

قائلا ما معناه: نبّه بهذا البيت ردًّا على من يقول: يعلم الأشياء جملةً وتفصيلاً؛ لأنّ ذلك لا يصح، وإنما يقال: يعلمها تفصيلاً؛ لمنافاة الجملة للتفصيل كما قال بعد:

والعلم بالشيء على التجميل *** يلازم السهو على التفصيل

كالعلم بالأرض وبالسماء *** والسهو عن كيفية الأجزاء

---

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(6) في (ن ب) الموجودات والمعلومات.

(1) أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، زروق، فقيه محدّث متصوّف، من أهل فاس بالمغرب، ولد سنة 846هـ، له تصانيف كثيرة، منها: شرح مختصر خليل، القواعد، شرح رسالة أبي زيد القيرواني، وله شروح على الحكم العطائية، توفي في مدينة مصراته سنة 899هـ تقريباً. ينظر: شذرات الذهب، لابن العماد، ج9، ص547، 548، وشجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص386، 387 .

(2) محمد بن محمد بن الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجّة الإسلام: فيلسوفٌ، متصوّف، ولد في الطابران (قصبة طوس، بخرسان) سنة 450هـ، له مصنَّفات كثيرة منها: إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة، الاقتصاد في الاعتقاد وغيرها، توفّي سنة 505هـ . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج4، ص 216- 219، والطبقات، للسبكي، ج6، ص 191- 389. .

قال: وهذا الشيء نبّه عليه القاضي في الهداية، ونقله ابن خليل[1]، وشنّع على

.....

القائلين بالجمع في التعبير[2][3]، وهي مسألة معقولة؛ ولعل أشار إليها المؤلف – يعني الغزالي– بقوله: بل يعلم دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء ا.هـ[4].

قال الشيخ اليوسي [عقب][5] نقله لما تقدّم، قلت: لا يظهر[6] محذور في التعبير التعبير بالجملة إذا قرنت بالتفصيل، والله أعلم ا.هـ[7].

---

(3) عمر بن محمد بن حمد بن خليل، السّكونيّ، من فقهاء المالكية، له كتب ومؤلفات، منها: التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزالات في تفسير الكتاب العزيز، شرح على منظومة الأقصري في التوحيد، وغيرها، توفي سنة717هـ. ينظر: معجم المؤلفين، لعمر كحاله، ج7، ص309، والأعلام، للزركلي، ج5، ص63 .

(1) في (ن ب) بالتعبير.

(2) أي جمع لفظي الجملة والتفصيل .

(3) ينظر: شرح عقيدة الإمام الغزالي، تأليف: سيدي أحمد زروق، تح: د. محمد عبد القادر نصّار، الناشر: دارة الكرز، ط1، 2007م، ص 94 ، 95.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن) ولا يظر.

(6) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 81 .

وبعد كتابي ما سمعتَ رأيت في الشيخ يحيى ما يردّ على اليوسي؛ حيث قال بعد قول الضرير[1] : والعلم بالشيء على التفصيل *** يناقض العلم على التجميل،

.....

ما نصّه: ((قال ابن خليل: سمعت بعض المدرسين يقول في درسه: إنه [تعالى][2] يعلم الأشياء جملة وتفصيلاً، وذلك جهلٌ، ((فإِنَّا لِلَّهِ...الآية[3])) على العلم، حيث صار يتولّى تدريسه مثل هذا؛ ولذا قال الشيخ: والعلم بالشيء...البيت، فإن الشيء المُجمل هو ما لم تدرك حقيقته، والمفصّل ما أدركت، فيجتمع عند ذلك مدرك لا مدرك، وهو محال[4]))ا.هـ[5].

---

(7) محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله بن أبى زيد المراكشى القسنطيني المغربي المالكي، ولد كفيفاً في مراكش سنة 739هـ، وكان من المفتين العارفين بالحديث له نظم جيد وأراجيز، من كتبه: إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم، وترجيز المصباح، وأرجوزة في المنطق وغيرها توفي بالجزائر سنة 807هـ . ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي، ج8، ص 48. والوفيات، تأليف: أحمد بن حسن الخطيب، الشهير بابن قنفذ، (ت810هـ) تح: عادل نويهض، الناشر: دار الأفاق الجديدة – بيروت، ط4، ص 381.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) أي قوله تعالى: (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ)، سورة البقرة، من الآية: 156.

(3) في (ن ب) الحال.

(4) أي انتهى كلام الشيخ ابن خليل الذي أورده الشيخ يحيى الشاوي في حاشيته. ينظر: مخ توكيد العقد، للشيخ يحيى الشاوي، لوحة رقم: 57.

قال الشيخ يحيى:((ونظيره لو قلت: أعلمُ اللهَ تعالى بالدليل الجمليّ والتفصيليّ لكان تناقضاً؛ لأن الأول: هو المعجوز[1] عن تقريره، وحلّ شبهه، والتفصيلي: هو المقدور على ذلك فيه، والجمع بينهما محال، فليس المراد بالإجمال ضمُّ المفصّل بعضه إلى بعض، كعدِّ الآحاد ثم جمعها في مائة ألفٍ مثلاً، وذلك من نوع التفصيل؛ بل الإجمال ما ذكرته حتى جاءت الاستحالة))ا.هـ[2]، ولعلّ هذا مُراد اليوسي، والله أعلم.

والحياة : صفةٌ تُصحّح لمن قامت به أن يتّصف بالإدراك .

قوله: تُصحّحُ[3]، بضم التاء؛ لأنه رباعيّ، أي تجوز بمعنى الإمكان العام الذي هو رفع الاستحالة، أي عند وجود الحياة لا يستحيل الاتّصاف بالإدراك؛ فيشمل الواجب والجائز المستوي الطرفين؛ [فيفسّر][4] في حقّه تعالى بالأول، وفي حقنا بالثاني.

قوله: لِمَنْ قَامَتْ بِهِ، هو[1] تحقيق وتبيين لمذهب أهل السنة – رضي الله تعالى عنهم– من أنّ الصفات إنّما تُوجب أحكامها لمجالها، لا لإخراج صفة لم تكن كذلك.

---

(5) في (ن ب) المعجز.

(6) ينظر: المصدر السابق، لوحة رقم: 57.

(1) هو ضمن تعريف الحياة حيث عرفها بقوله: صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك، قال الشيخ التارزي: أمّا في حقنا فمعناه تجوز أن نتصف بالإدراك، كما إذا كنّا في حال الصحّة، وأمّا في حال النوم ونحوه يفقد الإدراك، ولا تفقد الحياة، وأمّا في حق الله تعالى فمعناه توجب الحياة له أن يتّصف بالإدراك أزلاً وأبداً؛ لأنّ كلّ ما صحّ في حقّه تعالى فهو واجب له. ينظر: مخ حاشية على المقدّمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 60.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: أن يتَّصِفَ بالإِدْرَاكِ، أي وما توقف على الإدراك، كالقدرة والإرادة والخبر على وفق العلم ، فيدخل الكلام، وعلى تقدير اختصاصِه لفظاً بلفظ الإدراك، فلا مفهوم له؛ لأنه مفهوم [2] لقب[3]، وهو غير معتبر عند كثير من العلماء ، والمراد تصحيحه

يعني أنّ الحياة ليست من الصفات المتعلقات، وهي ما يقتضي لذاته زائداً على

على سبيل الشرطية، لا العلمية، كما أشار إليه في الشرح [بقوله][4]: **بمعنى أنها شرطٌ عقليٌّ**، قال الزياتي: (([وهو التخصيص][5]، والمحوّج[6] على التخصيص بالشرطية كون المصحح أعم من الشرط والعلة، ثم إنها في حقّ القديم ليست مرتبطة بشيءٍ كالحادث، فإنها فيه مرتبطة بالرّوح[7]، بمعنى أن الله تعالى أجرى عادته إذا اتّصلت الروح بالجسد حصل له وصف الحياة، والاتصاف[8] بالإدراك))[1].

---

(3) في (ن ب) هذا .

(4) في (ن أ) لا مفهوم .

(5) مفهوم لقب: هو تعلّق الحكم بالاسم العلم، نحو: قام زيد، أو اسم نوع، نحو: في الغنم زكاة، فلا يدل على نفي الحكم عمّا عداه . ينظر البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (ت794هـ)، الناشر: دار الكتبي، ط1، 1994م، ج5، ص148.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) المخرج .

(4) في (ن ب) فإنها فيه مرتبطة فيه بالروح .

(5) في (ن أ) الاتصاف .

قوله: لَيْسَتْ...إلخ، أي حيث أطلق، ولم يأخذ في تعريفها متعلقاً، [كما][2] أخذ في تعريف القدرة والإرادة الممكن، وفي تعريف العلم المعلوم، وقيّد في بقية الصفات أيضاً.

قوله: وَهِيَ...إلخ، أي الصفات المتعلقة ، ويُفهم من هذا أن التعلق : هو اقتضاء **القيام بمحلّها، كالقدرة؛ فإنّها تقتضي زائداً على القيام بمحلّها، وهو المقدور الذي يتأتى بها إيجاده وإعدامه .**

الصفة أمراً زائداً على القيام بمحلّها، كما صرح بذلك بعضهم[3].

وأقرب تعريف له كما نقل عن ابن عرفة[4]: أنه اقتضاء الصفة لذاتها منسوباً لها به، لا بقيد وجودها لوجوده[5] ا.هـ[1].

---

(6) لم أقف عليه.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) ممّن صرّح به العلامة أحمد السجلماسي، والشيخ أبي عَذَبَة. ينظر: رسالة في تعلّقات صفات الله – عزّ وجلّ –، لأحمد السجلماسي، ص32، ونتائج أفكار الثقات، لأبي عذَبَة، ص18 .

(2) أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، ولد بتونس سنة716هـ، وقد برع في الأصول والفروع والمعاني والعربية والمنطق وغيرها، من تآليفه: تقييده الكبير على المذهب، والمختصر الكلامي وغيرها، توفي سنة803هـ. ينظر: الديباج المذهب، لابن فرحون، ج2، ص331 – 333، وشجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص326، 327 .

(3) قال العلامة أحمد السجلماني بعد إيراد تعريف ابن عرفة للتعلق: فهذا اختيار منه لكونه وصفاً نفسيًّا، إلاّ أنه مشى على ثبوت الأحوال حيث عبّر بقوله: (لازم)، وإلاّ فالشيء لا يلزم نفسه .

.....

واختلف هل هذا التعلق نفسيّ للصفة[2]، أو إضافيّ[3] أو وجوديّ في الأعيان[1]؟، وذكر المكي[2] أن التعلق صلاحيٌّ إن لم يكن المنسوب لها موجوداً في الخارج، وإلاّ

وقوله في التعريف: (لذاتها) إشارة إلى أنّه غير معلّلٍ .

وقوله: (منسوبا لها) أي شيئاً منسوباً، وهو المتعلق .

(لها) أي للصفة .

(به) أي بذلك الاقتضاء الذي هو التعلّق، وهو معنى قولنا في التعريف السابق: (أمراً زائداً). ينظر: رسالة في تعلّقات صفات الله – عزّ وجلّ –، للشيخ أحمد السجلماسي، ص32 .

(4) ينظر: المختصر الكلامي، تأليف: محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي، (ت803هـ)، تح: نزار حمّادي، الناشر: دار الضياء– الكويت، ط . ن، ص849 .

(1) وهو رأي الشيخ أبي الحسن الأشعري، وجماهير أصحابه، وهو الذي كاد أن ينعقد الإجماع عليه فيما بين الأصحاب، وهو أن التعلّق صفة نفسيّة . ينظر: رسالة في تعلقات صفات الله – عزّ وجلّ –، للشيخ أحمد السجلماسي، ص28 .

(2) وهو رأي الإمام الفخر، ومال إليه العضد، والسيّد، وجماعة وحسّنه الآمدي، وأقرّه الإمام ابن عرفة، وهو أن التعلّق من الأمور الإضافيّة، فيكون حادثاً لكونه نسبة بين المتعلِّق والمتعلَّق. ينظر: الأربعون في أصول الدين، للإمام الفخر الرازي، ج1، ص185 ، 186، والمختصر الكلامي، لابن عرفة، ص849، ورسالة في تعلقات صفات الله – عزّ وجل –، للسجلماسي، ص22، ونتائج أفكار الثقات، لأبي عذَبة، ص37، وأبكار الأفكار العلويّة في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، تأليف: علي بن محمد بن سالم التغلبي سيف الدين الآمدي، (ت631هـ)، تح: أحمد محمد المهدي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية –القاهرة، ط2، 2004م، ج1، ص477 ، 478 .

.....

فتنجيزيٌّ إن كان موجوداً، وأنه هل هو صفة اعتبارية لا وجود لها في الخارج؟؛ إذ هو يرجع إلى معقول الإضافة، وهذا[3] مذهب المتأخّرين، أو وجوديّ، إذ التعلّق مرجعه إلى صفات المعاني، وهو عمدة الشيخ[4] ا.هـ[5].

وذكر بعضهم أن لكلٍّ من القدرة والإرادة تعلّقيْن صلاحيًّا وتنجيزيًّا[1]، الأوّل في كلٍّ منهما قديم[2] ، ومعناه كما تقدم : طلب الصفة...إلخ، أو صحّة الإيجاد والإعدام

---

(3) وقد حكاه الإمام الآمديّ، وردّه بملزوميّته المحال؛ لأنه إن كان حادثاً تسلسل، وإن كان واجباً لزم حدوثه لافتقاره . ينظر: أبكار الأفكار، للآمدي، ج1، ص477 .

(4) أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل قاسم البكي الكومي التونسي، صاحب كتاب:تحرير المطالب لما تضمّنته عقيدة ابن الحاجب، عاصر الشيخ أحمد زروق، واشتهر بالفقه، وتولى القضاء في تونس، توفي سنة 916هـ . ينظر: مسامرات الظريف، لمحمد السنوسي، ج3، ص60، وهديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، تأليف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، (ت1399هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط . ن، ج2، ص545 .

(1) في (ن ب) هذا .

(2) يعني الإمام أبي الحسن الأشعري – رحمه الله تعالى – .

(3) ينظر: تحرير المطالب لما تضمّنته عقيدة ابن الحاجب، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل البكي الكومي التونسي، (ت916هـ)، تح: نزار حمّادي، الناشر: مؤسسة المعارف – بيروت، ط1، 2008م، ص121، 122 .

.....

في القدرة، وصحّة التخصيص في الإرادة، والثاني حادث، وهو صدور الممكنات عن القدرة والإرادة، وذكر بعضٌ آخر [أن][3] تعلّقيّ[4] القدرة والإرادة الصلاحيّ والتنجيزيّ قديمان معاً، بمعنى أن إرادة الله تعالى متعلّقة بما يكون من الكائنات[5] تنجيزيًّا في الأزل، وبما لا يقع صلاحيًّا، مثلاً: هذا الجرم الذي علم الله تعالى أنه يكون حيًّا مثلاً تعلقت بحياته تنجيزاً وبعدمه[6] صلاحاً، وقس على هذا، والتعلقان[7] معاً أزليان[1].

---

(4) في (ن أ) تنجيز.

(5) قال الشيخ يحيى الشاوي: قد علمت استواء تعلق الصفتين– أي القدرة والإرادة– في الممكنات، واختلافهما في كيفية التعلق اختراعاً وتخصيصاً، يعني القدرة للاختراع، والإرادة للتخصيص، وقد ذكر المصنف– أي الإمام السنوسي– عمومها لسائر الممكنات في أول كلامه، وذكره في آخرٍ أن إرادة الله لشيء تنفي إرادته لضدّ ذلك الواقع، والقدرة تعلقها تابع للإرادة فتخصّ بالواقع، ومعنى ذلك أن الصفتين باعتبار التعلق الصلاحيّ شاملتان لجميع الممكنات شمولَ قبول، لا حصول؛ لأن القدرة صفة صالحة لاختراع جميع الممكنات، وتخصيص الإرادة لكل ممكن لذلك، إذ هي قابلة للجميع، أما عند تحصيل ذلك وإيجاده فلا تتعلق إلا بالواقع في أحد الجائزين، فالعموم صلاحاً، والخصوص تنجيزاً، فتأمله، ثم إن الصلاحي لهما قديم، إذ هو صفة نفسية للصفة المتعلقة، والنفسية عين الصفة أو كعينها، فهي قديمة كقدم الصفة، والتنجيزي لهما بين الصفتين حادث؛ إذ هو بروز الشيء المخصّص عن قدرته وإرادته. ينظر: مخ توكيد العقد، للشيخ يحيى الشاوي، لوحة: 44.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن ب) تعليق.

(3) في (ن أ) بما يقع من الممكنات.

(4) في (ن ب) وبعده.

(5) في (ن ب) التعلقان .

وفيه إشكال، وهو[2] أن الإرادة إذا كان تخصيصها أزليًّا، فهو إن كان أثراً لزم قِدَم العالم، وإن [لم][3] يكن أثراً لم يصحّ الاستدلال على أنّ العلم لا يصحّ للتخصيص بأنّ التخصيص أثر، والعلم لا يؤثر.

.....

وقد حكي عن الإمام ابن عرفة الخلاف في كون الإرادة مؤثرة أم لا؟[4]، وحكي عن الشهرستاني [5] أنها مؤثرة في التمييز، لا في الإيجاد[1][2]، وذكر بعضهم : أن

---

(6) ينظر: نتائج أفكار الثقات، للشيخ أبي عذَبَة، ص40، 41 .

(7) في (ن ب) وفيه.

(8) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(1) قال الإمام ابن عرفة: وفي الشامل – أي في مختصر الشامل لابن الأمير – في فصل كون خلاف المعلوم مقدوراً ما نصّه: إذ القدرة لمّا كانت مؤثرة في المقدور امتنع تعلّقها بالقديم؛ وكذا الإرادة .

قلت: فظاهره أنها مؤثرة، وتقدّم له أنها غير مؤثّرة .

ونصَّ الشهرستاني أنها مؤثّرة .

والحقّ أنها مؤثّرة في التمييز، لا في الإيجاد. ينظر: المختصر الكلامي، لابن عرفة، ص487، 488 .

(2) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، إمام علم الكلام، ومذاهب الفلاسفة والأديان، ولد في شهرستان سنة479هـ، من كتبه: الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام، تاريخ الحكماء وغيرها، توفي سنة548هـ. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج4، ص273–275، وشذرات الذهب، لابن العماد، ج6، ص246، 247، والأعلام، للزركلي، ج6، ص215

.....

تعلق الإرادة التنجيزيّ الأزليّ هو قصد الفاعل إلى وقوع الممكن على الوجه الخاص، كما ذكر ابن التلمساني[3] أن لها تعلّقاً خاصًّا وعامًّا[4]؛ لأنّ التخصيص الذي هو فعل وقع[5] في الأزل، وتعلقها التنجيزي هو صدور الكائنات عنها؛ وعلى هذا لا

---

(3) قال الشهرستاني: القصد والإرادة يقتضي ويخصص، فيؤثر. ينظر: نهاية الإقدام في علم الكلام، تأليف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، (ت548هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1425هـ، ص136 .

(4) قال العلامة السجلماسي بعد إيراد الأقوال في هذه المسألة: والذي يظهر عند إحكام النظر أن القول الثالث ليس إلاّ تفسيراً للقولين، بمعنى أن من قال: (تؤثر) مراده في التمييز، ومن قال: (لا تؤثر) مراده في الإيجاد، ولا يمكن إبقاؤهما على إطلاقهما حتى يكون معنى الأول أنها تؤثر في الإيجاد والتمييز، ومعنى الثاني أنها لا تؤثر فيهما، فإن هذا مما لا يمكن أن يقول به أحد. ينظر: رسالة في تعلقات صفات الله – عزّ وجلّ –، للشيخ السجلماسي، ص41 .

(1) أي عبد الله بن محمد الفهري، والذي سبق التعريف به.

(2) قال الإمام ابن التلمساني: للإرادة تعلقان:

أحدهما: عام وهو صحة أن يتخصّص بها كل ممكن .

وتعلّق خاص لنفسها: وهو تخصيص كل ممكن بالحال الذي هو عليه من ثبوت أو عدم، وإن صحّ في العقل أن يكون على خلافه، لولا إرادة الله تعالى، (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا...السجدة، من الآية: 13). ينظر: شرح المعالم، لابن التلمساني، ص181 .

(3) في (ن أ) وقوع .

إشكال، وعليه فيكون للإرادة ثلاث تعلّقات صلاحيّ وتنجيزيّ قديمان، وتنجيزيّ حادث، فإن قيل على هذا: أيّ فرق بين صلاحيّها وتنجيّزها القديم؟.

قلنا: لا يظهر فرق بينهما إلاّ العموم والخصوص المذكور عن ابن التلمساني: العامّ: هو صحة أن يتخصص بها كلّ ممكن، [والخاصّ: وهو تخصيص كلّ ممكن][1] بها بالحال الذي هو عليه من ثبوت أو عدم ، ولو صحّ في العقل أن يكون

.....

خلافه لولا إرادة الله تعالى – ((وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا))[2] – على أنّه ليس في كلامه ما يقتضي أنّ أحدهما صلاحيّ، والآخر تنجيزيّ، وقد يكون الفرق باعتبار ما يقع وما لا يقع، وهذا كلُّه لا يخلُو عن حفظٍ[3] ورجمٍ بالغيبِ، وتصرُّفٍ ببضاعة العقل فيما لا دليل عليه، ولا حاجة تدعو إليه[4].

---

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) سورة السجدة، من الآية: 13.

(2) في (ن أ) خط.

(3) ومن المتأخرين الذين اختاروا الوقف كالشيخ أحمد الملوي في حاشيته على القيرواني حيث قال: ((والتحقيق أن حقيقة التعلق من مواقف العقول، ككيفيته، بل قال بعض العلماء: إن الكلام على التعلقات من باب الرجم بالغيب، وما لا يضرّ الجهل به لا ينبغي الخوض فيه بلا دليل)). ينظر: حاشية الملوي على شرح القيرواني على أم البراهين، تأليف: أحمد عبد الفتاح الملوي، مخطوط مصور من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: (5570)، ينظر: لوحة: 11.

هذا وقد حُكيَ عن الشريف زكريا أنه قال: قام الدليل العقلي والسمعي على ثبوت الصفات له تعالى، وثبوت تعلّقها[1] بمتعلّقاتها، وأما هل تعدّدت، أو اتّحدت، أو تعلّقت بنفسها، أو اتّحد[2] تعلّقها باعتبار أنّه نسبة، أو تعلّقت بالمعدوم في الأزل على تقدير الوجود؟، فنجعل ذلك كلّه من مواقف العقول ، وبذلك نَسْلَمُ من خطر

.....

التكلف[3] ا.هـ[4]. انظر الشيخ اليوسي[5] .

هذا ما يتعلق بالقدرة والإرادة، وأما بقية صفات المعاني، فالعلم ليس له إلاّ تعلق واحد تنجيزيّ على الصحيح، والسمع والبصر لهما تعلق صلاحيّ قديم: وهو تعلُّقهما بالممكنات في الأزل الذي علم الله تعالى وجودها فيما لا يزال، وقيل: لا صلاحيّ

---

(4) في (ن ب) متعلقها.

(5) في (ن أ) تجدد.

(1) قال الشيخ أبو عذبة: وهذا الذي اختاره هو ما يحكى أنه مذهب المحدثين؛ إذ ليس في الإعراض والاشتغال بذلك ما يقدح في العقيدة، وقد يكون فضولاً. ينظر: نتائج أفكار الثقات، للشيخ أبي عذبة، ص42 .

(2) ينظر: أبكار الأفكار، للإمام الآمدي، ص278، 279 .

(3) قال الشيخ حسن اليوسي: وقد كثر الحجاج في هذه المسألة بين المتأخرين، والوقف فيها أسلم وأليق، والله أعلم. ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة: 130 .

لهما؛ لما قال الأئمة: إن صفة الانكشاف لا صلاحي لها علماً وسمعاً وبصراً وإدراكاً[1] ا.هـ.

وتنجيزي قديم: وهو تعلقهما بذاته تعالى وصفاته الوجودية.

وتنجيزي حادث: وهو سمعه تعالى، وإبصاره للكائنات، فيما لا يزال.

والكلام له تعلّق[2] تنجيزي قديم ، لكن الأمر والنهي عند الأشعرية لهما [تعلق][3]

والإرادة تقتضي لذاتها مُراداً يتخصّصُ بها، والعلم يقتضي معلوماً ينكشف به، والكلام يقتضي معنًى يدلُّ عليه، والسمع يقتضي مسموعاً يُسمع به، والبصر يقتضي مُبصَراً.

والحياة لا تقتضي زائداً على القيام بمحلِّها، وإنّما هي صفةٌ مُصحِّحةٌ للإدراك، بمعنى أنّها شرطٌ عقليٌّ له، يلزم من عدمها عدم الإدراك، ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه، وبالله تعالى التوفيق .

صلاحي قديم، حادث على ما فُصِّل في أمر[4] المعدوم ا.هـ[5].

---

(4) في (ن ب) ودرا.

(5) في (ن ب) تعالى.

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن ب) أن.

(2) ينظر: نتائج أفكار الثقات، للشيخ أبي عذَبة، ص40 – 42، ومخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 130 .

قوله: والإرادَةُ تَقْتضِي لِذَاتِهَا، ذِكْرُ الذات هنا وحذْفه من بقية الصفات تفنّنٌ؛ لأنه تقدّم أخذه قيداً في متعلّق الصفات.

قوله: وُجُودُ الإدْرَاكِ وَلا عَدَمَه، أي بالنسبة للحادث فقط؛ لأنه قد توجد الحياة ولا إدراك؛ لمانع من نوم وسكر ونحو ذلك، قال بعضهم: لما [أنْ][1] كانت حقيقة العلم والحياة لا تختص بالله تعالى أطلق فيها ولم يقيدهما بالأزليّ، بخلاف غيرهما[2] فإنّه قيدهم به[3]، والله أعلم .

والسمع الأزليُّ: صفة ينكشف بها كلّ موجود على ما هو به انكشافاً يباين سواه ضرورةً، والبصر مثله، والإدراك – على القول به – مثلهما .

[قوله][4]: والسَّمعُ الأَزَلِيُّ: صِفَةٌ، هي جنس.

قوله: يَنكَشِفُ، فصل أخرج به القدرة، والإرادة، والكلام، والحياة، وراجع [ما تقدم][5] من الإيهام في التعبير بالانكشاف، ومن زيادة الإيضاح في قوله: **على ما هو به.**

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(4) في (ن ب) غيرها.

(5) في (ن ب) له.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: يُبَايِنُ سِوَاهُ، ميّز به البصر والعلم، ولو على القول: بأنهما نوعان منه؛ لأنهما أخص منه، والأخصُّ يتميّز في الجملة عن الأعمّ من حيث هو، وتقريب[1] ذلك بالمثال – والله تعالى وصفاته منزّهٌ عن ذلك – لو فرض في بيت ثلاث قناديل أحدها أكبر، يظهر به دقائق الأمور وجلائلها، واثنان يظهر بها الجلائل فقط؛ فبالضرورة لا يتوهم تداخلها؛ لتباينها حسًّا، وإن اتّحد فعلها، وفرضها قناديل بناءً على أنّهما نوعان من العلم، وأما على أنّهما ليسا نوعين منه فتفرض الأكبر[2] شمعة كبرى أظهرت ما تقدّم، وهما قناديل.

يعني أنّ هذه الصفات مُشتركةٌ في تعلّقها بالموجود، قديماً كان أو حادثاً ،

قوله: بِالمَوْجُودِ، نصّ هذه الصفات عليه هو مذهب المصنف في سائر كتبه، وخالفه الشيخ المغيلي[3]، وألّف تأليفاً نحو الكراسين في الردّ عليه بما لا ينهض،

---

(3) في (ن ب) تقريب .

(4) في (ن ب) الأكابر.

(1) الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني، المتوفى سنة 909هـ، يروي عن الثعالبي، ويحيى بن بدير، وغيرهما، له مصباح الأرواح في أصول الفلاح، وله أيضاً البدر المنير في علوم التفسير، منح الوهاب، مفتاح النظر. ينظر: فهرس الفهارس، للكتاني، ج2، ص 573، والأعلام للزركلي، ج6، ص 216.

وجعلهما يتعلقان بالمعدوم كالعلم، والمصنف [لم][1] ينفرد بذلك؛ بل له سلفٌ في ذلك[2].

وانظر جواب الشيخ يحيى عمّا أشكل من كلام الإمام العارف بالله ابن عطاء الله[3] تعالى في كتابه مفتاح الفلاح قائلاً: إن [الله][4] تعالى سمع وأبصر في أزله

.....

ذوات العالم حاضرة موجودة[5]، ولم يغِبْ منها شيء عن سمعه وبصره، فقد سمع في أزله العالم بما فيه، لا يخفى عليه منه شيء، قال: والمسألة فيها غور[1] بعيد القعر، لا يدرك منتهاه[2] إلاّ من وفقه الله تعالى، أو كلاماً هذا معناه ا.هـ[3][4].

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) كالشهرستاني، حيث قال: إن السمع لا يتعلق بالمعدوم، وكذلك البصر. ينظر: نهاية الإقدام، للشهرستاني، ص173 .

(4) أحمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو الفضل تاج الدين، ابن عطاء الله السكندري، متصوّف، له تصانيف منها: الحكم العطائية، تاج العروس، لطائف المنن في مناقب المرسي وأبي الحسن، ومفتاح الفلاح وغيرها، توفي بالقاهرة سنة 709هـ. ينظر: الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، ج1، ص224، 225، والأعلام، للزركلي، ج1، ص221 .

(5) لفظ الجلالة غير موجود في (ن ب) .

(1) في (ن أ) موجودة.

إلاّ أنها في الشاهد مُختصّةٌ ببعض الموجودات؛ لتخصِيصِه – تعالى – لها بذلك، ولو خرق الله – سبحانه – العادة في ذلك لصحّ أن تتعلّق بسائر الموجودات؛ ولهذا جازت رؤية المخلوق لمولانا – تبارك وتعالى– على مذهب أهل الحقّ، وجاز

---

(2) في (ن ب) غرر.

(3) في (ن ب) مشاهدة.

(4) يعني انتهى نقل الشيخ يحيى الشاوي لكلام العارف بالله ابن عطاء الله من كتابه مفتاح الفلاح .

(5) قال الشيخ يحيى الشاوي: والجواب يعلم بفرض مثال مفرق بين من قال: بقدم العالم أو مواهيه، وأنه أزليّ، وبين من قال: بحدوثه، وتأخّره ... فنقول: القائلون بقدم العالم والأزلية بأن العلم لم يسبقه عدم إذ لا معنى للأزليّة إلاّ ذاك فليس الأزل زمان أو أمر ما يقدّر تأخر العالم عنه بفرض حدوثه، وتقدّمه فيه بفرض قدمه؛ بل الأمر كما سمعت، والقائل بقدم الماهية يقول: إن جواهر العالم ثابتة في الأزل، وبعض أعراضه – كالسكون مثلاً – تتميز فيه؛ ليصحّ القصد إلى اتّحادهما؛ وليكون الإمكان الذي هو وصف في مادة الاستحالة قيام الوصف بنفسه، فهي حاضرة في الأزل بمعنى لم يسبقها عدم، والشيخ ابن عطاء الله يرى في هذا كله لتصريحه في سائر تآليفه بحدوث العالم، وإقامة البراهين على ذلك، لكن فسرت بين القول بالحضور للعالم، أو لمواهيه في الأزل، ولحضوره في العالم، أو في السمع والبصر، إنما يظهر بضرب مثال مكاني، مثلاً لو كان بينك وبين امرئ مسافة مكانيّة نحو الألف سنة مثلاً أو أكثر كمن فوق السموات وأنت في الأرض؛ فهو في غير مكانك قطعاً، فمدّعي حضوره في مكانك نظيره حضور مدعي العالم في الأزل، وإن ادعى مدّعي كشفهما لمن في الأرض في فوق السموات لم يتقدّم في مكانه نظيره مدّعي حضور العالم في العلم الأزلي، لا في الأزل؛ فالزمان كالمكان، وإنما لاع الوهم عن فهم مثل هذا، ولم يذعن؛ لعدم خروجه في عُشر الزمان إلاّ تأخّراً و تقدّماً. ينظر: مخ حاشية على الصغرى، للشيخ يحيى الشاوي، لوحة: 54 .

وانظر[1] ما وجه تخصيص المصنف كغيره تعلقها بالموجود؟ وما حجّته في ذلك؟

فإنه كثيراً ما يخطر ببالي ذلك، وأتكلّم مع المشايخ وغيرهم، ولم يحصل لي طائل.

قوله: إلاّ أنَّهَا...إلخ، استثناء منقطع.

قوله: بِبَعضِ المَوْجُودَاتِ، الباء داخلة على المقصور عليه.

قوله: لِتَخْصِيصِهِ، من إضافة المصدر لفاعله، [علّة][2] للاختصاص.

قوله: بِذَلِكَ، أي ببعض الموجودات.

قوله: بِسَائِرِ، أي جميع.

قوله: ولِهَذَا، أي لصحّة تعلّقها بسائر...إلخ.

قوله: جَازَتْ رُؤيَةُ...إلخ، أي عقلاً، وهي[3] من إضافة المصدر لفاعله، ولام **مولانا** مقوّية، ومثله لام **لكلامِه.**

سماعهم لكلامه القديم القائم بذاته العليّة – جلّ وعلا –، مع أنّ الرؤية في الشاهد إنّما جرت العادة بتعلُّقها بالأجرام وألوانها وأكوانها، والسمع في الشاهد إنّما جرت العادة بتعلُّقه بالحروف والأصوات .

ولمّا استحال دخول التخصيص في صفات المولى – تبارك وتعالى –؛ لاستلزامه الافتقار إلى المُخصِّص، المُستلزمَ للحدوث، وَجبَ تعميم تعلُّق صفاته – تعالى – لكلّ ما تصلُحُ له ؛ لأنها واجبة، فلا يمكن أن تتّصف بما يقتضي حدوثها.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) وهو.

قوله: والأَصْوَاتِ، من عطف اللازم على الملزوم.

قوله: ولمَّا اسْتَحَالَ...إلخ، جواب عن سؤال، وهو ظاهر.

قوله: لاسْتِلْزَامِهِ، علة لاستحال، وهو من إضافة المصدر لفاعله.

قوله: المُسْتَلْزِمَ، بالنصب نعت للافتقار.

قوله: وَجَبَ، جواب لمّا.

قوله: تَعْمِيمُ تَعَلُّقِ، من إضافة المصدر لفاعله، و**لكل**، مفعوله، ولامه مقوية.

قوله: مَا تَصْلُحُ لَهُ، دفع لما يوهمه التعميم.

قوله: لأَنَّهَا، علة لوجوب التعميم.

قوله: فَلا يُمْكِنُ...إلخ، جواب للشرط مقدّر، أو تفريع على وجوبها.

قوله: بِمَا يَقْتَضِي، أي الافتقار[1] الذي يقتضي، أي يطلب.

والقاعدة: أنّ كلّ ما يقبله – تعالى – من الصفات الذاتيّة وكمالاتها فهو واجب له؛ لاستحالة اتّصافه – جلّ وعلا – بالجائزات .

وقد اتّفق أهل الحقّ قاطبةً على جواز تعلُّق البصر بكلّ موجودٍ، واختلفوا في

---

(1) في (ن ب) افتقار.

قوله: الذَاتِيَّةِ، أي لا صفاته الفعلية[1]، كالخلق والرزق والتكوين عند قوله: **وكمالاتها**، أي الصفات الذاتية، كقِدَمِها، وعُموم تعلّقها.

قوله: فَهُوَ وَاجِبٌ...إلخ، خبر أن.

قوله: قَاطِبَةً، أي جميعاً، حال من أهل الحق؛ لأنّها لا تستعمل إلاَّ حالاً – كما قال القاموس[2]–.

قوله: اخْتَلَفُوا، أي أهل الحقّ، **في جواز**: أي صحّة، عبّر به؛ ليشمل الخلاف القديم والحادث، كما هو ظاهر كلامه هنا، صرّح بذلك غيره، كاللقاني في شرح منظومته[3] وغيره، والصحّة في حقه تعالى بمعنى الوجوب ؛ لأن كل [4] ما صحّ في حقه تعالى

.....

فهو واجب له؛ لاستحالة اتّصافه تعالى بالجائز، وفي حقّ غيره على بابها، والدليل على جواز تعلق السمع بغير الأصوات النقل والعقل:

---

(1) في (ن ب) العلية.

(2) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ق ط ب)، ص 126.

(3) قال الإمام اللقاني: هذا مبنيّ على تعلّق بصره تعالى بسوى المبصرات عادة، وسمعه بسوى المسموعات كذلك، ولم أقف عليه إلاّ لبعض المتأخرين، وفي كلام السعد وغيره من المحقّقين: إن السمع الأزلي صفة تتعلق بالمسموعات، وإن البصر صفة تتعلّق بالمبصرات، وهو محتمل للعموم والخصوص، أي بالنسبة له تعالى. ينظر: مخ شرح جوهرة التوحيد، للإمام اللقاني، لوحة: 76، وشرح المقاصد، للإمام السعد، ج1، ص229 .

(4) في (ن ب) ما كل.

أمّا الأول: فقوله تعالى: ((وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا))[1]، ومعلوم أن كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت، وهو في حق الحادث، ومثله القديم، قال بعضهم: وفيه قياس الغائب على الشاهد، وبحثه معلوم[2] .

وأما الثاني: [فلو][3] اختصّ السمع بالأصوات لزم الافتقار إلى المخصص، والافتقار يلزمه[4] الحدوث، وهو محال؛ فوجب تعميمه لكلّ موجود كالبصر، وهو المطلوب. انظر الملالي [5] وغيره.

جواز تعلُّق ما عدا الرؤية من الإدراكات بكلّ موجودٍ ؛ فذهب القدماءُ منهم – كعبد الله بن سعيد الكلّابيّ، والقلانسيّ – إلى أن هذا العموم مختصٌّ بالرؤية، وبقيّة الإدراكات لا يجوز أن تعمّ الموجودات، ونُقل عن إمام أهل السنّة وشيخهم

قوله: مَا عَدَا الرُّؤْيَةِ، أي والعلم.

---

(1) سورة النساء، من الآية: 164.

(2) قال الإمام اللقاني: رأيت في كلام شرح المقاصد للسعد نقلاً عن الغزالي والأشعري أنهما قالاَ: إن موسى – عليه الصلاة والسلام – سمع كلام الله الأزلي بلا صوت ولا حرف، كما نرى ذاته في الآخرة بلا كمٍّ ولا كيفٍ، فقال السعد: وهذا مذهب من يجوز تعلّق الرؤية والسماع بكل موجود حتى الذات والصفات، لكن سماع غير الصوت والحرف لا يكون إلاّ بطريق خرق العادة ا.هـ لكنّه السمع والبصر الحادثين، وقياس الغائب على الشاهد غير مسموع عندنا. ينظر: مخ شرح جوهرة التوحيد، للإمام اللقاني، لوحة: 76، وشرح المقاصد، للإمام السعد، ج2، ص104 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) ويلزمه.

(5) ينظر: شرح أم البراهين، للشيخ محمد الملالي، ص62 .

قوله: مِنْهُمْ[1]، أي أهل الحق.

قوله: الكُلَّابِيِّ[2]، بضمّ الكاف كَرُمّان، قاله في القاموس[3]، وقال الشيخ اليوسي: ((هو في نسخ المصنف – يعني من الكبرى – بياء النسبة))ا.هـ[4].

قوله: هَذَا[5] **العُمُومَ**، أي عموم تعلق الصفات بكل موجود.

قوله: بِالرُّؤْيَةِ، أي العموم مقصور على الرؤية، فالباء داخلة على المقصور عليه.

[قوله][6]: **وبَقِيَّةُ الإِدْرَاكَاتِ...إلخ**، أي غير العلم والرؤية، أي بل تختص عقلاً بما **أبي الحسن الأشعريّ مُخالفتهما في ذلك، وصار إلى جواز عُمُوم كلّ إدراكٍ لكلِّ موجودٍ .**

ونُقل عن عبد الله بن سعيد أنّه لمّا خصَّ تعلّق السمع بالأصوات ذهب إلى أن الكلام الأزليّ لا يصحُّ أن يُسمع، يعني – والله تعالى أعلم – بل يُدرك بصفة العلم،

---

(1) في (ن ب) ومنهم .

(2) عبد الله بن سعيد بن كلاّب، أبو محمد القطّان متكلم من العلماء يقال له: (ابن كلاب)، له كتب منها: الصفات، وخلق الأفعال، والرد على المعتزلة، توفي سنة 245هـ. ينظر: لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، ج4، ص486،487، والأعلام، للزركلي، ج 4، ص90 .

(3) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ك ل ب)، ص 132.

(4) ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة: 121 .

(5) في (ن ب) هو .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

تعلقت به في الشاهد، فالسمع لا يصح عقلاً لغير الأصوات، وإدراك الشمّ لا يصحّ لغير الروائح، وهكذا. انظر المنجور[1].

قوله: فِي ذَلِكَ، أي في أن عموم التعلق خاص بالرؤية.

قوله: إِلَى جَوَازِ عُمُومِ...إلخ، أي صحة ذلك، وهي في حقه تعالى بمعنى الوجوب – كما تقدّم – ويطلب المخصّص بالفرق بين الرؤية وغيرها، ويلزمه التخصيص بلا مخصص، والافتقار إليه، وكلاهما محال.

[قوله][2]: لاَ يَصِحّ أن يُسْمَعَ، أي لاستحالة اتصاله بالأصوات التي هي متعلّق الكلام عنده.

قوله: يَعْنِي – واللهُ أعْلَمُ...إلخ، هو كما قال الشيخ المنجور: ((حسنُ ظنٍّ من المصنف به ؛ لجلالة [3] منصبه ، وكونه سنّيًّا ؛ فمعنى سماع موسى – على نبينا

.....

---

(1) قال: وهذا قول الكلابي والقلانسي. ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ أحمد المنجور، لوحة: 96 .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن أ) الجلاله.

وعليه الصلاة والسلام- كلامَه تعالى علمُهُ به، أي إدراكه بصفة العلم، وهذا أقرب من أن يقال: بنفي إدراكه له بالكلية))ا.هـ. بالمعنى[1].

ونظير[2] هذا التأويل [تأويل][3] قوله تعالى: ((قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا))[4]، بعلم الله، أي في الجملة .

وقال الشيخ اليوسي: ((هذا تأويل من المصنف - رحمه الله تعالى- لما نقل عن عبد الله، وكأن المصنف استغرب صدور ذلك منه، وقد تقدّم أنه قول الأستاذ أبي منصور الماتريدى[5]))ا.هـ[6].

وفي قوله ذلك مخالفةٌ لقواطع السمع .

---

(1) بالمعنى من مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ أحمد المنجور، لوحة: 96 .

(2) في (ن ب) ويظهر.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) سورة المجادلة، من الآية: 1.

(5) يعني بقوله : (قد تقدّم): أي ما نقله من كلام الإمام السعد، حيث قال في شرح العقائد: وأمّا الكلام القديم الذي هو صفة الله تعالى فذهب الأشعري إلى أنه يجوز أن يسمع، ومنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، وهو اختيار أبي منصور الماتريدي - رحمه الله تعالى -. ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص171 .

(6) ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة: 123 .

[قوله] [1]: **وفِي قَوْلِهِ ذَلِكَ**، أي [أن][2] الأزليّ لا يصح أن يسمع.

قوله: قَوَاطِعَ...إلخ، أراد بها الإجماع – كما في المنجور[3]– فأطلق الجمع وأراد المفرد تفخيماً لشأنه وصحّته .

وقال الشيخ حسن[4]: ((يريد بقواطع السمع الظواهر الكثيرة، [فإن كثرتها تفيد القطع][5]، قال: وأنت خبير بما في الردّ بالظواهر السمعيّة على من يحتج [بالعقل][6] [بالعقل][6] غير أن ما ذهب إليه الشيخ هو الأولى والأليق، فإنه لم ينهض دليل على على امتناع تعلق سمعنا بالكلام الأزلي، فلا موجب لصرف الظواهر عمّا ظهر منها من سماع كلامه تعالى)) ا.هـ[7].

والشيخ أبو الحسن الأشعريّ – رضي الله تعالى عنه – لمّا قال: إدراك السمع يعمّ كل موجودٍ، جوّز تعلّقه بكلام الله تعالى، وقال بوقوع ذلك الجائز على ما ورد به السمع في حقِّ موسى – عليه السلام – .

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) قال الشيخ المنجور: وهو الإجماع على إدراكه لكلامه تعالى بسمعه، وكثرة الظواهر في ذلك، والظواهر إذا كثرت في شيء أفادت القطع به. ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ أحمد المنجور، لوحة: 96 .

(4) أي الشيخ الحسن اليوسي – رحمه الله تعالى –.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(7) ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة: 123 .

وعمدة الشيخ في ذلك ما ثبت في فصل الرؤية من أنّ الوجود هو المُصحِّح

قوله: فِي ذَلِكَ، أي إدراك السمع يعم[1] كل موجود.

قوله: فِي فَصْلِ الرُّؤْيَةِ، أي رؤية الله – تبارك وتعالى – المذكور في غير هذا الكتاب لا هنا؛ لأنه لم يتعرض[2] له.

قوله: مِنْ...إلخ، بيان ما ثبت، قال بعضهم[3]: وأصل هذه العبارة للمقترح غير أن المقترح قال: ((وعمدة الشيخ ما نذكره من مأخذه[4] في صحّة تعلّق الرؤية بكلّ موجود ا.هـ[5]، وقد ذكر إمام الحرمين بعد ذلك وجه الاستدلال: وهو أن [كل][6] ما ما دلّ على أن الرؤية تتعلق بكل موجود ثابت في بقية الإدراكات، فتحقّق به أنّها تتعلّق

.....

---

(1) في (ن أ) يعلم.

(2) في (ن أ) ينقص له.

(3) أي الشيخ حمزة التارزي في حاشيته على شرح المقدمات .

(4) في (ن ب) من ما أخذه.

(5) ينظر: شرح الإرشاد، للإمام المقترح، ج2، ص518 .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

بكلّ موجود، وإنّما يُمتنع أن يُسمى الباري تعالى مشموماً، مذوقاً، وملموساً؛ لما في هذا الإطلاق من الإيهام المستحيل عليه تعالى))ا.هـ[1].

قال المقترح: ((وهذا فيه نظر، فإن دليله على أن الرؤية تتعلق بكل موجود أنها لما تعلقت بالمختلفات – وهي الجواهر والأعراض – كان المصحّح هو الوجود المشترك بين المختلفات، وهذه المقدّمة لم تثبت في السمع، فكيف يثبت طرد الدليل في بقية الإدراكات، وإحدى مقدّمتي الدليل غير ثابتة في جميعها؟، نعم قد يطَّرد[2] ذلك في اللمس من [حيث][3] إنه– [يعني][4] إمام الحرمين– زعم أنه أدرك به الجوهر والعرض، أما إدراك السمع [فلا][5] يجري ذلك فيه[6])) ا.هـ[7].

للرؤية بمعنى أنّه مُتعلِّقُها، فلا فرقَ بين موجودٍ وموجودٍ، فإذا رُئِيَ موجودٌ، أو أُدرك بغير الرؤية جاز تعلُّقُها بكلِّ موجودٍ .

---

(1) يعني انتهى نقل الإمام المقترح لكلام إمام الحرمين. ينظر: الإرشاد، للجويني، ص185 .

(2) في (ن ب) يظهر.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(6) ينظر: شرح الإرشاد، للإمام المقترح، ج2، ص535 .

(7) ينظر: مخ حاشية على شرح المقدمات، للشيخ حمزة التارزي، لوحة: 62.

وقد اختلف الأصحاب في الأكوان التي هي متعلَّقُ الرؤية في وقتنا اتّفاقاً، هل هي مُتعلَّقٌ لإدراك اللمس أو لا ؟ ؛ فذهب بعضهم إلى أن إدراك اللمس يتعلّق بها،

قوله: بِمَعْنَى أَنَّهُ، أي الوجود...إلخ، تفسير لتصحيح الرؤية .

قوله: فَلَا فَرْقَ...إلخ، أي حيث كان المصحح هو الوجود فلا فرق...إلخ، أي لاستواء الموجودات في الاتصاف بالقدر[1] المصحح للرؤية، الذي هو مطلق الوجود.

قوله: مُتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةِ، بفتح اللام مضاف للرؤية.

قوله: فِي وَقْتِنَا[2] اتِّفَاقاً، قال الشيخ اليوسي: ((التقييد بالظرف للإيضاح والبيان، أي الأكوان اللاتي تشاهد[3] الآن، تعلق الرؤية بهما، هل يتعلق بها اللمس أو لا؟ وهذا الظرف متعلق بتعلق، أي التي[4] تعلق بها في وقتنا الرؤية))ا.هـ[5] .

واحتجَّ على ذلك بأنّ من لمس شيئاً واضطرب تحت يده أدرك حركته ، وإذا تفرقت

---

(1) في (ن أ) بالقدرة.

(2) في (ن ب) وثنا.

(3) في (ن ب) هو.

(4) في (ن ب) اللاتي.

(5) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 123 .

وقال[1] الشيخ المنجور: ((وأشار بقوله: **في وقتنا** إلى أن رؤيتنا للأكوان ليست واجبة، بل يجوز أن لا نراها كما في غيرها، أو أشار به إلى أن الأكوان يجوز تعلق اللمس بها بلا إشكال، وإنما الكلام، هل هو واقع أم لا؟، ففائدة قوله: **في وقتنا**، تظهر فيما بعد، وهو اللمس))ا.هـ[2].

ونقل بعضهم عنه ما معناه: أن قوله: **في وقتنا** يحتمل أن يتعلق باختلف، ويحتمل أن يتعلق بالأكوان، أي الأكوان الكائنة[3] في وقتنا في زمان الحال، واحترز به من الأكوان الواقعة في الزمان الماضي، فلا تتعلق بها الرؤية؛ لعدمها؛ لأن الرؤية لا تتعلق إلاّ بالموجود، والواقعة في الزمان المستقبل؛ لعدمها الآن أيضاً ا.هـ.

[قوله][4]: علَى ذَلِكَ، أي إدراك اللمس يتعلق بالأكوان.

قوله: بِأنَّ، صلة احتج.

قوله: واضْطَرَبَ[5]، جملة حالية من فاعل لمس.

أجزاؤه في يده أدرك تفرُّقها، ومن الأصحاب من أنكر ذلك، وزعم أنّه يَعلَمُ ذلك عند اللمس، ولم يتعلّق إدراك اللمس به، قال المقترح : والتحقيق الأوّل .

---

(1) في (ن ب) قال .

(2) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ أحمد المنجور، لوحة: 97 .

(3) في (ن أ) الآتية.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) في (ن ب) واضرب.

قوله: أَنْكَرَ ذَلِكَ، أي ما ذكر من إدراك الحركة والتفرقة.

[قوله][1]: أَنَّهُ، أي من لمس شيئاً...إلخ.

قوله: يَعْلَمُ ذَلِكَ، هو بالبناء[2] للفاعل، واسم الإشارة يعود على الحركة والتفرقة، أي زعم المنكر[3] أن من لمس شيئاً، واضطرب تحت يده، أو تحرّكت أجزاؤه في يده يعلم حركة ذلك الشيء من تفرقته، يعني يدركها بالعلم فقط.

قوله: قَالَ المُقْتَرَحُ...إلخ، ولفظه: ((التحقيق تعلق إدراك اللمس [بالأكوان، فإنّ السبيل إلى كونها مرئية هو السبيل إلى تعليق إدراك اللمس][4] بها))ا.هـ[5].

قال[6] الشيخ اليوسي: ((وكأنه يريد أن لا فرق بين اللمس والرؤية في أن كلّاً منهما مصحّحة الوجود؛ لتعلق كل منهما بالمختلفات، كما ذكره أولاً في اعتراضه على صاحب الإرشاد ، بأنه سلم أن اللمس يلتحق بالرؤية دون السمع والشمّ مثلاً ؛

.....

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن ب) أي بالبناء .

(3) في (ن أ) الممكن.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ينظر: شرح الإرشاد، للإمام المقترح، ج2، ص519 .

(6) في (ن ب) قوله: قال.

قلت: وفي هذا بحث، وهو أنه إن كان اعتماده على ذلك، فهو لم يجعل اللمس كالرؤية إلاّ لما زعمه صاحب الإرشاد من تعلقه بالجوهر والعرض، وهذا هو المتنازع فيه يلزم الدور، وهو في غاية الوضوح، وإن [كان][1] يدّعي الضرورة، بمعنى أنّ كلّ [ما][2] تعلقت به الرؤية تعلق به اللمس[3]، وإن صحة الأول تستلزم[4] صحة الثاني، الثاني، فدعوى وقياس[5] بلا جامع [تأمل][6]، وقد يجاب بأن الأعراض التي يتعلق[7] يتعلق[7] بها لا تحصر[8] في الأكوان؛ لوجود الحرارة والبرودة ونحوهما، فيثبت[9] بها بها ما مرّ من التعلق بالمختلفات ، لكن يردّ عليه أن ما ذكره أولاً إنّما استند فيه لزعم الإمام؛ فكيف

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) اللامس.

(4) في (ن ب) تلزم.

(5) في (ن ب) قياس .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(7) في (ن ب) يتلق.

(8) في (ن ب) تنحصر.

(9) في (ن ب) وثبت.

وأُورِدَ على أهل السنة في قولهم: (إنّ الرؤية تتعلَّق بكلِّ موجودٍ) لزوم التسلسل؛ وذلك أنّ الرؤية المتعلِّقة هي من جملة الموجودات، فيجب أن يصحَّ رؤيتها ، فإذا لم نر رؤيتنا فإنّما لم نرها لمانع ، كما في حقِّ غيرها من الموجودات

يجعله هو التحقيق ثانياً؟!))ا.هـ[1].

قوله: وَذَلِكَ، أي وبيان ذلك، أي في لزوم...إلخ.

قوله: فَيَجِبُ، مفرّع على قوله: **[من جملة...إلخ**، أو جواب لشرط مقدر، أي وإذا كانت][2] من جملة الموجودات فيجب...إلخ، لعدم الفرق بينهما.

قوله: فإنَّمَا لَمْ نَرَهَا لمَانِعٍ، أي من رؤيتها، فرض المصنف– رحمه الله تعالى– في جميع كتبه – كما قال الشيخ اليوسي – هذا السؤال في مانع الرؤية، وكذا فرضه المقترح، وعبارته إثر ما مرّ، وإذا قلنا: إن الرؤية تتعلق بكل موجود فالرؤية موجودة، فصحّ أن ترى، فإذا لم نر رؤيتنا، فإنما لم نرها لمانع[3]، وفرضه [الفهري][4] في المانع من حيث هو، وعبارته: لا يقال لو كان امتناع الرؤية لمانع فيما يصحّ رؤيته،

---

(1) ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 123 .

(2) ما بين المعقوفين تكرّر في (ن ب).

(3) وذلك المانع موجود فيجوز أن نرى فتقع الطلبة إلى إثبات مانع يمنع من رؤية الصانع. ينظر: شرح الإرشاد، للإمام المقترح، ج2، ص519 .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

التي لم نرها، ثمّ ننقُلُ الكلام إلى ذلك المانع، فنقول: هو موجودٌ فيجوز أن يرى، فيُحتاج أيضاً إلى تقدير مانعٍ يمنع من رؤيتهِ، وكذلك الكلام في مانع المانع إلى ما لا نهاية له .

وأجاب (القاضي) عن ذلك بأنّ المانع الأوّل مانع من رؤية ما هو مانع منه

ونحن لا نرى المانع؛ لاستدعاء ذلك مانعاً، وليتسلسل[1]؛ لأنّا نقول: لا مانع من الانتهاء إلى مانع يمنع من رؤيته وغيره ا.هـ قال اليوسي: وهو ظاهر[2].

قوله: فَيَجُوزُ أنْ يُرَى، أي بالفعل، وقوله[3] أوّلاً: **فَيَجِبُ أن يصح...إلخ،** أي بالإمكان بدليل قوله: **أن يصح...إلخ.**

قوله: إلَى مَا، أي مانع لا نهاية له.

قوله: بأنَّ المَانِعَ الأوَّلَ، أي المانع من رؤية الرؤية يمنع من رؤية ما هو مانع منه، الذي هو رؤية الرؤية، ويمنع من رؤية نفسه أيضاً.

[قوله][4]: مَا هُوَ مَانِعٌ مِنْهُ، أبرز الضمير أولاً؛ لجريانه على غير من هو له، وذكره ثانياً في قوله: **منه** مراعاة للفظ ما.

---

(1) في (ن أ) يتسلسل.

(2) ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 123 .

(3) في (ن أ) قوله .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

ومانعٌ أيضاً من رؤية نفسه؛ فلا يحتاج إلى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل .

واعترض عليه بأنّ المانع إذا كان يمنع من رؤية نفسه، فيكون امتناع رؤيةِ نفسهِ صفةً نفسيّةً له تمنع من تقدير مانعٍ بالنسبة إلى رؤيته، وذلك ممّا يقدحُ في طرد دلالة الوجود على صحّة تعلّق الرؤية بكلّ موجودٍ .

قوله: فَلا يُحْتَاجُ، تفريع على قوله: **مانع من رؤية نفسه.**

قوله: حَتَّى يَلْزَمَ...إلخ، غاية في المنفي.

قوله: واعْتُرِضَ...إلخ، مصبُّه قوله: **مانع من رؤية نفسه.**

قوله: امْتِنَاعُ رُؤيَةِ نَفْسِهِ صِفَةً...إلخ، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وخبر **يكون: صفةً.**

قوله: تَمْنَعُ...إلخ، وجهه أن الوصف النفسي ذاتيّ، فلا يتأتّى تخلّفه حتّى يقدّر مانع.

قولـه: وذَلِكَ، أي منع الصفة النفسية...إلخ، أي كون امتناع رؤية المانع صفة ...إلخ.

قوله: فِي طَرْدِ دَلالَةِ...إلخ، أي أن دلالة الوجود لا تكون مطردة عامّة في كلّ موجود؛ وذلك لأن المانع المذكور من جملة الموجودات، وامتنعت رؤيته لنفسه وذاته، فبطلت القاعدة الكلية القائلة : إن كلّ موجود يصحّ أن يرى ، وهذا الاعتراض

فأجاب القاضي-رضي الله تعالى عنه- بأنّ المانع من صفة نفسه أن يمنع من قام

وارد على أصل[1] المسألة التي هي قول [أهل][2] السنة: إن الرؤية تتعلّق بكلّ موجود، منشأُهُ جواب القاضي عن إيراد لزوم التسلسل، فالمخاطب به حينئذ القاضي- رحمه الله تعالى -.

قوله: أنْ يَمْنَعَ[3] مِنْ قَامَ بِهِ...إلخ، المصدر المُنسَبك مبتدأ، وخبره من صفة نفسه، [والجملة خبر أنّ، والأولى أنّ المصدر خبر أنّ، و**من صفة** ضرب لغو][4]، و**من قام** مفعول أول، ليمنع، و**رؤيته**[5] مفعول ثان، إن من قام به المانع [هو الذي يمنع أن يراه؛ وأما غير من قام به ذلك المانع][6]، فيصحّ[7] أن يرى ذلك المانع.

قال الشيخ اليوسي عقب هذا: ((فإن قيل: إذا صحّ لغير من قام به أن يراه، ثم لم يره ؛ فلمانع منعه، ويعود التسلسل، قلنا : نعم لمانع، ولا يلزم التسلسل، وبيانه: أن

---

(1) في (ن أ) الأصل.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) تمتنع.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) في (ن ب) رؤيته.

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(7) في (ن أ) يصحّ.

.....

الرؤية القائمة بزيد مثلاً لا يراها زيد لمانع منعه منها، وهذا المانع منع زيداً [من][1] أن يرى رؤيته، وأن يراه[2] هو أيضاً، وكذا عمرو لا يرى المانع القائم بزيد؛ لمانع قام به، أي بعمرو، وهذا المانع منع عمراً من رؤيته مانع زيد، ومن رؤية نفسه، وكذا في العكس، وهو ظاهر، ولا يخفى عليك أن هذا قول: بأن الموانع[3] لا ترى أصلاً، لكن لكن من قامت به منعته نفسها، وغير من قامت به منعته موانع قامت به، [ولا تسلسل.

وقد اعتُرض على هذا الجواب بأن صفة النفس لا تخلق][4] ولا تثبت باعتبار بعض الأشياء دون بعض، قلت: ولقائل أن يقول: الاعتراض وتكلّف الجواب إنما لزم[5] على أن ما لم ير فلمانع وجوديّ منع من رؤيته، ولِمَ لا يُقال: إن المانع من رؤية ما لم ير هو فوات شرط عاديّ، فعله الله- تبارك وتعالى-، مصحّح لها عادة؟.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط (ن أ).

(2) في (ن ب) وإن يرى.

(3) في (ن أ) المانع.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) في (ن ب) يلزم.

فإن قيل[1] : أهل السنة لا يقولون بتوقف الرؤية على شرط غير الوجود ، قلنا :

.....

المحذور هو توقفها عقلاً على شرطٍ، وإلاّ فلا مانع من إثبات شروط عادية[2]، مع صحة تعلق الرؤية في نفسها بكل موجود، كما نقول: جرت العادة بأنه لا يدرك إلاّ بعض الموجودات بشرط عدم القرب والبعد المفرطين، ولو خرق الله تعالى العادة رئي كل موجود.

فإن قيل: المانع لا يكون إلاّ وجودياً، قلنا[3]: نعم، لا نزاع أن عدم الشرط يقتضي عدم المشروط، فصحّ أن يعدّ مانعاً، وقد صرّح العضد[4] في شرح المختصر

---

(6) في (ن ب) قلت.

(1) في (ن ب) غاية.

(2) في (ن ب) قلت.

(4) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل عضد الدين الإيجي، عالم بالأصول، والمعاني، والعربية، من أهل إيج بفارس، ولد سنة 700هـ، من كتبه: الموافق في علم الكلام، والعقائد العضدية، توفي سنة (756هـ). ينظر: البدر الطالع، للشوكاني، ج2، ص375، والدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، ج3، ص110.

الأصولي[1]: بأن عدم الشرط مانع من المشروط، ولا مشاحة في التعبير فإذا[2] كانت الرؤية إنما امتنعت فيما لم ير ؛ لفوات شرط ، وعدم الشرط ليس ممّا يرى ، لم

به رؤيته، لا غير من قام به، فيجوز إذاً أن يراه غيرُ مَنْ قامَ به؛ إذ الحكم لا يثبُتُ للمعنى إلاّ في محلٍّ قام به ذلك المعنى؛ فصحَّت الكليّة المذكورة: وهي أنّ كل موجودٍ تصحُّ رؤيته .

يرد إشكال، ولم يحتج على جواب فيتأمل[3]))ا.هـ[4]. وهو كلام حسن.

قوله: فَيَجُوزُ...إلخ، تفريع على قوله: **لا غير من قام...إلخ،** أو جواب لشرط[5] مقدّر كما تقدّم نظيره.

قوله: أنْ يَرَاهُ، أي يرى المانع غير من قام به ذلك المانع.

قوله: إذِ الحُكْمُ، علة لقوله: **فيجوز**، والمراد بالحكم الامتناع الذي أوجبه المانع، والمراد بالمعنى المانع الذي أوجب الامتناع، أي لا يثبت الحكم الذي هو الامتناع

---

(4) في (النسختين) الأصلي .

(5) في (ن ب) فإن.

(1) بالمعنى من شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، تأليف: القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، (ت756هـ)، ضبطه وعلّق عليه: فادي نصيف، وطارق يحيى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000م، ص223.

(2) ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 123، 124 .

(3) في (ن ب) الشرط.

للمعنى الذي هو المانع إلاّ في محل، أي ذات قام به ذلك المعنى الذي هو المانع[1].

قوله: فَصَحَّتْ...إلخ، تفريع على كون الحكم لا يثبت للمعنى إلاّ في محل...إلخ،

فإن قلت : إذا وجب تعلّق هذه الإدراكات في حقّه تعالى بكلّ موجودٍ، والعلم أيضاً قد تعلّق بها ؛ فيلزم إمّا تحصيل الحاصل ، واجتماعُ المثلين إن كان ما تعلقت

أو جواب لشرط[2] مقدر كما مرّ.

قوله: هَذِهِ الإِدرَاكَاتِ، أي السمع والبصر، وإدراك الشمّ والذوق، وغيرها على القول به.

قوله: بِكُلِّ مَوْجُودٍ، صلة تعلق.

قوله: تَعلَّقَ بِهَا[3]، أي بجميعها، وهو الظاهر، أو مجموعها، وحينئذٍ لا يردّ[4] ما قيل: إن اللازم الثاني لا وجه لإيراده مع قوله في صدر السؤال: **والعلم أيضاً قد تعلق بها**، فكان اللائق أن لو اقتصر على شيء واحد – وهو تحصيل الحاصل، أو اجتماع المثلين، أو كان يبين[5] ما يترتب عليه الشيء الثاني بأن يقول مثلاً: تعلق

---

(4) في (ن أ) المناع.

(1) في (ن أ) الشرط.

(2) في (ن ب) به.

(3) في (ن ب) يدرك.

(4) في (ن ب) بين.

هذه الإدراكات في حقّه بكل موجود – فلا يخلو إمّا أن يكون العلم لم يتعلق بتلك الموجودات، أو يكون العلم قد تعلق بها أيضاً، فيلزم إما تحصيل الحاصل...إلخ، تأمل ا.هـ.

قوله: أو اجْتِمَاعُ...إلخ، أي التعلقان على متعلق واحد، يوجد في بعض النسخ بأو، **به تلك الإدراكات هو عين ما تعلّق به العلم، وإمّا خفاء بعض المعلومات عن العلم إن كان ما تعلّقت به تلك الإدراكات لم يتعلّق به العلم، وكلا الأمرين مُستحيل.**

قلت: نختار من القسمين الأوّل، وهو أنّ ما تعلّقت به تلك الإدراكات هو عين ما تعلّق به العلم، ولا يلزم من ذلك تحصيل الحاصل، ولا اجتماع المثلين؛ وذلك أن هذه الإدراكات لمّا كانت غير متّحدة الحقيقةِ – سواءً قلنا: إنّها أنواع من العلم أو لا –؛ .....

والظاهر أنها بمعنى الواو.

[قوله][1]: وكلاَ الأمرين...إلخ، أي اللازمين، الأول: **تحصل الحاصل، والاجتماع** المذكور، والثاني: **خفاء بعض المعلومات.**

قوله: من ذلك، أي ما تعلقت به تلك الإدراكات هو عين ما تعلّق به العلم.

قوله: وذلك، أي بيان عدم اللزوم.

قوله: الحَقِيقَةِ، أي المفهوم.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

قوله: أَنْوَاعٌ[1] مِنَ العِلْمِ، [كما هو أحد قولَيْ الإمام الأشعري – رحمه الله تعالى –.

قوله: أَوْ لاَ، أي ليست أنواعاً من العلم][2]، كما هو مذهب الجمهور، وأحد قولَيْ الأشعري.

فتعلُّقاتِهَا كذلك غير مُتَّحدةٍ، فاجتماع تعلُّقاتها في مُتعلّقٍ واحدٍ ليس من تحصيل الحاصل، ولا من اجتماع المثلين؛ بل كلُّ تعلُّقٍ منها له حقيقةٌ من الانكشاف تخصُّه، ليست عينَ حقيقةِ سواهُ، وكلّ حقيقةٍ منها عامّة لمَا تصلُحُ له، وهذا

قوله: فتَعلَّقَاتُهَا...إلخ، لأن الاختلاف في المفهوم يستلزم الاختلاف في التعلق، ولو اعتبارياً.

قوله: فاجْتِمَاعِ...إلخ، تفريع على كون تعلقات تلك الإدراكات غير متّحدة الحقيقة.

قوله: بَلْ كُلُّ...إلخ، انتقال إلى بيان عدم تحصيل الحاصل...إلخ،

قوله: تَعَلَّقٍ[3] مِنْهَا، هو على زنة اسم الفاعل، والأوّل على زنة اسم المفعول.

[قوله] [1]: لهُ حَقِيقَةٌ مِنَ الانْكِشَافِ، أي من نوعه، أي إن كل واحد من المتعلقات له حقيقة ونوع من الانكشاف تخصه، ومقصورة عليه، لا تتعداه[2] إلى غير، وعجزنا عن تمييز[3] تلك الحقيقة، وتعيينها لا يضرنا، ولا يقدح[4] في معتقدنا.

---

(2) في (ن ب) أنواعاً.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن أ) متعلق.

قوله: وهَذَا، أي كون اجتماع متعلقات الإدراكات في متعلّق واحد ليس من تحصيل الحاصل.

كما تقول: إنّ مُتعلّق القدرة والإرادة واحدٌ، وهو الممكنات، ولا يلزم من اجتماعهما في مُتعلّقٍ واحدٍ تحصيل الحاصل؛ لاختلاف حقِيقتَيْ تعلُّقهما، وكلٌّ منهما عامٌّ بتعلُّقه الخاصّ بحقيقتِهِ، بجميع المُمكنات، .....

قوله: كَمَا...إلخ، أي نظير هذا، ومثاله كقولك: إن متعلق القدرة...إلخ، فالكاف جارة على المصدر المؤوّل من ما ومدخولها، فهو مثال تقريبي[5] جليّ[6]، قال الشيخ ياسين: ((قياس هذه الإدراكات على القدرة والإرادة لم يظهر لي؛ لأن جهة تعلق القدرة والإرادة تختلف بخلاف تعلق الإدراكات فإنه الانكشاف، فليتأمل))ا.هـ[7].

قلت: وهو ظاهرٌ بناء على أن تخصيص الإرادة ليس تأثيراً وإلاّ فلا، وقد يقال: ينبني عليه أيضاً؛ لأن الإرادة تأثيرها التخصيص، والقدرة تأثيرها الإيجاد والإعدام .

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) لانتظاره.

(4) في (ن ب) عجزت عن تميّز.

(5) في (ن ب) وتعينها لا يضره ولا يضر.

(1) في (ن ب) تعرفي .

(2) في (النسختين) بالأجلي .

(3) ينظر: مخ حاشية على أم البراهين، للشيخ ياسين العليمي، لوحة: 92 .

قوله: تَحْصِيلُ الحَاصِلِ، أي ولا اجتماع المثلين[1]، وحذفه لظهوره.

قوله: لاخْتِلَافِ، علة عدم لزوم الاجتماع.

[قوله][2]: بِتَعَلُّقِهِ الخَّاصِّ...إلخ، الباء سببية، صلة العام، أو ظرفية على حذف مضاف ، أي عامٌّ في حالة تعلّقه الخاصّ، والخاصّ نعت لتعلقه ، وبجميع الممكنات

ولهذا أشرنا بقولنا : (يُباين سواه ضرورةً) .

وما ثبت أن المشاهدة أقوى من العلم إنّما يصحُّ ذلك في حقِّ الحادث ؛

متعلق بعام.

قوله: ولِهَذَا، أي لأجل أنه لا يلزم من اتّحاد المتعلّق اتّحاد التعلّق اللازم عليه تحصيل الحاصل، أو اجتماع المثلين، أشرنا – أي في المتن – بقولنا...إلخ، أو لأجل الجواب عن الإيراد[3] أشرنا...إلخ.

قوله: ومَا ثَبَتَ...إلخ، هو جواب سؤال نشأ ممّا تضمّنه الجواب عن الإيراد السابق، وهو أن ما تعلّقت به هذه الإدراكات هو عين ما تعلق به العلم، أي ولا يحصل بها[4]

---

(4) في (ن ب) الضدين .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (النسختين) الإراد.

بها[1] انكشافٌ زائدٌ عليه، أي كيف يكون ما تعلقت به هو عين...إلخ من غير زيادتها انكشافاً عليه، وقد تقرّر[2] أن المشاهدة أقوى من العلم؟.

قوله: أَنَّ المُشَاهَدَةَ، بفتح أنّ على حذف الجار؛ لأنّ حذفه مطّرد مع أن، وأن بيان لما المبتدأ.

قوله: أَقْوَى[3]، خبر أنّ، وجملة: **إنّما يصحّ ذلك** خبر ما ، والعائد اسم الإشارة،

لنقص علمه، وعدم إحاطته، فقد ينكشف له عند المشاهدة أمورٌ لم يتعلّق بها علمُه أصلاً، أو تعلّق لكن على سبيل الإجمال، لا على سبيل التفصيل، فيستفيد بسبب السمع والبصر علماً بما لم يكن معلوماً عنده، وهذا مستحيل في حقّ الله –تبارك وتعالى–، فإنّ السمع والبصر لا ينكشف بهما في حقّه – تبارك وتعالى –؛ شيءٌ لم يكن منكشفاً لعلمه – جلّ وعلا –؛ لوجوب إحاطة علمه – تبارك وتعالى– بجميع المعلومات ، جُملِهَا وتفصيلها ، وإنّما السّمع والبصر يزيدان على العلم في

والمحل للضمير، وحاصل الجواب منع قياس الشاهد على الغائب هنا.

قوله: لِنَقْصِ...إلخ، علة لحصر صحّة ذلك في حقّ الحادث[4].

قوله: بِسَبَبِ السَّمْعِ والبَصَرِ، أي والإدراك بدليل ما تقدّم.

---

(2) في (ن ب) به.

(3) في (ن ب) تكون.

(4) في (ن أ) قوى.

(1) في (ن ب) الحوادث.

قوله: وهَذَا، أي الذي لم يكن معلوماً عنده.

قوله: فَإنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ...إلخ، بل المنكشف بهما انكشف بالعلم أيضاً؛ لوجوب إحاطة علمه تعالى...إلخ، كما قال.

قوله: جُمَلِهَا...إلخ، يؤخذ منه جواز قول من قال بتعلق العلم بالأشياء مجملة، إذا قرنت بالتفصيل، كما تقدّم.

قوله: يَزِيدَانِ علَى العِلْمِ ، قال في [شرح][1] الصغرى : ((بمعنى أنهما ليسا **حقّه – تبارك وتعالى – بحقِيقَتَيْهِمَا وتعلُّقيْهِمَا الخاصّ بهما، ولا يزيدان في حقيقة علمه تعالى شيئاً أصلاً .**

عينه))[2]، وهنا فسر الزيادة [بالزيادة][3] في الحقيقة.

قوله: فِي حَقِيقَةِ عِلْمِهِ...إلخ، أي أن علمه [لا يتقوى][4]، ويزيد انكشافه بهما[5] كما هو في حقّ الشاهد[1]، وإلاّ لزمَ عليه الجهل، وهو محال، قال الشيخ ياسين: ((

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) قال الإمام السنوسي: إلاّ أن الانكشاف بهما يزيد على الانكشاف بالعلم، بمعنى أنه ليس عينه، وذلك معلوم في الشاهد بالضرورة. ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص30 .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) فيها.

الأوْلَى ما في شرح المواقف أن يقال: لمّا ورد النقل[2] بهما آمنّا بذلك، وعرفنا أنهما لا يكونان بالآلتين[3] المعروفتين، واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما ا.هـ[4]. جاز على القولين من أنهما صفتان زائدتان، أو غير زائدتين كما لا يخفى)) ا.هـ[5].

قوله: (والإدراك – على القول به – مثلهما)، يعني: مثلُهُما في وجوب تعلُّقه بكلِّ موجود، وأنّه لا يختصُّ بما اختصّ به في الشاهد، وقد تقدّم فيه ثلاثة أقوال لأهل السنّة، وبالله تعالى التوفيق .

قوله: فِي وُجُوبِ...إلخ، بيان لوجه المثليّة والشبه.

قوله: وأَنَّهُ، عطف على وجوب.

قوله: وقَدْ تَقَدَّمَ...إلخ، أي في قوله: **وقد اخْتُلِف في زيادة صفة، وهي إدراك المشمومات...إلخ.**

---

(5) في (ن أ) الشهادة.

(6) في (ن ب) النقلي.

(7) في (ن ب) بالاليق.

(8) ينظر: شرح المواقف، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، (ت816هـ)، ضبطه وصحّحه: محمود بن عمر الدمياطي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م، ج4، ص102 .

(9) ينظر: مخ حاشية على أم البراهين، للشيخ ياسين العليمي، لوحة: 92 .

والله تعالى [أعلم][1]، وبه التوفيق والهداية إلى أقْوَمِ طريق، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد أفضل رفيق، وآله وصحبه الذين حازوا نصب التحقيق.

والكلام الأزليُّ: هو المعنى القائم بالذات، المعبّرُ عنه بالعبارات المختلفات، المباين لجنس الحروف والأصوات، .....

مبحث الكلام

قوله: هُوَ المَعْنَى، جنس.

قوله: القَائِمُ بالذَّاتِ، فصل قصد به[2] الرد على المعتزلة؛ حيث ذهبوا إلى أنه تعالى متكلّم بكلام قائم بغيره، كالشجرة، واللوح المحفوظ؛ إذ لا كلام عندهم إلاّ المؤلَّفُ من

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن ب) فيه.

الحروف والأصوات، فيستحيل قيامه بذاته تعالى؛ لاستحالة كونه تعالى محلاً للحوادث.

قوله: المُعَبَّرُ عَنْهُ...إلخ، أي كالفرقان، والزبور، والتوراة، والإنجيل، أو العربية، والعبرانية، والسريانية[1] .

قوله: المُبَايِنُ لِجِنْسِ...إلخ، فصل أخرج به كلامنا النفسيّ ، وإن كان [2] خروجه

.....

بما[3] قبله، وقصد به الرد على الكراميّة[4][5]، والحنابلة- طائفة يزعمون أنهم أتباع الإمام أحمد بن حنبل- رضي الله تعالى عنه- وأنهم على طريقته، وحاشاه من ذلك،

---

(2) العبرانية: هي لغة ساميّة يتكلّمها اليهود، وهي لغة تتشابه مع اللغة العربية في كثير من تصريفاتها.

أمّا السريانية: هي لهجة آراميّة ارتبطت بالمسيحية، وقد انتشرت بعد أن كانت في منطقة محدودة في شمال الشام؛ لتصبح بعدُ لغة جماعة كبيرة في شمال العراق والشام. ينظر: المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، ج2، ص580، وعلم اللغة العربية، تأليف: محمود فهمي حجازي، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط . ن، ص176 .

(3) في (ن أ) وإن أمكن.

(1) في (ن ب) لما.

(2) في (ن ب) الكرمانية.

(3) الكرامية: فرقة تنسب إلى أبى عبد الله محمد بن كرام السجستاني، له كتاب (عذاب القبر)، وضح فيه مذهبه، حيث كان يدعو إلى تجسيم معبوده، وقال: إنه جسم- تعالى الله عن قوله- وأطلق عليه اسم الجوهر. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ج1، ص 107 - 110.

القائلين: بأنّ كلامه – تعالى عن ذلك[1] علوًّا كبيراً – عرَضٌ مركّب من جنس الأحرُف والأصوات، ومع ذلك زعموا أنه قائم بذاته– تعالى عن ذلك – .

وعَطْفُ الأصوات على الحروف من عطف الأعمِّ على الأخصِّ؛ لأنّ الصوت: كيفية جزئية تعرض للهواء المنضغط المنحبس[2]، فإن اعتمد على مخرج [من مخارج][3] الأحرف فحرف[4]، وإلاَّ فصوتٌ[5] ساذجٌ.

المُنزّهُ عن البعض والكلِّ، والتقديم والتأخير، والسُّكوت، والتجدُّد، واللحن، والإعراب

قوله: عَنِ البَعْضِ...إلخ، هي لازمة للحروف والأصوات؛ لأنّ الصوت لابد وأن يتقدّم بعضَه على بعض، لما كان لا يلزم من نفي الملزوم نفي[6] اللازم، نصّ عليها عليها هنا دفعاً للإيهام، ومبالغة في التنزيه عن صفات الحوادث.

قوله: والسُّكُوتِ، [أي][1] الذي هو ترك التكلّم مع القدرة عليه، أي بأن لا يريد في نفسه التكلّم مع القدرة عليه، أو لا يقدر على ذلك؛ لعدم مطاوعة الآلات النفسية،

---

(4) في (ن أ) قولهم.

(5) في (ن ب) المنجر.

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(7) في (ن ب) لا بحرف.

(8) في (ن ب) ولا بصوت.

(1) في (ن ب) اللازم ونفي .

[إما بحسب الفطرة، كما في الخرس النفسي في حقّ الأبله، أو بحسب ضعف الآلات النفسية،][2] وعدم بلوغها حدّ القوّة، كما في الطفولية[3]، وبقولنا: بأن لا يريد[4] ...إلخ، سقط ما قيل: السكوت إنما ينافي الكلام اللفظيّ دون النفسيّ، الذي الكلام فيه، إذ السكوت – ومثله الخرس – إنما ينافي الكلام اللفظي، فلا يكون التعريف صحيحاً؛ لعدم تناوله المحذوف[5]، وهو الكلام النفسي.

قوله: والتَجَدُّدِ، عطف ملزوم على لازم؛ لأنه يلزم من التجدّد السكوت.

وسائر التغيُّرات، المتعلّق بما يتعلّقُ به العلم من المتعلّقات.

ولا شكّ أن الكتاب والسنّة والإجماع مصرّحة بإثبات الكلام لمولانا– تبارك وتعالى–

قوله: وسَائِرِ التَّغَيُّرَاتِ، أي باقيها، كالخرس، والآفَة، والفصاحة، وغير ذلك.

قوله: المُتَعَلِّقُ بِمَا[6]...إلخ، أي بالواجب والجائز والمستحيل.

قوله: مِنَ المُتَعَلَّقاتِ، هو بفتح اللام، بيان بما، والأُولَى[7] بالكسر لها.

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن أ) الطفلية.

(5) في (ن ب) يرى.

(6) في (ن أ) المحذود.

(1) في (ن ب) بها.

(2) في (ن أ) والأول.

قوله: أنَّ الكِتَابَ...إلخ، تقدَّم تعريفه[1] .

قوله: بِإِثْبَاتِ...إلخ، أي أن الدليل السمعي[2] دلّ على أنه تعالى له كلام، وكونه منزهاً عن الحرف والصوت، قائماً بذاته قديماً[3]– كما هو مذهب أهل السنة – ليس مراداً للمصنف هنا ، بدليل قوله بعد ذلك : **ثم اختلف الناس...إلخ** ، فلا يراد [4] أن أن [دليل][5] المصنف بالثلاثة لا ينتج دعواه ؛ لأنّها خاصّة بكونه كلاماً نفسيًّا، قديماً،

.....

قائماً بذاته تعالى، وهي أثبتت[6] له الكلام في الجملة، أعمُّ من أن يكون بالحرف والصوت أم لا، ومن أن يكون قائماً بذاته أم لا.

---

(3) أي في بداية مبحث أصول الكفر والبدع – أعاذنا الله منهما بمنّه وكرمه – .

(4) في (ن ب) النهي.

(5) في (ن أ) قائماً.

(6) في (ن أ) فلا يرا.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(1) في (ن ب) وهو أثبت.

لا يقال: إثبات الكلام بالدليل الشرعي يلزم منه الدور؛ لأن الدليل الشرعيّ متوقّف على دلالة المعجزة، وهي متوقّفة على الكلام، بناء على الصحيح، من أنّ دلالتها وقفيّة، أي تتنزّل منزلة تصديق الله تعالى لمن ظهرت على يديه بالقول؛ لأنّا نقول – كما قال المصنّف في شرح الحوضيّة – إن معنى قولهم: المعجزة أنها تتنزل منزلة قوله تعالى: ((صدق عبدي في كل ما يبلغ عني))، أنها تتنزل في الدلالة على تصديق الرسل منزلة التصديق بالكلام، وتساويه في المعنى، لا أنّ معناه أنها تدلّ على أن المولى – تبارك وتعالى – قال: ((صدق عبدي))، وإنما هذا المعنى يعرف من خارجٍ، بالدليل العقليّ والنقليّ، وهذا كما تقول: الإشارة الواقعة من زيد برأسه عند سؤاله، من أمرٍ تتنزل منه منزلة قوله: نعم أو لا، فإنه لا يخفى أن معنى ذلك أن هذه الإشارة الفعلية الواقعة من زيد تدلّ بحسب المواضعة دلالة اللفظيّ بنعم أو لا، وليس معنى ذلك قطعاً أن تلك الإشارة من زيد تدلّ على أنه قال في الجواب:

.....

نعم أو لا، كيف وتلك الإشارة تتنزل منزلة اللفظ بنعم[1] أو لا في حقّ الفصيح الذي يتأتى منه الكلام، إلاّ أنّه لم يتكلم، وفي حقّ الأبكم الذي يتعذر منه الكلام؟، فإذاً

---

(1) في (ن أ) لنعم.

تنزّل تلك الإشارة من زيد [من منزلة][1] الكلام لا يتوقف على كون زيداً متكلماً في نفس الأمر، فضلاً عن أن يتوقف عن[2] سبق المعرفة بأنه متكلم، وهذا الجواب عن الإشكال [المقرّر][3] في السؤال في غاية الوضوح، وإن كان ذلك الإشكال قد استصعبه إمام الحرمين[4] وهوّل أمره[5] ا.هـ. وأشار إليه في شرح صغرى الصغرى قائلاً: ((وهذا غاية التحقيق في الجواب عن السؤال، وإن كان قد استهوله وعظمه كثير من الأئمة، وهذا القصير المحقّق لم يترك عليه غباراً))ا.هـ[6].

من أمرٍ، ونهيٍ، ووعدٍ، ووعيدٍ، وتبشيرٍ، وتحذيرٍ، وإخبارٍ .

قوله: مِنْ أمْرٍ...إلخ، بيان للكلام، وهو اقتضاء فعِل[7] غير كف، مدلول عليه غير لفظ كف[8].

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن أ) على.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ينظر: الإرشاد، للإمام الجويني، ص109 – 118 .

(6) بتصرف من المنهج السديد، للإمام السنوسي، ص 266.

(7) ينظر: شرح صغرى الصغرى، تأليف: الإمام محمد بن يوسف السنوسي، تح: سعيد فودة، الناشر: دار الرازي – الأردن، ط1، 2006م، ص81.

(1) في (ن أ) فعلي.

(2) ينظر: البحر المحيط، للزركشي، ج3، ص261.

قوله: ونَهْيٍ، هو اقتضاء كفّ عن فعل، لا بقول: كف ونحوه[1].

قوله: وَوَعْدٍ، هو الإخبار بالثواب، والوعيد ضدّه[2].

قوله: وتَبْشِيرٍ، هو الخبر السّارُّ، سميّ بذلك لظهور أثر السّرور في البَشرَة؛ ولهذا قال الفقهاء: البِشارة هو الخبر الأوّل، أي السّار كما تقدم[3]، وبدليل قولهم: حتى لو قال الرجل لعبيده: من بشرني بقدوم ولدي فهو حرّ؟ فأخبروه فرادى، عتق أولهم، ولو قال: من أخبرني؟ عتقوا جميعاً، وأمّا قوله تعالى: ((فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ))[4] فعلى التهكُّم، أو مجاز[5].

قوله: وتَحْذِيرٍ، عكسُه ، وعلى هذا التعريف فالوعد والوعيد أخصُّ من التبشير

.....

[والتحذير][6]؛ لأن الخبر السّار يشمل ما فيه الثواب، وما لا ثواب فيه، والتحذير[7] عكسُه كما تقدّم، أي الخبر الضّارّ فيه عقاب [أم لا][1]، والخلاف في كونه صفة

---

(3) ينظر: المصدر السابق، ج3، ص365.

(4) ينظر: المصدر السابق، ج3، ص276، 277.

(5) البشارة: بكسر الباء، الاسم من بشر، وهو الخبر السار الذي يؤثر في بشرة الوجه. ينظر: معجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعجي، وحامد قنيبي، ص107 .

(6) سورة آل عمران، من الآية: 21، وسورة التوبة، من الآية: 34، وسورة الانشقاق، من الآية: 24.

(7) ينظر: أنوار التنزيل، للإمام البيضاوي، ج1، ص59.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) التحزر.

واحدة أزلاً وأبداً، لا تكثّر فيه بحسب ذاته، ولا تعدّد، وإنّما التكثُّر فيما لا يزال، والانقسام إليها كذلك باعتبار المتعلقات؛ فالأمر وغيره أنواع اعتبارية، لا حقيقة أوصاف[2] متعددة، والتنوع حقيقيّ، وهو مذهب الجمهور، أو رجوعه إلى صفةٍ واحدةٍ هي الخبر– كما هو مذهب الفخر الرازي[3]–؛ لأنّ حاصل الأمر عنده الإخبار عن استحقاق الثواب عن الفعل، أو العقاب عن الترك، والنهي على العكس، والمراد أن لازمه الإخبار عن ذلك، وهكذا بقية الأنواع[4] مذكور في المطوّلات فانظره[5] .

ودليل العقل أيضاً يدلُّ على الطريق القطعيّ أنّ كلّ عالم بأمرٍ يصحُّ أن يتكلّم به، ومولانا – تبارك وتعالى – عالم بجميع المعلومات التي لا نهاية لها؛ فصحّ أنّ

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن أ) أو صفات.

(5) ينظر: المحصول في علم الأصول، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، (ت606هـ)، تح: طه جابر العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة النشر: 1400هـ، ط . ن، ج2، ص275، والأربعون، للإمام الفخر الرازي، ج1، ص245، 246 .

(6) في (ن أ) أنواع.

(7) قال الإمام السعد بعد قوله: (والله تعالى متكلّم بها، آمر ناهٍ مخبر): يعني أنّه صفة واحدة، تتكثّر إلى الأمر والنهي والخبر، باختلاف التعلّقات كالعلم والقدرة وسائر الصفات، فإن كلًّا منها صفة واحدة قديمة، والتكثّر والحدوث إنما هو في التعلّقات والإضافات؛ لما أن ذلك أليق بكمال التوحيد؛ ولأنه دليل على تكثّر كلّ منها في نفسها فإن قيل: هذه الأقسام لكلام لا يعقل وجوده بدونها، قلنا: إنه ممنوع بل إنما يصير أحد تلك الأقسام عند التعلّقات، وذلك فيما لا يزال، وأما في الأزل فلا انقسام أصلاً، وذهب بعضهم إلى أنه في الأزل خبر، ومرجع الكل إليه؛ لأن حاصل الاستخبار الخبر عن طلب الإعلام، وحاصل النداء الخبر عن طلب الإجابة، وردّ بأنا نعلم اختلاف هذه المعاني بالضرورة، واستلزام البعض للبعض لا يوجد الاتحاد. ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص160 – 162 .

له كلاماً يتعلّق بها، وكلُّ ما صحّ أن يتّصف به – جلّ وعلا – وجب له؛ لاستحالة اتّصافه – تعالى– بصفةٍ جائزةٍ، فالكلام إذاً واجبٌ له تعالى .

قوله: ودَلِيلُ العَقْلِ أيْضاً...إلخ، هذا دليلٌ ثاني لإثبات كلامه تعالى بالعقل بعد أن أثبته بالنقل، وفي تقديمه إشارة إلى قوّته واستقلاله بالدلالة.

[قوله][1]: أَنَّ...إلخ، بفتح الهمزة، مجرور بعلى، متعلق بيدلّ، أشار به إلى أمر كليٍّ منطبق على جزيئاته التي يصحّ استنباطها منه.

[قوله][2]: ومَوْلاَنَا – تَبَارَكَ...إلخ، إشارة إلى كيفية استنباط جزئي منها، وذلك بأن يجعل الأمر الكلي كبرى لصغرى سهلة الحصول ، بأن يقال [3] هنا مثلاً : مولانا – تبارك وتعالى – عالم بجميع...إلخ ، وكلّ عالم بأمرٍ يصحّ أن يتكلم به ، ينتج :

.....

مولانا– جلّ وعلاَ[4]– يصحّ أن يتكلم؛ فدليل الصغرى ما تقرّر من البرهان على العلم الأزلي، وعموم تعلّقهنّ، ودليل الكبرى أن الشخص إذا رجع وجد أنه حصل له ذلك

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن أ) يقول .

(1) في (ن ب) تبارك وتعالى .

المعنى كما يفيده قول العلامة السعد: ((إن كلّ من يأمر وينهى ويخبر، يجد من نفسه معنى، ثم يدل عليه بالعبارة أو الكتابة، أو الإشارة، وهو غير العلم))ا.هـ[1].

ثم اقلب هذه النتيجة صغرى لقياس قائلٍ: مولانا – جلّ وعّز – يصحّ أن يتكلم بجميع المعلومات، وكلّ ما يصح أن يتكلم به أو يتّصف فهو واجب له، دليل الصغرى القياس الأوّل[2] ودليل الكبرى قوله: **لاستحالة اتصافه**[3]**...إلخ**، ينتج مولانا – جلّ وعزّ – وجب له الكلام، هكذا قرّره بعضهم [4] كما أشار إليه قوله : **فصحّ أنّ له كلاماً...إلخ** ، لكن المناسب لقوله بعد : **فالكلام** [5] **إذاً...إلخ** أن يقرر القياس

ثمّ اختلف الناس بعد هذا على فرقٍ ؛ فذهب الحشويّة إلى أنّ هذا الكلام الذي يتّصف به مولانا – تبارك وتعالى– حروف وأصوات قائمة بذاته، على حسب ما

الثاني هكذا: الكلام صحّ أن يتّصف به تعالى، وكلّ ما صحّ أن يتّصف به فهو واجب له، ينتج فالكلام واجب له، وهو قوله: **فالكلام إذاً واجب له** .

---

(2) ثم مثّلَ لذلك فقال: قد يخبر الإنسان عمّا لا يعلمه، بل يعلم خلافه، وغير الإرادة؛ لأنه قد يأمر بما لا يريده، كمن أمر عبده قصداً على إظهار عصيانه وعدم امتثاله لأوامره، ويسمى هذا كلاماً نفسياً. ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 157– 158.

(3) في (ن أ) الأولى.

(4) في (ن ب) اتصافهه.

(5) أي قرّره الشيخ حمزة التارزي في حاشيته على شرح المقدمات. ينظر: لوحة 65 .

(6) في (ن أ) في الكلام.

قوله: بَعْدَ هَذَا، أي بعد إثبات الكلام له بالدليل النقليّ والعقليّ، أشار به إلى أنه لا خلاف لأرباب الملل والمذاهب في أنه[1] تعالى متكلّم[2]، وإنما اختلفوا في معنى كلامه، وقِدَمه، وحدوثه؛ فعند أهل السنة– رضي الله تعالى عنهم– ما ذكره في المتن، وخالفهم بقية الفرق، وقالوا: إنه لا معنى للكلام إلاّ المنتظم من الحروف المسموعة، الدالة على المعنى المقصور، وإن الكلام النفسي غير معقول، ثم اختلفوا بعد ذلك، كما قال: **فذهبت الحشوية...[إلخ]**[3]، بفتح الحاء، سمُّوا بذلك لقول الحسن البصري– رضيَ الله تعالى[4] عنه – حين وجد كلامهم ساقطاً، وكانوا يجلسون أمامه في حلقته: رُدّوا هؤلاء لحشا الحلقة، أي جانبها، وقيل: يصحّ بضمّ الحاء وفتحها مع سكون الشّين[5] .

ثبت في الكلام اللسانيّ في الشاهد، وزعموا أنّه مع كونه حروفاً وأصواتاً قديمٌ، بل زعموا أنّ المِدَادَ حادثٌ؛ فإذا كُتب به القرآن صار بعينه قديماً. وهذا المذهب واضح

---

(1) في (ن أ) بأنه.

(2) في (ن أ) متكلماً.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن أ) جلّ وعلا.

(5) ينظر: موسوعة الفرق والجماعات، لعبد المنعم الحفني، ص187، 188 .

قوله: اللِّسَانِيّ، نسبة إلى اللّسان، وهو يذكّر ويؤنّث[1]؛ فمن ذكَّره جمعه على ألسنة، ونظيره خوان وأخونة، ومن أنّثه جمعه على ألسُن، كذراع وأذرع .

قوله: بَلْ زَعَمُوا...إلخ، انتقال إلى ما هو أقبح وأشنع.

قوله: وهَذَا المَذْهَبُ...إلخ، أي مذهب الحشويّة؛ ولأجل هذا قال الإمام ابن دهاق: ((هم أجهل الناس في طريق النظريات، وأكثر خلق الله جموداً على الحسيّات، حتّى حملهم ذلك على وجوب إنكار النظر في المخلوقات، وقالوا: الإشغال بالنظر في العقليات بدعة، وضلالة، وريبة في الدين، وتشكك في مذهب المسلمين))ا.هـ[2].

انظر شرح الكبرى[3]، وغيرها تطلّع على حُمقهم وبَلادَتِهم جداً .

الفساد؛ إذ من المعلوم أنّ الحروف والأصوات لا تعقل إلاّ حادثةً؛ لتجدُّدها بعد عدمٍ، وعدمها بعد تجدُّدٍ؛ فالعدمُ يكْتَنِفُها سابقاً ولاحقاً، والقديم لا يقبل العدم، لا سابقاً ولا لاحقاً .

---

(1) هذا إذا أريد الجارحة، أما إذا أريد به اللغة أو الرسالة أو الكلمة فلا خلاف في أنه يؤنّث فقط. ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ل س ن)، ص573

(2) لم أقف عليه.

(3) قال الإمام السنوسي: وبالجملة فاعتقاد الحشوية تألّف من ضلالات ثلاث: من تهوّدٍ وتنصّرٍ واعتزالٍ:

فهم مع اليهود في اعتقاد الجسم في حق الإله.

ومع النصارى في اعتقاد حلول الكلام في الأجسام، وأنه لا يفارق مع ذلك الإله.

ومع المعتزلة في اعتقادهم أن الله تعالى حروف والأصوات به سبحانه وتعالى لما تفطنوا لحدوثها... وهؤلاء حكموا بذلك؛ لعظيم غباوتهم، وجهلهم الضروريات التي تدرك بأوائل العقول. ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 222 – 225.

وذهب المعتزلة إلى أنّ كلامه تعالى حروفٌ وأصواتٌ كما قالت الحشويّة؛ إلاّ أنهم

قوله: إذْ مِنَ المَعْلُومِ...إلخ، تنبيه أو تعليل للحكم بوضوح الفساد، كما تقدّم نظيره غير مرّة.

قوله: يَكْتَنِفُهَا[1]، أي يحيط بها.

قوله: والقَدِيمُ...إلخ، فيه مع قوله: **فالعدم يكتنفها**[2]**...إلخ**، قياسٌ؛ إمّا من الشكل الأول، تقريره: الحروف والأصوات يكتنفها العدم سابقاً ولاحقاً صغرى، وكل ما أكتنفه العدم...إلخ ليس بقديم كبرى، ينتج: الحروف والأصوات ليست بقديمة، أو من الثاني: والكبرى هي: والقديم[3] لا يكتنفه العدم...إلخ؛ ينتج: لا شيء من الحروف والأصوات بقديم، وهو أنسب بلفظه.

قوله: إلاَّ أَنَّهُمْ، استثناء منقطع.

خالفوهم بأن قالوا: إنّ كلامه تعالى فعلٌ من أفعاله، كرَزقِهِ وإعطائه، فإذا أراد الله – تعالى – أن يتكلّم بأمرٍ أو نهيٍ أو غيرهما من سائر أنواع الكلام خلق ذلك في جرمٍ من الأجرام، وأسمع ذلك من شاء من ملائكته وأنبيائه ورسله .

---

(1) في (ن ب) يكنفها.

(2) في (ن ب) يكشفها.

(3) في (ن ب) القديم .

وهذا المذهب أيضاً واضح الفساد؛ لأنّه يستلزم امتناع ما عُلمت صحَّته من

قوله: كرَزْقِهِ، بفتح الراء، وأمّا بكسره[1] فهو اسم للمرزوق.

قوله: خَلَقَ ذَلِكَ، أي الحروف والأصوات.

قوله: وأَسْمَعَ ذَلِكَ، أي الكلام، والمحلّ للضمير، ولعلّ نكتة الإظهار إيهام عود الضمير على الأجرام، وإن كان بعيداً بأدنى تأمل، **ومن شاء**: مفعول ثانٍ[2] لأسمع.

قوله: مِنْ مَلَائِكَتِهِ...إلخ، بيان لمَنْ، أي مثلاً؛ وإلاّ فيجوز أن يُكلّم غيرهم كما في الآخرة، وهو بحسب الوقوع في الدنيا؛ لأنّي لم أعلم أنه وقع لغيرهم.

قوله: لأَنَّهُ...إلخ، تعليل، أو تنبيه على ما تقدّم[3].

قوله: صِحَّتُهُ، نائب فاعل **عُلِمَت**، وفي بنائه للمجهول إشارة ثبوته، وتقرّره عند كل أحد، ولا يختصّ إدراكه بالبعض.

---

(1) في (ن ب) بالكسر.

(2) في (ن أ) ثاني.

(3) وهو الإلزام الأول، أو التعليل الأوّل من فساد مذهب المعتزلة.

الكلام في حقِّ العالم، وأيضاً إذا لم يكن في الذات العليّة أمرُ ولا نهيٌ، ولا وعدٌ ولا وعيدٌ، وإنّما هي موجودةٌ في الأجرام الحادثة؛ فالمكلَّفون إذاً عابدون لتلك الأجرام؛ إذ هي الآمرة الناهية .

فإن قالوا : إنّ ما خلق الله فيها دالٌّ على ما عند الله تعالى من الأمر والنهي

قوله: مِنَ الكَلامِ...إلخ، بيان **ما عُلِمت،** إشارة للقاعدة السابقة.

قوله: وأيْضاً، فهو إلزام ثانٍ لمذهب المعتزلة الفاسد.

قوله: إذْ هِيَ الآمِرَةُ[1] النَّاهِيَةُ، أي والواعدة، والموعدة، والمخبرة...إلخ، بيان الملازمة على جهة الحصر، أي لا غيرها، كما هو مفاد تعريف الجزئين؛ وذلك لأن الأوامر والنواهي وغيرها من بقية أنواع الكلام ليست موجودة إلاّ في الأجرام الحادثة، ولم تتّصف بها الذات العليّة أصلاً على زعمهم الفاسد كما يقوله بعد.

قوله: فَإنْ قَالُوا، أي جواباً عن هذا الإلزام الثاني، وهو أن الأجرام [هي][2] المعبودة للمكلّفين.

قوله: فِيهَا، أي الأجرام الحادثة.

قوله: مِنَ الأمْرِ...[إلخ][3] ، بيان ما عند الله تعالى.

---

(1) في (ن ب) الآمارة.

(2) ما بين المعقوفين تكرر من (ن أ).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

والوعد والوعيد فهي كالمبلِّغة عنه – تبارك وتعالى – .

فالجواب: أنّ الذات العليّة عندهم عاريةٌ عن الكلام أصلاً، فلا أمر فيها ولا نهي،

قوله: [فَهِيَ][1] كالمُبَلِّغَةِ[2]، تفريع على أن ما خلق فيها دال...إلخ، [أو جواب لشرط مقدر، أي وإذا علمت أن ما خلق فيها دال...إلخ][3]، علمت أنّ المكلفين ليسوا عابدين للأجرام، وإنما عبدوا الخالق لها، كالرسل المبلغين عن الله تعالى، الذين تلَقّى أممهم ما بلغوا عن الله تعالى بالقبول، بالعبادة لمن أرسلهم، وبلغوا عنه[4] لا لَهُم.

قوله: فَالجَوَابُ، أي من قِبَلِنا معشر أهل السنة عمّا أجابوا به عن إلزامنا لهم، لكن يثبت الإلزام، ويتمكن، ولا يُجْدِيهم ما تخلَّصوا به نفعاً.

قوله: عَارِيَةٌ...إلخ؛ وذلك لأنهم منعوا قيام صفة الكلام به تعالى، لما يأتي قريباً من إنكارهم[5] كَلاماً من غير حرف ولا صوت.

قوله: فَلا أَمْرَ...إلخ، تفريع على عُروّ الذّات العليّة من الكلام أصلاً.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن ب) كالمبالغة.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(4) في (ن ب) عنهم.

(5) في (ن ب) إنكار مع.

ولا خبر، ولا وعد، ولا وعيد، ومن شرط تبليغ هذه الحقائق أن يتّصف بها المُبلَّغُ عنه أوّلاً، ثمّ تبلَّغ عنه .

ومذهبُهم أنّ هذه الحقائق إنّما وُجدت ابتداءً في تلك الأجرام، ولم يكن لها وجود أصلاً في ذاته – تبارك وتعالى –، فليس إذاً عنده حُكمٌ ولا خبرٌ يُبلَّغان عنه، وإذا كان كذلك فالناس عابدون لتلك الأجرام التي سُمع منها الأمر والنهيُ .

قوله: ومِنْ شَرْطِ تَبْلِيغِ هَذِهِ...إلخ، أي مفهوم الأمر والنهي...إلخ، فأضاف المصدر لمفعوله[1]، وحذف فاعله.

قوله: أنْ يَتَّصِفَ بِهَا المُبَلَّغُ عَنْهُ، المصدر المؤوّل مبتدأ، وخبره الظرف قبله، و**المبلَّغ** بفتح اللام، وضمير **عنه** عائد على أل.

قوله: ومَذْهبُهُمْ...إلخ، جملة سيقت مساق التعليل لما قبله.

قوله: فَلَيْسَ إذاً...إلخ، أي حيث لم يكن لها وجود أصلاً في ذاته تعالى، فليس إذاً...إلخ؛ وذلك لأن الشرط يلزم من عدمه العدم.

قوله: كَذَلِكَ، أي لم يكن لهذه الحقائق في ذاته تعالى وجود أصلاً.

قوله: فالنَّاسُ عَابِدُونَ، وهم لا يقولون بذلك، [فتمّ][2] الإلزام لهم.

---

(1) في (ن أ) لمقوله.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

ولا يخلِّصهم ما زعموه من أنّ لله إرادة للخير فهي التي تمتثلُ، وهي التي بلَّغتها الأجرام عنه بصيغة الأمر والنهي والوعد والوعيد، ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على الأحكام؛ لأنّ هذا الذي تخيّلُوه باطلٌ؛ .....

قوله: ولاَ يُخَلِّصُهُمْ، أي لا ينجي المعتزلة من ورطة هذا الإلزام ما زعموا...إلخ.

قوله: أَنَّ للهِ إرادَةً...إلخ، بيان ما؛ على حذف من الجار للمصدر، ومعنى **إرادة** مريدية، كما قال بعضهم؛ لأنهم ينكرونها، ويثبتون المريدية كما تقدم.

قوله: وَهِيَ الَّتِي...إلخ، هو على حذف مضاف، أي مرادات المريدية، لا نفس الإرادة بمعني المريدية؛ لأنها معنى لا تبلغ ولا تنتقل، بل المبلغ في الحقيقة هو اللفظ الدال على مرادات الإرادة، فهو على حذف مضافين، أي الألفاظ [الدالة][1] على مراد المريدية[2].

قوله: بِصِيغَةِ الأمْرِ...إلخ، متعلق ببلّغتها.

قوله: مِنَ الألْفَاظِ...إلخ، بيان لنحو ذلك.

قوله: لأنَّ هَذَا...إلخ ، تعليل لعدم خلاص زعمهم ، وفي تعبيره بالتمثيل إشارة إلى أن [هذا][3] الزعم واهٍ جداً ؛ لما أنه لا يكون إلاّ خيالاً محضاً، ولا ثبات له في

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) ما لم يديه.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

العقل أصلاً.

[قوله][1]: لمَا ثَبَتَ...إلخ، تعليل للبطلان، ومن البرهان بيان لما ثبت، ووصف البرهان بالقطع كاشف.

قوله: أنَّ إرَادَتَه، على حذف الجار، صلة البرهان، أي البرهان الدال على أن إرادته ...إلخ.

والحاصل أن المعتزلة – أهلكهم الله تعالى – زعموا أن ما يجده الشخص الطالب في نفسه يرجع إلى إرادة الامتثال، فليس الطلب[2] النفسيّ عندهم مغاير للإرادة، كما يفيده قوله: **فهي التي تمتثل،** بتعريف الجزئين المفيد للحصر، ورد عليهم أهل السنة – رضي الله تعالى عنهم – بمغايرة الأمر النفسي للإرادة، ووجوده بدونها، وبيّنوا ذلك بأن الله تعالى أمر الكفار بالإيمان، والعصاة بالطاعة، ولم يرد وقوع ذلك؛ إذ لو أراده لوقع، وإلاَّ لزم النقض بنفوذ مشيئة العبد دون مشيئة الله تعالى، وهو محال؛ لأنه تعالى حينئذ يكون مقهوراً، كيف ((وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ))[3][4].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن ب) الطالب.

(3) سورة الأنعام، من الآية: 18.

(4) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 112 .

والطاعة والمعصية، والكفر والإيمان؛ فيلزم إذاً أن لا معصية أصلاً؛ لأنّ الخلق كلُّهم مُتصرِّفون على وفق إرادته تعالى .

والحامل لـهؤلاء المبتدعة على هذه الأقوال الفاسدة : إنكارهم كـلاماً من غير

وأيضاً قد اتّفق السلف قبل ظهور البدع على أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: **لما ثبت بالبرهان...إلخ.**

قوله: فَيَلْزَمُ، [أي][1] إذا كانت إرادة الخير هي التي تمتثل، وهي التي بلّغتها الأجرام عنه تعالى، وليس الطلب النفسي شيئاً ورائها[2].

قوله: لأنَّ الخَلْقَ...إلخ، علة لعدم وقوع المعصية، أي لأنه لا يقع في الوجود إلاّ ما يريده تعالى، و[هو][3] محال أن يقع شيء بغير[4] إرادته – تعالى عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيراً –.

قوله: المُبْتَدِعَةِ، أي المعتزلة والحشويّة، أي وغيرهم كالكرامية.

قوله: علَى هَذِهِ، صلة الحامل المبتدأ، وخبره **إنكارهم**[5] **كلاماً.**

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) إذا كان كذلك فيلزم إذاً أن لا معصية أصلاً.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) من غير.

(5) في (ن ب) إنكاره.

حرفٍ ولا صوتٍ، وقد نقض عليهم علماء أهل السنّة بما نجده في أنفسنا من الكلام الدالِّ على المعاني؛ للقطع بأنّه مغاير لمَا في النفس.....

قوله: نَقَضَ...إلخ، من النقض، أي منع الدليل، وهو عدم صحته، إمّا لتخلف الحكم عنه، أو لاستلزامه فساداً آخر على أيّ وجه كان من الخصوصيات[1] ا.هـ .

والثاني: هو المراد هنا؛ وذلك لأنهم قالوا: يستحيل وجود كلام من غير حروف وأصوات؛ لأنه تعالى لو كان متكلماً لكان بحرف وصوت؛ بيان لملازمة استحالة كلام من غير حرف وصوت، والثاني باطل، فالمقدّم مثله، فنقض عليهم أهل السنة، أي منعوا لهم الدليل بأن أبطلوا الملازمة، وقد جادلهم[2] فيها بكلامنا النفسيّ كما أشار إليه بقوله: **بما نجد في أنفسنا...إلخ**.

قوله: لِلْقَطْعِ...إلخ، دفع لما يقال: هم ينفون الكلام النفسي، ولا يقولون به؛ لأنّ الذي يجده الشخص في نفسه يرجع للعلم، أو للإرادة عندهم، فلا يحسن الردّ عليهم بالكلام النفسي؛ لعدم تسليمهم إياه.

قال في شرح الكبرى: ((فالحاصل الاتفاق على وجود أصل المعنى في النفس ، وإنما النزاع في تمييزه [3] عن الإرادة والعلم ، احتجّ الأصحاب على مغايرته

---

(1) في (ن أ) الخصويات .

(2) في (ن أ) حوالهم .

(3) في (ن ب) تميزه .

.....

للإرادة بوجود الأمر بدونها، وبيّنوه بوجوه[1]:

الأول: أن الله تعالى أمر الكفار بالإيمان، والعصاة بالطاعة، ولم يرد وقوع ذلك منهم؛ إذ لو أراد ذلك [لوقع][2]، [وإلاّ لزم][3] النقص بنفوذ مشيئة العبد[4] دون مشيئة الله تعالى، وقد اتّفق أهل السنة[5] قبل ظهور البدع على أن ما شاء [الله][6] كان، وما لم يشأ لم يكن.

الثاني: أن الأمر يتعلق بفعل الغير، والإرادة، لا بمعنى الشهوة، والمحبة لا تتعلق إلاّ بفعل المريد.

---

(1) في (ن ب) بوجوده .

(2) ما بين المعقوفين تكرر في (ن أ).

(3) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب).

(4) في (ن أ) العباد.

(5) قال الشيخ اليوسي: قوله: وقد اتفق أهل السنة...إلخ، هذا استدلال من جهة النقل زاده على الاستدلال العقلي؛ فيكون له دعامة. ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 112 .

(6) لفظ الجلالة غير موجود في (ن ب).

الثالث: أن من حلف لَيَقْضِيَنَّ عزيمة دينِه غداً إن شاء الله [تعالى][1] فتمكّن من قضائه ولم يقضه لم يحنث، مع أن الله تعالى [قد][2] أمر بذلك ، فلو تضمّن الأمر **من العلوم** .....

الإرادة لكان قد شاء الله قضاءه، فكان يجب أن يحنث، ولم يحنث بالإجماع))ا.هـ[3].

قوله: [مِنَ][4] العُلُومِ[5]، قال السعد- رحمه الله تعالى-: ((إذ قد يُخبر الإنسان عمّا عمّا لا يعلمه، بل علم خلافه))ا.هـ[6].

قال النجاري[1] عليه: ((وهذا دليل قطعي على أنه غير العلم كما أخبر بوقوع نسبة ما، وهو عالم بارتفاعها؛ إذ لا شك أنه حال الإخبار يجد[2] في نفسه معنى إيجابياً يدل عليه بالعبارة [3] مثلاً، وليس ذلك المعنى علماً بوقوع النسبة ، ولا

---

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(8) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) ينظر: شرح الكبرى للإمام السنوسي، ص 226.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) المعلوم.

(4) ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 157.

اعتقاداً[4]، ولا ظنًّا له، ولا شكًّا فيه؛ إذ لا يجامع شيء منها العلم بارتفاع النسبة)) ا.هـ[5].

لا يقال: ما ذكرتم لا يتم في حقّ الواجب تعالى؛ لتعاليه عن النقائص قطعاً مطلقاً، ولا يصحّ قياسه على الشاهد؛ لعدم إفادته، فلا ينهض بذلك الدليل على قيام الكلام النفسي بذات الواجب؛ لأنا نقول: ليس الغرض بهذا إثبات الكلام النفسي لله تعالى، بل تصوير الكلام النفسي، والكشف عن حاله وحقيقته؛ لخفاء فيه؛ ولذلك أنكره المعتزلة، وأما إثباته لله تعالى بالبرهان فقد تقدّم نقلاً وعقلاً ا.هـ.

قوله: والإرَادَةِ، عطف على العلوم[6]، أي ومغايرته[1] للإرادة، وهو أيضاً جواب عمّا يقال: أن ما ذكرتم هو الإرادة، لا الكلام النفسي؛ فالجواب: أنه غير الإرادة؛ لأن كل

---

(5) علي بن علي بن أحمد النجاري الشعراني، فاضل من شيوخ الشافعية بمصر، من تآليفه: حاشية على شرح العقائد للسعد، المسماة: (فرائد القلائد، وغرر الفوائد على شرح العقائد)، وحاشية على شرح المحلي جمع الجوامع، كان حيًّا سنة (995هـ). ينظر: معجم المؤلّفين، لعمر كحالة، ج7، ص 152، والأعلام، للزركلي، ج4، ص313 .

(6) في (ن ب) مجبر.

(7) في (ن ب) في العبارة.

(1) في (ن ب) ولاعتقاده.

(2) لم أقف عليه.

(3) في (ن ب) العام.

آمر بشيء مثلاً، قد يأمر بما لا يريده، فقد وُجد هذا المعنى مع انتفاء الإرادة، كمن أمر عبده قصداً إلى إظهار عصيانه، وعدم امتثاله أمره ؛ ليظهر عُذره عند من يلُومُه[2] بضربه، والاعتراض بأنّ الموجود في هذه الصورة صيغة الأمر لا حقيقته؛

.....

إذ لا طلب فيها أصلاً، كما لا إرادة قطعاً[3]؛ فالجواب: بأن الأمر تعبير عن الحالة الذهنية والإنكار مكابرة ا.هـ. انظر شرح الكبرى في الاستدلال بكلام الأخطل[4][5]، والسعد، وبقول سيدنا عمر[1] – رضي الله عنه[2]–.

---

(4) في (ن ب) مقاير.

(5) في (ن ب) يلزمه.

(1) في (ن ب) عقلاً.

(2) غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو التغلبي، شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع، اشتهر في عهد بني أميّة، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم، جرير، والفرزدق، والأخطل، توفي سنة 90 هـ. ينظر: الشعر والشعراء، تأليف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت276هـ) ، الناشر: دار الحديث –القاهرة، ط . ن، ج1، ص473 – 487، والأعلام، للزركلي، ج5، ص123 .

(3) قال الإمام السنوسي: إذ اثبت أن لنا قولاً نفسياً فتسميته كلاماً مأخوذاً من موارد اللغة، وقد قال الله تعالى: (وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ...المجادلة، من الآية: 8)، وقال: (إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ...المنافقون، من الآية:1)، لم يكذبهم بالنسبة إلى القول بألسنتهم؛ بل بالنسبة إلى ما تكنه ضمائرهم، وقال الأخطل: إن الكلام لفي الفؤاد وإنما *** جعل اللسان على الفؤاد دليلاً.

وهل إطلاقه على ما في النفس، وعلى اللفظ بطريق الحقيقة، أو هو حقيقة في القول مجاز في النفسي، أو العكس؟ ثلاثة أقوال، والذي استقر عليه الشيخ أبي الحسن الأشعري أنه مشترك.

والظنون، والشكوك، والأوهام، وإذا ثبت في الشاهد كلامٌ ليس بحرفٍ ولا صوتٍ بطل ما عوّلوا عليه من حصر الكلام في الحروف والأصوات، واتّضح أنّ الحقَّ: ما أجمع عليه أهل السنّة من ثبوت كلامٍ للمولى – تبارك وتعالى – ليس من جنس الحروف والأصوات، منزّهاً عن التقديم والتأخير، والجزء والكلّ، والإعراب والسكوت ونحوهما من خواصِّ كلامنا الحادث، لسانيًّا كان أو نفسيّاً؛ لاستلزام ذلك كلّه النقص والبَكَمَ والحدوث.

قوله: والأَوْهَامِ، جمع وهم، وهو الأخذ بالطرف المرجوح.

قوله: ما عَوَّلُوا[3] عليه، أي اعتمدوا عليه.

قوله: مِنْ حَصْرِ...إلخ، بيان ما.

قوله: واتَّضَحَ، عطف على بطل.

قوله: مِنْ ثُبُوتِ...إلخ، بيان ما أجمع.

واختار المعتزلة أنه حقيقة في اللفظ، بدليل تبادره عند الإطلاق إلى الفهم، ولا يمتنع أن يكون حقيقة لغوية في النفس، وحقيقة عرفية في اللفظ . ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 227.

(4) أي قول سيدنا عمر– رضي الله عنه –(إني زوّرت في نفسي مقالة)، وهذا الأثر رواه البخاري في صحيحه، باب رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت، رقم: (6830)، ج8، ص168.

(5) قال الإمام السعد: إن كل من يأمر وينهى ويخبر يجد في نفسه معنى، ثم يدلّ عليه بالعبارة، أو الكتابة، أو الإشارة، وهو غير العلم؛ إذا قد يخبر الإنسان عمّا لا يعلمه، بل يعلم خلافه، وغير الإرادة؛ لأنه قد يأمر بما لا يريده.... وقال عمر رضي الله عنه: (إني زوّرت في نفسي مقالة)، وكثيراً ما تقول لصاحبك: (إن في نفسي كلاماً أريد أن أذكُرَه لك). ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 157، 158 .

(1) في (ن أ) ما عول.

قوله: لَيْسَ مِنْ جِنْسِ...إلخ، وبتنزيهه[1] عن التقديم فارق كلامنا النفسي.

قوله: لاسْتِلْزَامِ...إلخ، علّة للتنزيه.

قوله: والبَكَمَ، بفتحتين الخرس، وفعلُه من باب فَرِحَ، وهو أبكم، وتبكم عليه الكلام أرتجَ واستغلق[2] ، واستلزام ما ذكر النقص والحدوث ظاهر ، وأمّا البكم فلأنه لمّا

.....

استحال اجتماع حرفين في آنٍ واحدٍ [فضلاً عن الكلمتين][3] تبكّم المتكلِّم بالحروف والأصوات، [وأحبس على أن يدلّ على معلومات له في آنٍ واحدٍ بصفة الكلام المركّب من الحروف والأصوات][4]، [فلو كان كلام الله – تعالى عن ذلك – بالحرف والصوت][5] لزم زيادة على رذيلة الحدوث اتّصافه – تعالى عن ذلك – بالحُبسة[6]، – التي هي[7] أصل البكم – عن الدلالة على معلوماته التي لا نهاية لها

---

(2) في (ن ب) وبتنزيه.

(3) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ب ك م)، ص1397 .

(1) ما بين المعقوفين تكرر في (ن أ).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) ما بين المعقوفين وجد في الهامش في (ن أ).

(4) في (ن ب) بالحسمية.

(5) في (ن ب) هل.

لها بصفة الكلام، بل يلزم الحبسة عن الدلالة به في آنٍ واحدٍ عن معلومين له فأكثر[1]. انظر شرح الصغرى[2].

وإنّما كلامه – جلّ وعلَا – صفةٌ واجبةُ القدم والبقاء، مُتعلِّقه بجميع ما تعلَّق به علمه، وكُنهُهُ محجوبٌ عن العقل؛ .....

قوله: وَكُنْهُهُ...إلخ، جواب عن سؤال تقديره ظاهر، والكُنْهُ – كما في القاموس – جوهر الشيء، وغايته، وقدره، ووقته، ووجهه، واكْتَنَهَهَ بلغ كُنْهَه ا.هـ[3]. وهما بضم الكاف.

قوله: مَحْجُوبٌ عَنِ العَقْلِ، قال العلاقة اليوسي: ((أي خفي عنه، بمعنى أنّ العقل محجوب وممنوع عن إدراك الكنه، فافهم))ا.هـ[4] .

ولله در قول بعضهم:

---

(6) في (ن أ) في أكثر.

(7) ثم قال الإمام السنوسي: فقد ظهر لك بهذا أن الكلام الذي يكون بالحروف والأصوات وما في معناه من كلامنا النفسي ملازمان لمعنى البكم، فيستحيل اتصاف مولانا– جلّ وعزّ– بمثلهما، وأن الواصف لمولانا– جلّ وعزّ– مستند إلى أن مثل ذلك الكلام في حقّنا كمال ينفي عنّا رذيلة البكم، فقد وصفه تعالى بنقيصة عظيمة– تعالى عنها علوًّا كبيراً . ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص42.

(1) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ك ن ه)، ص 1252.

(2) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 114 .

لا يعلم الله إلاّ الله فانتبهوا *** والدين ديناں [إيمان][1] وإشراك

وللعقول حدود لا تجاوزها *** والعجز عن درك الإدراك [إدراك][2] ا.هـ[3].

إذ لا مِثْلَ له، لا عقليّاً، ولا وهميّاً، ولا خياليّاً، ولا موجوداً، ولا مُقدّراً، وذلك كذاته العليّة وسائر صفاته .

قوله: إِذْ لاَ مِثْلَ لَهُ...إلخ، تعليل لحجب العقل عن الكنه.

قوله: ولاَ مُقَدَّراً، أي تقديراً صحيحاً، وتقدّم الفرق بين الوهمي والخيالي[4].

قوله: وذَلِكَ، أي لكون[5] كنه كلامه تعالى محجوباً[6] عن العقل.

قوله: كَذَاتِهِ...إلخ، أي كحجب ذاته تعالى وبقية صفاته عن العقل، وخفائه عنه، بمعنى أنّ العقل ممنوع عن إدراكه، وما أشار إليه من عدم إدراك كنه الذات كالصفات هو الأصحّ من القولَيْن – كما قال في شرح الكبرى – قال: ((وإليه ذهب القاضي، وإمام الحرمين، وحجة الإسلام الغزالي، والإمام الفخر في أكثر كتبه،

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ينظر: إيقاظ الهمم شرح متن الحكم، تأليف: أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني، قدّم له وراجعه: محمد أحمد حسب الله، الناشر: دار المعارف، ط . ن، ص 214 .

(1) أي في مبحث الموجودات.

(2) في (ن ب) كون.

(3) في (ن ب) محجوب.

واختار في كتاب[1] الإشارة – وهو من أول مصنفاته – أنها معلومة، وعلى المنع[2]، فهل هو مطلق ولو في الآخرة، أو إنما هو في الحال ؟ ويجوز أن تصير معلومة بعدُ، نقل سيف الدين الآمدي [3] عن الإمام والغزالي المنع مطلقاً، ونقل فيه الوقف

.....

عن القاضي وضرار [4][5]))ا.هـ[6].

وذكر حجج الفريقين ، وذكر ما يلزمها من القدح فانظره [7] ، وانظر العلامة

---

(4) في (ن أ) كتب.

(5) في (ن ب) النعم.

(6) علي بن محمد بن سالم الثغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، الأصولي الباحث، ولد سنة 551هـ، له مصنّفات عديدة، منها: أبكار الأفكار، لبّ الأصول، والأحكام في أصول الأحكام وغيرها، توفّي سنة 631هـ. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج3، ص293، 294، والأعلام، للزركلي، ج4، ص332 .

(1) ضرار بن عمرو الغطفانّي، قاض من كبار المعتزلة، وهون الذي تنسب إليه فرقة من المجبرة، تسمى الضرارية وقد ظهر في أيام واصل بن عطاء، وقد طمع برياسة المعتزلة في بلده فلم يدركها، فخالفهم فكفّروه وطردوه، وصنف نحو ثلاثين كتاباً في الردّ عليهم وعلى الخوارج، مات زمن الرشيد سنة 190هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج8، ص 531 ، 532، وميزان الاعتدال، للذهبي، ج2، ص 328 ، 329.

(2) ينظر: أبكار الأفكار، لسيف الدين الآمدي، ج1، ص481 .

(3) ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 195.

(4) قال الإمام السنوسي: واحتج من قال بأن حقيقة الذات الكريمة معلومة بما تقدم من جواب موسى – عليه السلام– لفرعون حيث سأله عن الحقيقة فقال له: (رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ...الشعراء، من الآية: 24).

.....

اليوسي[1]، وراجع كلام الإمام المقدسيّ[1] وقصيدته في ذلك[2].

واحتجوا أيضاً بأنا نحكم على الذات العلية بأحكام، والحكم على الشيء فرع معرفته، وهو مردود بأن الحكم على الشيء فرع الشعور به بوجه ما، ولو بوجه خارج إجمالي، لا فرع معرفة ذاته التي هي محل النزاع.

واحتج القائلون بأنّها غير معلومة بالمنقول والمعقول:

– أما المنقول: فقوله تعالى: (وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا)، طه، من الآية: 110، وقوله: (لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ...الأنعام، من الآية: 103).

– وأما المعقول: فقال الإمام الفخر: الدليل عليه: أن المعلوم عند البشر أمور أربعة:

– إما الوجود.

– وإما كيفيات الوجود، وهي: الأزلية، والوجوب.

– وإما السلوب، وهي: أنه ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض.

– وإما الإضافة، وهي العالمية والقادرية.

والذات المخصوصة الموصوفة بهذه (المفهومات) مغايرة لها لا محالة، وليس عندنا من تلك الذات المخصوصة، إلا أنها ذات لا تدرى ما هي؟، إلاّ أنّها موصوفة بهذه الصفات، وهذا يدل على أن ذاته المخصوصة غير معلومة . ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص195 ، 196، وأبكار الأفكار، للآمدي، ص481–483.

(1) قال الشيخ اليوسي بعد قول الإمام السنوسي: (وهو الأصح من القولين): نسب السعد القول بعدم حصول العلم بحقيقة الله تعالى لكثير من المحققين، ونسب القول الآخر لجمهور المتكلّمين، وعبارته في شرح المقاصد: (اختلفوا في العلم بحقيقة الله تعالى للبشر– أي معرفة ذاته بكنه الحقيقة –؛ فقال بعدم حصول كثير من المحققين، خلافاً لجمهور المتكلّمين، ثم القائلون بعدم الحصول جوَّزُوه خلافاً للفلاسفة) ا.هـ

وقد ظهر من كلام السعد أن الخلاف عند المتكلمين إنما هو في الوقوع، لا في الجواز، وعدم الجواز إنما هو عند الفلاسفة، وهو ظاهر كلام المصنف. ينظر: مخ حاشية على الكبرى، للشيخ اليوسي،لوحة: 103 ، 104، وشرح المقاصد، للإمام السعد، ج2، ص124 .

فإن قلت : قول أهل الحقِّ: إنّ الكلام الأزليّ مُتعلِّقٌ بجميع متعلّقات العلم الأزليّ قد يقدح فيه أن أمر الله – تعالى – بعض المكلفين بما علم أنّه لا يقع

---

(2) عبد السلام بن أحمد بن غانم بن علي المقدسي، عز الدين، واعظ، له نظم ونثر، من كتبه: تفليس إبليس، حل الرموز، الروض الأنيف، وغيرها، توفي سنة678هـ. ينظر: شذرات الذهب، لابن العماد، ج7، ص632، 633، والأعلام، للزركلي، ج3، ص355 .

(3) أنشد الإمام المقدسي في شرح حديث (من عرف نفسه عرف ربّه) قائلاً:

قل لمن يفهم عني ما أقول*** قصِّرِ الفهم فذا شرح يطول

ثَمَّ سرٌّ غامض من دونه*** ضربت والله أعناق الفحول

أنت لا تعرف إياك ولا*** تدري من أنت ولا كيف الوصول

لا ولا تدري صفات ركّبت*** فيك حارت في خفاياها العقول

أين منك الروح في جوهرها؟***هل تراها فترى كيف تجول؟

هذه الأنفاس هل تحصرها؟***لا ولا تدري متى عنك تزول؟

أين منك العقل والفهم إذا***غلب النوم؟ فقل لي يا جهول

أنت تشرب الماء لا تعرف*** كيف يجري منك؟ أم كيف تبول؟

كيف تدري من على العرش استوى؟***لا تقل كيف استوى؟ كيف النزول؟

كيف تحكي أم ترى كيف ترى؟*** فلعمري ليس ذا إلاّ فضول

هو رب الفوق لا فوق له *** وهو في كل النواحي لا يزول

جلّ ذاتاً وصفاتاً وسما*** فتعالى قدْرُهُ عمّا أقول أ.هـ. ينظر: مخطوط حل الرموز مفتاح الكنوز، تأليف: عبد السلام بن أحمد بن غانم المقدسي، مخطوط مصوّر من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: (6970). ينظر: اللوحة 14 منها.

قوله: فَإِنْ قُلْتَ...إلخ، هو وارد على قوله: **المتعلق بما يتعلق به...إلخ.**

قوله: يَقْدَحُ فِيهِ، أي في قول أهل الحق.

قوله: أَمْرَ اللهِ...إلخ، [أي][1] من[2] إضافة المصدر لفاعله، و**بعض** مفعوله.

قوله: بِمَا عَلِمَ أَنَّهُ، صلة أمر، و**أنّه...إلخ** معمول علم.

منهم يستلزم أنّ أمره قد تعلّق بوقوع ذلك المأمور، ولم يتعلّق بعدمه، وعلمه قد تعلّق بعدم ذلك المأمور، فقد تعلّق علمه – سبحانه – بما لم يتعلّق به أمره الذي هو كلامه، فالعلم إذاً أعمُّ تعلُّقاً من الكلام .

قلت : الكلام المذكور الأزليُّ له تعلُّقات كثيرةٌ لا نهاية لها ، وليس تعلُّقهُ

قوله: يَسْتَلْزِمُ[3]، [خبر أن، و][4] خبر المبتدأ الذي هو قول **[يقدح]**[5].

قوله: بِوُقُوعِ ذَلِكَ المَأْمُورِ، كإيمان أبي لهب.

قوله: بِعَدَمِهِ[6]، ككفره.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) قول.

(1) في (ن ب) فتلزم.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(4) في (ن ب) يعدم.

قوله: وعِلْمُهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِعَدَمِ...إلخ، أي تعلق علمه تعالى بكفره.

قوله: فَالعِلْمُ إذاً أعَمُّ...إلخ، أي لأنه انفرد عن الكلام، فتعلقه بكفر ما ذكره[1].

قوله: لا نِهَايَةَ [لَهَا][2]؛ لأنّ من جملة تعلقه الممكن، وهو لا نهاية له؛ بمعنى أن ما من ممكن إلاّ [3] والعقل يجوّزُ وقوع ممكن آخر بعده وهكذا ، وأمّا ما دخل الوجود

منحصراً في التعلّق الأمريّ، وإن كان لم يتعلّق كلامه بترك المأمور في المثال بطريق الأمر، فقد تعلّق به بطريق النهي، وبطريق الوعيد، وبطريق الخبر بعدم الوقوع،وهذه كُلُّها تعلُّقات للكلام الأزليّ؛ فإذاً لا يمكن أن ينفرد العلم الأزليُّ بمتعلَّقٍ لا يكون مُتعلَّقاً للكلام الأزليّ .....

منه فهو متناهٍ، ومن جملة تعلّقه الكمالات، وهو لا نهاية لها، إمّا باعتبار السلوب، أو باعتبار الثبوتية على قول، كما أشار إليه المصنّف في شرح الصغرى بقوله: ((إذ كمالاته تعالى لا نهاية لها))ا.هـ[4].

قوله: مُنْحَصِراً[5] **فِي التَعَلُّقِ الأمْرِيِّ**، أي كما توهّم السائل واعترض.

---

(5) في (ن ب) ما ذكر.

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(7) في (ن ب) الأول.

(1) ينظر: شرح أم البراهين، للإمام السنوسي، ص20.

(2) في (ن ب) محصراً.

قوله: بِعَدَمِ الوُقُوعِ، الباء للتعدية، متعلق بالخبر، بمعنى الإخبار، وفي بعض النسخ باللام بدل الموحدة، وهي لا تناسب.

قوله: فإذاً لاَ يُمْكِنُ...إلخ، أي إذا تعلق كلامه تعالى بالكفر على طريق النهي والخبر والوعيد فلا يمكن...إلخ.

[قوله][1]: بِمُتَعَلَّقٍ، متعلق بينفرد.

بوجه من وجوه تعلُّقاته، فصحّ ما قاله أئمّة أهل السنّة – رضي الله تعالى عنهم – إنّ الكلام الأزليّ يتعلّق بجميع ما يتعلّق به العلم الأزليُّ، وبطل اعتراض من اعترض عليهم بالمثال السابق الذي انتفى فيه بعض تعلّقات الكلام الأزليّ، ومن المعلوم أنّه لا يلزم من نفي التعلّق الأخصِّ نفي التعلّق الأعمِّ .

قوله: بِوَجْهٍ...إلخ، الباء ظرفية، متعلق بينفرد أيضاً، وبمعنى عن، أي لا ينفرد العلم عن جميع تعلقات الكلام، ويحتمل أن يكون متعلقاً بقوله: **[متعلّقًا][2] للكلام**، أي لا ينفرد تعلق العلم بتعلّقٍ لا يكون إلاّ متعلقاً للكلام بوجه من وجوه تعلقات الكلام، وهو أقرب من الأوّل.

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

[قوله: فَصَحّ...إلخ، جواب شرط مقدّر، أي إذا علمت عدم انفراد العلم، وبطل السؤال، صحّ...إلخ.

قوله: إنَّ الكَلَامَ، بالكسر مقول القول][1].

قوله: وبَطَلَ، عطف على صحّ.

قوله: بِالمِثَالِ، متعلق باعترض.

قوله: ومَنْ المَعْلُومِ...إلخ، جملة سيقت مساق التعليل لإبطال[2] الاعتراض.

وإذا عرفت مذهب أهل الحقِّ في كلام الله تعالى عرفتَ أنّ إطلاق السلف – رضي الله تعالى عنهم – على كلام الله تعالى أنّه محفوظٌ في الصدور، مقروءٌ بالألسنة، مكتوبٌ في المصاحف، هو بطريق الحقيقة، لا بطريق المجاز،.....

قوله: فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى، متعلق بمذهب.

قوله: عَرَفْتَ...إلخ، جواب **إذا**، معموله: **أنّ إطلاق...إلخ.**

قوله: علَى كَلَامِ اللهِ [تعَالَى][3] متعلّق بإطلاق.

قوله: أنَّهُ مَحْفُوظٌ...إلخ، خبر أنّ، قال الشيخ المنجور– رحمه الله تعالى– :((إطلاق المحفوظ في الصدر، والمقروء، والمكتوب على كلامه تعالى من باب إطلاق

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) لا يقل.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

اسم الدال على المدلول؛ لأن الحفظ والقراءة والكتابة من أوصاف الدالّ، فمعنى كون القديم محفوظاً، ومقروءاً، ومكتوباً أنه مدلول عليه بما يتخيّل في الصدور بالقراءة والكتابة))ا.هـ[1].

قوله: بِطَرِيقِ الحَقِيقَةِ...إلخ، هو مخالف- كما قال الشيخ ياسين - : ((لما يأتي من قوله : **فالوجود الأول هو الوجود الذاتيّ**[2] **الحقيقيّ، وسائر الموجودات** [3] إنما

.....

هي باعتبار الدلالة والفهم؛ فإنه مشعر بالمجازية، وأظهر منه في الإشعار قوله في شرح الكبرى: لما كانت هذه الأشياء – يعني قوله: **محفوظ...إلخ** – دالة على كلامه تعالى أطلق عليها كلامه))ا.هـ[4]. وأجاب هو بأنه قد يقال[5]: ((أن مراده أولا

---

(2) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ أحمد المنجور، لوحة: 88 .

(3) في (ن ب) الذهني.

(4) في (ن أ) الوجودات.

(1) وذلك من باب إطلاق اسم المدلول على الدال. ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 228.

(2) في (ن ب) مراده .

بقوله: **بطريق الحقيقة:** الحقيقة الشرعية، أو الاصطلاحية، فلا ينافي المجاز اللغوي))ا.هـ[1].

هذا واختلف في إطلاق الكلام اللفظي والنفسي، هل هو حقيقة في اللفظيّ مجاز في النفسيّ ؟؛ لتبادره إلى الأذهان، والتبادر من علامات الحقيقة ، وقال الإمام الأشعري مرّةً : أنه حقيقةٌ في النفسيّ مجازٌ في اللفظيّ – قال السبكي [2] في جمع

.....

الجوامع: واستدلّوا له بقول الأخطل: إن الكلام لفي الفؤاد...البيت [1]– ومرة أخرى قال: إنه مشترك بين اللفظيّ والنفسيّ؛ لأنّ الأصل في الإطلاق الحقيقة، واستقرّ عليه رأيه.

---

(3) ينظر: مخ حاشية على أم البراهين، للشيخ ياسين العليمي، لوحة: 96 .

(4) الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، قاضي القضاة، المؤرخ الباحث، وُلِدَ في القاهرة سنة (727هـ)، وانتقل إلى دمشق مع والده فسكنها، وتوفي هناك بالطاعون سنة771هـ، وكان طَلِقَ اللسان قويّ الحجة، من تصانيفه: طبقات الشافعية الكبرى، معيد النعم ومبيد النقم، وجمع الجوامع. ينظر: البدر الطالع، للشوكاني، ج1، ص410، وشذرات الذهب، لابن العماد، ج1، ص66، 67.

قال الفخر[2] الرازي: وعليه المحقِّقون من الأشاعرة[3]، ويجاب عن التبادر السابق: بأن اللفظ قد يشتهر في معناه المجازي، أو في[4] أحد معنييه الحقيقين، حتى يتبادر على الأذهان .

قال في شرح الكبرى: ((ولا يمتنع أن يكون حقيقة لغوية في النفسي، وحقيقة عرفية في اللفظيّ))[5].

قال الشيخ اليوسي : ((وهذا اختيار شرف الدين ، وهو غير القول بالاشتراك

.....

السابق؛ لأن ذلك على أنه حقيقة فيهما معاً لغة باشتراكه أصلين، وهذا عارض))ا.هـ[6].

---

(1) ينظر: جمع الجوامع، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تح: عبد المنعم إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 2003م، ص63، والأشباه والنظائر، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1991م، ج2، ص6 .

(2) في (ن أ) الفخرى.

(3) ينظر: المحصول، للإمام الرازي، ج1، ص235.

(4) في (ن ب) وفي .

(5) ينظر: شرح الكبرى، للإمام السنوسي، ص 227.

(1) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 113 .

وجواب الشيخ ياسين يتأيّد بما في شرح الكبرى، أو أخذه منه، وجزم السعد بالقول بالاشتراك الذي استقر عليه رأي الأشعري، قال في شرح العقائد: ((فإن قيل: لو كان كلام الله تعالى حقيقة في المعنى القديم، مجازاً في النظم المؤلف؛ لصحّ نفيه عنه، بأن يقال: ليس النظم المنزّل المعجز المفصّل إلى السور والآيات كلام الله تعالى، والإجماع على خلافه، وأيضاً المعجز المتحدّى به هو كلام الله حقيقة مع القطع بأن ذلك إنما يتصوّر في النظم المؤلف في السور، إذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة، قلنا: التحقيق أن كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم، ومعنى الإضافة كونه صفة له تعالى، وبين اللفظي الحادث المؤلَّف من السور والآيات، ومعنى الإضافة أنه مخلوق لله تعالى ليس من تأليف المخلوقين، فلا يصحّ النفي أصلاً، ولا يكون الإعجاز والتحدِّي إلاّ في كلام الله تعالى، وما وقع في عبارة بعض[1] المشايخ من أنه مجاز فليس معناه أنه [غير][2] موضوع للنظم ؛ بل

.....

---

(2) في (ن ب) في بعض عبارة.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

أن الكلام في التحقيق، وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس، وتسمية اللفظ به، ووضعه لذلك إنما هو باعتبار دلالته على المعنى، بلا نزاع لهم في الوضع وتسميته اللفظ به))ا.هـ[1].

ثم اعلم أن لهم هنا مقامين:

الأول : إطلاق لفظ كلام الله تعالى على المقروء بالألسن، وعلى المحفوظ في الصدور، والمكتوب في المصاحف، هل هو حقيقة، أو مجاز؟.

الثاني : إطلاق لفظ مقروء ومحفوظ ومكتوب على كلام الله تعالى؛ هل هو حقيقة، أو مجاز؟، وهو ما اقتصر عليه المصنف [2] هنا ، وذكر في شرح القصيد الأمرين قائلاً: ((وإذا عرفت مذهب أهل الحقّ في كلام الله تعالى عرفتَ أن إطلاق السلف على كلام الله – عزّ وجلّ – أنه محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف، وكذا إطلاقهم على هذه الأشياء أنها كلام الله، لا يحمل ذلك [على][3] الحلول الذي تبيّنت استحالته كلَّ عاقل بل لما كانت هذه الأشياء دالة على كلامه –

---

(1) ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 172 ، 173.

(2) في (ن ب) المؤلف .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

وليس يعنون بذلك حلول كلام الله تعالى القديم في هذه الأجرام – تعالى الله عن ذلك –؛ وإنّما يريدون أنّ كلامه – جلّ وعلا – مذكورٌ مدلولٌ عليه بتلاوة اللسان، وكلام الجَنَانِ، وكتابة البَنَانِ؛ .....

عزّ وجلّ– أطلق عليها[1] كلامه من باب إطلاق اسم المدلول على الدال وعكسه، وكذا يطلق على كلامه تعالى أنه يوجد في هذه الأشياء بمعنى أنه موجود[2] فيها فهماً وعلماً[3] لا حلولاً)) ا.هـ[4].

قوله: بِذَلِكَ، أي بكونه محفوظاً في الصدور...إلخ.

قوله: حُلُولَ، أي نزوله في هذه الأجرام، أي الصدور، والألسنة، والمصاحف.

قوله: وإنَّمَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ، أي بكونه محفوظاً...إلخ.

قوله: الجَنَانِ ، بفتح الجيم – كما في القاموس[5] –، قال الشيخ الملالي : ((

---

(1) في (ن ب) عليه.

(2) في (ن ب) المعاني لوجود.

(3) في (ن ب) علماً وفهماً.

(4) ينظر: كفاية المريد، للسنوسي، ص 269 ، 270.

(5) الجنان: جوف ما لم تر، والقلب أو روعه، والروح. ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ج ن ن)، ص1187.

.....

[وسأضرب][1] لك مثلاً يتبين لك ما ذكرناه، أي من أنه ليس حالاً، ولا اختلاف فيه، ولا تبديل، ولا تغيير فيه، فأقول والله المستعان: إذا نزلت كلام الله تعالى في المثل– ((وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ))[2]– كأنه رجل، فتذكُر الرجل بلسانك فيكون ذكر الرجل حالاً على لسانك، والرجل بنفسه غير حالٍ على لسانك، فهذا معنى مقروءٌ بالألسنة، وتحفظ في قلبك أمرَ الرجل إذا أمرك بشيء، أو نهاك عن شيء، أو شوقك[3] إلى شيء، أو خوفك[4] من شيء، فتحفظ ذلك في قلبك، والرجل الذي أمرك أو نهاك غير حالٍ في صدرك، فهذا[5] معنى محفوظ في الصدور، وتكتب اسم الرجل في الكتاب، والرجل بنفسه [6] غير حالٍ في الكتاب؛ فهذا معنى مكتوب في المصاحف)) ا.هـ[7].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) سورة النحل، من الآية: 60 .

(3) في (ن ب) شوقه .

(4) في (ن ب) خوفه .

(5) في (ن ب) فهذه .

(6) في (ن ب) نفسه .

(7) ينظر: شرح أم البراهين، للشيخ الملالي، ص63 .

.....

ثم قال: ((واعلم أن نسبة التلاوة والقراءة[1] لكلام[2] [الله][3] تعالى في المثل، كنسبة الظلّ إلى الصورة، فمن ظنَّ أنّ التلاوة والقراءة هما كلام الله تعالى القديم؛ فهو كرجل رأى ظلَّ صورة فقال: هذا الظلُّ هو الصورة بعينها.

واعلم أنك إذا سمعت كلام الله تعالى من البشر سمعته متلوًّا ومقروءاً، وإن سمعته من الله تعالى في الآخرة سمعته لا متلوًّا ولا مقروءاً، فإنّ القرآن راجع في حق البشر إلى التلاوة والقراءة[4]، فهو في حقّ الربوبية منزَّه عن التلاوة، والقراءة، والحروف، والأصوات، واللغات، فإنّ الله – عزّ وجلّ[5]– إذا تكلّم[6] لا يتلفظ ولا ينطق)) انتهى[7].

---

(1) في (ن ب) لقراءة والتلاوة .

(2) في (ن أ) إلى كلام .

(3) لفظ الجلالة غير موجود في (ن أ) .

(4) في (ن ب) القراءة والتلاوة .

(5) في (ن أ) تعالى عزّ وجلّ .

(6) في (ن ب) كلم .

(7) ينظر: شرح أم البراهين، للشيخ الملالي، ص63، 64 .

فهو موجودٌ فيها فهماً وعلماً، لا حلولاً؛ لأن الشيء له وجوداتٌ أربع :

ـ وجودٌ في الأعيان .

ـ وجود في الذهن .

ـ وجود في اللسان .

ـ وجود في البنان، أي: بالكتابة بالأصابع .

قوله: فِيهَا فَهْماً[1] وعِلْماً، قال الشيخ اليوسي: ((أي موجود في مصاحفنا بأشكال الكتابة، وصوَر الحروف الدالة عليه، وموجود محفوظ في قلوبنا بالألفاظ المتخيّلة، مقروء بألسنتنا بالألفاظ المحسوسة، مسموع بآذاننا أيضاً))ا.هـ[2].

قوله: فِيهَا، أي الأجرام، كاللسان والجنان والبنان.

قوله: فَهْماً وعِلْماً، تميزٌ محولٌ[3] عن نائب الفاعل.

قوله: لأنَّ الشَّيْءَ...إلخ، علة لوجوده فيها فهماً وعلماً، لا حلولاً.

قوله: وُجُودٌ[1] فِي الأعْيَانِ...إلخ، ولكلّ لاحقٍ دلالة على السابق ؛ فالكتابة دلالة

---

(1) في (ن ب) فيها .

(2) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 113 .

(3) في (ن ب) تميزاً محولاً .

.....

على العبارة، يختلف فيها الدالّ والمدلول [بحسب الأوضاع، وللعبارة دلالة على الصورة الذهنية، يختلف فيها الدالّ دون المدلول][2]، ولما في الذهن دلالة على ما في العيان لا يختلف فيها الدال ولا المدلول.

قال الإمام الغزالي: ((المختار عندي أنّ للشيء في الوجود أربع مراتب: حقيقة في نفسه، وثبوت مثاله في الذهن – ويعبّر عنه بالعلم التصويري – الثالثة تأليف أصوات بحروف تدلّ عليه، الرابعة تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر، دالة على اللفظ[3]، وهي الكتابة؛ فالكتابة تبع للّفظ[4]؛ إذ تدلّ عليه، واللفظ تبعٌ للعلم، والعلم تبع للمعلوم، فهذه الأربعة متطابقة متوازية إلاّ أن الأوّلين وجوديَّان حقيقيّان، لا يختلفان

---

(4) في (ن ب) وجوداً.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) الألفاظ.

(3) في (ن أ) اللفظ.

في الأعصار والأمم، واللفظ والكتابة [يختلفان فيهما][1]؛ لوضعهما بالاختيار))ا.هـ[2].

فالوجود الأوّل : هو الوجود الذاتيُّ الحقيقيُّ، وسائر الوجودات إنّما هي باعتبار الدلالة والفهم .

وبهذا تعرف أنّ التلاوة غير المتلُوِّ، والقراءة غير المقرُوءِ، والكتابة غير المكتُوبِ

قوله: وَسَائِرُ، أي باقي.

قوله: إنَّمَا هِيَ...إلخ، هذا يقتضي أن الوجود الذهني مجازي، وكلام الإمام الغزالي صريح في[3] أنه حقيقيّ، فانظر ذلك.

قوله: وبِهَذَا...إلخ، [أي][4] بأن الشيء له[5] وجودات أربع...إلخ.

قوله: أنَّ التِّلاوَةَ...[إلخ، لا يقال: أن هذا إخبار بمعلوم؛ لأن كون التلاوة][1] غير المتلو...إلخ، بديهيّ كبداهة أن الظرف غير المظروف، والقتل غير المقتول؛ فأي

---

(4) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب) .

(5) ينظر : المستصفى، لأبي حامد الغزالي، ص 18، 19.

(1) في (ن ب) فيما.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) لعله.

فائدة في هذا الإخبار؛ لأنّا نقول: ليس المراد الإخبار بالتغاير في المفهوم؛ لأنّ هذا بديهيّ – كما[2] ذكرت – وإنما المراد التغاير في الأحكام واللوازم، بمعنى أن أحدهما

.....

حادث، والآخر قديم مثلاً؛ لما[3] يدل عليه قوله: **لأنّ الأوّل من كل قسمين حادث**[4]. انظر الشيخ اليوسي[5]، قال: ((وها هنا بحث: وهو أن التلاوة والقراءة هي أجزاء الحروف على اللسان، واللفظ بها، وترددها، والمتلو هو الحروف، والكتابة هي وضع الحروف في الصحيفة مثلاً، والمكتوب هو النقوش[6] الموضوعة، وحينئذٍ كل من التلاوة، والمتلو، والقراءة، والمقروء، والكتابة، والمكتوب حادث ومتناهٍ، ولا قديم هناك ولا متناهي، وكأنه أطلق التلاوة على الحروف المتلوّة، والكتابة[7] على النقوش الموضوعة، والمقصود واضح على أن المغايرة بين اللفظ والملفوظ إنما هو[8]

---

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن ب) لما.

(1) في (ن ب) كما.

(2) في (ن ب) حادثان.

(3) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 114 .

(4) في (ن ب) النقش .

(5) في (ن ب) وأن الكتابة .

(6) في (ن ب) يكون.

اعتباري، والأولى أن يكون قصد[1] بقوله: **أن التلاوة غير المتلو...إلخ**، التعريض بأنهم ذهبوا من جهلهم ، وتناهيهم في الغباوة إلى أن الكتابة هي المكتوب ، والتلاوة

لأنّ الأوّل من كلِّ قسمٍ من هذه الأقسام حادثٌ ؛ .....

هي المتلو، والقراءة هي المقروء، ولا شكّ أنّ الإعراض عن هؤلاء الأغبياء أليق من أن يخاطبوا، ومع ذلك قد بيّن في الإرشاد فساد رأيهم بأن القراءة كسب العبد يثاب عليه تارة، ويعاقب أخرى، وكيف يثاب أو يعاقب على القديم؟[2]))ا.هـ[3].

قوله: لأنَّ الأوَّلَ، علّة لمغايرة التلاوة المتلو...إلخ.

---

(7) في (ن ب) نقصد.

(1) قال الإمام الجوينى: القراءة عند أهل الحق أصوات القراء ونغماتهم، وهي أكسابهم التي يؤمرون بها في حال إيجاباً في بعض العبادات، وندباً في كثير من الأوقات، ويزجرون عنها إذا أجنبوا، ويثابون عليها، ويعاقبون على تركها، وهذا مما أجمع عليه المسلمون، ونطقت به الآثار، ودل عليه المستفيض من الأخبار، ولا يتعلق الثواب والعقاب، إلا بما هو من اكتساب العباد، ويستحيل ارتباط التكليف والترغيب والتعنيف بصفة أزلية، خارجة عن الممكنات وقبيل المقدورات.

والقراءة هي التي تستطاب من قارئ، وتستبشع من آخر، وهي الملحونة والقوية المستقيمة، وتتنزّه عن كل ما ذكرناه الصفة القديمة، ولا يخطر لمن لازم الإنصاف أن الأصوات التي يبحُّ لها حلقه، وتنتفخ على مستقر العادة منها أوداجه، ويقع على حسب الإيثار والاختيار محرفاً، وقويًّا، وجهوريًّا، وخفيًّا، نفس كلام الله، فهذا القول في القراءة. ينظر: الإرشاد، لإمام الحرمين الجوينى، ص130، 131.

(2) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 114 .

قوله: حَادِثٌ، قال الشيخ الملالي: ((فإن قيل: إذا[1] كانت التلاوة والقراءة حادثة فما معنى قوله- عزّ وجلّ-: ((ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ))[2]؟.

.....

فالجواب: أنه يحتمل أن يكون جبريل -عليه السلام - هو التالي، ويضيف الله تعالى ذلك إلى نفسه، كما قال تعالى: ((ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا))[3] والحارثون [هم الذين] [4] يشقُّون الأرض، فأضاف الله تعالى ذلك إلى نفسه.

ومن زعم أن الله تعالى قارئ وتالِي فقد خرج عن مذهب المسلمين؛ لأن معنى التلاوة والقراءة عند[5] أهل السّنة - رضي الله تعالى عنهم - صوت القارئ ونغمته - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - ومن هنا تفهم بفضل الله تعالى [قوله][6] - عزّ وجل -: ((قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ [بِٱلۡحَقِّ][7]))[1]، وروح القدس هو جبريل عليه السلام.

---

(3) في (ن ب) إن.

(4) سورة آل عمران، الآية: 58.

(1) سورة عبس، الآية: 26.

(2) ما بين المعقوفين تكرّر في (ن ب).

(3) في (ن ب) غير.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قيل: معنى ذلك أن جبريل كان في جهة الفَوْق، فسمع كلام الله تعالى من الله تعالى، أو أوحي، أو تلقاه من اللوح المحفوظ ، والله – عز وجل[2] – ليس في جهة، **والثاني منهما قديمٌ لا نهاية له ، وبالله تعالى التوفيق .**

فعبّر جبريل لمحمد – صلى الله عليه وسلم كثيراً – بلسان عربي، عمّا فَهِم من كلام الله تعالى، أو حفِظَها من اللوح [المحفوظ][3]، وأداها لرسول الله – صلى الله عليه وسلم [تسليماً كثيراً][4]– فالعبارة عربية، والمعبر – هو كلام الله عز وجل – غير عربيّ، فهذا معنى النزول))ا.هـ[5].

قوله: قَدِيمٌ، فيه إشارة إلى أنه لا ينبغي، بل لا يجوز التمشدق – بالتفصيل الذي ذكره القرافي[6] – في كلّ مجلس، وعلى رؤوس الخواص والعوام ، فإنه ربما أدّى ذلك إلى ازدراء[1] العامة بكتاب الله – [عزّ وجلّ][2] – ويسخفوا به، ويجعلوا [فيه][3]

---

(6) سورة النحل، من الآية: 102.

(7) في (ن أ) تعالى .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) ينظر: شرح أم البراهين، للشيخ الملالي، ص64 ، 65 .

(4) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين، الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية، نسبته إلى قبيلة صنهاجة، وإلى القرافة، المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة، من مصنفاته: أنوار البروق في

.....

مغمزاً[4]؛ ولأجل هذا منع الإمام أحمد – رضي الله [تعالى][5] عنه – أن يقال لفظي[6] بالقرآن مخلوق[7].

ومحصّل كلام القرافي أن ألفاظ القرآن كلها حادثة، وأما معنى الألفاظ فمنها قديم، ومنها حادث، وهو أن معنى جميع مدلولات الألفاظ، إما مفردات أو مركبات،

أنواء الفروق، الذخيرة، اليواقيت في أحكام المواقيت وغيرها، توفي بمصر سنة 684هـ. ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون، ج1، ص 236– 239، والأعلام، للزركلي، ج1، ص 94 ، 95.

(5) في (ن ب) إرداء.

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن ب) مغنم.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) يقول ليقضي.

(4) قال الشيخ اليوسي بعد نقله لما تقدّم: هذه هي المشهورة بمسألة اللفظ، ويقال لأصحابه: اللفظيّة، وذكر ابن حجر في فتح البارئ أنّ أول من قال: لفظي بالقرآن مخلوق الحسن بن علي الكرابيسيّ، أحد أصحاب الإمام الشافعي، فلمّا بلغ ذلك الإمام أحمد بدّعه وهجره، ثمّ قال بذلك داوود بن علي الأصبهاني رأس الظاهريّة. ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 118، وفتح البارئ شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل العسقلاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر: 1379هـ، ط . ن، ج13،ص492 .

والمفردات منها ما يرجع إلى الله تعالى، أو[إلى] [1] صفاته، كالله والرحمن والعليم، فالدالّ فيه – وهو اللفظ – حادث، والمدلول قديم، ومنها غير ذلك كالأرض والسماء

.....

_____

والجنة والنار، فالدال فيه والمدلول حادثان[2]، والمركبات إما إنشاءات أو إخبارات، فالإنشاءات كلها قديمة، فإنها من الله تعالى، والإخبارات منها ما يرجع إلى إخبار[3] الله تعالى عن نفسه، [نحو][4]: ((وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ))[5]، فالمدلول في هذا قديم، والدال حادث، ومنها ما يرجع إلى إخبار الله تعالى عن غيره [نحو][6]: ((وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ

---

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن ب) حادث.

(2) في (ن ب) إخباره.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(4) سورة البقرة، من الآية: 34، والإسراء، من الآية:61، والكهف، من الآية: 50، وطه، من الآية: 116.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

))[1]، ((وَقَـالَ فِرْعَـوْنُ))[2] مـثلاً، فالـدالّ والمـدلول فيـه حادثـان، والإخبـار قديم ا.هـ[3].

.....

قـال الشـيخ اليوسـي– رحمـه الله تعـالى – بعـد نقلـه لهـذا: ((وأنـت خبيـر بـأنّ جميـع الإخبـارات فـي القـرآن قديمـة، كمـا أن الإنشـاءات قديمـة، وإنمـا التفصـيل المخبـر عنـه وبـه، والقـرآن كلّـه كـلام مركـب[4]؛ فهـو كلّـه قـديم بهـذا الاعتبار، ولا علينا في المفردات.

ومـع مـا ذكرنـا مـن التفصـيل لا يجـوز أن يقـال: كـلام الله – تعـالى [5]– [5]– حـادثٌ، ولا مخلـوقٌ[6]، ولا [أن][7] يقـال: القـرآن مخلـوق؛ أمّـا مـن جهـة

---

(6) سورة البقرة، من الآية: 54، والمائدة، من الآية: 20، وإبراهيم، من الآية: 6، والصف، من الآية: 5 .

(7) سورة يونس، من الآية: 79، والقصص، من الآية: 38، وغافر، من الآية: 26، والآية: 36 .

(8) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 118 .

(1) في (ن أ) قديم

(2) في (ن ب) عزّ وجلّ.

(3) في (النسختين) حادثاً ولا مخلوقاً.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

المعنى النفسي؛ فلعدم صحته معنىً وإطلاقاً، وأمّا من جهة اللفظ؛ فللإيهام، وقد انعقد إجماع السلف قبل ظهور البدع على أن القرآن كلام الله [تعالى][1] غير مخلوق))ا.هـ[2].

والكلام ينقسم إلى خبرٍ وإنشاءٍ .

قوله: والكَلَامُ، أي من حيث هو، قديماً كان أو حادثاً، كما أشار إلى ذلك في الشرح بقوله: **يعني أن [كل][3] كلامٍ[4]**، ولعل هذا نكتة الإظهار، وإلاّ فالمحلّ للضمير.

قوله: يَنْقَسِمُ، هو من تقسيم الكل إلى جزيئاته، لصدق المقسوم الذي هو كلام على جزئيّه الخبر والإنشاء[5].

---

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(6) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ حسن اليوسي، لوحة: 118 .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن أ) كلام الله.

(3) الخبر: هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب، باعتبار كونه مجرد كلام، دون النظر إلى قائله، دون النظر إلى كونه مقترناً بما يدل على إثباته حتماً أو نفيه حتماً، ومدلوله لا يتوقف على النطق به، ويدخل فيه الوعد والوعيد.

قوله: يَحْتَمِلُ...إلخ، أي يتردّد الذهن إذا نسب أحدهما إلى مفهوم الخبر، ولا يجزم لمجرد ملاحظته ، [وملاحظة] [1] مفهومه لشيء ، ويؤيّد هذا أنهم قالوا : الضرورة

.....

الذهنية ما يكون تصوّر طرفيّ النسبة كافياً في جزم العقل بالنسبة بينهما، والإمكان الذهنيّ ما لا[2] يكفي فيه ذلك، ويراد به الاحتمال، فلا يرد الأخبار التي يتعيّن صدقها وكذبها؛ لأن مجرّد ملاحظة مفهوم الخبر، والصدق، والكذب لا يوجب الجزم فيهما بشيء؛ بل الموجب له ملاحظة الواقع، حتى لو قطع النظر عن الواقع بقيت محتملة ا.هـ. انظر الشيخ ياسين في حاشيته على الخبيصي[3].

والإنشاء: هو الكلام الذي لا ينطبق عليه تعريف الخبر، فهو الكلام الذي يتوقف تحقق مدلوله على النطق به، كالأمر والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والمدح ، والذم ، وإنشاء العقود التي يتم تحققها بالنطق بالجمل التي تدلّ عليها، مثل: بعتك، اشتريت منه، زوجتك، وغيرها. ينظر: البلاغة العربية، لعبد الرحمن حبنكة، ص 168.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(1) في (ن ب) فلا.

(2) قال الشيخ ياسين بعد قول المصنف (يحكم فيها العقل في غير المحسوسات): إنما قيد بغير المحسوسات؛ لأن الوهم لو حكم في المحسوسات لم يكن كاذباً، كما لو حكم بحسن الحسنة وقبح السيئة، وبخلاف ما لو حكم في المعقولات الصرفة، فإنه يكون كاذباً؛ وذلك لأن الوهم قوة جسمانية للإنسان، فمتى حكمت في المحسوسات صدقت، فإن العقل يصدقها، ومتى حكمت في المعقولات كذبت لعدم إدراكها لها، ويدل على ذلك أنها توافق العقل في المقدمات البينة الإنتاج. ينظر: مخطوط حاشية الشيخ ياسين على الخبيصي، تأليف: الشيخ ياسين بن

وعليه فقوله: **لذاته**، تأكيد للاستثناء[1] عنه ليحتمل، وفي هذا التعريف الدور؛ لأخذه الصدق والكذب فيه، وأخذه-[كما يأتي في تعريف الصدق والكذب][2]- الخبر.

.....

وأجاب العلامة السيد[3]: بأنه يمكن معرفة الصدق بأنه: مطابقة النسبة الإيقاعية الانتزاعية، والكذب بأنه: لا مطابقتهما، والأولى في الجواب – كما قيل – أن ماهية الخبر بديهية، وتعريفه لفظيٌّ؛ إذ ينتهي لإحضار[4] الصورة المخزونة، ولا دور في إحضارها بما يتوقف حصوله عليها؛ لأن التوقّف في الحصول لا يستلزم التوقف في الإحضار ا.هـ[5].

زين الدين بن أبو بكر العلمي، مخطوط مصور من جامعة أم القرى، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز، ينظر: لوحة 106 منها.

(3) في (ن ب) الاسغناء.

(4) ما بين المعقوفين جاء متأخراً عن موضعه في (ن ب).

(1) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استرا باد) سنة 740هـ، ودرس في شيراز، وبها توفي سنة 816هـ، له نحو خميس مصنّفاً منها: التعريفات، وشرح المواقف للإيجي، حاشية على الكشاف، شرح التذكرة للطوسي وغيرها. ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي ج5، ص 328- 329، والأعلام، للزركلي، ج5، ص 7.

(2) في (ن ب) لاختصار.

(3) لم أقف على تعريف العلامة السيد في كتابه التعريفات، ولا في حاشيته على المطول .

والتحقيق أن المحتمل للصدق والكذب أولى[1] بالذات إنما هو الحكم، أي لوقوع، وإلاّ وقوع لا العلم بذلك الذي هو التصديق أو أحد أجزائه – كما هو مقرّر في محله – واتّصاف الخبر بذلك إنما هو باعتبار اشتماله على الحكم الذي هو جزء[2] منه.

فالخبر : ما يحتمل الصدق والكذب لذاته .

ثم اعلم أن المركّب [التامّ][3] المحتمل للصّدق والكذب يسمى خبراً من حيث احتمالُه لهما، وقضيةً من حيث اشتماله على الحكم، وإخباراً من حيث إفادته الحكم، ومقدمةً من حيث كونه جزءاً من الدليل، ومطلوباً من حيث إنه يُطلب بالدليل، ونتيجةً من حيث إنه يحصل[4] بالدليل، ومسألةً من حيث إنه يبحث[5] ويسأل عنه، ودعوَى من حيث إن المتكلم[6] ادعى ذلك، فالذات واحدة، والاختلاف بالاعتبار.

فقوله: مَا يَحْتَمِلُ، أي مركب تام جنس.

وقوله: الصِّدْقَ...إلخ، فصل أخرج به الإنشاء.

---

(4) في (ن ب) أولاً وبالذات.

(5) في (ن ب) جزءه.

(1) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب).

(2) في (ن أ) محصل.

(3) في (ن ب) يحنث.

(4) في (ن ب) المتكلم من حيث.

وقوله: لِذَاتِه[1]، أي لذات المركّب التامّ الذي هو مصدق ما، أي بقطع النظر عمّا يعرض له من الأمور الخارجية، كما يصرح به المصنف[2].

والإنشاء: ما لا يحتمل صدقاً ولا كذباً لذاته .

قوله: والإنْشَاءُ مَا لا يَحْتَمِلُ...إلخ، أي الإنشاء بالمعنى الاسمي الذي هو الكلام الذي ليس لنسبته[3] خارجٌ تطابقه[4] أو لا تطابقه بدليل قوله: **ما لا يحتمل...إلخ**، وبدليل قوله في الشرح: **يعنى أن الإنشاء هو الكلام...إلخ**، لا بالمعنى المصدري الذي هو إلقاء الكلام؛ وذلك لأن الإنشاء يطلق عليهما – كما قال المحقق السعد – ((اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، وقد يقال: على ما هو فعل المتكلم، أعني إلقاء مثل هذا الكلام، كما أن الإخبار كذلك))ا.هـ[5].

---

(5) في (ن ب) لقراءته.

(6) أي صرح بها في الشرح بقوله عن الخبر: هو الكلام الذي يقبل الصدق والكذب لأجل ذاته: أي لأجل حقيقته من غير نظر إلى المخبر والمادة التي تعلق بها الكلام، كأن تكون من الأمور الضرورية.

(1) في (ن ب) لنبته.

(2) في (ن ب) مطابقة.

(3) ينظر: مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح)، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت 793 هـ) الناشر: دار الفكر، ط1، 1411هـ، ص 129.

وذِكْرُ المصنف له هنا تكميلٌ للفائدة، وتتميمٌ لقسمَيْ[1] الكلام، وإلاّ فالغرض إنما بحث الخبر لكونه معروضاً للصدق الواجب في حقّ الرسل – عليهم الصلاة السلام –، أو للكذب[2] المستحيل في حقّهم ، وعروض الصدق والكذب للإنشاء باعتبار ما

يعني أنّ كلّ كلامٍ – وهو ما أفاد نسبةً مقصودةً لذاتها – فهو

يلزمه من الإخبار، ألاَ ترى أن: ((أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ؟))[3] استلزم خبر، وهو أن الصلاة واجبة، أو مطلوبة، ومصدق ما الذي هو الجنس والفصل الذي هو لا يحتمل...إلخ، تقدّم ما يفيده، ومثله قيداً لذاته.

قوله: مَا أَفَادَ السَّامِعَ...إلخ، جملة معترضة بين اسم أنّ وخبرها، ونسبة الإفادة للكلام مجاز، والمفيد حقيقة إنما هو المتكلم.

قوله: لِذَاتِهَا، احترازاً من جملة صلة الموصول مثلاً؛ لأنه إنما أوتي بها لتعريف الموصول، لا للإخبار بمضمونها، والمراد بالنسبة ها هنا: النسبة التامّة القائمة بنفس المتكلّم إيجابيّة كانت أو سلبيّة، كما في الخبر أو غيرهما كما في الإنشاء، فهي [في][4] اضرِب؟[1] مثلا طلبُ الضرب؛ وذلك لأنّ المتكلم يجد من نفسه طلب ذلك

---

(4) في (ن ب) لنهي.

(5) في (ن أ) والكذب.

(1) سورة الأنعام، من الآية: 72.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

لا الإيقاع والانتزاع الذي هو خاصٌّ بالخبر، وإلاّ لفسد التقسيم؛ لعدم دخول الإنشاء حينئذٍ، وتعريفه الكلام قبل الشروع في شرح قِسمَيْه حسن؛ لأنّ معرفة الأخصّ متوقّفة على معرفة الأعمّ ، وعليه الأنسب للمتن [2] أن يتعرّض لذلك كما تعرّض لتعريف **مُنحصِرٌ في قسمين، وهما : الخبر ، والإنشاء .**

مطلق الحكم في أول الكتاب ثم عرّف أقسامه، والجواب كما قيل: ترك ذلك هنا اتّكالاً على شهرة[3] الكلام، ودوره على الألسُن، وبحث الخبر والإنشاء طويل الذيل فعليك بالمطولات[4].

قوله: مُنْحَصِرٌ...إلخ، هو التحقيق؛ لأنّ الطلب قسم من الإنشاء، وقيل: الأقسام ثلاثة؛ لأنّ الكلام خبر، وطلب، وإنشاء؛ لأنه إمّا أن يحتمل الصدق والكذب أو لا، الأول الخبر، والثاني إمّا أن يتأخّر وجود مدلوله ومفهومه عن وجود لفظه، نحو:

---

(3) في (ن ب) إضراب.

(4) في (ن أ) للمتنزل.

(1) في (ن أ) على ما شهرة.

(2) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، والطراز لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز، تأليف: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي (ت745هـ)، الناشر: المكتبة العنصرية- بيروت، ط1، 1423هـ.

اضرب؟ أو لا تضرب؟، أو يقترنا كبِعْتُ، [وأعْتقتُ][1] وقبِلْتُ عقد النكاح مثلاً، الأول الطلَب، والثاني الإنشاء.

وحجّة الأوّل أن الطلب لم يتأخّر مدلوله الذي هو طلب الضرب في : اضرب مثلاً، وإنما المتأخّر الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ ومفهومه، ووجه الحصر في القسميْن الذي هو التحقيق أن الكلام إن كان لنسبته الذهنية الكلاميّة،

فالخبر: هو الكلام الذي يقبل الصدق والكذب لأجل ذاته، أي: لأجل حقيقته،

أي المستفادة[2] منه نسبته في نفس الأمر والخارج مطابقة، أي النسبة الذهنية للنسبة الخارجية، أو غير مطابقة، فهو[3] الخبر، وإن لم يكن للكلام أي لنسبته الذهنية نسبة خارجة مطابقة أو غير مطابقة، أي لم تقصد المطابقة ولا عدمها فهو الإنشاء، وانظر تحقيق ذلك في السعد[4] والسيد[1] وغيرهما.

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن ب) المستفاد.

(2) في (ن ب) فهي.

(3) قال الإمام السعد: وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ، ويكون اللفظ موجوداً لها من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو تكون له نسبة بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية مطابقة أو لا مطابقة وهو الخبر، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لابد وأن تكون بين الشيئين، ومع قطع النظر عن الذهن لابد وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك. ينظر: مختصر المعاني، للإمام السعد، ص 24، والمطول له أيضاً، ص170 .

قوله: فَالخَبَرُ هُوَ الَّذِي...إلخ، هو شروع منه في [شرح] [2] تعريف كلّ قسم على طريق اللفّ والنشر المرتّب.

قوله: يَقْبَلُ، هو تفسير ليحتمل في المتن.

قوله: لأَجْلِ...إلخ، يشير به إلى أن اللام في: **لذاته** للتعليل.

من غير نظرٍ إلى المُخبِر والمادّة التي تعلّق بها الكلام، كأن تكون من الأمور الضروريّة التي لا يقبل إثباتها إلاّ الصدق، ولا يقبل نفيها إلاّ الكذب .

فخرج بالقيد الأوّل– وهو احتمال الصدق والكذب – الإنشاءات، كالأمر، والنهي،

قوله: مِنْ غَيْرِ...إلخ، تفسير للذات، أي الحقيقة.

قوله: المُخْبِرِ، بضم الميم، وكسر الموحدة: المتكلم.

قوله: والمَادَّةِ، عطف على المخبر، التي هي[3] المسند والمسند إليه المتألّف منهما الكلام.

قوله: كَأَنْ تَكُونَ...إلخ، مثال للمادّة المنفيّة.

---

(4) ينظر: الحاشية على المطول، (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، تأليف: السيد الشريف الجرجاني، (ت816هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ص50، 51 .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) في (ن ب) الذهنى.

قوله: إِثْبَاتُهَا، أي إثبات حكم المادّة، على حذف مضاف.

قوله: نَفْيُهَا، أي نفي حُكمها.

قوله: كالأمر والنهي[1]، نظراً للخبر، ولو أفرد نظراً[2] للمبتدأ لصح.

والاستفهام، والتمنّي، والتحضيض، والنداء .

ودخل في الخبر بسبب قيد احتمال الصدق والكذب بالذات ثلاثة أقسامٍ :

الأوّل: ما يحتمل الصدق والكذب مطلقاً، أي: يقبلهما بالنظر إلى حقيقة ذلك الكلام؛ وبالنظر إلى زائدٍ عليه – وهو المُخبِر والمعنى المُخْبَر به – .

قوله: والاسْتِفْهَامِ...إلخ، انظر تعاريفها في المطولات[3].

قوله: بِالذَّاتِ، متعلق بتقييد، وهو من إضافة المصدر لمفعوله.

---

(2) في (ن ب) وهما ثناء.

(3) في (ن ب) نظيراً.

(1) الاستفهام: هو استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كان تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق، وإلا فالتصور. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، ج3، ص55 وما بعدها، والتوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي، تح: محمد رضوان الداية، الناشر: دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، ط1، 1410هـ، ص 59، وحاشية السيد على المطول، للسيد الجرجاني، ص253 .

قوله: ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، فاعل دخل.

قوله: يَقْبلُهُمَا[...إلخ][1]، تفسير للإطلاق.

قوله: وَهُوَ المُخْبِرُ، على زنة اسم الفاعل.

قوله: المُخْبَرِ بِهِ، على زنة اسم المفعول، وهو ثبوت النسبة الحكمية.

ومثاله : قول قائل غير معصومٍ من الكذب : فلانٌ من أهل الجنّة، وفلان من أهل النار، ونحو ذلك، فإنّ هذا الكلام يحتمل الصدق والكذب مطلقاً، سواءً نظرنا إلى صورة نسبته، أو إلى مادّته ومعناه، أو إلى المُتكلّم به .

القسم الثاني: ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى صورة نسبته فقط، مع قطع النظر إلى زائدٍ على ذلك، أمّا إذا نظرنا إلى زائدٍ على صورة نسبته فإنّه ينتفي عنه الاحتمال، .....

قوله: ومِثَالُهُ...إلخ، مثال القسم الأول.

قوله: مِنَ الكَذِبِ، متعلّق بمعصوم المنفي.

قوله: مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، كإخباره – عليه الصلاة والسلام– بالعشرة المبشرين بالجنة وغيرهم.

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: مِنْ أَهْلِ النَّارِ، كإخباره بأبي لهب، وغيره.

قوله: صُورَةِ نِسْبَتِهِ، أي الحكمية التي هي صحّة اتصاف المحمول بالموضوع.

قوله: أَوْ إِلَى مَعْنَاهُ، أي بثبوت[1] تلك النسبة للموضوع، أو نفيها عنه.

قوله: المُتَكَلِّمِ بِهِ، أي بمعنى ذلك الكلام.

قوله: مَعَ قَطْعِ...إلخ، تفسير للظرف.

ويُتحتَّمُ له الصّدق بلا ارتيابٍ . ومثال ذلك : إخبار مولانا – جلّ وعلَا – وإخبار رسله – عليهم الصلاة والسلام –، كقوله تعالى : ((إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي

قوله: بِلَا ارْتِيَابٍ، أي تردّد.

قوله: إِخْبَارُ...إلخ، بكسر الهمزة مصدر أخبر الرباعيّ، ويصحّ أن يكون بفتحها، جمع خبر، وعبّر هنا **بإخبار** وهناك **بقول قائل** إمّا تفنّنا؛ أو لنكتة تأمّلها.

قوله: ((إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي))[2]، أي الذين اتّقوا الشرك، وهو الظاهر، وعليه قوله تعالى: ((وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ))[3] أي الشهادتين – كما ذكره ذو الجلالين[4] – أو بسم الله الرحمن الرحيم، أو الذين تجنّبوا كلّ شيء يؤثم، من فعل وترك، حتى

---

(1) في (ن ب) ثبوت.

(1) سورة القمر، من الآية: 54.

(2) سورة الفتح، من الآية: 26.

(3) ينظر: تفسير الجلالين، لجلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، ص 683.

الصغائر عند قوم، وهو المتعارف في الشرع، وعليه قوله تعالى: ((وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ))[1]، أو الذين تنزهوا عمّا يشغلهم عن الله تعالى، وتبتّلوا إليه، وهم المتّقون [الحقيقيّون][2]، المشار إليهم بقوله تعالى: ((يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ))[3]، انظر البيضاوي[4].

جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ))، وكقوله تعالى: ((وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ))، وقوله تعالى: ((وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ))، ونحو ذلك من سائر أخباره – تبارك وتعالى – ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: ((لا نَبِيَّ بَعْدِي)) ، ونحوه من

قوله: ((فِي جَنَّٰتٍ))، أي بساتين.

قوله: ((وَنَهَرٍ))[5]، أي ضياء وسعة، وقيل: أنهار، وإنما وُحّد للفواصل، ويوافقه قراءة نُهُر، بضم الهاء والنون، كأَسَد وأُسُد.

قوله: ((وَٱلسَّٰبِقُونَ...إلخ))[1]، مبتدأ، والثاني تأكيدٌ له، والخبر: ((أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ))[2]، وهم الذين سبَقوا إلى الإيمان والطاعة بعد ظهور الحق من غير تَلَعْثُمٍ[3] وتوانٍ، وسبقوا[4] في حيازة الفضائل والكمالات.

---

(4) سورة المائدة، من الآية: 65.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(6) سورة آل عمران، من الآية: 102.

(7) بالمعنى من أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، ج1، ص36.

(1) في (ن ب) منهر.

قوله: ((وَنَادَىٰ))[5]**...إلخ**، أي ينادي.

قوله : ((لا نَبِيَّ بَعْدِي))[6] ، مختصرٌ من حديثٍ رواه السُّيوطي في جامعه

.....

الصغير ، ولفظه:

(([عليٌّ مني][7] بمنزله هارون من موسى، إلاّ أنه لا بنيَّ بعدي)) [8]، ورواه في موضوع[9] آخر منه، ولفظه: ((في أمّتي كذّابون ودجّالون سبعة وعشرون؛ منهم أربع[10] نسوة، وأنا خاتم النبِيّين، لا نبيّ بعدِي[1]))[2].

---

(2) سورة الواقعة، من الآية: 10.

(3) سورة الواقعة، من الآية: 11.

(4) تعلثمٍ: أي توقف، وتأني. ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ل ع ث م)، ص 1158.

(5) في (ن ب) سبوا.

(6) سورة الأعراف، من الآية: 44.

(7) أخرجه البخاري في صحيحه، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم: (3455)، ج4، ص169، ومسلم في صحيحه، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول، رقم: (1842)، ج3، ص1471 .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) ينظر: الجامع الصغير، للإمام جلال الدين السيوطي، ج2، ص 104.

(3) في (ن ب) مواضع .

(4) في (ن أ) أربعة .

قال المناوي شارحه: قوله[3] ((لا بنيّ بعدي)): أي ينزل بشرع ناسخ لهذه الشريعة، وعيسى – عليه الصلاة والسلام – إذا نزل إنما يحكم بشرعه – صلى الله عليه وسلم[4]–.

سائر أخباره – عليه الصلاة والسلام –، فإنّ هذه الأخبار كلُّها إذا نظرنا إلى مجرّد حقائقها اللغويّة، وقطعنا النظر عمّا زاد على ذلك، فإنّا نجد أنّها تقبل بمجرّد صورتها الصدق والكذب، أمّا إذا نظرنا إلى زائدٍ على حقائقها، وصور تراكيبها، وهو كون المُخبر بـها هو مولانا – جلّ وعزّ – المُنزَّه عقلاً ونقلاً عن نقيصة

قوله: هَذِهِ الأَخْبَارُ، بفتح الهمزة، بدليل قوله: **كلُّها**.

قوله: وقَطَعْنَا...إلخ، تفسير لمجرد الحقيقة.

قوله: فإنَّا نَجِدُ، جواب إذا، والجملة من الشرط والجواب خبر إنّ.

قوله: وهُوَ كَوْنُ...إلخ، أي الزائد كون المخبِر على زنة اسم الفاعل.

قوله: المُنَزَّهُ عَقْلاً ونَقْلاً، أمّا النقل فقوله تعالى: ((وَصَدَقَ [1] ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ))[2]، وقال تعالى: ((وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا))[3]، وأما العقل فقد ثبت اتّصافه تعالى

---

(5) في (ن أ) بعد .

(6) ينظر: المصدر السابق، ج2، ص 130.

(7) في (ن ب) أي قوله .

(8) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير، للمناوي، ج2، ص 147.

بالكمال، والصدق صفة كمال، وضدّه نقص، وهو محال عليه تعالى، فثبت كونه صادقاً.

لا يقال : لا يلزم من كون الكذب نقصاً في الشاهد أن يكون في الغائب ؛ لأنا نقول – كما قال المحقق اليوسي – إن الصدق صفة كمال، وضدها نقص بحكم

الكذب، ورسوله المعصوم من الكذب عقلاً ونقلاً – صلى الله عليه وسلم–، فإنّه يرتفعُ حينئذٍ عن تلك الأخبار احتمالُ الصدق والكذب، ويُحتّمُ لها الصدق لا غير .

ومن أمثلة هذا القسم: ما يخبر به من الأمور الضروريّة ابتداءً، نحو قولك: الاثنان أكثر من الواحد، فإنّ هذا الخبر من حيث النظر إلى صورته الخبريّة، مع الإعراض عن معناه الضروريّ، مُحتملٌ للصدق والكذب، وإنّما يتحتّمُ صدقُهُ ويرتفع

الضرورة ، كما يعلم أن العلم كمال ، والجهل نقص من غير حاجة إلى قياس فتأمّل، وهذا – كما قال – من أقوى الحُجج على استحالة الكذب[4].

قوله: المَعْصُومُ مِنَ الكَذِبِ، إمّا نقلاً بما تقدّم[5]، وإمّا عقلاً بما تقرّر من دلالة المعجزة .

---

(1) في (ن أ) صدق .

(2) سورة الأحزاب، من الآية: 22.

(3) سورة النساء، من الآية: 87.

(1) ينظر: مخ حاشية على شرح الكبرى، للشيخ اليوسي، لوحة: 194 .

(2) بما تقدم من قوله تعالى: (وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ) الأحزاب، من الآية: 22.

قوله: فإنَّهُ يَرْتَفِعُ...إلخ، جواب أمّا، وضميره للشأن.

قوله: حِينَئِذٍ، أي حين إذ، نظرنا[1] إلى زائد...إلخ.

قوله: مِنَ الأُمُورِ، بيان ما يخبر[2] به.

قوله: ابْتِدَاءً، معمول للضرورية[3].

عنه الاحتمال إذا نظرنا إلى زائدٍ على صورته الخبريّة، وهو معناه المعلوم بالضرورة، وكذا ما يُخبرُ به من الأمور الضروريّة انتهاءً عند قيام البرهان القطعيّ على صحَّتها، كقول أهل الحقّ: العالم حادثٌ، الله سبحانه موجودٌ، الله سبحانه قديمٌ، قائمٌ بنفسه، مخالفٌ للحوادث، واحدٌ في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله، ونحو ذلك، فإنّ هذه الأخبار أيضاً مُحتملةٌ للصدق والكذب في ذاتها من غير نظرٍ إلى زائدٍ على ذلك، وإذا نظرنا إلى براهينها القطعيّة فإن الاحتمال حينئذٍ يرتفع، ويجب لها الصدق لا غير .

القسم الثالث: ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وصورته فقط ، وإذا نظرنا إلى زائدٍ على ذلك تحتّمَ كذبُهُ وارتفع عنه احتمال الصدق . ومثال ذلك : قول المعتزليّ: الإرادة الأزلية لا تتعلّق بالكفر ولا المعاصي، وإنّما تتعلّق بالخبر فقط ،

قوله: انْتِهَاءً، معمول أيضاً، أي لا فرق بين الضروري ابتداءً، وهو البديهي، وانتهاءً[1]، وهو ما كان أولاً نظريًّا.

---

(3) في (ن ب) نظرت.

(4) في (ن ب) يخرج به.

(5) في (ن أ) للضرورة.

قوله: كَقَوْلِ أَهْلِ الحَقِّ...إلخ، مثال للضروري ا.هـ.

قوله: وأمّا إذَا نَظَرْنَا[2]، مفهوم الظرف.

قوله: [تَحَتَّمَ][3]**...إلخ**، جواب إذا.

قوله: ولاَ المَعَاصِي، عطف عام على خاص.

والقدرة الحادثة هي المؤثّرة في أفعال العباد على وَفق إرادتهم، وأفعال الله تعالى وأحكامه تتبَعُ الأغراضَ، ونحو ذلك من عقائدهم الفاسدة، فهذه أخبار تحْتَملُ الصدق والكذب إذا قصَرْنَا النظر على مجرَّدِ حقائقها اللغويّة، أمّا إذا نظرنا إلى براهين عموم إرادة الله تعالى، وعموم قدرته الأزليَّتين، وتَنَزُّهِ أفعاله وأحكامه عن الأغراض، ارتفع حينئذٍ عن تلك الأخبار احتمال الصدق والكذب، وتعيَّن لها الكذب لا غير، ونحوُهُ الإخبار بخلاف المعلوم ضرورةً، نحو : الأربعة أقلُّ من ثلاثةٍ، فإنّ هذا يحتمل بالنظر إلى مُجرَّد صورته الخبريّة الصدق والكذب، وإذا نظرنا إلى مدلوله ومعناه ارتفع عنه الاحتمال، وتحتّم كذبه لا غير .

قوله: وتَنَزُّهِ، بالجرّ، عطف على عموم...إلخ.

قوله: ارْتَفَعَ...إلخ، جواب إذا.

قوله: وتَعَيَّنَ، عطف تفسير، أو لازم.

---

(1) في (ن ب) أو انتهاءً.

(2) في (ن ب) وأما إذا كان نظريا .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: ونَحْوُهُ، أي نحو ما تحتّم [كذبه][1] ممّا تقدّم.

قوله: بِخِلَافِ، صلة الإخبار.

قوله: ضَرُورَةً، معمول المعلوم.

قوله: فَإِنَّ هَذَا، أي الإخبار بأن الأربعة...إلخ.

قوله: ارْتَفَعَ عَنْهُ...إلخ، جواب إذا.

فقد ظهر لك بهذا فائدة زيادة لفظة: (لذاته) في تعريف الخبر؛ لأنّه لو أُسقِطت لمَا تناول التعريف إلاّ القسم الأوّل وهو ما يحتملُ الصدق والكذب مُطلقاً، ويكون حينئذٍ فاسد العكس؛ لخروج القسمين الأخيرين منه .

قوله: فَقَدْ [...إلخ][2]، جواب شرط مقدّر.

قوله: بِهَذَا، أي بما قرّرناه.

قوله: لَفْظَةِ: لذَاتِهِ، الإضافة بيانية.

قوله: فِي تَعْرِيفِ، متعلق بزيادة.

قوله: لأَنَّهُ، علة لظهور، زيادة[3] الفائدة.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب)

(2) في (ن ب) ظهور الزيادة.

قوله: مُطْلَقاً، أي بالنظر لذاته، وبالنظر إلى خارج.

[قوله: فَاسِدَ العَكْسِ، أي غير جامع][1].

قوله: لِخُرُوجِ، علة لفساد العكس.

قوله: القِسْمَيْنِ الأَخِيرَيْنِ، هما: [ما تحتّم فيه الصدق بالنظر إلى زائد على الصورة الخارجية، و][2] ما تحتّم فيه الكذب بالنظر إلى ذلك.

ويخرج أيضاً بسبب هذا القيد: الإنشاء الذي يحتملُ الصدق والكذب لا من حيث ذاته، بل من لوازمه الخبريّة، فلولا هذا التقييد لفسد طرد تعريف الخبر، كما يفسد عكسه، وبالله التوفيق .

قوله : (والإنشاء: ما لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً لذاته)، يعني أن الإنشاء هو الكلام الذي لا يقبل صدقاً ولا كذباً، بالنظر إلى صورته وتركيبه، ومثاله: الأوامر، نحو: (قم!) و (اقعد!)، والنواهي، نحو: (لا تقم!)، و (لا تقعد!)، وكقوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ)، (وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ)، (وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ)، (وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ)، ونحو ذلك ممّا هو كثيرٌ .

والاستفهام، كقولك: (هل قام زيد؟)، وقوله تعالى: (مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ).

والتمنّي، قوله: ليت زيداً قائمٌ، وقوله تعالى- إخباراً عن المنافقين: (يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا)

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

قوله: لَوَازِمِهِ الخَبَرِيَّةِ، كأن الطالب لشيء لا يريده من المطلوب؛ كما نّبه عليه المصنف فيما سيأتي.

قوله: لَفَسَدَ[1] طَرْدُ...إلخ، أي غير مانع؛ بل بهذه الزيادة صار منعكساً مضطرداً، أي جامعاً مانعاً.

قوله: كمَا يَفْسُدُ...إلخ، أي على فرض إسقاط القيد.

قوله: مَا لا يَحْتَمِلُ، أي الكلام الذي لا يحتمل...إلخ، لا الإنشاء، أي الإلقاء بالمعنى المصدريّ.

والنداء، كقولك: (يا زيد!)، وقوله – تعالى– إخباراً عن أهل النّار: (يَٰمَٰلِكُ)، ونحوه .

فإنّ هذه الأمثلة كلُّها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً؛ لأنّها لم تحكم بوقوع شيء في الخارج، ولا بعدم وقوعه، ولهذا لا يحسن أن يقال للمُتكلّم بها: (صدقت!)، و (كذبت!).

وإنّما زدنا أيضاً في تعريف الإنشاء التقييد بقولنا: (لذاته)؛ ليخرج منه القسمان الأخيران من أقسام الخبر الثلاثة التي ذكرناها في تعريف الخبر، فإن كلّ واحدٍ منهما لا يحتمل الصدق ولا الكذب، بل يتحتَّمُ في الأول منها الصدق لا غير، وفي الثاني الكذب لا غير، فلو اقتصرنا في تعريف الإنشاء على قولنا: (هو ما لا

قوله: لأنَّهَا[1] لَمْ تَحْكُمْ، أي لم يحكم المتكلم بها، وإلاّ فإسناد الحكم إليها مجاز.

---

(1) في (ن ب) لفساد.

قوله: ولِهَذَا...إلخ، أي لأجل أنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً.

قوله: الأَخِيرَانِ، وهما: [ما][2] يقطع بصدقه وكذبه بالنظر إلى خارج.

قوله: فِي[3] تَعْرِيفِ الخَبَرِ، أي في شرح تعريفه، فهو على حذف مضاف، وهو صلة ذكرناها.

قوله: عَلَى قَوْلِنَا، متعلق باقتصرنا.

يحتمل صدقاً ولا كذباً) لدخل فيه ذلك القسمان من أقسام الخبر، ويكون التعريف حينئذٍ فاسد الطّرد، فلمّا زدنا في تعريف الإنشاء تقييد نفي احتمال الصدق والكذب بالذات خرج منه ذلك القسمان؛ لأنّهما يحتملان الصدق والكذب بالنظر إلى ذاتيهما، فهما إذاً خبرٌ، لا إنشاء .

ويدخل أيضاً في الإنشاء بسبب هذا القيد: الأمر لشخصٍ بأكل طعام مثلاً إذا

قوله: ذَلِكَ القِسْمَانِ، أي الأخيران.

قوله: حِينَئِذٍ، أي حين اقتصرنا على قولنا: **ما لا يحتمل...إلخ** من غير ذكر لذاته.

قوله: فَاسِدَ[4] الطَّرْدِ، الذي هو المنع.

---

(1) علة لكون الأمثلة السابقة لا تحتمل صدقا ولا كذباً.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) وفي.

(1) في (ن ب) فساد.

قوله: بِالذَّاتِ، متعلق بتقييد.

قوله: لأَنَّهُمَا، علة لخروج القسمين.

قوله: فَهُمَا إذاً، احتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاتهما.

قوله: الأَمْرُ لِشَخْصٍ، اللام[1] للتقوية.

قوله: بِأَكْلِ، متعلق بالأمر[2].

كان الآمرُ يحتملُ أن لا يريد من المأمور أكلاً، أو ليس عنده ما يُؤكلُ أصلاً، وإنّما صدر منه الأمر بالأكل لمجرّد رياءٍ ونحوه .

فإنّ هذا الأمر يحتملُ الصدق والكذب باعتبار ما دلّ عليه عُرفاً من الإخبار بإرادة أكل المأمور به، والحبِّ فيه، والتمكّن منه؛ ولذلك كثيراً ما يقال لمن فُهم منه من مُجرّد الرياء في هذا الأمر: (كذبت!)، ويقال لمن فُهم منه خلوص المودّة والمحبّة فيما أمر به : (صدقت!)، ولا يحتمل هذا الأمر صدقاً ولا كذباً من حيث ذاته وحقيقته الطلبيّة ، فلولا زيادة التقييد بالذات في تعريف الإنشاء لخرج هذا الأمر ونحوه من الإنشاءات المُحتملة للصدق والكذب باعتبار لوازمها الخبريّة

قوله: الآمِرُ، هو بمدّ[3] الهمزة على زنة اسم الفاعل.

[قوله][1]: مِنَ الإِخْبَارِ، بيان ما.

---

(2) في (ن ب) الكلام.

(3) في (ن ب) بأمره.

(1) في (ن ب) بزنة.

قوله: بِإِرَادَةِ، متعلق الإخبار.

قوله: وَلِذَلِكَ، أي ولأجل أن هذا الأمر يحتمل...إلخ.

قوله: بِالذَّاتِ، متعلق بالتقييد.

قوله: فِي التَّعْرِيفِ[2]، متعلق بزيادة على ما تقدم.

قوله: بِاعْتِبَارِ...إلخ، متعلق بالمحتملة.

ويكون التعريف حينئذٍ فاسد العكس، فقد أصلحت هذه الزيادةُ طرد التعريف وعكسه في الإنشاء والخبر، وبالله تعالى التوفيق .

والصدق: عبارة عن مطابقة الخبر لما في نفس الأمر،.....

قوله: حِينَئِذٍ فَاسِدَ...إلخ، أي حين [إذ][3] خرج هذا الأمر...إلخ.

قوله: فَقَدْ...إلخ، جواب لشرط مقدر، أي إذا علمت ما ذكرنا، فقد...إلخ.

قوله: هَذِهِ الزِّيَادَةُ...إلخ، أي زيادة قيد لذاته.

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) أي في تعريف الإنشاء.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله: فِي الإنْشَاءِ...إلخ، متعلق بزيادة على ما تقدم، أو يطرد التعريف...إلخ، وما ذُكر من الإنشاء والخبر راجع لكلٍّ من الطرد والعكس على التوزيع لفاً ونشراً مرتباً، أو معكوساً.

قولـه : والصِّـدْقُ ، اعلم أن الـخبر مـنحـصر فـي الـصـدق والـكـذب [1] ، خـلافاً

.....

للجاحظ[2][3]، ثم اختلف القائلون بالانحصار[1]؛ فذهب الجمهور إلى ما أشار إليه بقوله: **عبارة عن مطابقة الخبر...إلخ،** أي عن مطابقة حكمه، فإن رجوع الصدق

---

(2) قال الإمام السبكي: الخبر منحصر في الصدق والكذب؛ لأنه إما مطابق للواقع وهو الصدق، أو لا وهو الكذب، وجعل الجاحظ بينهما واسطة، فقال: الصادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد كونه مطابقاً، والكاذب غير المطابق مع اعتقاد كونه غير مطابق، قال: وأما الذي لا اعتقاد يصحبه، فليس بصدق ولا كذب، سواء طابق الواقع أم لا، وهذا قول مزيف عند الجماهير. ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، عام النشر: 1995م، ط . ن، ج2، ص 282.

(1) في (ن ب) الحافظ.

(2) عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظة من المعتزلة، ولد سنة 163هـ بالبصرة، له تصانيف كثيرة منها: البيان والتبيين، سحر البيان، المحاسن والأضداد، التبصر بالتجارة، التاج وغيرها، مات والكتاب على صدره، حيث وقعت عليه مجلدات من الكتب فمات، وذلك سنة 255هـ . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج3، ص470–475، والأعلام، للزركلي، ج5، ص74 .

والكذب إلى الحكم أولاً وبالذات، وإلى الخبر ثانياً وبالعرض، وإضافة مطابقة على الخبر من إضافة المصدر إلى الفاعل، وكمل بمفعوله الذي هو لما في نفس الأمر ،

.....

ولامه مقوّية، أي مطابقة [حكم الخبر ما وقع من النسبة في نفس الأمر، أي الخارج عن القوى المدركة، ومعنى][2] كون الشيء موجوداً في نفس الأمر – كما قال بعضهم – أنه موجود في نفسه من غير توقف على فرض فارض، ولا اعتبار معتبر، كزوجية الأربعة، والملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار مثلاً، فإنها متحقّقة في حدِّ ذاتها بقطع النظر عن الفرض والاعتبار.

---

(3) اختلف القائلون بأن الخبر منحصر في الصدق والكذب؛ وذلك لاختلافهم في تفسير الصدق والكذب، فقالت طائفة: صدق الخبر مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر، سواء كان ذلك الاعتقاد صواباً أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر، واستدلوا على ذلك بأمرين:

الأول: أن من أخبر عن أمر يعتقده، ثم ظهر خلافه، لا يقال في حقه: إنه كاذب، ولكن يقال: أخطأ.

الثاني: قوله تعالى: (إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ....المنافقون، من الآية: 1) فإن الله تعالى كذبهم في قولهم: (إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ)، وإن كان مطابقاً للواقع؛ لعدم مطابقته لاعتقادهم.

وقال الجمهور: صدق الخبر مطابقة حكمه للواقع، وهو الخارج الذي يكون مطابقاً لنسبة الخبر، وكذبه عدم مطابقته للنسبة التي تكون في الخارج، وهذا هو المشهور وعليه التعويل. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، ص61، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، تأليف: عبد المتعال الصعيدي، الناشر: مكتبة الآداب، ط17، ج1، ص38. .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

[وقيل][1]: نفس[2] الأمر أعم من الخارج مطلقاً، فكلّ موجود في الخارج موجود في نفس الأمر، ولا عكس، كما إذا صدق الجسم أنه مركب في الخارج صدق أنه مركب في نفس الأمر، وأما إذا صدق في نفس الأمر، بمعنى [أنه][3] في نفسه كذلك، لا يصدق بحسب الخارج إذا[4] لم يكن موجوداً فيه؛ لأن ما لا يكون موجوداً في الخارج لا يكون موصوفاً بشيء فيه ، لكن جاز أن يكون في نفسه كذلك ، أي

.....

باعتبار ذاته وصفته[5]، إذ يصدق [أن][6] السواد المعدوم في الخارج [لون في[7] نفسه، ولا يصدق أنه لون في الخارج][8]، وهذا في الحكم الإيجابي، وأما السلبي فالأمر بالعكس، فإذا صدق [السواد ليس بياضاً في نفس الأمر صدق في الخارج

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن أ) بنفس.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن ب) إذ.

(1) في (ن أ) ونفسه.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) فيما.

(4) ما بين المعقوفين تكرر في (ن أ).

كذلك، ولا عكس، كما إذا صدق][1] أن السواد المعدوم في الخارج ليس بلون فيه، لا يصدق أنه في نفس الأمر كذلك؛ وذلك لمّا تقرر أن نقيض الأعم نقيض الأخص، ومن الذهني من وجه لإمكان[2] ملاحظة الكواذب، كزوجية الخمسة؛ فإنها موجودة في الذهن، لا في نفس الأمر، ولا في الخارج، مثال اجتماع الثلاثة زوجية الأربعة، والملازمة السابقة مثلاً: فإنها موجودة في نفس الأمر، وفي الذهن، وفي الخارج، وينفرد الوجود الذهني في زوجية الخمسة مثلاً، وينفرد الوجود في نفس الأمر عن الوجود الذهني في الجزئيات المادية، فإنها موجودة في نفس الأمر، ولا وجود لها في الذهن؛ لأنه لا يوجد فيه إلاَّ الكليات كما قيل ، وعن الخارج في لونية السواد المعدوم

خالف الاعتقاد أم لا. والكذب: عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر وافق الاعتقاد أم لا .

يعني أنّ حقيقة الصدق : هو موافقة الخبر – الذي عرفته فيما سبق – لما في نفس الأمر، سواء كان ذلك مُوافقاً أيضاً لاعتقاد المُخبر، كقول السُّنِّيّ : الله – سبحانه – خالق لأفعال العباد كلِّها ، ضروريّها واختياريّها ، ولا أثر لقدرتهم فيها

في الخارج كما تقدّم.

قوله: الاعْتِقَادَ، أي اعتقاد المخبِر.

---

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(6) في (ن أ) للمكان.

قوله: أمْ[1] لاَ، بأن يوافق أو لا يوافق، ولا يخالف.

قوله: عَرَفْتَهُ، يحتمل أن يكون بتاء الخطاب من العرفان، ويحتمل أن يكون بتاء المتكلم، وشدّ الراء من التعريف.

قوله: فِيمَا، متعلق بعرفته.

قوله: لمَا فِيَ نَفْسِ الأمْرِ، صلة مطابقة .

قوله: ذَلِكَ، أي الخبر.

قوله: مُوَافِقاً، تفسير للمطابقة؛ لأن الموافقة أشهر منها.

قوله: لقُدْرَتِهِمْ[2]، بضمّ القاف وفتح الراء، جمع قدرة.

أصلاً، فإنّ هذا الخبر صدقٌ؛ لأنّه مُطابق لما في نفس الأمر؛ لقيام الدليل القطعيّ عقلاً ونقلاً على ذلك ، ثمَّ هو مطابقٌ أيضاً لاعتقاد كلِّ سنِّيٍّ من أهل الحقِّ ، أو كان مُخالفاً لاعتقاده ، كهذا الخبر بعينه إذا صدر من المعتزلي بحضرة أهل

قوله: صِدْقٌ، على زنة المصدر مبالغة، كزيد عَدْلٌ، وفي بعض النسخ صادق على زنة الفاعل؛ لأنه علة لصدق[3] الخبر.

---

(1) في (ن أ) أو.

(2) في (النسختين) قدرهم .

(1) في (ن ب) صدق .

قوله: لِقِيَامِ، علة للمطابقة لما في نفس الأمر.

قوله: عَلَى ذَلِكَ، أي على المطابقة لما في نفس الأمر.

قوله: مِنْ أَهْلِ الحَقِّ، وصف كاشف للسنِّي؛ لأن أهل السنة- رضي الله تعالى عنهم- كلّهم على هدًى من ربهم.

قوله: أَوْ كَانَ...الخ، أي الخبر، عطف على كان ذلك.

قوله: لاعْتِقَادِهِ، أي المخبر.

قوله: بِعَيْنِهِ، تأكيد لهذا الخبر، الذي هو الله تعالى خالق أفعال العباد... إلخ.

قوله: بِحَضْرَةِ، متعلق بصدَر.

السنّة على سبيل التخفِّي منهم ببدعته، فهذا الخبر الصادر منه هو صدقٌ أيضاً؛ لأنّه مطابق لما في نفس الأمر، ولا يقدح في صدقه مخالفتُهُ لاعتقاد المُخبر؛ إذ المخالفة للاعتقاد لا يلتفت إليها في حقيقة الصدق عند أهل السنّة .

قوله: عَلَى سَبِيلِ، أي طريق، متعلق بصدر أيضا.

قولــه: بِبِدْعَتِــهِ، البـاء سـببية، متعلـق بـالتخفي[1]، وفـي بعـض النسـخ بـاللام، تعليلٌ له.

قوله: فَهَذَا الخَبَرُ...إلخ، أي الذي صدر من المعتزلي بحضرة...إلخ.

قوله: هُوَ صِدْقٌ...إلخ[2] بضمير الفصل؛ ليفيد الحصر.

قوله: لأَنَّهُ...الخ، علة لصدق هذا الخبر الصادر من المعتزلي.

قوله: ولاَ يَقْدَحُ...الخ، جواب عن سؤال وهو ظاهر.

قوله: إِذِ المُخَالَفَةُ...إلخ، علة لعدم القدح.

قوله: عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ– رضي الله تعالى عنهم–، متعلق بيُلتفت.

ولهذا يجب التأويل عندهم في قوله تعالى : (إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ).

---

(1) في (ن ب) بالخفي .

(2) في (ن ب) أي.

قوله: ولِهَذَا، أي لأجل أن المخالفة للاعتقاد لا يلتفت إليها عند أهل السنة – رضي الله تعالى عنهم –.

قوله: عِنْدَهُمْ، أي أهل السنة.

قوله: فِي قَوْلِهِ، متعلق بالتأويل.

قوله: ((إِذَا جَآءَكَ))[1]...إلخ، سبب نُزولها ما رواه البخاري– رضي الله تعالى عنه– عن زيد بن أرقم[2]– رضي الله تعالى عنه– قال: ((كنت في غزاة، فسمعت عبد الله ابن أُبيٍّ ابن سلول[3] يقول : لا تُنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا

.....

---

(1) سورة المنافقون، من الآية: 1 .

(2) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك الأنصاري الخزرجي، غزا مع النبي – صلى الله عليه وسلم – سبع عشرة غزوة، وشهد مع عليّ صفين، وسكن الكوفة، وتوفي بها سنة 68 هـ. ينظر: أسد الغابة في تمييز الصحابة، لابن الأثير، ج2، ص 342. والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ج2، ص488.

(3) عبد الله بن أبي من ممالك بن الحارث ابن عبيد الخزرجي، أبو الحباب، المشهور بابن سلول، رأس المنافقين في الإسلام، كان سيد الخزرج في آخر جاهليتهم، وأظهَرَ الإسلام بعد غزوة بدر تقية، ولما مات في السنة التاسعة للهجرة تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلّى عليه، فنزلت الآية: (وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ... التوبة، من الآية:84). ينظر: الأعلام، للزركلي، ج4، ص 56.

من حوله، ولو رجعنا من عنده ليخرجن الأعزّ منها الأذل، فذكرت ذلك لعمّي، أو لعُمَر [1] فذكره للنبي – صلى الله عليه وسلم – فدعاني فحدّثته ، فأرسل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى عبد الله بن أُبيٍّ وأصحابه، فحلفوا ما قالوا، فكذَّبني رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فأصابني همٌّ لم يصبني قط، فجلست في البيت ، فقال لي عمّي : ما أردتَ إلى أن كذّبكَ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومقتَك ؟؛ فأنزل الله : ((إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ)) [2]، فبعث إليّ النبيُّ – صلى الله عليه وسلم – فقرأ [3] فقال : إن الله صدّقك يا زيد)) ا.هـ[4].

فإنّ قول المنافقين : (إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ) هو حقٌّ صدقٌ ؛ لموافقته لما في

---

(1) في (ن ب) لعمره.

(2) سورة المنافقون، من الآية: 1.

(3) في (ن أ) مخبراً.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، باب قوله: (إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ)، رقم الحديث: (4900)، ج6، ص 152، ومسلم في صحيحه، باب صفات المنافقين وأحكامهم، رقم الحديث: (2772)، ج4، ص 2140.

قوله: فَإِنَّ قَوْلَ[1]**...إلخ**، هو علة لوجوب التأويل، وشروع في تبيينِ الحَاملِ لأهل السنة على تأويل الآية الكريمة حتى تكون موافقة وجارية على مذهبهم، من أن العبرة في صدق الخبر مطابقته للواقع، ولا عبرة بموافقة الاعتقاد.

قوله: هُوَ حَقٌّ صِدْقٌ، خبر إنّ، وفيه من المبالغة ما لا يخفى، حيث أتى بضمير الفصل، والتأكيد بإنّ، والإخبار بالصدق [عن قول المنافقين، والصدق][2] والحق المشهور بينهما الترادُف، وقد يفرّق بينهما من حيث الاستعمال، فإن الحقَّ يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب – كما تقدَّم – إطلاقاً شائعاً، وأما الصدق فإنما شاع وانتشر في الأقوال خاصَّة، ومن حيث المفهوم[3] بأن المطابقة تعتبر في جانب الحقِّ من جانب الواقع، وفي الصدق من جانب الخبر، بمعنى حقيقة الخبر مطابقة الواقع [له][4]، ومعنى صدقه مطابقته [هو][5] للواقع.

[قوله][6]: لِمُوَافَقَتِهِ، أي لموافقة قول المنافقين: إنك...إلخ للواقع ، وهو علة لكون لكون

---

(1) في (ن أ) قيل.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) الفهم.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

نفس الأمر، ولا يلتفت في حقيقة صدقه إلى كونه مُخالفاً لاعتقاد المُنافقين؛ إذ الموافقة للاعتقاد لا تعتبر في صدق الخبر ، وظاهر الآية تكذيبهم في هذا الخبر ،

قولهم: حقٌّ صدقٌ.

قوله: ولاَ يُلْتَفَتُ...إلخ، أعاده هنا زيادةً في التقرير، وتوطئةً لقوله بعدُ: **فوجب إذاً تأويل...إلخ.**

قوله: إذِ المُوَافَقَةُ، علة لعدم[1] الالتفات.

قوله: وظَاهِرُ الآيَةِ، هو حال من هو حق[2] صدق، أي فإن قول المنافقين...إلخ، والحال أن ظاهر الآية كذّبت المنافقين في هذا، فتكون معارضة لما عليه أهل السنة– رضي الله تعالى عنهم –؛ لأن الله تعالى كذّبهم مع أن قولهم: إنك لرسول الله موافق للواقع قطعاً، فالآية بحسب ظاهرها تشهد لمذهب النَّظَّام[3] الآتي من أن الصدق: هو مطابقة الخبر للاعتقاد ، وافق الواقع أم لا ، وذلك لو كان الصدق هو مطابقة الخبر للواقع، لمَا كذبهم الله تعالى، والتالي باطل، فالمقدّم مثله.

---

(1) في (ن أ) عدم.

(2) في (ن أ) عن.

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصري، النَّظَّام، من أئمّة المعتزلة، انفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة، سمّيت النظاميّة نسبة له، وبين هذه الفرقة وغيرها مناقشات طويلة، له كتب كثيرة في الفلسفة والاعتزال، توفي سنة231هـ . ينظر: لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، ج1، ص67، والأعلام، للزركلي، ج1، ص43 .

فوجب إذاً تأويل الآية، وصرف التكذيب فيها إلى غير المشهود به ممّا تضمّنته الشهادة من الخبر بمطابقة ألسنتهم .....

قوله: فَوَجَبَ...إلخ، أي إذا كانت الموافقة لا عبرة بها، ولا يلتفت إليها، وذلك لما تقرّر أنّ النصّ إذا كان ظاهره مخالفاً لمَا دلّ عليه العقل، أو نصّ آخر، أو قامت قرينةٌ على إرادة غير الظاهر منه يجب تأويله، أي صرفه عن ظاهره، حتى لا ينافي غيره جمعاً بين الأدلة.

قوله: وصَرْفُ...إلخ، بيان لتأويل الآية.

قوله: إلَى غَيْرِ المَشْهُودِ بِهِ، [الذي][1] هو قولهم: إنك لرسول الله.

قوله: ممَّا[2] تَضَمَّنَتْهُ...إلخ، بيان المشهود به.

قوله: مِنَ الخَبَرِ...إلخ، بيان لما تضمنته.

قوله: بِمُطَابَقَةِ، متعلق بالخبر بمعنى الإخبار، أي أن التكذيب راجع إلى قولهم: نشهد، باعتبار تضمّنه خبراً كاذباً[3]، وهو أنّ شهادتنا هذه نشأت عن صميم القلب، وخالص الاعتقاد بشهادة إنّ ، واللام ، والجملة الاسمية ، ولا شكّ أن هذا الخبر

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن ب) فيمَا.

(3) في (ن ب) خبر الكاذب.

لقلوبهم فيما أخبروا به من رسالة سيّدنا محمّد – صلى الله عليه وسلم –، ولا شكّ أنّ هذا الخبر الذي تضمّنته الشهادة غير مطابق لمَا في نفس الأمر

المتضمن غير مطابق للواقع[1]؛ لأنهم [منافقون][2] يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، كما أخبر الله تعالى عنهم[3].

قوله: لِقُلُوبِهِمْ، معمول مطابقة، لأنه من إضافة المصدر للفاعل، ولامه مقوّية.

قوله: فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ...إلخ، متعلق بالمطابقة، **ومن رسالة...إلخ**، بيان لما أخبروا به.

قوله: [الَّذِي] [4] تَضَمَّنَتْهُ الشَّهَادَةُ، أي شهادة المنافقين.

قوله: غَيْرَ مُطَابِقٍ لمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، أي لنفاقهم، وإخبارهم بما[5] ليس في قلوبهم.

---

(1) يقول الله تعالى مخبراً عن المنافقين: إنهم إنما يتفوّهون بالإسلام إذا جاءوا النبي – صلى الله عليه وسلم – فأما في باطن الأمر فليسوا كذلك؛ بل على الضدِّ من ذلك، ولهذا قال الله تعالى: (إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ)، أي إذا حضروا عندك وأجهدوا بذلك وأظهروا لك ذلك وليسوا كما يقولون، ولهذا اعترض بجملة مخبرة أنه رسول الله، فقال: (وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)، ثم قال تعالى: (وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ)، أي فيما أخبروا به، وإن كان مطابقاً للخارج، لأنهم لم يكونوا يعتقدون صحة ما يقولون، ولا صدقه، ولهذا كذبهم بالنسبة إلى اعتقادهم. ينظر: تفسير ابن كثير، ج8، ص 150.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) وذلك بقوله تعالى: (يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ)، سورة آل عمران، من الآية: 167.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن ب) في ما ليس.

فصحّ تكذيبهم فيه .

ويُحتمل صرف التكذيب إلى المشهود به، لكن في اعتقادهم وزعمهم الفاسد،إذ هم يعتقدون الكذب فيما أخبروا به من الرسالة؛ لأنّها في زعمهم الفاسد غير حاصلة

قوله: فِيهِ، أي [في][1] الخبر الذي تضمنته الشهادة.

قوله: المَشْهُودِ، وهو قولهم: إنك لرسول الله.

قوله: لكِنْ فِي[2] اعْتِقَادِهِمْ...إلخ، أي أنهم كاذبون في المشهود به، وهو إنك لرسول الله، لكن لا في الواقع، بل في زعمهم الفاسد، واعتقادهم الكاسد[3].

قوله: إذْ هُمْ...إلخ، علة لصرف التكذيب إلى زعمهم الفاسد؛ فيكون الله تعالى كذّبهم في تكذيبهم أنفسهم؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع، مع أنه صدق؛ لأنه مطابق للواقع.

قوله: مِنَ الرِّسَالَةِ، بيان لما أخبروا به.

قوله: لأنَّهَا...إلخ، علة لاعتقادهم الكذب فيما أخبروا به.

قوله: غَيْرُ حَاصِلَةٍ...إلخ ، أي فيكون كذباً[4] عندهم، مع أنه صدق ؛ لأنه مطابق

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) فيما.

(3) الكاسد بمعنى البائر، ومنه قولهم: سوق بائرة أي كاسدة. ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة: (ك س د)، ج4، ص86 .

(4) في (ن ب) كاذب عندهم مع أنه صادق .

في نفس الأمر، ففيه نَعْيٌ عليهم بإخبارهم بما يعتقدون كذبه خداعاً ونفاقاً .

للواقع، وحينئذٍ لا يكون الكذب إلاّ لأجل عدم مطابقة الواقع.

قال العلامة السعد: ((فليُتأمل لئلا يُتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار المطابقة للاعتقاد وعدمها، فبين المعنيين فرقٌ بعيدٌ))ا.هـ[1].

قوله: فَفِيهِ، أي [في][2] قوله تعالى: ((إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ))[3].

قوله: نَعْيٌ عَلَيْهِمْ، أي إظهاراً وإشهاراً[4] وإخباراً، قال في القاموس: ((نعاه له نَعياً، ونُعيًا، بالضم أخبره، وهو ينْعِي[5] على زيد ذنوبه يظهرها ويشهرها))ا.هـ[6].

قوله: بِإِخْبَارِهِمْ، متعلق بنعيٌ.

قوله: بِمَا يَعْتَقِدُونَ...إلخ، أي من إثبات الرسالة لسيدنا ومولانا محمد – صلى الله عليه وسلم –.

قوله: خِدَاعاً[7]...إلخ، علة لإخبارهم على أنه مفعول لأجله ، أي إخبارهم بالرسالة

---

(1) ينظر: مختصر المعاني، للأمام السعد، ص 31.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) سورة المنافقون، من الآية: 1.

(4) في (ن ب) إشعار.

(5) في (ن ب) وهي ينعي.

(6) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة (ن ع ي)، ص 1339.

(7) في (ن ب) خدعاً.

ويحتمل صرف التكذيب إلى ما هو المقصود الذي أخبروا به بعد تمهيد هذه المقدّمة ، وهي إظهار إيمانهم وشهادتهم برسالة نبيّنا .....

التي يعتقدون الكذب في الإخبار بها؛ لأجل الخداع والنفاق، ((وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ))[1].

قوله: ويُحْتَمَلُ...إلخ، هذا زاده السعد في مطوله على الأوجه الثلاثة التي ذكرها القوم [قائلاً][2] ما نصه: (([واعلم][3] أن ها هنا وجهاً آخر لم يذكره القوم، وهو أن يكون التكذيب راجعاً إلى خلف المنافقين، وزعمهم أنهم لم يقولوا: لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله؛ لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن أرقم الحديث المتقدم))[4].

قوله: بَعْدَ...إلخ، متعلق بأخبروا.

قوله: وَهِيَ، أي هذه المقدمة[5].

قوله: إِيمَانِهِمْ، [يحتمل أن يكون بفتح الهمزة جمع يمين ، بدليل قوله تعالى : ((

---

(1) سورة البقرة، من الآية: 9.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) ينظر: المطول، للإمام السعد، ص 174.

(5) في (ن ب) المقامة.

محمّد – صلى الله عليه وسلّم –، فقدَّمُوا هذه المقدّمة بين يدي المقصود الذي أخبروا به بعدها؛ ليدفعوا بذلك تُهْمَة الكفر الذي اتُّهموا به على أنفسهم ، وذلك

ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ[1] جُنَّةٞ))[2] ويُحتمل أن يكون بكسر الهمزة مفرداً، ضدّ ومقابل الكفر[3].

قوله: بَيْنَ يَدَيْ، متعلق بقدّموا.

[قوله: بَعْدَهَا، متعلق بأخبروا.

قوله: لِيَدْفَعُوا، علة لتقديم هذه المقدّمة][4].

قوله: بِذَلِكَ، أي المقدمة أو تقديمها.

[قوله][5]: علَى أَنْفُسِهِمْ، متعلّق بيدفعوا.

قوله: وذَلِكَ، أي الخبر الذي قدمّوا بين يدي...إلخ.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) سورة المنافقون، من الآية: 2.

(3) في (ن ب) ومقابل للكفر .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

الخبر أنّهم حَلَفُوا على أنّهم لم يصدر منهم ما بُلّغ عنهم من المقالة لرسول الله – صلى الله عليه وسلّم – وهي قوله : (لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ) إلى قوله : (لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ)،.....

قوله: مَا بُلّغَ، فاعل يصدر[1].

قوله: مِنَ المَقَالَةِ[2]، بيان ما بلغ.

قوله: وَهِيَ، أي المقالة.

قوله: إلَى قَوْلِهِ: ((لَيُخۡرِجَنَّ...إلخ[3]))، أي باعتبار مجموع ما ذكر، وإلاّ فقوله: ((وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ)) إلى [قوله][4]: ((لَا يَفۡقَهُونَ))[5] ليس مقولاً لهم؛ بل هو مقول الله تعالى، ردًّا وإبطالاً لزعم المنافقين[6] أن عدم إنفاقهم يؤدي إلى انفضاض فقراء المهاجرين، وتفرقهم من حول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ببيان أن خزائن الأرزاق بيد الله تعالى خاصّة، يعطي من يشاء، ويمنع من يشاء؛ لأنه هو الغني بالإطلاق.

---

(1) في (ن أ) صدر.

(2) في (ن ب) المقالات.

(3) سورة المنافقون، من الآية: 8.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) سورة المنافقون، من الآية: 7.

(6) في (ن ب) المخالفين.

فكذّبهم الله تعالى في إنكارهم صدور هذه المقالة منهم وحقّق صدورها منهم بقوله جلّ وعزّ : (هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ) .

ويحتمل أن يكون تُجُوّزَ بالكذب، فأطلق على غلطهم باستعمال كلمة الشهادة التي وضعت لغةً للمعلوم المحقّق في غير موضعها، وهو ما ليس بمعلومٍ، ولا مُحقّقٍ في قلوبهم .

قوله: فِي إِنْكَارِهِمْ، متعلق بكذبهم[1].

قوله: بِقَوْلِهِ جَلَّ، متعلق بحقّق.

قوله: فَأُطْلِقَ عَلَى غَلَطِهِمْ، يحتمل أن يكون مجازاً مرسلاً من إطلاق اللازم على الملزوم، أو استعارة تبعيّة، بأن شبه الغلط بالكذب، [ثم استعير لفظ الكذب للغلط، ثم اشتقّ من الكذب][2] كاذبون بمعنى غالطون، فالاستعارة في المشتق تابعة للمصدر.

قوله: لِلمَعْلُومِ، متعلق بوُضِعت.

قوله: فِي غَيْرِ[3] مَوْضِعِهَا، متعلق باستعمال.

قوله: وَهُوَ، أي غير موضعها[4].

قوله: فِي قُلُوبِهِمْ، يتنازعه معلوم ومحقّق.

---

(1) في (ن أ) بتكذيبهم.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) في غيرها.

(4) في (ن ب) موضوعها.

وبهذا تعرف فساد اعتماد النظّام المعتزليّ على هذه الآية فيما ذهب إليه أنّ الصدق: عبارة عن مُطابقة الخبر لاعتقاد المُخبر، وافق مـا فـي نـفس الأمر أو لا، والكذب: عدم مُطابقة الخبر لاعتقاد المُخبر، خالف ما في نفس الأمر أم لا .

وذهب الـجاحظ من المعتزلة إلى أنّ الصدق : مُطابقة الـخبر لـما فـي نـفس

قوله: وبِهَذَا، أي بوجوب التأويل المذكور.

قوله: النَّظَّام، على وزن شدّاد، وهو لقب، واسمه إبراهيم، وله شعر جيّد، فمنه:

أريد الفراق فأشتاقكم *** كأنّ افترقنا ولم نفترق.

وأستغنم الوصل كي أشتفي***وهل يشتفي أبداً من عشق ا.هـ[1].

قوله: أَنَّ الصِّدْقَ، بيان [لما][2]، [على][3] حذف من الجارة.

قوله: لاعْتِقَادِ المُخْبِرِ، وَافَقَ...إلخ، أي فهو عكس وضدّ[4] مذهب السلف.

قوله: ذَهَبَ الجَاحِظُ إِلَى أَنَّ الصِّدْقَ...إلخ، أي ذهب إلى عدم انحصار الخبر في الصدق والكذب قائلاً: إن الصدق...إلخ.

---

(1) لم أقف عليه .

(2) ما بين المعقوفين تكرر في (ن أ).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) وهو.

الأمر مع الاعتقاد لذلك، والكذب: عدم مُطابقة الخبر لما في نفس الأمر مع الاعتقاد لذلك؛ فشَرَطَ في كلٍّ من الصدق والكذب شرطين، ومهما انتفيا أو أحدهما كان الخبر واسطةً لا يوصف بالصدق ولا بالكذب.

قوله: لِذَلِكَ، أي مع اعتقاد المطابقة لما في نفس الأمر.

قوله: لِذَلِكَ، أي مع اعتقاد[1] عدم المطابقة.

قوله: شَرْطَيْنِ، هما في جانب الصدق: مطابقة الخبر للواقع مع اعتقادها، وفي الكذب: عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد عدمها.

قوله: انْتَفَيَا، [أي الشرطين][2]، أي من الصدق والكذب، لا من أحدهما فقط، كما تُوهِمُهُ العبارة؛ لعدم صحّة قوله: **كان واسطة**، والمراد بالشرطين ما يتوقف عليهما الشيء؛ وإلاّ فهما عنده جزءان[3] من الماهية، لا خارجان عنها.

قوله: كَانَ الخَبَرُ وَاسِطَةً، أي عنده، لما تقرّر أن الشرط يلزم من عدمه العدم.

قوله: لاَ يُوصَفُ...إلخ، وصف كاشف للواسطة.

---

(1) في (ن ب) اعتقادهم.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) جزءاً.

فأقسام الخبر عندهُ ستَّةٌ :

ـ واحدٌ صدقٌ : وهو المُطابقة للاعتقاد وما في نفس الأمر .

ـ وواحدٌ كذب : وهو المُخالف لما في نفس الأمر وللاعتقاد .

وأربعة واسطةٌ، وهي :

ـ المطابق لما في نفس الأمر مع اعتقاد خلاف ذلك .

ـ والمطابق لما في نفس الأمر مع الشكّ في ذلك .

ـ والمُخالف لما في نفس الأمر مع اعتقاد مُطابقته له .

ـ والمُخالفة لما في نفس الأمر مع الشكّ في ذلك .

قوله: عِنْدَهُ[1] سِتَّةٌ، وجه الحصر: أنّ الخبر إمّا مطابق للواقع أم لا ، وكل منهما إمّا مع اعتقاد أنه مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق، أو بدون الاعتقاد، فهذه ستّةُ أقسام.

قوله: مَعَ اعْتِقَادِ خِلَافِ ذَلِكَ، أي المطابقة، فإنِ اعتقد عدم المطابقة فكلٌّ من الصدق والكذب بتفسيره أخصُّ منه بتفسير[2] النظَّام والجمهور؛ لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين، وهم[3] اكتفوا بواحد منها.

---

(1) في (ن أ) عند.

(2) في (ن ب) تعين.

(3) في (ن أ) وهما.

وشبهته في ذلك ورَدُّها معلومٌ في فنّ الأصول والبيان .

قوله: وشُبْهَتُهُ فِي ذَلِكَ، أي شبهة الجاحظ فيما ذهب إليه – من [أن][1] الصدق هو مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المطابقة...إلخ – قوله تَعَالَى: ((أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ))[2]؛ لأنّ الكفار حصروا أخبار النبي – صلى الله عليه وسلم – بالحشر والنشر في الافتراء، والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلوّ، ولا شكّ أن الإخبار حال الجنّة غير الكذب[3]، لأنه قسِيمُه ومُقابلُه؛ وذلك [لأن][4] المعنى أكذب أم أخبر[5] حال الجنة؟، وقسِيمُ الشيء يجب أن يكون غيره مبايناً له، وغير الصدق؛ لأنهم اعتقدوا عدمه، فمرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الكذب وغير الصدق، وهم عقلاء من أهل اللسان، عارفون باللغة، فيجب أن يكون من الخبر ما ليس صدقاً ولا كذباً[6]؛ ليكون من هذا بزعمهم، وإن كان صادقاً في نفس الأمر.

قوله: ورَدُّهَا مَعْلُومٌ...إلخ، أي أن الجمهور ردُّوا تلك الشُّبهة بأن قالوا : [إن][7]

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) سورة سبأ، من الآية: 8.

(3) في (ن ب) كاذب.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) في (ن أ) خبرا.

(6) في (ن ب) صدق ولا كذب.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

قوله : (والكذب : عدم مُطابقة الخبر لما في نفس الأمر...إلخ). مثال الكذب الذي يوافق الاعتقاد : قول المعتزليّ: الحيوان المُختار مُوجِدٌ لأفعاله الاختياريّة بالقدرة التي خلقها الله له، فإنّ هذا الخبر كذبٌ؛ لمُخالفته لما في نفس الأمر؛ لأنّ

معنى ((أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ)): أم لم يفتر، فعبر عن عدم الافتراء بالجنة؛ لأن المجنون يلزمه عدم الافتراء؛ [لأن الافتراء][1]: الكذب[2] عن عمد، ولا عمد للمجنون؛ فأطلق الملزوم وأراد[3] اللازم؛ وذلك لأن الإخبار حال الجنة ليس قسيماً للكذب؛ بل لما هو أخص منه، وهو الافتراء، وحيث كان كذلك فيكون حصر الخبر الكاذب في نوعين، وهما: الافتراء وهو الكذب عمداً، والكذب لا عن عمد، ولو سلم أن الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى أَقَصَدَ الافتراء، أي الكذب، أو لم يقصد؟، بل كذب بلا قصد لما فيه من الجنة. انظر المطوّل[4] وغيره[5].

قوله: المُخْتَارُ، أي لا المجبور.

قوله: الاخْتِيَارِيَّةِ، أي لا الاضطرارية.

قوله: لِمُخَالَفَتِهِ، علة للكذب، وهو من إضافة المصدر لفاعله، وكمل بمفعوله الذي

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن أ) الكذب.

(3) في (ن ب) وأريد.

(4) ينظر: المطول، للإمام السعد، ص175 – 177 .

(5) ينظر: مختصر المعاني، للإمام السعد، ص32، وحاشية السيد على المطول، ص53 .

العقل والنقل من الكتاب والسنّة وإجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع شاهدةٌ بأنّ جميع الكائنات خلقٌ لمولانا – تبارك وتعالى –، ولا شريك له في أثرٍ من الآثار، والقدريّة مجوس هذه الأمّة يعتقدون خلاف هذا، وأن الحيوانات هي مُستقلّة بإيجادها أفعالها الاختياريّة بما خلق الله – تعالى – من القدرة .

ومثال الكذب الذي يخالف الاعتقاد : هذا الخبر بعينه إذا صدر من سُنِّيٍّ أخبر

هو لما في نفس الأمر، ولامه مقوّية.

قوله: بِأَنَّ...إلخ، متعلق بشاهدة.

قوله: ولاَ شَرِيكَ لَهُ...إلخ، هذه الجملة سيقت مساق التأكيد لما قبلها، ويحتمل أن يكون دفع بها ما نقل عن القاضي والأستاذ من أن المؤثّر مجموع القدرتين– كما تقدّم – قدرة الله في وجود أصل الفعل، وقدرة العبد في أخص وصف الفعل[1]، أو في وجه واعتبار.

قوله: بِإِيجَادِهَا أَفْعَالِهَا، من إضافة المصدر لفاعله، وكمل بمفعوله.

قوله: بِمَا خَلَقَ اللهُ، الباء سببية، متعلق بإيجادها.

قوله: مِنَ القُدْرَةِ، بيان لما.

قوله: هَذَا الخَبَرُ بِعَيْنِهِ، أي الحيوان المختار...إلخ، خبر المبتدأ الذي هو مثال الكذب.

---

(1) في (ن ب) العلم.

به بحضرة المعتزلة ستراً لحاله للخوف منهم، فإنّه وإن كان كذباً لمخالفته لمَا في نفس الأمر، فهو مُخالفٌ أيضاً لاعتقاد السُّنِّيّ الذي أخبر به، لكنّه ارتكب هذا الكذب المباح لدعوى الضرورة إليه، ومن ذلك من يُكره على النطق بكلمة الكفر، وقلبه مُطمئنٌ بالإيمان .

واعلم أنّ تفسير أهل الحقِّ الصدق والكذب يُحصِّل الوثوق به بأخبار الرسول

قوله: سَتْراً لِحَالِهِ، علة أخبر به...إلخ.

قوله: لِلْخَوْفِ مِنْهُمْ[1]، علة للستر.

قوله: وإنْ كَانَ مُخَالِفاً، جملة حالية.

قوله: فَهُوَ مُخَالِفٌ، جملة خبر إن.

قوله: الكَذِبَ المُبَاحَ، أي لا أنه حرام، أي مأذون فيه، فيشمل الواجب؛ لأن الكذب ينقسم إلى أقسام الشريعة كما هو مقرّر في محلّه.

قوله: لِدَعْوَى، علّة لارتكب.

قوله: ومِنْ ذَلِكَ، أي من دعوى الضرورة، أو من أمثلة الكذب الذي يخالف الاعتقاد.

قوله:- يُحَصِّلُ الوُثُوقَ بِهِ، أي بتفسير أهل الحق ، وباؤه للسببية ، متعلق بالوثوق،

---

(1) في (ن أ) منه .

– عليه الصلاة والسلام– في أحكامه ووعده ووعيده وأحوال الآخرة جملةً وتفصيلاً؛ لأنّا نعلم بالبرهان القطعيّ صدقه، أي: مطابقة أخباره لما في نفس الأمر، لا لاعتقاده فقط مع جواز مُخالفتها لما في نفس الأمر، وبالله تعالى التوفيق.

وباء بإخبار[1] للتعدية، متعلق به أيضاً.

قوله: فِي أَحْكَامِهِ، متعلق بالوثوق أيضاً.

قوله: لأَنَّا...إلخ، علة لحصول الوثوق.

قوله: صِدْقَهُ، أي رسولنا[2] – صلى الله عليه وسلم –.

قوله: أَخْبَارِهِ، مصدر أخبر، بكسر الهمزة، أو جمع خبر على أنه بفتح الهمزة.

قوله: لمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، أي ولاعتقاده بدليل قوله: **لا لاعتقاده فقط،** أي أنه[3] يجب علينا أن نعتقد أن أخبار النبي – صلى الله عليه وسلم – كلها مطابقة لما في نفس الأمر، ومطابقة لاعتقاده الشريف – صلى الله عليه وسلم –، لا أنها[4] مطابقة لاعتقاده مع مخالفة نفس الأمر، أو بالعكس.

---

(1) في (ن ب) باختلاف.

(2) في (ن أ) رسلنا.

(3) في (ن ب) لأنه.

(4) في (ن أ) لأنها.

مبحث الأمانة

ختم الله لنا، ولإخواننا، وآبائنا، وذريتنا، ومشايخنا بالحسنى وزيادة، وهي خاتمة الكتاب، وختمه بذلك إشارة إلى أنه يتأكد على المتكلّم؛ وأحرى العالِم أن يكون أميناً فيما حمله وبلغه، ولا يجازف، ويتبع الهوى، فيضلّ كمن ضلّ وغوى – أعاذنا الله تعالى بمنّه وكرمه من ذلك – وبينهما وبين الصدق والتبليغ العموم والخصوص الوجهي، وعليك بصغرى الصغرى فإنه أجاد فيها، وبيّن النسب بما لا مزيد عليه[1]، وإنما لم يتعرض للتبليغ للاستغناء بهما عنه في الجملة، واعتناء بهما.

---

(1) قال الإمام السنوسي: نبّهنا في أصل العقيدة على أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه، فلا يمكن حينئذ الاستغناء ببعضهما عن بعض؛ لأن كل واحد يزيد على صاحبه بزيادة لا تفهم إلاّ منه، وبيان ذلك:

أن الواجب الأول – وهو الصدق – يزيد على الأمانة بمنع الكذب سهواً، ويزيد الصدق أيضاً على الواجب الثاني _ الذي هو التبليغ العام – بمنع الزيادة على ما أمروا بتبليغه عمداً أو نسياناً .

أما الواجب الثاني – وهو الأمانة – فيزيد على الواجب الأول – الذي هو الصدق – بمنع وقوع المعصية والمكروه في غير كذب اللسان، كالغيبة مثلاً، وتزيد الأمانة على الواجب الثالث – الذي هو التبليغ العام – بمنع المعصية التي لا تتعلق بالتبليغ، كالسرقة مثلاً .

وأما الواجب الثالث – وهو التبليغ العام – فيزيد على الواجب الأول – وهو الصدق – بمنع ترك شيء ممّا أمروا بتبليغه عمداً أو نسياناً مع التزامهم الصدق فيما بلغوا من ذلك، ويزيد أيضاً وجوب التبليغ العام على

[قوله][1]: حِفْظُ جَمِيعِ الجَوَارِحِ، من إضافة المصدر لمفعوله[2]، والجوارح جمع جارحة: أعضاء الإنسان، قيل: سميت جوارح؛ لأن الإنسان يكتسب ويصيد الخير والشر بها، ولهذا[3] سمّي [ما][4] يصيد من الحيوان جارحاً؛ لأنه يجلب الصيد ويحصله لربه ا.هـ[5].

وهذا التعريف لمطلق الأمانة، لا لمفرد[6] منها، التي هي الواجبة في حق الرسل – عليهم الصلاة والسلام – كما يدل [عليه][7] كلامه بعد.

قوله: والبَاطِنَةِ، قيل: التعبير فيه بصيغة الجمع؛ لمشاكلة الظاهرة، وإلاّ فما يحفظ

الواجب الثاني – الذي هو الأمانة – بمنع ترك شيء ممّا أمروا بتبليغه نسياناً. ينظر: من صغرى الصغرى، للإمام السنوسي، ص93، 94 .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن أ) إلى مفعوله.

(3) في (ن أ) ولها.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ينظر: مختار الصّحاح ، للإمام الرازي، مادة: (ج ر ح)، ص55 .

(6) في (ن ب) الفرد.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

.....

من الباطن إلاّ واحد وهو القلب، أو يقال : نزله منزلة جماعة من الجوارح، فعبّر عنه بالجمع تعظيماً؛ إذ هو أمير على الأعضاء يصرفها في خدمته، وإذا أخلص[1] بالطاعة ظهر أثر ذلك في الجوارح، فاستعملها في مصالحه، ومصداق هذا ما روي عنه – صلى الله عليه وسلم – أنه قال لرجل رآه يعبث في صلاته: ((لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه))[2]، وروي أنه قال – عليه الصلاة والسلام –: ((من أخلص لله أربعين صباحاً تفجّرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه))[3]، والمراد بها البطن[4] وما احتوت عليه، والقلب.

---

(1) في (ن ب) خلص.

(2) وقفت عليه من قول سعيد بن المسيب، حيث رواه ابن المبارك في الزهد، ص419، رقم: (1188)، وابن أبي شيبة، ج2، ص289، رقم: (6854)، والبيهقي معلّقاً، ج2، ص285، رقم: (3365)، والحديث روي مرفوعاً ؛ حيث رواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، ج3، ص210، من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – ، قال العراقي في المغني، ج1، ص105 : سنده ضعيف، والمعروف أنه من قول سعيد بن المسيّب .

(3) أخرجه أبو نعيم في الحلية، ج5، ص189، من طريق إسماعيل، ثنا أبو خالد يزيد الواسطي، أنبأنا الحجاج عن مكحول عن أي أيوب الأنصاري مرفوعا، ومن نفس طريق أبو نعيم أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، ج3، ص145، وقال: هذا حديث لا يصحّ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

(4) في (ن ب) الباطن.

من التلبُّس بمنهيٍّ عنه نهيَ تحريمٍ، أو كراهةٍ .

قوله: مِنَ التلبُّس، متعلّق بحفظ.

قوله: بِمَنْهِيٍّ عنْهُ، متعلق بالتلبُّس.

قوله: أوْ كَرَاهَةٍ، المراد بها ما يشتمل خلاف الأولى[1] بناء على أنها خلاف الكراهة، أي أنهم – عليهم الصلاة والسلام – محفوظون من التلبُّس بمنهيٍّ عنه من حيث إنه منهيٌّ عنه، فلا يرد[2] أنه – عليه الصلاة والسلام – طلّق وهو يقول: ((أبغض الحلال إلى الله الطلاق))[3]، وهذا يدل على أنه مرجوح، وتوضأ مرة ومرتين، وبال قائماً، وشرب قائماً؛ وهى كلها خلاف الأولى، فكيف تصْدُر عنه – عليه الصلاة والسلام –، وهذه – عليه الصلاة والسلام – فعلها لا من تلك الحيثية ، بل ليبيّن أن

---

(1) وهو قسم من أقسام المكروه، ولكن فرقوا بينهما بأن المكروه ما ورد فيه نهي مقصود، وخلاف الأولى بخلافه، وقد تحدث الشيخ الغرياني عنه في مبحث مقدمة الأحكام، وذكر أقوال العلماء فيه؛ فراجعه، وانظر البحر المحيط، لبدر الدين محمد الزركشي، ج1، ص231 .

(2) في (ن ب) فلا يراد.

(3) أخرجه أبو داود في سننه، باب في كراهة الطلاق، ج1، ص661، رقم: (2178)، وابن ماجه في سننه، ج1، ص650، رقم: (2018)، والبيهقي ، ج7، ص322، رقم: (14671)، وابن الجوزي في العلل المتناهية، ج3، ص637، رقم: (1056)، وقال: هذا حديث لا يصحّ .

والخيانة : عدم حفظها من ذلك. وبالله تعالى التوفيق .

النهي فيها[1] خفيف، وأنها لم تبلغ درجة الكراهة، فضلاً عن الحرمة، وهي من هذه الحيثية ليست منهيًّا عنها، بل هي جائزة، كما صرّح بذلك المصنف في شرح مسلم[2]. انظر الشيخ عيسى في حاشيته[3] الصغرى[4].

قوله: مِنْ ذَلِكَ، أي التلبس بمنهي عنه...إلخ، والفرق[5] بين الأمانة والعصمة اعتباريّ – كما قال الشيخ إبراهيم اللقاني –؛ وذلك لأن[6] الأمانة اعتبر[7] فيها محلها، ومن قامت به ، والعصمة اعتبر فيها مفيضها ، ومعطيها؛ فالإضافة إلى الله تعالى معتبرة في مفهوم العصمة دون مفهوم الأمانة، فهُما مُتّحدان ذاتاً مُختلفان

---

(1) في (ن ب) فيه.

(2) ينظر: صحيح مسلم، تأليف: الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، مع شرحه المسمى: إكمال إكمال المُعلّم، للإمام محمد بن خليفة الوشتاتي الأبيّ، وشرحه المسمى: مكمّل إكمال الإكمال، للإمام محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط . ن، ج4، ص102 .

(3) في (ن أ) حاشية.

(4) ينظر: مخ حاشية على أم البراهين، للشيخ عيسى السكتاني، لوحة: 113، 114 .

(5) في (ن ب) بالفرق.

(6) في (ن ب) أن.

(7) في (ن ب) عبر.

لمّا أن عرَّف فيما سبق الصدق ليُعرف منه الصدق الواجب في حقِّ الرسل – عليهم الصلاة والسلام – بدلالة المُعجزة .....

اعتباراً ا.هـ[1].

قولـــه: عَـــرَّفَ، هـو بفـتح الـراء مضـعّفاً، وفيـه تجريـد، أو التفـات علـى مـذهب السكاكي.

[قولـه][2]: لِيُـعْرَفَ مِنْـهُ، علة لتعريف[3] الصدق المطلق؛ لأن معرفة الأخصّ تتوقّف على معرفة الأعمّ الذاتي؛ لأنه جزء منه، ولا يُعلم الكلّ حتى تعلم جميع أجزائه.

قوله: بِدَلاَلَةِ المُعْجِزَةِ، متعلق بالصدق الواجب، والباء سببية، وعليك بكتب المؤلف[4]

المؤلف[4]

---

(1) ينظر: مخ شرح هداية المريد، للإمام اللقاني، لوحة: 113 .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) في (ن ب) التعريف.

(4) قال الإمام السنوسي: اعلم أن دلالة المعجزة لا يصحّ أن تكون من جملة الأدلة السمعيّة؛ إذ يستحيل أن تثبت صحة الأدلة السمعية قبل دلالة المعجزة، ثم اختلف الأئمّة بعد ذلك في وجه دلالتها على ثلاثة أقوال:

الأول: أن دلالتها عقليّة، وإليه مال الأستاذ.

الـنازلة مـن مـولانا – جـلّ وعـلا – مـنزلة قوله: (صَدقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبلّغُ عَنِّي).

والسعد في مفهومها، وتتبّع قيودها، واشتقاقها[1][2].

قوله: النَّازِلَةِ مِنْ مَوْلاَنَا...إلخ، أي [أن] [3] دلالة المعجزة على صدق الرسل – عليهم الصلاة والسلام – [كدلالة هذا الخبر بعينه، وفيه إشارة إلى بيان وجه دلالة المعجزة من أنّها إنّما تدلّ على صدق الرسل – عليهم الصلاة والسلام][4] – من حيث إنها تتنزل منزلة قوله – عز وجل –: ((صدق عبدي في كل ما يبلغ عني)).

الثاني: أن دلالتها وضعيّة، كدلالة الألفاظ بالوضع على معانيها .

الثالث: أن دلالتها عاديّة، كدلالة قرائن الأحوال على خجل الخجِل، ووجل الوَجِل، وخوف الخائِف . ينظر: شرح العقيدة الكبرى، للإمام السنوسي، ص392 – 394 ، والمنهج السديد، للإمام السنوسي، ص 315 ، 316 .

(1) في (ن أ) قيوده وانشقاقها.

(2) قال الإمام السعد: المعجزة هي أمر يظهر بخلاف العادة على يدي مدعي النبوة عند تحدي المنكرين على وجه يُعجز المنكرين عن الإتيان بمثله؛ وذلك لأنه لولا التأييد بالمعجزة لما وجب قبول قوله، ولما بَانَ الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب، وعند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقة. ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 298.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

عرّف هنا الأمانة ليُعرف منها أيضاً الأمانة الواجبة في حقِّ الرسل – عليهم الصلاة والسلام –، فذكر أنّها عبارة عن حفظ المُكلَّف جوارحه الظاهرة والباطنة من التلبس بمحرّمٍ أو مكروهٍ .

وسمّيَ صاحبها أميناً؛ للأمن من جهته .....

قوله: عَرَّفَ...إلخ، جواب لمَّا.

قوله: الأَمَانَةَ، أي العامة.

قوله: أيْضاً، أي كما عرف الصدق المطلق؛ ليعرف منه الصدق الواجب.

قوله: فَذَكَرَ، فيه التفات، أو تجريد على ما تقدّم.

قوله: المُكَلَّفِ، أي البالغ العاقل الذي بلغته الدعوة[1].

قوله: مِنَ التَّلَبُّسِ[2]، متعلق بحفظ.

قوله: لِلأَمْنِ فِي جِهَتِهِ، بيان لوجه التسمية، قال في شرح صغرى الصغرى: ((والأمين هو الذي يترك كلّ أمر على الوجه الذي أوصى مالكه أن يترك عليه، ولا يجوز أن ينقله بحسب الشهوة من الموضع[3] الذي ينبغي أن يكون فيه بوصية مالكه

---

(1) في (ن ب) الدعوى.

(2) في (ن ب) التلبيس.

(3) في (ن ب) الوضع.

من المخالفة لما حُدَّ له، وأوصى به، ولا شكّ أنّ مولانا – جلّ وعلا– قد حدّ لعبيده المُكلَّفين حدوداً، وأمرهم وأوصاهم أن لا يتعدَّوْا حدوده؛ فحدّ لنا الواجبات والمباحات

الذي تجب طاعته))ا.هـ[1].

قوله: مِنَ المُخَالَفَةِ، متعلق بالأمن .

قوله: لِمَا حُدَّ لَهُ، متعلق بالمخالفة، ولامه للتقوية .

قوله: أن لا[2] يتعدَّوْا، على حذف الجار، أي بأن لا يتعدوا .

قوله: فَحَدَّ لنَا الوَاجِباتِ...إلخ، قال في شرح صغرى الصغرى: ((الأمانة في الواجب والمندوب أن يدخلا في شريف صندوق الوجود، كما أوصى بذلك فيهما مولانا – جلّ وعزّ– ولا يخان بنقلهما عنه إلى آفة العدم، والأمانة في المحرم والمكروه أن يدخُلا في صندوق آفة العدم، ولا ينقُلا عنه إلى شريف الوجود))ا.هـ[3].

قوله: والمُبَاحَاتِ، أي [بأن][4] خيَّرنا ، وأذِن لنا [في][5] أن ندخلها[1] في شريف[2] شريف[2]

---

(1) ينظر: شرح صغرى الصغرى، للإمام السنوسي، ص 91.

(2) في (ن ب) بالأمر.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص91.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

والمندوبات، ونهانا أن نتعدّاها إلى فعل المُحرَّم والمكروه من الأفعال، وأوصانا – جلّ وعلا – بتقواه، وبالفرار من غضبه وعقابه إلى حُرُم طاعته، وما جعله – جلّ وعلا – بفضله أمَارَةً على رضاه ونعيمه وثوابه .

فمن وفّقه الله للمحافظة على وصيَّته، وحَفِظَه – جلَّ وعلا– بفضله من مخالفته

صندوق الوجود، أو بنفيها في آفة صندوق العدم.

قوله: وبِالفِرَارِ مِنْ غَضَبِهِ[3]، لابد من تقرير ليوافق ما بعده، أي بالفرار من معاصيه التي آذنت بغضبه، ودلّت عليه– أعاذنا الله تعالى من ذلك –.

قوله: إلَى حُرُمِ طَاعَتِهِ، ولك أن تقدّر فيه، وتبقِي الأوّل على ظاهره، أي إلى حرم[4] رضاه الذي هو سبب في طاعته، ودليل عليها، وفي **حرم طاعته** استعارة.

قوله: ومَا جَعَلَهُ، عطف على طاعته.

[قوله][5]: **بِفَضْلِهِ أمَارَةً...إلخ**، فيه ردٌّ على أهل الزيغ الذين يوجبون إثابة المطيع – تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً –.

قوله: عَلَى وَصِيَّتِهِ، متعلق بالمحافظة.

---

(6) في (ن ب) يدخلوها .

(7) في (ن أ) شرف

(1) في (ن أ) عدمه .

(2) في (ن ب) الإحرام .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

قوله: وحَفِظَهُ، على زنة الفعل، عطفٌ على وفّقه.

كان أميناً، ومن قهره – تبارك وتعالى – بعدله ، وطرده إلى ولوج أبواب غَضَبِه

قوله: كَانَ أَمِيناً؛ لأنه لم يخالف فيما أوصي عليه وأمر.

قوله: بِعَدْلِهِ، فيه ردٌّ على أهل الزيغ والضلال.

قوله: وطَرَدَهُ، عطف على قهر، ويوجد في بعض النسخ بدل قهر خذل.

[قوله][1]: إِلَى وُلُوجِ، مصدر ولج، بمعنى دخل[2]، على زنة ضرب، وهو على حذف بدليل ما بعده، أي طرده على أبواب فضله وكرمه إلى إلجائه ودخوله أبواب غضبه – أعاذنا الله تعالى بمنه [وكرمه][3] من ذلك – وفيه استعارة بالكناية ؛

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (و ل ج)، ص209 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

حيث شبه الغضب والنقم بدار مثلاً، وحذفها، والأبوابُ[1] والولوج تخييل[2] وترشيح[3].

ونِقَمِهِ، وسدّ عنه أبواب عصمته وفضله وكرمه، كان خائناً .

ولا شكّ أنّ الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – قد تفضّل المولى الكريم سبحانه على جميعهم؛ بأن أدخلهم في منيع حفظه ورعايته، وحال بينهم وبين كلِّ مخالفةٍ ودناءةٍ بعزيز عصمته، وشريف حُبِّه، وعظيم ولايته ؛ فأصبحوا في حضرات

قوله: أَبْوَابَ عِصْمَتِهِ، أي التي طرده عنها، فلا يستطيع ويقدر أن يدخلها، وفيه استعارة لا تخفى.

قوله: كَانَ خَائِفاً، جواب من قهره.

قوله: بِأَنْ أَدْخَلَهُمْ، الباء للتصوير، للتفضل.

قوله: مَنِيعِ[4] حِفْظِهِ، من إضافة الصفة للموصوف.

قوله: وحَالَ، عطف على إدخال.

---

(4) في (ن ب) الباب .

(5) في (ن ب) تخيل .

(6) الفرق بين الترشيح والتخييل: أنّ الترشيح يكون في غير المكني عنها، والتخييل خاص بالمكني عنها؛ فالترشيح لا يختصُّ بنوع خاص من أنواع المجاز، وليس كذلك التخييل. ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة، لحامد عوني، ج3، ص280، 281 .

(1) في (ن ب) يضع.

قولــه: ودَنَــاءَةٍ، ولـو عاديـة ليسـت فيهـا وجـه مخالفـة، مـن عطـف العـام علـى الخاص.

قولــه: بِعَزِيــزِ [عِصْـمَتِهِ] [1]، مـن إضـافة [الصـفة][2] إلـى الموصـوف، ومثلـه مـا بعده.

المُشاهدة لجلاله وجماله يتنعَّمون، وبأنوار المعارف وأنواع القرب وملابسِ أعلى مراتبِ الخصوصِ والولايةِ يَتبَخْتَرُون .

قوله: لِجَلَالِهِ وَجَمَالِهِ، متعلق بالمشاهدة.

قوله: يَتَنَعَّمُونَ، خبر أصبح.

[قوله][3]: بِأنْوَارِ المَعَارِفِ، من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي يتلذّذون تلذُّذاً حسيًّا[4] بالمعارف التي هي كالأنوار.

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن أ) حيًّا.

قوله: ومَلَابِسِ أعْلَى...إلخ، من إضافة المشبه إلى المشبه به، أو استعارة على تناسي التشبيه.

قوله: والوِلَايَةِ، عطف على الخصوص.

قوله: يَتَبَخْتَرُونَ، البخترة[1] مشْيَةٌ حَسنةٌ كما قال [في][2] القاموس[3].

ثمّ مَنَّ – سبحانه – على سائر عبيده بأن بعث إليهم خواصّه ورُسلَه مكسوّين بملابس عصمته، محفُوفين بأنواع مُعجزاته، .....

قوله: علَى سَائِرِ، أي جميع.

قوله: عَبِيدِهِ، جمع عبد، وكذا العباد، وقيل: إن العباد في القرآن – كما ذكر الشهاب الخفاجي – للمؤمنين، والعبيد للكفار بالاستقراء، قال: والعباد دائماً لله تعالى، والعبيد له ولغيره، ولا يختص بغيره، كما قيل، [انظره][4][5].

قوله: بِأنْ بَعَثَ، تصوير لمَنّ، ومتعلق به .

---

(3) في (ن ب) البخرة.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ب خ ت ر)، ص347.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) لم أقف عليه .

[قوله][1]: ورُسُلَهُ، عطف تفسير على خواصه أو عطف خاص على عام .

قوله: مَكْسُوِّينَ، حال من خواصَّه .

قوله: بِمَلَابِس عِصْمَتِهِ، من إضافة المشبه به إلى المشبه .

قوله: مَحْفُوفِينَ، قال في القاموس: ((حفّه[2] بالشيء كمدّه، أحاط به))[3].

وآياته وكراماته، .....

قوله: وآيَاتِهِ، أي علاماته، عطف عام على خاص، وانظر تعريف الكرامة والولاية في المطولات[4] .

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) في (ن ب) من حفّه .

(5) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ح ف ا)، ص 801.

(1) الكرامة: ظهور أمرٍ خارق للعادة، يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم بمتابعة نبيّ كلف بشريعته، مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح، علم بها أو لم يعلم.

أما الولاية: فهي قيام العبد بالحقّ عند الفناء عن نفسه، وذلك بتولي الحق إياه؛ حتى يبلغ عناية مقام القرب والتمكين. ينظر: معجم اصطلاحات الصوفية، تأليف: عبد الرزاق الكاشاني، تح: عبد العال شاهين، الناشر: دار المنار، ص79، وشرح العقيدة الكبرى، للإمام السنوسي، ص385 وما بعدها فقد أجاد فيها، والتعريفات، للجرجاني، ص184، وكذلك ص254.

قوله: وكَرَامَاتِهِ، أي كراماتهم على الله تعالى، أو المراد بها [ما يحصل لهم][1] من الخوارق قبل الرسالة، كتظليل الغمام له – صلى الله عليه وسلم –، وتسليم الشجر والحجر، كما هو كثير، المسمّى بالإرهاص، قال بعضهم في شرح دلائل الخيرات عند قوله: اللهم صلّ على صاحب الكرامات ما نصه: ((جمع كرامة، ثم يحتمل أن المراد وجود كراماته[2] – صلى الله عليه وسلم – التي أكرمه الله تعالى بها، وشرّفه، وخصّه، وفضّله على غيره ، ويحتمل المراد خوارق العادات ، إمّا مطلقاً ، أو ما كان منها صادراً قبل زمان البعثة))ا.هـ[3].

راكبين مراكب ولايته، وهدايته ليهتدي بهم العباد .....

قوله: رَاكِبِينَ، حال أيضاً، إمّا متداخلة بأن تكون من ضمير محفوفين، أو مكسوّين، أو مترادفة[4] بأن تكون من صاحب الحال الأولى.

قوله: مَرَاكِبَ ولاَيَتِهِ، من إضافة [المشبه به إلى المشبه.

---

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) كرامته.

(1) ينظر: مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات، تأليف: الإمام محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف الفاسي، مخطوط طبع بمصر طبعة جديدة سنة 1289هـ، ص210 .

(2) في (ن ب) مترادفة.

قوله: وهِدَايَتِهِ، أي دلالته، إمّا مطلقاً مذهب أهل السنة، أي بشرط الأفعال، كما هو مذهب غيرهم، وهي إما من إضافة][1] المصدر إلى الفاعل، أو [إلى][2] المفعول.

قوله: لِيَهْتَدِيَ بِهِمْ العِبَادُ، متعلق بقوله: **بعث إليهم خواصَّه**، وأظهر في محل الإضمار؛ لأن مقتضى الظاهر؛ ليهتدوا، بضمير الجمع العائد على العبيد السابقين في قوله: **على سائر عبيد**، ونكتة العدول إلى الظاهر – كما قيل – طول الفصل، والتعبير هناك بالعبيد وهنا بالعباد إمَّا تفننا ، وإمّا جرياً [3] على القاعدة التي ذكرها

إلى نيل رضا المولى – تبارك وتعالى – دُنيا وأخرى بأقوالهم وأفعالهم

الشهاب في القرآن[4]؛ لأن الرسل – عليهم الصلاة والسلام – الغالب عليهم أنهم يصادفون الناس الذين أرسلهم الله تعالى [إليهم][5] كفاراً، فناسبهم التعبير بالعبيد جرياً على أسلوب القرآن العظيم، ثم لم يهتد به ويقتد إلاّ من أشرقت عليه الأنوار، وسبقت له السعادة، فإنه يُصدّقهم ويؤمن[6] بهم، فناسب التعبير بالعباد.

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(5) في (ن ب) وتفنُّناً وما جرياً .

(1) في (ن ب) الغزالي.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن أ) يؤمنوا.

قوله: إِلَى نَيْلِ، متعلق بيهتدي[1].

قوله: دُنْيَا وأُخْرَى، متعلق برضوان، والنصب على نزع الخافض.

قوله: بِأَقْوَالِهِمْ وأَفْعَالِهِمْ، متعلق بيهتدي، أي ليهتدي كلّ عبدٍ[2] [وأَمَةٍ][3] برسولهم الذي أرسله الله إليهم، فيكون على التوزيع، ومن باب : ركب القوم دوابهم [4] ؛ وذلك

وذلك

ولُحضهم وحركاتهم وسكناتهم ؛ .....

لأنه لا يلزمنا معاشر هذه الأمة الاقتداء بمن قبل رسولنا – صلى الله عليه وسلم – من الرسل – صلى الله عليهم أجمعين – إلاّ بناء على أن شرع من قبلنا شرعٌ لنا، ما لم يرد ناسخ، وظاهر قوله: **أقوالهم وأفعالهم**، ولو كانت جِبِلِيّة عاديّة، وهو كذلك، كما صرح به الشيخ الخروبي[5] وغيره، خلاف قول الشيخ عيسى[1] في حاشيته على

---

(4) في (ن ب) بيهتد.

(5) في (ن أ) عبيد.

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(7) في (ن ب) دابهم.

(1) محمد بن علي الخروبي الطرابلسي، (أو السفاقسي)، الجزائري المالكي، أبو عبد الله، فقيه الجزائر وعالمها في عصره، دخل مراكش سنة959هـ سفيراً بين سلطان آل عثمان والأمير عبد الله الشريف للمهادنة بينهما، له

على الصغرى: ((ومراده بقوله: في أقوالهم وأفعالهم ما ليس جبلياً[2] كالقيام والقعود، فإنّا لم نتعبد به[3]))ا.هـ[4]. ويدلّ على التعميم.

قوله: ولُحَضِهِمْ وحَرَكَاتِهِمْ وسَكَنَاتِهِمْ، فهو من عطف خاص على عام؛ لأن الأفعال تشملها.

لطلوع شموس العصمة والرعاية على جميع تصرُّفاتهم ؛ فمن صدَّقهُم واقتدى

قوله: لِطُلُوعِ شُمُوسِ[5]...إلخ، تعليل للاهتداء بأقوال الرسل [وفعالهم][6] – عليهم الصلاة والسلام –.

قوله: شُمُوسِ العِصْمَةِ، من إضافة المشبه [به][7] إلى المشبه.

مؤلفات كثيرة منها : الحكم الكبرى، وشرح كتاب عين النفس ومداواتها، والتفسير وغيرها، توفي بالجزائر سنة 963هـ . ينظر: شجرة النور، لمحمد مخلوف، ج1، ص411، والأعلام، للزركلي، ج6، ص 270.

(2) في (ن ب) ياسين.

(3) في (ن ب) جهلياً.

(4) ينظر: مخ توكيد العقد، للشيخ يحيى الشاوي، لوحة: 116.

(5) ينظر: مخ حاشية على أم البراهين، للشيخ عيسى السكتاني، لوحة: 121.

(1) في (ن أ) شمس.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

قوله: عَلَى جَمِيعِ[1]**...إلخ**، متعلق بطلوع، أي أن الاهتداء إنما حصل بأقوالهم، وأفعالهم؛ لأجل أنهم معصومون من الكبائر والصغائر مطلقاً، قبل[2] البعثة وبعدها؛ فجميع تصرفاتهم دائرة بين الواجب والمندوب، فلا يصدر عنهم المباح؛ لأجل أنه مباح فضلاً عن المكروه؛ فلأجل هذا وجب علينا الاقتداء بهم في جميع أقوالهم وأفعالهم من غير توقّف، ولا بحث إلاّ ما ثبت اختصاصهم به – صلى الله عليهم وسلّم –.

بأنوارهم ، وأعطى القيادة ظاهراً وباطناً لشريف سياستهم ، وصمّ وعمِيَ عن خرائف

قوله: ظَاهِراً أو بَاطِناً، ذكره الباطن لتخرج[3] المنافقون؛ لأنهم انقادوا في الظاهر فقط، ولم ينقادوا في الباطن؛ لأنهم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، فلأجل هذا وقعوا في الدرك الأسفل من النار خالدين فيها وبئس القرار.

---

(4) في (ن أ) جمع.

(5) في (ن ب) بعد.

(1) في (ن ب) مخرج.

قوله: لِشَرِيفِ سَيَاسَتِهِمْ، متعلّق بأعطى الانقياد، وهي مصدر ساس، قال في القاموس: ((سُسْت[1] الرعيَّة سياسة، أمرتها ونهيتها، وفلان مُجَرَّبٌ[2]، قد سَاسَ وسِيسَ عليه أُدِّب وأدَب))ا.هـ[3].

قوله: وصَمَّ وعَمِيَ، عطف على صدَّقهم، وهو من باب ضرب في الماضي والمضارع بالفتح أيضاً، وقد ورد ماضيه بالكسر، وهو – كما في القاموس –: انسداد الأُذن، وثقل السمع[4].

قوله: عَنْ خَرَائِفَ، يتنازعه صمّ وعميَ ، أي صمّ وعمِيَ عن أقوال غير الرسل –

.....

عليهم الصلاة والسلام – التي هي كالخرائف في البطلان، وعدم الوثوق بها ، ولا مفهوم لقوله: **خرائف غيرهم** حتى يتوهّم أنّ الرسل – عليهم الصلاة والسلام – [لهم

---

(2) في (ن ب) ست.

(3) في (ن ب) مجرد.

(4) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (س و س)، ص 551.

(5) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ص م م)، ص 1130.

خرائف، ولكن يلتفت إليها، بل الرسل – عليهم الصلاة والسلام –][1] أقوالهم في غاية الصيانة والنزاهة عن أن تُشبّه بها.

وفيه إشارة إلى أن أقوال غير الرسل الصحيحة المحققة كأقوال العلماء المجتهدين، والراسخين وغيرهم، الموافقة للسنة، لا تجتنب؛ لأنّ ذلك مرجعه إلى أقوال الرسل – عليهم الصلاة والسلام – وأفعالهم.

والخرائف جمع خُرافة بضم الخاء المعجمة، قال في القاموس: ((كثُمَامة رجل من عُذْرة[2]، استهْوَته الجنّ، وكان يحدّث بما رأى فكذَّبوه، فقالوا: حديث خرافة، أو هي[3] حديث مُستملحٌ كذبٌ))ا.هـ[4].

.....

وروى الترمذي[1]– [رضي الله عنه][2] – أن[3] عائشة – رضي [الله][4] عنها عنها – قالت[5]: حدّث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ذات ليلة نساءه[6]

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) عذرة : قبيلة من اليمن.

(3) في (ن أ) وهي.

(4) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (خ ر ف)، ص 803.

حديثاً، فقالت امرأة منهن: كأن الحديث حديث خرافة، فقال : ((أتدرين ما خرافة؟، إن خرافة كان رجلاً من عذرة، أسَرَتْهُ الجنّ في الجاهلية، فمكث فيهم دهراً طويلاً، ثم ردوه إلى الإنس ، فكان يحدّث الناس بما رأى فيهم من الأعاجيب ، فقال الناس : حديث

غيرهم ، فقد فاز ونجا ، ومن بُلِيَ - والعياذ بالله - بشديد الحمق والعمى،

---

(1) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، أبو عيسى، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، ولد سنة 209 هـ في ترمذ، قام برحلة إلى خرسان والعراق والحجاز، وعمي في آخر عمره، من مصنفاته: الجامع الكبير المسمى صحيح الترمذي، الشمائل النبوية، التاريخ والعلل وغيرها، توفي سنة 279 هـ. ينظر: الأنساب، تأليف: عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانى، (ت562هـ)، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ط1، 1962م، ج3، ص 42، والأعلام، للزركلي، ج6، ص 322.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) عن.

(4) لفظ الجلالة غير موجود في (ن أ).

(5) في (ن ب) قال.

(6) في (ن ب) ذات نساءه ليلة.

خرافة))[1] ا.هـ [2].

وقال في الصحاح: ((الراء في خرافة خفيفة، ولا يدخلها الألف واللام؛ لأنه معرفة علم، إلاّ أن تريد به الخرافات الموضوعية من حديث الليل))ا.هـ[3].

قوله: فَقَدْ فَازَ ونَجَا، جواب الشرط الذي هو من صدقهم، قال في القاموس: ((الفوز: النجاة والظفر بالخير))ا.هـ[4]، وعليه فعطف النجاة عليه من عطف العامّ على الخاصّ، قال الله تعالى: ((وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا))[5].

قوله: بِشَدِيدِ الحُمْقِ، من إضافة الصفة إلى الموصوف، متعلق ببُلِيَ.

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، باب مسند الصديقة عائشة بنت الصديق – رضي الله عنه –، رقم: (25244)، ج42، ص 141.

(2) ينظر: الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، تأليف: محمد بن عيسى بن سورة الترميذي، أبو عيسى، تح: سيد عباس الجليمي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية– بيروت، ط1، 1412هـ، باب ما جاء في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السمر، رقم: (253)، ص 208.

(3) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (ت 393 هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م، ج 4، ص 1349.

(4) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (ف و ز)، ص 520.

(5) سورة الأحزاب، من الآية:71.

حتَّى لم يشاهد أنوارهم، ولم يفهم عظيمَ قربهم من المولى العظيم – جلّ وعلا – واختصاصَهم، فقد قلّد شيطانه اللعين وهواه، وغرَّهُ ما يزايله قريباً من شهوات دنياه، وأعرض عن اتّباع رسل الله – صلى الله عليهم وسلّم – الهادين إلى طريق

قوله: حَتَّى لَمْ...إلخ، أي، زاد الحمق، وانتهى إلى عدم مشاهدة أنوارهم الشريفة.

[قوله] [1]: **عَظِيمَ قُرْبِهِمْ**، من إضافة الصفة إلى الموصوف.

قوله: مِنَ المَوْلَى، متعلق بالقرب.

قوله: واخْتِصَاصَهُمْ، بالنصب عطف على أنوارهم، أو عظيم قربهم.

قوله: فَقَلّدَ شَيْطَانَهُ، مسبَّب على عدم المشاهدة، وعدم الفهم.

قوله: وغَرَّهُ، عطف على قلّد.

قوله: يُزَايِلُهُ، أي يفارقه.

قوله: مِنْ شَهَوَاتِ...إلخ، بيان لما يزايله.

قوله: وأعْرَضَ، عطف على قلّد.

قوله: إلَى طَرِيقِ، متعلق بالهادين.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

رضوان الله تعالى – صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين –، فقد هلك هلاكاً عظيماً لا يقدر على الخلاص منه أبداً .

ولا يُرتجى إلاّ أن يموت على عقدٍ وثِيقٍ من تصديقهم، والتصريح بأنهم على

قوله: فَقَدْ هَلَكَ...إلخ، إشارة إلى قوله[1] تعالى: ((وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ... الآية))[2]، وهو جواب من هلك.

قوله: وَثِيقٍ، أي مُحكم، قال في القاموس: ((الوثيق المحكم، والجمع وثاق))ا.هـ[3].

قوله: مِنْ تَصْدِيقِهِمْ، متعلق بوثيق.

قوله: والتَّصْرِيحِ...إلخ، عطف على وثيق، أشار به إلى أنه لابد وأن ينضم[4] إلى التصديق النطق باللسان، أي للقادر على ذلك، وأنه لا يكفي أحدهما.

---

(1) في (ن ب) لقوله.

(2) قال تعالى: (وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا...سورة النساء، الآية: 115)، أي سلك غير طريق الشريعة التي جاء بها الرسول – صلى الله عليه وسلم – فصار في شقٍ، والشرع في شق، وذلك عن عمد منه، بعدما ظهر له الحق، وتبيّن له، واتضح له. بتصرف من تفسير ابن كثير، ج2، ص 412.

(3) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (و ث ق)، ص927.

(4) في (ن ب) ينظم.

الحقِّ في كلِّ ما أتوْا به عن المولى – تبارك وتعالى –، وفي جميع سيرهم وطرقهم؛ فهذا لا بدّ بفضل الله تعالى ووعده الصادق أن يتداركه بالعفو والفوز، وإن لقي ما لقي قبل ذلك .

قوله: فِي كُلِّ...إلخ، يتنازعه التصديق والتصريح، كتنازعهما في قوله: **بأنَّهم على الحقِّ.**

قوله: سِيَرِهِمْ، بالكسر جمع سيرة – وهي كما في القاموس – السنّة والطريقة والهيئة[1]، فعطف طرقهم عليها تفسيريٌّ، أو مغاير.

قوله: فَهَذَا، أي الذي مات على هذا...إلخ.

قوله: بِالعَفْوِ، متعلق بيتدارك.

قوله: وإنْ لَقِيَ...إلخ، وإن لقي من أنواع العذاب أمراً عظيماً فلابد أن يتداركه اللّطف[2] والعفو بفضله وكرمه، كما أخبر به في غير آيةٍ[3]، لا إيجاباً[4] عليه، كما يقوله: من ضلّ وغوى.

---

(1) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (س ي ر)، ص 412.

(2) في (ن أ) اللفظ.

(3) قال تعالى: (فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ...البقرة، من الآية: 64)، كقوله تعالى في حكاية سيدنا يونس –عليه السلام–: (لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ... القلم، الآية: 49).

(4) في (ن ب) لا يجاب.

ولا شكّ أنّ إطلاق مولانا – جلّ وعلا – الأمر بالإقتداء بهم من غير تأمُّلٍ، ولا بحثٍ، دليلٌ قطعيٌّ على أنّهم معصومون من كلِّ مُخالفةٍ وعيبٍ في الأقوال والأفعال، والظاهر والباطن .

وقد ثبت إجماع أهل الحقِّ على أمانة الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام–

قوله: بِالاقْتِدَاءِ بِهِمْ، متعلق بالأمر.

قوله: مِنْ غَيْرِ...إلخ، متعلق بإطلاق، وبيان له.

قوله: مِنْ كُلِّ مُخَالَفَةٍ، أي لأمر الله تعالى، متعلق بمعصومون.

قوله: وعَيْبٍ، أي حسيٍّ كنقصٍ في الخِلْقَة، وعليه فعطف العيب على المخالفة مباينٌ، ويحتمل من عطف العام على [الخاص][1]، بناء على أن المراد به العادي والشرعي، والمعنى أن الدليل على عصمتهم من ذلك: أن الله تعالى أطلق بالاقتداء بهم، أي أنه تعالى لم يأمرنا بالبحث والتأمل في أحوالهم، والتوقّف حتّى نطّلع عليها، ولا شكّ أن أمره بذلك يستلزم عصمتهم في جميع ما صدر عنهم؛ لأنه تعالى لا يأمر[2] بمحرّم ولا بمكروه.

قوله: وقَدْ ثَبَتَ...إلخ، دليل ثانٍ على عصمتهم– عليهم الصلاة والسلام –.

قوله: علَى أمَانَةِ، متعلق بإجماع.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن ب) يأمرنا.

وأنّهم مُنزَّهون عن جميع العيوب والآثام، وأنّ أفضلهم وسيِّدهم، بل هو أفضل جميع الخلائق، سيّدنا ونبيّنا محمّد – صلى الله عليه وسلم –،.....

قوله: وأنّهُمْ مُنَزّهُونَ...إلخ، عطف على أمانة، عطف تفسير.

قوله: وأنَّ...إلخ، عطف على أمانة، أي أفضل الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام –.

قوله: بَلْ هُوَ...إلخ، انتقال إلى أعم؛ لأنه يشمل تفضيله – عليه الصلاة والسلام – على الملائكة قاطبة؛ والمراد بالأفضلية – كما قال بعض المحققين – كثرة الثواب، ورفع الدرجة، أي أنه تعالى حكم بأفضليته من غير علة وُجدت فيه أوجبت ذلك، وفُقدت من غيره؛ لأن للسيد [أن][1] يفضل بعض عبيده على بعض . انظر شرح المصنف في شرح صغرى صغراه، حيث نقل كلام العارف بالله تعالى الإمام الشيخ ابن عباد[2]، فإنه أجاد في ذلك وأفاد[3]، وانظر أدلة تفضيله –عليه الصلاة والسلام–

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مالك بن إبراهيم بن محمد بن مالك بن إبراهيم بن يحي بن عباد النفزي الرندي، المعروف بابن عباد، متصوّف من أهل رندة بالأندلس، ولد سنة 733 هـ، له كتب منها: الرسائل الكبرى، والرسائل الصغرى، وغيث المواهب العلية بشرح الحكم العطائية وغيرها، توفي بها سنة 792 هـ. ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت 1041 هـ) تح: إحسان عباس، الناشر: دار صادر– بيروت، الجزء الخامس منه طبع الطبعة الأولى سنة 1997م، ج5، ص 343، والأعلام ، للزركلي، ج5، ص 298– 299.

(3) قال الإمام ابن عباد: إنما وقعت الأفضلية بينهم بحكم الله تعالى بأفضلية بعضهم على بعض، لا من أجل علة موجبة لذلك وُجِدت في الفاضل، وفُقِدت من المفضول، وللسيد أن يفضّل بعض عبيده على بعض، وإن كان

.....

في السعد[1] وغيره[2]؛ لأنها أشهر من أن تُذكَرَ.

قال أبو العباس ابن زكري[3] في منظومته:

رسولنا أفضل بالإطباق *** من كل مخلوق[4] على الإطلاق[5]

كل واحد منهم كاملاً في نفسه، بالغاً من ذلك الغاية التي تليق به، ثم إن الله تعالى أعلم بما يقتضيه هذا الحكم بالأفضلية، فهذا الذي يظهر لي في سبب وجود الأفضلية بين الأنبياء – عليهم السلام –، ولا يتصور عندي إنكار ذلك، وأما أن يعتقد في سبب وجود الأفضلية اتّصاف الفاضل بصفات هي مفقودة من المفضول، أو أن صفات الفاضل ناقصة، وصفات الأفضل كاملة؛ فهو عندي تكلّف، وتعسف، ولا يسلم من الوقوع في سوء الأدب. بالمعنى من شرح صغرى الصغرى، للإمام السنوسي، ص 125.

(1) قال الإمام السعد: وأفضل الأنبياء محمد – صلى الله عليه وسلم –؛ لقوله تعالى: (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ... آل عمران، من الآية: 110)، ولا شك أن خيريّة الأمة بحسب كمالهم في الدين، وذلك تابع لكمال نبيّهم الذي يّتبعونه، والاستدلال بقوله – عليه السلام –: (أنا سيد ولد آدم، ولا فخر لي) ضعيف؛ لأنه لا يدل على كونه أفضل من آدم؛ بل من أولاده. ينظر: شرح العقائد، للإمام السعد، ص 309، 310.

(2) قال الشيخ الخيالي، الأولى أن يستدلّ بقوله – عليه الصلاة والسلام –: (أنا أكرم الأولين والآخرين، ولا فخر). ينظر: مخطوط حاشية الخيالي على شرح العقائد للسعد، تأليف: أحمد بن موسى الخيالي، (ت862هـ)، مخطوط مصور من مكتبة الملك سعود، رقم الحفظ: (897)، ينظر: اللوحة 79 منها .

(3) أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني عالمها ومفتيها، الأُصوليّ، من مؤلفاته: بغية الطالب، محصّل المقاصد، وله فتاوى كثيرة منقولة في المعيار وغيره، توفي في سنة 988هـ. ينظر: شجرة النور ج1، ص 267 .

(4) في (ن أ) ما خلق.

(5) ينظر: مخطوط محصّل المقاصد ممّا به تختبر العقائد، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد ابن زكري، مخطوط خاص، لوحة: 65.

.....

وقال الشيخ اللقاني في جوهرته:

وأفضل الخلق على الإطلاق *** نبينا فمِلْ عن[1] الشقاق[2].

وقال في الجزائرية[3]:

رسولنا أحمد المختار أفضلهم *** نعم وخاتمهم والنصر فيه جلي[4].

وقال البوصيري[5][6]:

دع ما ادعته النصارى في نبيهم *** واحكم بما شئت مدحاً فيه واحتكم[7].

---

(1) في (النسختين) على.

(2) قال الشيخ الباجوري: أي أفضل المخلوقات على العموم الشامل للعلوية والسفلية من البشر والجن والملك في الدنيا والآخرة في سائر خصال الخير وأوصاف الكمال....قوله: (فمل عن الشقاق) أي إذا عرفت هذا الحكم المجمع عليه فاعدل عن المنازعة فيه؛ لأنه لا تجوز المنازعة في الحكم المجمع عليه. ينظر: تحفة المريد، للإمام الباجوري، ص 186 ، 187.

(3) في (ن أ) الجزائرة.

(4) لم أقف عليه .

(5) في (ن ب) البصري.

(6) محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري، نسبته إلى بوصير من أعمال بني سويف بمصر، وأصله من المغرب، ولد سنة 608هـ، له ديوان شعر، وأشهر شعره البردة، وقد قام بشرحها كثيرون، وله أيضاً الهمزية. توفي سنة 696هـ. ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي، ج3، ص 88- 94، والأعلام للزركلي، ج6، ص 139.

(7) هذا البيت من البحر البسيط التام، وهو من قصيدته المسماة: (البردة) والتي مطلعها: أمن تذكر جيران بذي سلم * * * مزجت دمعاً جرى من مقلة بدم. ينظر: البردة شرحاً وإعراباً وبلاغة، تأليف: محمد يحيى حلو، الناشر: دار البيروني- دمشق، ط3، 1426هـ، ص67 .

.....

_____

وقال أيضاً في الهمزية:

أنت مصباح كل فضل فما *** يصدر إلاّ عن ضوئك الأضواء[1].

وقال الإمام ابن السبكي في تائيته[2]:

وقفت في حيّ خير الورى بتأدّب*** وذلّ وكسر وافتقار وخشية

وقل يا عزّ المرسلين ومن له[3] *** على ذروة العليا أعظم رتبة

وخير نبيّ جاء من خير عنصر*** بخير كتاب قد هدى خير أمّة

إلى أن قال:

لقد رفع الرحمن ذكرك فاغتدى *** يقارن ذكر الله عند التحية[4].

---

(1) هذا البيت من البحر الخفيف التام، وهو من قصيدة البوصيري المسماة: (بالهمزية)، والتي مطلعها:

كيف ترقى رقيك الأنبياء * * * يا سماءً طاولتها سماء.

ينظر: الأنوار القدسيّة في شرح القصيدة الهمزية للبوصيري، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي، ابن عجينة الحسني، صحّحه: عبد السلام العمراني الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، ط2، ص193 .

(2) في (ن ب) تأليفه.

(3) في (ن ب) قوله.

(4) هذه الأبيات من قصيدة الإمام تقي الدين السبكي في مدح الجناب النبوي الشريف، والمسماة بالتائية. ينظر: كنز الذخائر وهديّة المسافر إلى النور السامر، (شرح تائية ابن السبكي)، تأليف: الإمام جلال الدين محمد بن

.....

قال شارحها[1]: وكأنه[2] يشير إلى ما روي من تفسير قوله تعالى: ((وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ))[3]، عن أبي سعيد الخذري[4]– رضي الله تعالى عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – سأل جبريل – عليه السلام – عن تفسيرها، فأخبره عن الله تعالى أنه قال: ((إذا ذُكرتُ ذُكرتَ معي))الحديث[5].

وعن قتادة[6]: رفع الله ذكره في الدنيا والآخرة ؛ فليس خطيب ، ولا منشد ، ولا

أحمد بن علي السمنودي، المعروف بابن المحلي، تح: صلاح سالم عواد، الناشر: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: 2010م، ط . ن، ص53، 54 .

(1) أي الجلال المحلي شارح تائية ابن السبكي .

(2) في (ن أ) كأنه .

(3) سورة الشرح، الآية 4.

(4) في (ن ب) الخزمي.

(5) أخرجه ابن حبان في صحيحه، ج8، ص175، رقم: (3382)، والطبري في جامع البيان، ج24، ص494، وأورده السيوطي في الدرر المنثور، ج8، ص494، وذكره ابن كثير في تفسيره، ج4، ص524، وعزاه للطبري، وابن أبي حاتم، وأبي يعلى، ونص الحديث: عن أبي سعيد أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: (أتاني جبريل فقال: إن ربي وربك يقول لك: كيف رفعت ذكرك؟ قال: الله أعلم، قال : إذا ذُكرت ذُكرت معي).

(6) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السّدوسي الشيباني، ولد سنة60هـ، حافظ مفسر ضرير أكمه، عني بالعلم حتى صار من حفاظ التابعين، وأعلمهم بالقرآن والسنة، توفي سنة 117هـ، وقيل بعدها. ينظر: وفيات الأعيان، لابن

.....

صاحب صلاة، إلاّ ينادي بها: أشهد أن لا إله إلاّ الله، وأشهد أن محمداً رسول الله [– صلى الله عليه وسلم –] [1][2].

ولحسّان بن ثابت[3]:

فضمّ الإله اسم النبي إلى اسمه * * * إذا قال في الخمس المؤذن: أشهد[4]

خلكان، ج4، ص85 ، 86، وشذرات الذهب، لابن العماد، ج2، ص80 ، 81، والأعلام، للزركلي، ج5، ص189 .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) ينظر: كنز الذخائر وهديّة المسافر، للإمام الجلال المحلي، ص54 .

(3) أبو الوليد، حسان بن ثابت بن منذر الخزرجي الأنصاري، الصحابي، شاعر النبي – صلى الله عليه وسلم – وأحد الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وقد كان من سكان المدينة، واشتهرت مدائحه في الغسانيين، وملوك الحيرة قبل الإسلام ، وقد عُمّر في حياته، وعمي قبيل وفاته، توفي – رحمه الله تعالى – في المدينة المنورة سنة (54 هـ)، ومما كُتب في سيرته وشعره : أخبار حسّان، وديوان حسان بن ثابت وغيرها. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، ج2، ص 55 – 57 ، والأعلام ، للزركلي ، ج2 ، ص 175 ، 176.

(4) هذا البيت من البحر الطويل. ينظر: ديوان حسان بن ثابت، شرحه ووضع هوامشه: عبدأ مهَنّا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط . ن، ص48 .

وعلى آله وصحبه صلاةً وسلاماً ننجو بهما فضلاً من المولى – تبارك وتعالى –

وقيل: همَمُ الأنبياء– [عليهم الصلاة والسلام][1]– تجول حول العرش، وهمّتُه عليه الصلاة والسلام[2] فوق العرش، وقيل غير ذلك ا.هـ[3].

واختلف في الأفضل[4] بعده، فقيل: آدم – عليه الصلاة والسلام –؛ لكونه أبا البشر، وقيل: سيدنا نوح؛ لطول عبادته ومجاهدته، وقيل: إبراهيم – عليه الصلاة والسلام –؛ لزيادة توكّله واطمأنانه، وقيل: موسى – عليه الصلاة والسلام–؛ لكونه كليم الله، ونجيّه، وقيل: عيسى – على نبينا وعليهم الصلاة والسلام[5]–؛ لكونه روح الله وصفيّه[6].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن أ) صلى الله عليه وسلم.

(3) أورده أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره نقلاً عن ذي النون المصري. ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تأليف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (ت427هـ)، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط1، 2002م، ج10، ص233 .

(4) في (ن ب) الأصل.

(5) في (ن أ) عليه السلام.

(6) أورده الإمام السنوسي في شرحه للوسطى نقلاً عن المواقف. ينظر: شرح العقيدة الوسطى، للإمام السنوسي، ص338، وشرح المواقف، للإمام السعد، ج2، ص192 .

وكرماً من كلِّ هولٍ وفتنةٍ في حياتنا وبعد مماتنا، وفي قبورنا ويوم يبعث الله – تعالى – لفصل القضاء جميع الأنام .

[قوله][1]: مِنْ كُلِّ هَوْلٍ[2]، متعلق بينجوا[3]، قال في القاموس: ((هالَهُ هَوْلاً: أفزعه، كهَوَّله فاهْتالَ، والهَوْلُ: المخافة من الأمر، لا يدري ما هجم عليه منه، والجمع: أهْوَالٌ وهُؤُولٌ، كالهَيْلَة[4] بالكسر، وهو هائِلٌ ومَهولٌ، كمقول تأكيد))ا.هـ[5].

قوله: فِي حَيَاتِنَا...[إلخ][6]، متعلق بينجوا.

قوله: لِفَصْلِ القَضَاءِ، متعلق بيبعثُ.

قوله: جَمِيعِ الأنَامِ، مفعول يبعث، **والأنام** قال في القاموس: ((كسحاب، والآنام بالمدِّ والأنيم: كأمير الخلق، أو الجن[7]، والإنس، أو جميع ما على وجه الأرض))ا.هـ[8].

---

(1) مابين المعقوفين سقط من (ن أ) .

(2) في (ن ب) هو.

(3) في (ن ب) بحوا.

(4) في (ن أ) كالهية.

(5) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (هـ و ل)، ص1073 .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(7) في (ن ب) والجن .

(8) ينظر: القاموس، للفيروز آبادي، مادة: (أ ن م)، ص 1077، 1078 .

وهذا آخر ما قيّدناه على المقدِّمات؛ نسأله سبحانه أن ينفع بها، وبشرحها، الواضع، والمُتسبِّب، والقارئ، والكاتب، والناظر، والمعلِّم، والمُتعلِّم، في الحياة، وبعد الممات .

قوله: قَيَّدْنَاهُ...إلخ، فيه استعارة لا يخفى تقريرها.

قوله: بِهَا، أي المُقدّمات.

قوله: والوَاضِعَ، أي للمُقدّمات وشرحها، والمراد المصنف نفسه، ففيه التفات على مذهب السكاكي، أو تجريد.

قوله: المُتَسَبِّبَ، أي الذي تسبّب فيهما، ففيه إشارة على أنه هناك من بعثه، وحمَلَه على تأليفهما، ويؤخذ منه الدعاء الدال على فعل الخير، والمتسبب[1] فيه.

قوله: والقَارِئَ والكَاتِبَ، أي ولو بأجرة، كما هو ظاهره، [ولو لم يخلص في ذلك كما هو ظاهره][2] أيضاً، ولعله ببركة دعاء المصنف يخلص بعد ذلك، وتحسن حالته.

قوله: والنَّاظِرَ، أي المُتأمّل من غير قراءة، وكتب، وتعليم، وتعلُّم.

قوله: والمُعَلِّمَ...إلخ، ظاهره ولو بأجرة [من غير إخلاص كما تقدم.

قوله: فِي الحَيَاةِ...إلخ، متعلق بينفع بها، وبشرحها][3]، أي في حياة من ذكر، وبعد

---

(1) في (ن ب) المسبب.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

مماتهم، فأل عوضٌ عن الضمير، أما في حياتهم، فقد حقّق الله تعالى رجاءه؛ لما شوهد من كثرة النفع بها وشرحها، والظنّ القويّ أن يكمل الله تعالى بفضله[1] النفع بهما بعد الممات؛ لأجل أن أمارات[2] الإخلاص ظاهرة عليهما، وهي حسنة الوضع، جميلة المباحث، جمّة الفوائد، مهذّبة الفرائد؛ ولهذا كثر تعاطيها، وعكف[3] الفضلاء عليها، فكثيراً ما ينقل المتأخّرون منها، ولاسيما [الشيخ][4] المنجور، والشيخ حسن اليوسي، رحم الله الجميع، وجزى[5] الكلّ بحسن الصنيع...آمين.

قوله: اجْعَلْنِي وإيَّاهُمْ، قدّم نفسه في الدعاء عملاً بقوله: ((رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ))[6].

قولـه: وسَائِرَ، أي بـاقـي، **الأحبّة:** جمع [1] حبيب، بمعنى مُحبٍّ ، أو محبُوب ، ،

---

(1) في (ن ب) نقعه.

(2) في (ن ب) مارات.

(3) في (ن ب) عكرف.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(5) في (ن ب) وجازى .

(6) سورة نوح، من الآية: 28 .

الكريم العمل ، وقصَّر في أمور شهواته ودنياه الأمل ، وتزوّد للآخرة بلزوم التقوى،

ففعيل[2] بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول، والألف واللام عوضٌ عن المضاف إليه، أي وسائر أحبتي، أي من أُحبُّهم، أو من يُحبُّونني، أو هُما معاً بناء على [من][3] جوَّز استعمال المشترك في معنييه.

قوله: الأَمَلَ، بفتحتين رجاء ما تحبُّه النفس وتهواه، ونُقل عن ابن الجوزي[4] أن الأمل[5] مذموم للناس إلاَّ للعلماء، فلولا آمالهم ما صنعوا، وما ألّفوا ا.هـ[6]، وفي قوله: **قَصَّر**، إشارة إلى أن المذموم منه طوله، وأما أصل الأمل والقليل منه فلا ينفك عند ابن آدم، وليس مذموماً.

---

(7) في (ن ب) جميع .

(1) في (ن ب) فعلى .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج، علامة عصره في التاريخ والحديث، ولد ببغداد سنة 508هـ، وبها توفي سنة 597هـ، كان كثير التصانيف، منها: الناسخ والمنسوخ، تلبيس إبليس، التبصرة، صيد الخاطر، وغيرها. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج3، ص 140- 142، والأعلام للزركلي، ج3، ص 316، 317.

(4) في (ن أ) الأمم .

(5) ينظر: صيد الخاطر، تأليف جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزي (ت597 هـ)، تح: حسن المساحي سويدان، الناشر: دار القلم – دمشق، ط1، 2004م، ص255 .

قوله: بِلُزُومِ التَّقْوَى، إشارة إلى قوله تعالى: ((وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰۖ))[1].

اللهمّ اجعلنا يا مولانا بفضلك من ذوي الألباب، وأرشدنا يا أرحم الراحمين في قلوبنا وأفعالنا وظاهرنا وباطننا إلى سلوك طريق الحقِّ والصواب ، وتُب علينا يا مولانا توبةً صادقةً لا معصية بعدها أبداً، إنّك أنت الرحيم الرحمن التوّاب، وهب لنا من لدُنك رحمةً إنّك أنت الكريم الوهَّاب، وتوفّنا تائِبِين مُؤمِنين مُسلمين،

قوله: اجْعَلْنَا، أي المصنِّف، وما تقدّم من الواضع...إلخ.

قوله: [الأَلْبَابِ][2]، جمع لُبّ بالضمّ، وهو العقل.

قوله: أَرْشِدْنَا، بقطع الهمزة، من أرشد الرباعي، أي دُلَّنا واهْدِنا.

قوله: إِلَى سُلُوكِ...إلخ، أي دخول، وفيه استعارة لا تخفى.

قوله: لاَ مَعْصِيَةَ بَعْدَهَا، جملة صفة، قصد بها تفسير التوبة الصادقة.

قوله: إِنَّكَ، يصح فيها الكسر على الاستئناف، والفتح على حذف لام التعليل.

قوله: وَهَبْ لنَا...إلخ، اقتباس.

قوله: مُؤْمِنِينَ، أي مصدِّقين بقلوبنا معترفين، حال من المفعول.

---

(6) سورة البقرة، من الآية: 197.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

قوله: مُسْلِمِينَ، أي منقادين ظاهراً، كما صدَّقنا واعترفنا بقلوبنا.

وأدخلنا دُنيا وأُخرى في عبادك الصالحين، بجاه سيّدنا ومولانا محمد خاتم النبيّين، وإمام المرسلين، صلى الله عليه وسلّم وعلى آله وصحبه أجمعين .

قوله: [وأَدْخِلْنَا][1]، بقطع الهمزة، من أدخل الرباعي.

قوله: فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ، أي الصلاح الخاصّ، لا مطلقاً[2] الذي يشمل مطلق المؤمن؛ لأنّ هذا حاصلٌ لكلّ مؤمن فضلاً عن المصنّف.

قوله: بِجَاهِ...إلخ، يتنازعه العامل[3] قبله، أشار به إلى حديث: ((توسلوا بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم))[4] أو كما قال – صلى الله عليه وسلم –.

قوله: خَاتِمِ [النَّبِيِّينَ][5]، بفتح التاء وكسرها، واختار الختم في النبوءة؛ لما أنّها أعمّ، وخَتْمُ الأعمّ يستلزم ختَمَ الأخصّ، والأمانة في جانب الرسالة؛ لما أن أمانة الأفضل تقتضي أمانة غيره أحْرَى وأوْلَى.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب) .

(2) في (ن أ) مطلقاً .

(3) في (ن ب) العوامل .

(4) لم أقف عليه .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ) .

.....

فَائدة:

قيل: الحكمة في كونه خاتم النبيِّين وأمّته آخر الأمم لفوائد منها: أن يظهر شرفُه وفضلُه بنسخ شريعته لسائر الشرائع، واستمرار حكمها إلى آخر[1] الدهر.

ومنها: أخذ الله العهد والميثاق على سائر الأنبياء، [بأن][2] من أدرَكَهُ اتَّبَعه، ومن لم يدركه أخذ العهد على أمته بذلك؛ لكون ذلك دليلاً على صدقه في دعوى نبوءته، وحجّة على من خالفه.

ومنها: أن يكون هو وأمته شهداء على الناس.

ومنها: أن يكون لبثهم[3] تحت الأرض أقل من لبث غيرهم تكريماً لهم.

ومنها: أن الله تعالى قصّ أخبار الأمم، وعواقب أمورهم على من بعدهم من الأمم، حتى وصل ذلك إلينا، ولم يجعل بعد هذه الأمة أمّةً تطّلع على أحوالهم، بل سرائرهم موكولة[1] إلى الله تعالى ستراً لهم؛ لئلا يُطّلع على معايبهم، فلا يُفتضَحُون بذكرها

---

(1) في (ن ب) إلخ.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) لبعثهم.

.....

إكراماً لنبيّهم – صلى الله عليه وسلم– إلى غير ذلك من الحكم الغريبة ا.هـ من شرح الشيخ جلال الدين المحلي[2] على تائية ابن السبكى[3] .

وفي قوله: **بجاه سيدنا ومولانا محمد– صلى الله عليه وسلم**– إشارة إلى ضعف ما روي من النهي عن[4] الصلاة عليه – صلى الله عليه وسلم – آخر الكتاب؛ لأن الشيخ الفاسي[5] – شارح دلائل الخيرات – قال : ((لم يعرج[6] عليه العلماء في عدّ

---

(4) في (ن ب) موكّلة.

(1) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، أصوليّ مفسّر، ولد سنة 791هـ بالقاهرة، وتوفي بها سنة 864هـ، صنّف كتابًا في التفسير أتَمَّه الجلال السيوطي؛ فسُميّ (تفسير الجلالين)، وصنف أيضًا البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع، وكنز الراغبين، وشرح الورقات، والأنوار المضيئة، وغيرها. ينظر: البدر الطالع، للشوكاني، ج2، ص115، وشذرات الذهب، لابن العماد، ج9، ص447.

(2) ينظر: كنز الذخائر وهديّة المسافر، للجلال المحلي، ص43 .

(3) في (ن ب) على.

(4) محمد المهدي بن أحمد بن على بن يوسف بن محمد الفاسي الفهري، مؤرخ محدث، ولد بالقصر الكبير بالمغرب سنة 1033هـ، له تأليف منها: التحفة في ذكر متأخري صلحاء المغرب، التعريف بمؤلف دلائل الخيرات وزمانه وكلامه وشيوخه، وله أيضاً مطالع المسرّات بجلاء دلائل الخيرات وغيرها، توفي – رحمه الله – بفاس سنة 1109هـ . ينظر: فهرس الفهارس، للكتاتي، ج1، ص 186، والأعلام، للزركلي، ج7، ص 112، 113.

(5) في (ن ب) يعجر.

المواضع التي يكره فيها الصلاة والسلام على النبي – صلى الله عليه وسلم –))ا.هـ[1].

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليِّ العظيم.

[أي][2] وذلك لأن عبارات العلماء طافحة بأنّ الصّلاة على النبي– صلى الله عليه وسلم– مستحبٌّ إيرادها في أول الكتب وآخرها[3]؛ ليكون ذلك وسيلة لقبول ما بين الصلاتين، كما ذكروا ذلك في حجج الدعاء، وعلامات[4] قبوله، بأن يبدأ بالصلاة عليه – صلى الله عليه وسلم – ويختم بها؛ لما قالوا: أن الصلاة عليه– صلى الله عليه وسلم – مقبولة[5] قطعاً، وإن اختلف في معنى القبول، هل بالنسبة للقائل المصلِّي، أو بالنسبة للمصلَّى عليه، الذي هو النبي – صلى الله عليه وسلم–؟[6].

---

(6) بتصرف من مطالع المسرات، للشيخ محمد الفاسي، ص8 .

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(2) في (ن أ) الكتاب وآخره.

(3) في (ن ب) وعلامة.

(4) في (ن ب) قبوله.

(5) قال الشيخ محمد الفاسي: فقال بالأول جماعة منهم أبو العباس المبرد، والقاضي أبو بكر بن العربي وغيرهما، وعليه مشى ابن فرحون اليعمري في الزاهر وغيره ... وقال بالثاني الإمام أبو القاسم القشيري في تفسيره،

قولـه: وآخِرُ دَعْوَانَا[1]...[إلـخ، ختم بما هو آخر دعاء][2] أهل الجنة تفاؤلاً، بأن

.....

يكون هو ومن تقدم- إن شاء الله تعالى- منهم، اللهم حقّق ذلك بفضلك يا أرحم الراحمين [يا أرحم الراحمين][3]... آمين يا ذا الجلال والإكرام.

وفي دعاء المصنف – رحمه الله تعالى – بعد ختمه المقصود من هذا التأليف الشريف فوائد:

الأولى: أن تكون الخاتمة – ونسأل الله حسنها – من جنس المبدأ، وهو ثناء على الله تعالى، والصلاة على أشرف خلقه سيدنا ومولانا [دنيا وأخرى][4] محمد – صلى الله عليه وسلم –؛ لأنّ في الدعاء ثناء على الله تعالى، وحمداً له بكمال التصرّف

والقرطبي نقل كلامه الإمام السنوسي في تعليقه على مسلم. ينظر: مطالع المسرات، للشيخ محمد الفاسي، ص130 .

(6) في (ن أ) دعانا.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) مابين المعقوفين سقط من (ن أ) .

الاختياري[1]، بالقدرة، والإرادة، والألوهيّة، والاستغناء عن[2] كلّ ما سواه، وافتقار كلّ ما عداه إليه، ابتداءً ودواماً، ولا شكّ أنّ ذلك مطلوبٌ في الآخر[3] والمنتهى، كما هو

.....

مطلوب في الأول[4] والمبدأ.

الثانية: أن فيه كمال التواضع، والتبرّؤ من الحول والقوّة، والانسلاخ عن رويّة، ومراعاة ما صدر منه من هذا التأليف الحسن، الذي ألهمه الله [تعالى][5] له[6]، ويسّره له، بحوله وطوله[7]، حتى يكون عبداً شكوراً، فلجأ إلى الله تعالى – مولى هذه هذه النعمة وغيرها من بقية النعم، وصرف النقم – بجاه من لم يعمل صالحاً أصلاً،

---

(3) في (ن أ) الاختياري .

(4) في (ن أ) على .

(5) في (ن أ) الآخرة.

(1) في (ن أ) الأولى.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(3) في (ن ب) إليه.

(4) في (ن ب) وقوّته.

وصار يتضرّع إلى الله تعالى، وإلى رسوله – صلى الله عليه وسلم – الذي هو سبب كلّ خيّر دنيويّ وأخرويّ، ودفع كلّ بأسٍ وضرٍّ[1] بالتوجيه على الإيمان، والانقياد إليه ظاهراً وباطناً، خائفاً على نفسه سلبه عند الممات، كما[2] يخافه من لا عمل له، ولا تحقيق.

.....

الثالثة: أن الدعاء والتضرّع إلى الله تعالى، وإظهار الفاقة والمسكنة بين يديه، وهو مخّ العبادة، ولُبُّها، كما ورد الحديث[3] بذلك؛ لأن المخّ: هو اللبُّ من كلِّ شيء، وهو وهو آخر مطلوب من الأشياء المحبوبة، فإذا انتهى المتعبِّد [إلى الدعاء][4] فقد انتهى انتهى إلى لبّ العبادة، ولم يبق له عنها مطلب؛ ولأنّ المخّ دليل قوّة صاحبه، ومن لا

---

(5) في (ن ب) وضير.

(6) في (ن أ) كمن.

(1) نصّه قال صلى الله عليه وسلم: (الدعاء مخّ العبادة)، أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في فضل الدعاء، رقم الحديث: (3371)، ج5، ص 456، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلاّ من حديث ابن لهيعة.

وقد ورد بلفظ آخر، قال صلى الله عليه وسلم: (الدعاء هو العبادة ثم قرأ: (ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ)غافر، من الآية: 60). أخرجه الترمذي رقم الحديث: (3372)، ج5، ص 456، وقال حديث حسن صحيح، والإمام أحمد في مسنده، باب حديث النعمان بن بشير، ج30، ص 298.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

مخّ له لا قوّة له، فالعبادة إذا [خلت من الدعاء][1] خلت من المخ، فضعفت وكانت بصدد السقوط، وإذا اشتملت عليه كانت قويّة متمكّنة ثابتة، وهذا دليل على أن الدعاء أفضل من السكوت – كما عليه جمع المحققين – ((قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ))[2]، وقيل: السكوت أفضل؛ لأنّ فيه الرضا بالقضاء، [وقال قوم: يجب أن

.....

يكون داعياً بلسانه، مفوّضاً وراضياً بحاله، ليكون جامعاً بين الأمرين][3]، وقال قوم: هو بحسب الأوقات؛ لأنه قد يكون[4] الدعاء في وقت أفضل، وقد يكون السكوت [في وقت][5] أفضل، وهو المعبّر [به][6] عندهم بعلم الوقت، وقد دعا سيدنا إبراهيم– إبراهيم– عليه الصلاة والسلام– وفوّض وسكت حين أتاه جبريل– على نبينا وعليه

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) سورة الفرقان، من الآية: 77.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(2) في (ن ب) يذكرون.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

الصلاة والسلام– وأمره بالسؤال في قضية النمرود – أهلكه الله تعالى – وعليه فإن وَجَد في نفسه محركاً للدعاء وتعلقاً وحضوراً، وتوّفرت[1] بقية شرائط الدعاء دعا، وإن وَجَد في نفسه تسليماً ورضاً، وزيادة يقين، واعتماداً على سابق القسمة سكت.

وقيل: ما كان للمسلمين فيه نصيب، أو لله تعالى فيه حقٌّ فالدعاء أولى، وما كان لنفسه فيه حظٌّ فالسكوت والتسليم أتمّ.

وهذا – كما قال المصنف أحسن – وهذا آخر ما قصدنا من هذا التعليق المبارك إن شاء الله تعالى، وأنا أسألُ الله تعالى الكريم، ونبيّه المصطفى، ذي الفضل العميم، أن ينفع به – كما نفع بأصله – الواضع والقارئ والناظر والمعلِّم والمتعلِّم – كما قال المصنف – في الحياة وبعد الممات، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وسبباً في حصول رضوانه، دُنيا وأُخرى، بجميل كرمه، وعظيم منّته وطَوله.

وكان الفراغ [منه][2] آخر جمادى[1] الثانية، عام سبعين ومائة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، عرّفنا الله خيرها وخير ما بعدها من السنين، وجنّبنا شرّها وشرّ ما بعدها...آمين.

---

(5) في (ن أ) وتوفت.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن ب).

وابتداؤه حال جمود القريحة وكلال الطبيعة، بابتلاء الحضرة التونسيّة بالجند الجزيرية، حماها الله تعالى وسائر بلاد الإسلام من كلِّ بليّة، بجاه خير البريّة، وآله وأصحابه ذوي الحالات[2] المرضيّة، صلى الله [عليه][3] وسلم وعليهم، مدّة تعاقب البكرة والعشيّة، والتحام الحرب، وتوالي الكرب، وكثرة النّهب، وشدّة الانحصار، وقفْلِ البيوت والديار، وتآل الرعب الكبار والصغار، وافتضح فيها حريم الفجّار والأخيار، وقلّ من سلِم فيها تخصيصاً من الفاعل المُختار، لا يُسأل عمّا يفعل سبحانه من [عزيز][4] متفضّل قهّار، وحصلت لنا منهم الحماية الربانيّة، وتخصيص الإرادة الأزليّة، فلم يقربوا ساحَتَنا؛ بل ولا جيراننا، فحمِدْنا الله تعالى على عافيتنا، وأساءنا حال المسلمين إخواننا، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

---

(2) في (ن أ) جماد.

(3) في (ن أ) الحالة.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

اللّهم اجعلنا وإخواننا من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، ومن الذين هُم لأمرك ممتثلون، ولنهيك مجتنبون، ولحُكمك منقادون، ولنعمائك شاكرون، وبقضائك[1] راضون.

اللّهم إنا إليك محتاجون فأعطنا، وعن طاعتك عاجزون فقوّنا، ولشهواتنا متّبعون فلا تؤاخذنا، اللّهم اغفر لنا ما قدّمنا وما أخّرنا، وما أسررنا وأعلنّا، وما أنت أعلم به منا، اللّهم اجعلنا من المستمسكين[2] إليك، والدائمين بين يديك، المعتمدين في كلّ أمورهم عليك، اللّهم كُن بنا رؤوفاً، وعلينا عطوفاً، وخذ بأيدينا إليك أخذ الكرام عليك، وقَوِّمنا إذا اعوججنا، وأعنّا إذا استقمنا، وخذ بناصيتنا إذا عثرنا[3]، وكن لنا حيث ما كنّا، ولا تكلنا إلى تدبير أنفسنا، وَحُلْ بينا وبين من يريد المكر بنا، وأحينا على إتباع السنة، وعليها أَمِتْنا، يا أرحم الرحمين، يا ذا الجلال والإكرام، اختم لنا بخير يا رب العالمين...آمين .

وصلى الله على سيدنا [ومولانا وذخيرتنا دنيا وأخرى][4] محمد[1]، [إمام المرسلين، وخاتم النبيِّين، وأفضل المتَّقين، مدَّة دوام السّمَوات والأرضين، ومدَّة تمتُّع كلّ مؤمن

---

(2) في (ن أ) ولقضائك.

(3) في (ن ب) المتمسكين.

(4) في (ن ب) اعثرنا.

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

في الجنة بالحُور العِينِ، وآله وأصحابه، وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ا.هـ.

وكان الفراغ من نسخه أواخر شوال عام خمسة وثمانين [ومائة][2] وألف1185[3]][4].

---

(2) في (ن أ) محمد وسلم تسليماً. انتهى.

(3) ما بين المعقوفين تكرر في (ن ب).

(4) يبدو أنه خطأ من الناسخ، فالتاريخ بالأرقام غير موافق للحروف، حيث وجد مكتوب بالأرقام 1179 .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ن أ).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ربُّ الأرض والسموات، وأشهد أنّ سيّدنا ونبيّنا محمّداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أهل الفضل والمروءات .

أمّا بعد ،،،

فقد دعانا الأنبياء جميعهم إلى توحيد الله، والشهادة له بالوحدانيّة، وأنّه لا إله إلاّ هو، وأن نعرف أنّه الخالق لكلّ شيء، المتصرّف في الكون كما يشاء، فنُفْرِدُه في عبادتنا، ونُطيعُه في سلوكنا، ولا يتأتى لنا ذلك إلاّ بتعلُّم العلم النافع.

ومن هنا حثَّنا النبي – صلى الله عليه وسلم – على أن نسأل الله علماً نافعاً، ونتعوّذ به من علمٍ لا ينفع، وكان يُعلِّمنا ذلك عملياً، فيقول: ((اللهم إنّي أعوذ بك من علمٍ لا ينفع، ومن قلبٍ لا يخشع، ومن نفسٍ لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها)) [1] .

وفي خاتمة هذا البحث، وبعد دراسة المخطوط وتحقيقه أختم بأهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات.

أولاً: النتائج :

ـ أنّ مؤلف هذا الكتاب أشعريٌّ متصوّفٌ، سار على نهج سابقيه من علماء الأشاعرة.

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث زيد بن أرقم – رضي الله عنه –، باب التعوّذ من شرّ ما عمل ومن شرّ ما لم يعمل، رقم: (2722)، ج4، ص2088 .

ـ أنّ المؤلف من علماء ليبيا الذين سكنوا تونس، وقد مرّت البلاد بظروف صعبة أثناء تأليفه للكتاب، وقد أشار إليها في خاتمة كتابه.

ـ أنّ المؤلف اعتمد بشكلٍ كبيرٍ في وضع حاشيته على كتب الإمام السنوسي – الصغرى، والوسطى، والكبرى – وكذلك على الحواشي التي ألفت عليها، كحاشية الشيخ الحسن اليوسي، والشيخ أحمد المنجور على الكبرى، وحاشية الشيخ يحيى الشاوي والشيخ ياسين العليمي على الصغرى.

ـ أن المؤلف عرّف بالفرق التي ذكرت في شرح المقدّمات، كالمعتزلة والحشويّة والبراهمة وغيرها، وكذلك بعض الأعلام كأبي سعيد الكُلابيّ وغيره، وكذلك بعض العبارات والألفاظ الغريبة.

ـ أوضح هذا الكتاب أنّ الشيخ الغرياني – رحمه الله – كان مُلمًّا بالكثير من العلوم، كالتفسير والحديث والفقه واللغة والبلاغة والمنطق والبيان وغيرها.

ـ أنّ المؤلف انتهج نهج الإمام السنوسي في الرد على الفرق الضالة كالحشويّة والمعتزلة والقدرية وغيرها، وأبان وأوضح مذهبهم الفاسد.

ـ قسّم الشيخ الغرياني كتابه على نفس تقسيم الإمام السنوسي للمقدّمات، وجعل لكل مبحثٍ مقدّمة وخاتمة.

ـ أنّه ختم كتابه ببيان أفضليّة النبي – صلى الله عليه وسلم – على سائر الكائنات، وقد أورد أبياتاً في مدحه صلى الله عليه وسلم، كما ذكر فوائد في بيان فضل أمّته – صلى الله عليه وسلّم – على باقي الأمم.

ثانياً: التوصيات:

ـ ينبغي علينا أن نعرّف بعلماء ليبيا، وأن نبيّن للعالم أن ليبيا بلد العلم والعلماء.

ـ يوصي البحث بضرورة الاهتمام بكتب الشيخ الغرياني الأخرى.

ـ كما يوصي أيضاً بضرورة الاعتناء بالحواشي التي وضعت على كتب الشيخ السنوسي، كحاشية الشيخ الحسن اليوسي، والشيخ أحمد المنجور على الكبرى، وحاشية الشيخ عيسى السكتاني على أم البراهين، وغيرها.

ـ كما يوصي طلاب العلم أن يهتمّوا بالتراث الإسلاميّ وتحقيقه.

ـ وأن تقوم الجامعة بإعداد مقترحات للخريجين، وتوجيه الطلاب التوجيه الصحيح، وذلك باعتبار أنّ الأساتذة أوسع اطلاعاً على المواضيع المهمّة .

ـ وأن تقرر الجامعة مساقاً خاصاً لتحقيق المخطوطات الإسلاميّة، وذلك منوطٌ بمدرِس مادة البحث والتحقيق.

هذا وما كان من توفيق فمن الله تعالى، وما كان من خطإٍ أو نسيانٍ فمن نفسي والشيطان، وفي الختام أسأل العظيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يحظى بالقبول عند أساتذتي الكرام، الذين أكرمهم الله – عزّ وجل – بنعمة العلم، وجعلهم نبراساً نستمدّ منهم العون، ونتعرّف منهم على ما خفيَ علينا.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

كتب العقيدة وأصول الدين:

1) أبكار الأفكار العلويّة في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، تأليف: علي بن محمد بن سالم التغلبي سيف الدين الآمدي، (ت631هـ)، تح: أحمد محمد المهدي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية –القاهرة، ط2، 2004م.
2) الأربعون في أصول الدين، تأليف: الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، (ت606هـ)، تح: أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية– القاهرة، ط1.
3) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تأليف: الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني، تح: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحكيم، الناشر: مكتبة الخانجي – مصر، ط. ن.
4) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تأليف: القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني، (ت403هـ)، تح: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ط2، 2000م.
5) التحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة، تأليف: عيسى بن عبد الرحمن السكتاني المراكشي، (ت1062هـ)، تح: نزار حمادي، الناشر: ن، ط . ن.
6) تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد، تأليف: الشيخ على بن محمد التميمي المؤخر الصفاقسي، تح: الشيخ الحبيب بن ظاهر، مجلة الزيتونة.
7) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تأليف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني (ت403هـ)، تح: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية– لبنان، ط1، 1987م.

8) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، تأليف: نعمان بن محمود بن عبد الله الألوسي، (ت1317هـ)، قدم له: على السيد صبح المدني، الناشر: مطبعة المدني 1981م، ط . ن.

9) حاشية الملوي على شرح القيرواني على أم البراهين، تأليف: أحمد عبد الفتاح الملوي، مخطوط مصور من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: 5570.

10) رسالة في تعلقات صفات الله عزّ وجلّ، تأليف: أحمد بن مبارك السلمجاني، تح: نزار حمّادي، الناشر: دار الإمام ابن عرفة، ط. ن.

11) الروضة البهيّة بين الأشعرية والماتريدية، تأليف: الحسن بن عبد المحسن أبي الصلاح (أبي عذبة)، الناشر: دار المعارف- الهند، ط . ن.

12) شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، تأليف: مضفر بن عبد الله المصري، المقترح (ت612هـ)، تح: نزيهة إمعاريج، الناشر: مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، ط . ن.

13) شرح العقائد النسفية، تأليف: الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت:791هـ)، الناشر مكتبة المدينة للطباعة والتوزيع والنشر- باكستان، ط2، 2012م.

14) شرح العقيدة الكبرى، تأليف: أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي، (ت895هـ)، تح: السيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2006م.

15) شرح المقاصد في علم الكلام، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت:719هـ)، الناشر: دار المعارف النعمانية، 1981م، ط . ن.

16) شرح المواقف، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، (ت816هـ)، ضبطه وصحّحه: محمود بن عمر الدمياطي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.

17) شرح أم البراهين، تأليف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، الناشر: مطبعة الاستقامة، ط1، 1351هـ.

18) شرح أم البراهين، تأليف: أبو عبد الله محمد عمر الملالي، تح: د.خالد زهري، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، ط2، سنة2009م.

19) شرح جوهرة التوحيد، تأليف: الإمام برهان الدين إبراهيم الباجوري، (ن1198هـ)، تح: لجنة تحقيق التراث، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2002م.

20) شرح صغرى الصغرى، تأليف: الإمام محمد بن يوسف السنوسي، تح: سعيد فودة، الناشر: دار الرازي – الأردن، ط1، 2006م.

21) شرح عقيدة الإمام الغزالي، تأليف: سيدي أحمد زروق، تح: د. محمد عبد القادر نصّار، الناشر: دارة الكرز، ط1، 2007م.

22) شرح معالم أصول الدين، تأليف: شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري،المعروف بابن التلمساني، (ت658هـ)، تح: نزار حمّادي، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر، ط1، 2010م.

23) العقيدة البرهانية والفصول الإيمانيّة، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الله بن عيسى القيسي السلالجي،(ت 594هـ)، تح: نزار حمادي، الناشر: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر – بيروت، ط1، 2008م.

24) العقيدة الوسطى وشرحها، تأليف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، (ت895هـ)، تح: السَّيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط. ن.

25) عمدة المريد لجوهرة التوحيد، المسمى (الشرح الكبير)، تأليف: الإمام برهان الدين إبراهيم اللقاني، تح: بشير برمان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.

26) الفَرق بين الفِرق، تأليف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفراييني، (ت469هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط2، 1977م.
27) لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثرية، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط2، 1982م.
28) لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، تأليف: الإمام محمد بن عمر الخطيب الرازي، (ت606هـ)، تح: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، الناشر: المكتبة الشرفية– مصر، ط1.
29) مباحث في علم التوحيد، (الإلهيات)، تأليف: سالم إمحمد محمد مرشان، الناشر: الجامعة المفتوحة – طرابلس، 1998م، ط . ن.
30) المختصر الكلامي، تأليف: محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي، (ت803هـ)، تح: نزار حمّادي، الناشر: دار الضياء– الكويت، ط . ن.
31) مخطوط توكيد العقد فيما أخذ الله علينا من العهد، تأليف: يحيى بن محمد بن عبد الله الشاوي المليانى(ت1096هـ)، مخطوط مصور من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: 3962.
32) مخطوط حاشية الخيالي على شرح العقائد للسعد، تأليف: أحمد بن موسى الخيالي، (ت862هـ)، مخطوط مصور من مكتبة الملك سعود، رقم الحفظ:897.
33) مخطوط حاشية على الصغرى، تأليف: أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني ، مخطوط مصورة من المكتبة الأزهرية ، الرقم الخاص: 7207 ، والرقم العام: 132406.
34) مخطوط حاشية على شرح المقدمات، للشيخ حمزة الحنفي، الشهير بالتارزي، مخطوط مصور من المكتبة الوطنية بتونس، رقم الحفظ: 18320.

35) مخطوط حاشية على شرح أم البراهين، تأليف: الشيخ ياسين بن زين الدين ابن عليم، المعروف بالعليمي، (ت1058هـ)، مخطوط مصور من المكتبة الأزهرية، رقم الحفظ عام: 94089، والخاص: 6106.

36) مخطوط حاشية على عمدة أهل التوفيق للسنوسي، تأليف:الحسن بن مسعود اليوسي، مخطوط مصوّر من المكتبة الوطنية – تونس، رقم الحفظ: 76.

37) مخطوط حاشية على كبرى السنوسية، للشيخ أبو العباس أحمد بن علي المنجور، مخطوط مصوّر من المكتبة العامة بالرباط – المغرب، رقم الحفظ: 2698.

38) مخطوط شرح على جوهرة التوحيد المسماة: (هداية المريد لجوهرة التوحيد، تأليف: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني (1041هـ) الناسخ، أحمد بن بهاء الدين الأبشيهي، مخطوط مصوّر من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: 3349.

39) مخطوط محصّل المقاصد مما به تختبر العقائد، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد ابن زكري، مخطوط خاص.

40) الملل والنحل، تأليف: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر بن أحمد الشهرستاني، تح: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر:1104هـ، ط . ن.

41) المنهج السديد في شرح كفاية المريد، تأليف: الإمام محمد بن يوسف السنوسي، تح: مصطفى مرزوق، الناشر: دار الهدى – الجزائر، ط. ن.

42) المواقف، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تح: د.عبد الرحمن عميرات، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط1، 1997م.

43) موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، تأليف: عبد المنعم الحفنى، الناشر: دار الرشاد – القاهرة، ط1، 1993م.

44) نتائج أفكار الثقات فيما للصفات من تعلّقات، تأليف: نور الدين حسن بن عبد المحسن، الشهير بابن عذَبة، تح: سعيد فودة، الناشر: دار الدخائر – بيروت، ط1.

45) نهاية الإقدام في علم الكلام، تأليف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت548هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1425هـ.

كتب أصول الفقه:

1) الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، عام النشر 1995م، ط . ن.

2) الأشباه والنظائر، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1991م.

3) البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت794هـ)، الناشر: دار الكتبي، ط1، 1994م.

4) تحرير المطالب لما تضمّنته عقيدة ابن الحاجب، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل البكي الكومي التونسي، (ت916هـ)، تح: نزار حمّادي، الناشر: مؤسسة المعارف – بيروت، ط1، 2008 م.

5) تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (ت794هـ)، تح: سيد عبد العزيز، وعبد الله ربيع، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي، ط1، 1998م.

6) جمع الجوامع، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تح: عبد المنعم إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط2.

7) الحدود في الأصول، تأليف: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، تح: محمد السليماني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط1 ،1999م.
8) شرح التلويح على التوضيح، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ)، تح: زكريا عميرات، الناشر: درا الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1996م.
9) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، تأليف: القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، (ت756هـ)، ضبطه وعلّق عليه: فادي نصيف، وطارق يحيى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000م.
10) المحصول في علم الأصول، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، (ت606هـ)، تح: طه جابر العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة النشر: 1400هـ، ط . ن.
11) مخطوط الدرر اللوامع في تحرير شرح الجوامع للسبكي، تأليف: كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن أبي شريف، مخطوط مصور من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: 5268 .
12) المستصفى، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تح: محمد عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلميّة، ط1، 1993م.
13) الموافقات، تأليف: وإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الشاطبي، (ت790هـ)، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، الناشر: دار بن عفان، ط1، 1997م.

كتب التفسير وعلومه:

1) الإتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تح: سعيد المندوب، الناشر: دار الفكر– لبنان، سنة النشر1996م، ط. ن.

2) أسباب نزول القرآن، تأليف: أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت468هـ)، تح: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1991م.
3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، (ت685هـ)، تح: محمد المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط1، 1418هـ.
4) تفسير ابن عرفة، تأليف: أبو عبد الله، محمد ابن عرفه الورغمي، تح: جلال الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2008م.
5) التفسير البسيط، تأليف: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت468هـ)، تح: مجموعة من البحّاث بجامعة الإمام محمد بن سعود، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ.
6) تفسير الجلالين، تأليف: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، (ت864هـ)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت911هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
7) تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت774هـ)، تح: سامي سلامة، الناشر: دار طيبه للنشر، ط2، 1999م.
8) الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي (ت671هـ)، تح : أحمد البردوني، وإبراهيم إطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1964م.
9) حاشية الشهاب على البيضاوي، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، (ت1069هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط. ن.

10) الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي (ت756هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم – دمشق، ط . ن.

11) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسني الألوسي، (ت1270هـ) تح: علي عبد الباري عطية، الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415هـ.

12) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تأليف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (ت427هـ)، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2002م.

13) اللباب في علوم الكتاب، تأليف: سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي النعماني، (ت775هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.

14) مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، (ت1367هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، ط1، 1995م.

كتب الحديث وعلومه:

1) التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف: زين العابدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج الدين بن علي الحدادي المناوي، (ت1031هـ)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ط3، 1988م.

2) الجامع الصغير من حديث البشير النذير، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي، تح: محمد عبد الله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط . ن.

3) صحيح مسلم، تأليف: الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، مع شرحه المسمى: إكمال إكمال المُعلّم، للإمام محمد بن خليفة الوشتاتي الأبيّ، وشرحه المسمى: مكمّل إكمال الإكمال، للإمام محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط . ن.

4) فتح البارئ شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل العسقلاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر:1379هـ، ط . ن.

كتب الفقه:

1) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف: أحمد بن غانم بن سالم النفراوي المالكي، (ت1126هـ)، الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر 1995م، ط. ن .

2) مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد، تأليف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، (520هـ)، تح: محمد الحبيب التجكاني، الناشر: دار الجبل – بيروت، دار الأفاق الجديدة – المغرب، ط2، 1993م.

كتب اللغة:

1) انظر المطوّل (شرح تلخيص مفتاح العلوم) تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (ت 796هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط3 ، 2013م.

2) الأنوار القدسيّة في شرح القصيدة الهمزية للبوصيري، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي، ابن عجينة الحسني، صحّحه: عبد السلام العمراني الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط2.

3) الإيضاح في علوم البلاغة، تأليف محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، القزويني، (ت739هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط3.
4) البردة شرحاً وإعراباً وبلاغة، تأليف: محمد يحيى حلو، الناشر: دار البيروني– دمشق، ط3، 1426هـ.
5) البلاغة العربية، تأليف: عبد الرحمن بن حسن حبنّكة الميداني الدمشقي، (ت 1425هـ)، الناشر: دار القلم – دمشق، ط1، 1996م.
6) التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1405م.
7) التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي، تح: محمد رضوان الداية، الناشر: دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، ط1، 1410هـ.
8) الحاشية على المطول، (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، تأليف: السيد الشريف الجرجاني، (ت816هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
9) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تح: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت، ط1.
10) ديوان أبي العتاهية، تأليف: أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني، (ت211هـ)، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، ط . ن .
11) ديوان الأخطل، تأليف: غياث بن غوث بن الصلة المعروف بالأخطل، الناشر: دار المشرق – بيروت، ط2.
12) ديوان حسان بن ثابت، شرحه ووضع هوامشه: عبدأ مهَنّا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط . ن.
13) ديوان علي بن أبي طالب، جمع وترتيب: عبد العزيز الكرم، الناشر: ن، ط1، 1988م .

14) شرح ابن عقيل، تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر، دار الفكر – دمشق ، ط2، 1985م.
15) شرح الدماميني على مغني اللبيب، تأليف: محمد بن أبي بكر الدماميني، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي– بيروت، ط1، 2007م.
16) الشعر والشعراء، تأليف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت276هـ)، الناشر: دار الحديث – القاهرة، ط . ن.
17) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (ت393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م .
18) الطراز لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز، تأليف: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي، (ت745هـ)، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت، ط1، 1423هـ.
19) علم اللغة العربية، تأليف: محمود فهمي حجازي، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط . ن.
20) القاموس المحيط، تأليف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، ترجمه: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط8، 2005م.
21) كشف الأسرار في حكم الطيور والأزهار، تأليف: عز الدين عبد السلام بن أحمد بن غانم المقدسي، (ت678هـ)، تح: علاء عبد الوهاب محمد، الناشر: دار الفضيلة – القاهرة، ط . ن.
22) لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت711هـ)، الناشر: دار صادر– بيروت، ط3، 1414هـ.

23) مختار الصحاح، تأليف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازي، (ت666هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية – بيروت، ط5، 1999م.

24) مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح)، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت 793 هـ) الناشر: دار الفكر، ط1، 1411هـ.

25) مخطوط حاشية اللقاني على تصريف العزي للسعد، تأليف: محمد ناصر الدين اللقاني، (ت958هـ)، مخطوط مصور من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: 954.

26) معاني الاستعارات، تأليف: إبراهيم بن محمد أبو القاسم بن أبي بكر السمرقندي، تح: د. عامر مهدي صالح، الناشر: مجلة العلوم الإنسانية في كلية التربية– جامعة الأنبار، ط. ن .

27) معجم الرائد، تأليف: جبران مسعود، الناشر: دار العلم للملايين، ط7، 1992م.

28) معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف: أحمد مختار عبد المجيد عمر، الناشر: عالم الكتاب، ط1، 2008م.

29) المعجم الوسيط، تأليف: أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تح: مجمع اللغة العربية، الناشر: دار الدعوة ، ط . ن.

30) معجم لغة الفقهاء، تأليف: محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر، ط2، 1988م.

31) المنهاج الواضح للبلاغة، تأليف: حامد عوني، الناشر: المكتبة الأزهريّة – مصر ، ط . ن .

كتب التاريخ:

1) تاريخ الدولة بتلمسان، تأليف: ابن الأحمر، تح: الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2001م.
2) التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، تح: السيد هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر ، ط. ن.
3) تاريخ تونس، تأليف: الأستاذ محمد الهادي الشريف، تعريب: محمد الشاوش، ومحمد عجينه، الناشر: دار ساراس، ط3.
4) الكامل في التاريخ، تأليف: علي بن أبي الكرم محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير، تح: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، 1987م.
5) المرآة، تأليف حمدان بن عثمان خوجة، (ت1255هـ)، تح: د.محمد العربي الزبيري، الناشر: المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة – الجزائر، 2006م، ط. ن.
6) مقدّمة ابن خلدون، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، (ت808هـ)، الناشر: دار القلم – بيروت، ط. ن.
7) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تأليف: محمود مقديش، تح: علي الزواوي، ومحمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1988م.

كتب التصوف:

1) إيقاظ الهمم شرح متن الحكم، تأليف: أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني، قدّم له وراجعه: محمد أحمد حسب الله، الناشر: دار المعارف، ط . ن.
2) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي، (ت671هـ)، تح: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: دار المناهج – الرياض، ط1، 1425هـ.

3) صيد الخاطر، تأليف جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزي، (ت597هـ)، تح: حسن المساحي سويدان، الناشر: دار القلم- بيروت، ط1، 2004م.
4) كنز الذخائر وهديّة المسافر إلى النور السامر، (شرح تائية ابن السبكي)، تأليف: الإمام جلال الدين محمد بن أحمد بن علي السمنودي، المعروف بابن المحلي، تح: صلاح سالم عواد، الناشر: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر:2010م، ط . ن.
5) مخطوط حل الرموز ومفتاح الكنوز، تأليف: عبد السلام بن أحمد بن غانم المقدسي، مخطوط مصوّر من جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: 6970.
6) مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبى المحاسن، تأليف: محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري، (ت1052هـ)، تح: الشريف محمد حمزة الكتاني، الناشر: منشورات رابطة أبى المحاسن ابن الجد، ط . ن.
7) مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات، تأليف: الإمام محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف الفاسي، مخطوط طبع بمصر طبعة جديدة سنة 1289هـ.

كتب الفلسفة والمنطق:

1) حاشية الدسوقي على شرح الخبيصي، تأليف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، الناشر: مطبعة كردستان العلميّة – مصر، ط . ن.
2) حاشية الصبّان على شرح السلّم للملوي، تأليف: محمد بن علي الصبّان، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده –مصر، ط2.
3) المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلّمين، تأليف: سيف الدين الآمدي، (ت631هـ)، تح: حسن محمود الشافعي، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، ط2، 1993م.

4) مخطوط حاشية الشيخ ياسين على الخبيضي، تأليف: الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبو بكر العلمي، مخطوط مصور من جامعة أم القرى، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز.
5) موسوعة مصطلحات الفلسفة، تأليف: جيرار جهامي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1998م.
6) موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، تأليف: فريد جبر، وسميح دغيم، ورفيق العجم، وجيرار جهامي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996م.

كتب السيرة:

1) الشفا بتعريف حقوق المصطفى– مذيلاً بالحاشية المسماة: مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفا، تأليف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، الحاشية لأحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت872هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع، عام النشر: 1988م، ط . ن.
2) الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، تأليف: محمد بن عيسى بن سورة الترميذي، أبو عيسى، تح: سيد عباس الجليمي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية– بيروت، ط1، 1412هـ.

كتب البلدان والجغرافيا:

1) الروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحميري، (ت900هـ)، تح: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة – بيروت، ط2، 1980م.
2) معجم البلدان، تأليف: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط . ن.

3) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ) تح: إحسان عباس، الناشر: دار صادر– بيروت، الجزء الخامس منه طبع الطبعة الأولى 1997م.

كتب التراجم:

1) أسد الغابة في تميز الصحابة، تأليف: علي بن أبي الكرم محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير، تح: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، 1994م.
2) الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1415هـ.
3) أعلام ليبيا، تأليف: الطاهر أحمد الزّاوي، الناشر: دار المدار الإسلامي، ط3، 2004م.
4) الأعلام، تأليف: خير الدين محمود بن محمد بن علي بن فارس للزركلي، (ت1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
5) الأنساب، تأليف: عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانى، (ت562هـ)، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ط1، 1962م.
6) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت1250هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ط. ن.
7) البستان، تأليف: محمد بن محمد بن أحمد المليتي، المعروف بابن مريم، اعتنى بمراجعة أصله: الشيخ محمد بن أبي شنب، طبع في المطبعة الثعالبية – الجزائر، سنة 1908م.

8) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية- لبنان، صيدا، ط . ن .

9) تذكرة الحفاظ، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.

10) تراجم المؤلفين التونسيين، تأليف: محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1985م.

11) تهذيب التهذيب، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.

12) الجواهر الإكليليّة في أعيان المالكيّة، تأليف: ناصر الدين محمد الشريف، الناشر: دار البيارق، ط1، 1999م.

13) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط4، 1405هـ.

14) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تأليف: محمد أمين بن فضل الله بن محمد المحبي، (ت1111هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط. ن.

15) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، تح: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند، ط2، 1972م.

16) الديباج المُذهّب في معرفة علماء المَذْهَب، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، (799هـ)، تح: محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر – القاهرة، ط. ن.

17) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي الحسيني، (ت1206هـ)، الناشر: دار البشائر، دار ابن حزم، ط3، 1988م.

18) سير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تح: مجموعة من المحققين، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط3.
19) سيرة الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: صالح بن أحمد بن حنبل الشيباني البغدادي، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد؛ الناشر: دار الدعوة الإسكندرية، ط2، 1404هـ.
20) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف: محمد بن محمد بن عمربن قاسم مخلوف، (ت1360هـ)، علّق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، 2003م.
21) شذرات الذهب في أخبار من الذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري ت: (1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق– بيروت، ط1، 1986م.
22) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (ت902هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، ط. ن.
23) طبقات الحفاظ، تأليف: عبد الرحمن بن بكر جلال الدين السيوطي، (ت911 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1430هـ.
24) طبقات الحنفية، تأليف: علي بن أمر الله الحنائي، (ت979هـ)، تح: صلاح محمد أبو الحاج، الناشر: مركز العلماء للدراسات وتقنية المعلومات، ط1.
25) الطبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (ت771هـ)، تح: محمود الطناجي، وعبد الفتاح الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
26) طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، (ت851هـ)، تح: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، ط1، 1407هـ.

27) طبقات المعتزلة، تأليف: أحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين الله (840هـ)، تح: سوسنة ديفلد، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت،1961، ط. ن.
28) فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تأليف: محمد بن عبد الحي بن عبد الكريم ابن محمد الحسني المعروف بالكتاني، تح: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط2، 1982م.
29) فيض الملك الوهاب المتعالي لأنباء القرن الثالث عشر والتوالي، تأليف: أبو الفيض عبد الستّار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الهندي المكي الحنفي، تح: د.عبد الملك بن عبد الله بن داهيش، الناشر: مكتبة الأسدي– مكة المكرمة، ط1، 2006م.
30) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي، (ت1067هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: 1992م، ط . ن .
31) لسان الميزان، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: دائرة المعارف النظافية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ط2، 1971م.
32) مسامرات الظريف بحسن التعريف، تأليف: محمد بن عثمان بن محمد السنوسي (ت1318هـ)، تح: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م.
33) معجم المؤلفين، تأليف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني إكحالة الدمشقي، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، ط . ن.
34) المواهب القدسية في المناقب السنوسية، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عمر الملالي، مخطوط دار الكتب الوطنية – تونس، رقم الحفظ: 22668.

35) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي، تح: علي محمد البيجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر– بيروت، ط1، 1963م.

36) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تأليف: أحمد بابا التنبكتي، تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس، ط1 ، 1989م .

37) هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، تأليف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، (ت1399هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط . ن.

38) الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (ت764هـ) تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: 2000م، ط . ن.

39) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، (ت681هـ)، تح: إحسان عباس، الناشر: دار طادر – بيروت، ط1.

40) الوفيات، تأليف: أحمد بن حسن الخطيب الشهير بابن قنفذ، (ت810هـ)، تح: عادل نويهض، الناشر: دار الأفاق الجديدة – بيروت، ط4.

الفهارس

- فهرس الآيات.

- فهرس الأحاديث.

- فهرس الأعلام.

- فهرس الأبيات.

- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

طرف الآية..... الصفحة

سورة البقرة

(وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ...) 9.....437.

(وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ..) 34 .....397.

(وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ...)54.....397.

(فَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ...) 64.....474.

(إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ...) 156.....302.

(وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۖ...) 197.....486.

(وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ...) 198.....166.

سورة آل عمران

(وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ...) 7.....147.

(فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ...) 21.....352.

(ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ...) 58.....393.

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ...) 102.....410.

(كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ...) 110.....477.

(يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ...) 167.....434.

سورة النساء

(وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا...) 87.....413.

(وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ...) 115.....473.

(وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ...) 127.....198.

(وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا...) 164.....320.

(وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ...) 170.....166.

سورة المائدة

(وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ...) 20.....397.

(بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ...) 64.....87.

(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا...) 65.....410.

(تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي...) 116.....246.

سورة الأنعام

(وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ...) 1.....120.

(وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ...) 18.....364.

(أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ...) 72.....404.

(لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ...) 103.....375.

سورة الأعراف

(يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ...) 26.....185.

(وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ...) 44.....411.

(قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ...) 111.....106.

(سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ...) 146.....117.

سورة التوبة

(ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ...) 31.....105.

(فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ...) 34.....352.

(وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا...) 84.....430.

(وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ...) 106.....106.

(لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ...) 108.....188.

سورة يونس

(قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ...) 18.....294.

(وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ...) 79.....397.

سورة يوسف

(وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ...) 103.....291.

سورة الرعد

(قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ...) 33.....196.

سورة إبراهيم

(وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ...) 6 ..... 397.

سورة النحل

(وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ...) 60.....387.

(قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ...) 102.....394.

سورة الإسراء

(سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ...) 1.....188.

(وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ..) 61،.....397.

سورة الكهف

(وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ..) 50 .....397.

سورة مريم

(لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ...) 42.....240.

سورة طه

(عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ...) 5.....157.

(إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ...) 46.....240.

(وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ...) 71.....179.

(وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا...) 110.....375.

(وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ..) 116.....397.

سورة الأنبياء

(وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ...) 77.....209.

سورة الحج

(فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ...) 30.....188.

سورة المؤمنون

(رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ...) 99.....156.

سورة النور

(ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ...) 35.....121.

سورة الفرقان

(قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ...) 77.....494.

سورة الشعراء

(رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ...) 24.....375.

(قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ...) 36.....106.

سورة القصص

(فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ...) 8.....183.

(وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ...) 38.....397.

(وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ...) 68.....86.

(وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ...) 73.....206.

سورة السجدة

(وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا...) 13.....311.

سورة الأحزاب

(وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ...) 22.....413.

(وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ...) 71.....471.

سورة سبأ

(أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ...) 8.....444.

سورة فاطر

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ...) 15.....199.

سورة ص

(وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ...) 21.....159.

(لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ...) 75.....153.

سورة الزمر

(فَبَشِّرۡ عِبَادِ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ...) 17 ،18.....154.

(إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ...) 21.....200.

(فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ...) 56.....168، 169.

سورة غافر

(وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ...) 26، 36.....397.

(ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ ...) 60.....494.

(إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي...) 60.....264.

سورة الشورى

(وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ...) 11.....240.

سورة الجاثية

(وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ...) 13.....167.

سورة محمد

(فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ...) 19 ..... أ .

سورة الفتح

(وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ...) 26.....410.

سورة القمر

(وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا...) 12.....152.

(فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ...) 12.....152.

(تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا...) 14.....153.

(إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ...) 49.....171.

(إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ) 54.....410.

سورة الرحمن

(وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ...) 27.....158.

سورة الواقعة

(وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ...) 10.....411.

(أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ...) 11 .....411.

سورة الحديد

(هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ...) 3-4.....144.

(لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ...)5-6.....145.

سورة المجادلة

(قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ...) 1.....323.

(ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ..) 16.....438.

سورة الصف

(وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ...) 5.....397.

سورة المنافقون

(إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ...) 1..... 370،429.

(ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ...) 1.....436.

(ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ..) 2.....438.

(وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ...) 7.....439.

(لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ...) 8.....439.

سورة الطلاق

(خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ...) 12.....234.

سورة القلم

(لَّوۡلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ...) 49.....474.

سورة نوح

(رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ...) 28.....485.

سورة عبس

(ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا...) 26.....394.

سورة الانشقاق

(فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ...) 24.....352.

سورة الشرح

(وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ...) 4.....480.

سورة الإخلاص

(ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ...) 2 – 4.....199.

فهرس الأحاديث

طرف الحديث.....الصفحة

(أبغض الحلال إلى الله الطلاق).....452.

(أتدرين ما خرافة؟ إن خرافة كان رجلاً من عذرة).....471.

(إذا ذكرتُ ذكرتَ معي).....480.

(إن الله تعالى يُمهلُ حتى إذا كان).....139.

(إن الله صدّقك يا زيد).....430.

(توسلوا بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم).....488.

(الدعاء مخّ العبادة).....494.

(عليٌّ مني بمنزله هارون من موسى).....411، 412.

(في أمّتي كذّابون ودجالون).....412.

(القدريّة مجوس هذه الأمّة).....155.

(كلّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرةِ).....182.

(اللهم إنّي أعوذ بك من علمٍ لا ينفع).....499.

(لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه).....451.

(من أخلص لله أربعين صباحاً).....451.

(من غصب قيد شِبْرٍ من الأَرضِ).....235.

فهرس الأعلام

إبراهيم بن إبراهيم اللقاني .....118.

إبراهيم بن سيّار النَّظام .....432.

إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الجمني .....23.

إبراهيم بن محمد أبو القاسم السمرقندي .....70.

الأجهوري .....202.

أحمد الدمنهوري .....25.

أحمد العصفوري .....29.
أحمد المنزلي .....28.
أحمد باشا القره مانلي .....37.
أحمد بن إدريس القرافي .....395.
أحمد بن علي المنجور .....96.
أحمد بن علي، المعروف بالنسائي .....142.
أحمد بن محمد البيدوي المعروف بابن الحاج .....12.
أحمد بن محمد الشُّمني .....106.
أحمد بن محمد بن حنبل .....140.
أحمد بن محمد بن علي الغرياني .....28.
أحمد بن محمد، المعروف بابن عطاء الله .....315.
أحمد بن يحيى الشيباني، المعروف بثعلب .....125.
أحمد زرُّوق .....300.
إسماعيل بن محمد الشهير بالعصام .....69.
أبو بكر محمد بن الطيب، المعروف بالباقلاني .....96.
بلقاسم بن محمد الزواوي التلمساني .....12.
تاج الدين السبكي .....382.
جلال الدين المحلي .....490.
جهم بن صفوان .....259.

ابن الجوزي .....486.
أبو حامد الغزالي .....300.
حسّان بن ثابت .....481.
الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي .....6.
الحسن بن مسعود اليوسي .....98.
الحسن بن يسار أبو سعيد البصري.....102.
الحسن بن يوسف الزياتي .....71.
حسين باشا .....37.
حمودة الريكلي الأندلسي .....24.
ابن خليل السّكونيّ .....300.
زيد بن أرقم .....429.
أبي سعيد الخذري .....141.
سليمان المنصوري .....26.
سيف الدين الآمدي .....374.
الشريف الجرجاني .....401.
الشهاب الخفاجي .....181.
ضرار بن عمرو الغطفانّي .....375.
عائشة بنت أبى بكر الصديق .....470.
ابن عباد النفزي .....476.

أبو العباس بن زكري .....477.

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .....124.

عبد الرحمن بن صخر (أبي هريرة).....141.

عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي .....141.

عبد السلام بن أحمد بن غانم المقدسيّ .....376.

عبد الله أبو محمد بن أبي زيد .....134.

عبد الله بن أُبيّ، ابن سلول .....429.

عبد الله بن سعيد بن كلاّب .....321.

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب .....122.

عبد الله بن عمر البيضاوي .....88.

عبد الله بن محمد الفهري التلمساني .....223.

عبد الملك بن عبد الله الجويني، أبو المعالي .....116.

عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني .....78.

ابن عرفة الورغمي .....305.

عضد الدين الإيجي .....336.

عكرمة البربري .....123.

علي اللومي الصفاقسي .....29.

علي باشا الأول .....39.

علي بن أحمد الواحدي .....86.

علي بن إسماعيل الأشعري .....116.

علي بن الحسين المروزي .....167.

علي بن علي النجاري .....368.

علي بن محمد السنوسي، الشهير بالتالوتي .....6.

علي بن محمد بن محمد الشهير بالقلصادي .....7.

عمر الجمني .....23.

عمرو بن بحر، الشهير بالجاحظ .....423.

عيسى بن عبد الرحمن السكتاني .....84.

غياث بن غوث، المعروف بالأخطل .....370.

الفخر الرازي .....223.

فنحاص بن عازورا .....89.

قتادة بن دعامة .....480.

الكمال ابن أبي شريف .....151.

محمد البكي الكومي .....306.

محمد البليدي .....25.

محمد الشهرستاني .....309.

محمد الطبري .....26،27.

محمد العشماوي .....25،26.

محمد المحجوب .....28.

محمد المهدي الفاسي .....490.

محمد بن إبراهيم بن عمر الملالي .....13.

محمد بن أبي بكر الشهير بالدماميني .....79.

محمد بن أبي مدين التلمساني .....11.

محمد بن أحمد القرطبي .....142.

محمد بن أحمد بن الحبّاك .....8.

محمد بن أحمد بن رشد .....194.

محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي الشهير بالجلّاب.....8.

محمد بن إسماعيل البخاري .....140.

محمد بن الحسن ابن فورك .....149.

محمد بن سالم الحفني، المعروف الحفناوي .....24.

محمد بن سعيد البوصيري .....478.

محمد بن صعد التلمساني .....11.

محمد بن عبد الرحمن الشهير بالضرير .....301.

محمد بن عبد الرحمن القزويني .....79.

محمد بن عبد الكريم المغيلي .....315.

محمد بن عل التميمي المارزي .....43.

محمد بن علي الخروبي .....466.

محمد بن علي الغرياني .....21.

محمد بن عيسى الترمذي .....470.

محمد بن محمد بن العباس التلمساني .....12.

محمد بن يوسف السنوسي .....4.

محمد تاج الدين القلعي .....27.

محمّد زيتونة المنستيري .....23، 24.

محمد عبد الرحمن الحوضي .....12.

محمد عقيلة .....26.

محمد قاسم بن تونرت الصنهاجي التلمساني .....7.

محمد كمّون .....28.

مرتضى الزبيدي .....29.

مسعود بن عمر التفتازاني .....78.

مسلم بن الحجاج .....141.

مظفر بن عبد الله، المعروف بالمقترح .....89.

معمر بن المثني التيمي، المعروف بأبي عبيدة .....125.

أبو منصور الماتريدي .....253.

منصور المنزلي .....24.

نصر الزواوي التلمساني .....7.

واصل بن عطاء البصري .....102.

الوليد بن المغيرة .....87.

ياسين العلمي .....294.

يحيى بن محمد الشاوي الملياني .....82.

يوسف بن أبي بكر السكاكي .....277.

يوسف بن أحمد بن محمد بن شريف الحسني .....8.

يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي .....6.

فهرس الأبيات

صدر البيت .....(القائل).....رقم الصفحة

(أنت مصباح كل فضل فما ...) البوصيري .....479.

(لدوا للموت وابنوا للخراب ...) أبو العتاهية .....183.

(وقفت في حيّ خير الورى بتأدّب ...) السبكي .....479.

(فضمّ الإله اسم النبي إلى اسمه ...) حسان بن ثابت .....481.

(ألَا إن جهماً كافرٌ بانَ كفرهُ...) مجهول .....260.

(قد استوى بشر على العراق...) الأخطل .....124.

(أريد الفراق فأشتاقكم ...) النّظام .....441.

(رسولنا أفضل بالإطباق ...) ابن زكري .....477.

(وأفضل الخلق على الإطلاق ...) اللقاني .....478.

(لا يعلم الله إلاّ الله فانتبهوا ...) مجهول .....373.

(عرَا بفتح الراء معناه نزَل ...) الأجهوري .....202.

(وعلمه لها على التفصيل ...) ابن الحاجب .....300.

(والعلم بالشيء على التجميل ...) ابن الحاجب .....300.

(قل لمن يفهم عني ما أقول...) المقدسي .....376، 377.

(إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ...) الأخطل .....383.

(دع ما ادعته النصارى في نبيهم ...) البوصيري .....478.

(يا طالباً إن رُمْتَ نيل أمان...) مجهول .....34.

(وللمنايا تربي كل مرضعة ...) علي بن أبي طالب– كرم الله وجهه– .....183.

(رسولنا أحمد المختار أفضلهم ...) مجهول .....478.

فهرس الفرق والمذاهب

الفرقة .....رقم الصفحة

الأشعرية .....32.

البراهمة .....96.

الثنويّة .....119.

الحشويّة .....107، 356.

السمنيّة .....99.

الطبائعيون .....81.

القدريّة .....111.

الكراميّة .....347.

الماتريديّة .....252.

المرجئة .....105، 106.

المعتزلة .....72، 102.

معتزلة البصرة .....257.

فهرس الأماكن والبلدان والمدارس

المكان أو البلد .....رقم الصفحة

بجاية .....108.

تلمسان .....4.

جربة .....22.

الدولة الزيانيّة .....5.

صفاقس.....42.

طرابلس .....21.

القيروان .....42.

المدرسة الجمنية .....22.

المدرسة السليمانية .....43.

نفطة .....42.

فهرس الموضوعات

الموضوع .....رقم الصفحة

الإهداء..... أ .

شكر وعرفان..... ب .

المقدمة..... ج .

القسم الأول : الدراسة .....1.

الفصل الأول: ترجمة الإمام السنوسي .....2.

المبحث الأول: سيرته وحياته .....3.

اسمه ولقبه ونسَبُه.....4.

حياته العلمية.....5.

وفاته ورأي العلماء فيه.....14.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب شرح المقدّمات .....15.

أهميّة شرح المقدّمات .....16.

منهج المؤلف في كتابه .....17.

الفصل الثاني: ترجمة الشيخ الغرياني .....19.

المبحث الأول: سيرته وحياته .....20.

اسمه ولقبه ونسَبُه .....21.

حياته العلميّة .....22.

مؤلّفاته وآثاره .....30.

مذهبه العقديّ .....32.

وفاته ورأي العلماء فيه .....33.

المبحث الثاني: عصر الشيخ الغرياني .....35.

الحياة السياسية .....37.

الحياة الاجتماعية .....41.

الحياة العلمية الدينيّة .....42.

الحياة الاقتصاديّة .....44.

الفصل الثالث: دراسة حول كتاب الشيخ الغرياني .....46.
المبحث الأول: التعريف بالمخطوط .....47.
وصف نسخ المخطوط .....48.
صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه .....50.
الباعث على التأليف، وزمنه .....51.
المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه .....53.
منهج المؤلف في عرض كتابه .....54.
أهم مباحث الكتاب وأبوابه .....56.
أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف .....57.
طريقة العمل في التحقيق .....60.
نماذج من صور المخطوط .....63.
القسم الثاني: التحقيق .....67.
مبحث أصول الكفر والبدع .....68.
مبحث الموجودات .....193.
مبحث الممكنات المتقابلات .....228.
مبحث صفات المعاني .....241.
مبحث الكلام .....346.
مبحث الأمانة .....449.
الخاتمة .....499.

المصادر والمراجع .....502.

الفهارس .....523.

فهرس الآيات القرآنية .....524.

فهرس الأحاديث النبويّة .....534.

فهرس الأعلام .....535.

فهرس الأبيات الشعرية .....542.

فهرس الفرق والمذاهب.....544.

فهرس الأماكن والبلدان والمدارس .....545.

فهرس الموضوعات .....546.